

تأليف

ڵۼؖؾؙۣٚٳڬٞٳڣٚٳڸۼؘڬڵڔٚؠٛۼۜۅ۠ڵۯٳڿٞٲڿٙٳڶۼٛۼٳڣٚٵؠۼۜٵڣٞٷڲؠٞڶۣؾؖۑٚڹ

المنالا النفي المالفي المناهد المناها المناها المناها المناها المناهد المناهد

أول طبعة على الكمبيوتر مزينة بترقيم الأحاديث، وعنوان البحث في أعلى كل صفحة، مع تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة في الطبعة السابقة

الجزء الثامن



جميع الحقوق محفوظة لإدارة القرآن نبع طبع هذا الكتاب أو جزءمته بكل طرق الفيم وانتصوير والنفل والسجيل المرتى وغيره. NO RIGHTS RESERVED FOR IDENTIFY OF DESIGNATION OF NO NO port of this book in the perpendenced or

الطبعة الأولى :
الطبعة الثانية :
الطبعة الثالثة بالصف على الكمبيوتر:
الصف والطبع: " الصف والطبع: المناه القرآن كراتشي
نال شرف تصميمه على الكمبيوتر ووضع العناوين
على رأس الصفحات والإشراف على تصحيح نصوصه: نعيم أشرف نور أحما
أشرف على طباعته : فهيم اشرف نور أحما
من منشورات

من منفورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ۴۳۷/۵ گاردن ایست کراشی و باکستان الهاتف: ۸۷۲۲۲۸۸ = ۷۲۲۲۵۸۸ ویطلب أیضاً من:

المكتبة الإمدادية باب العمرة مكة المكرمة مكتبة الإيمان السمانية المدينة المنورة مكتبة الرشد الرياض - السعودية إدارة اسلاميات ١٩٠ اتار كلي لاهور

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الجمعة

باب عدم جواز الجمعة في القرى

۲۰۱۵ على رضى الله عنه أنه قال: "لا جمعة، ولا تشريق إلا فى مصر جامع". أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفا. ومعناه لا صلاة جمعة، ولا صلاة عيد. كذا فى "فتح البارى" (٣٠:٢). ورواه عبد الرزاق فى "مصنفه": أنبأ الثورى عن زبيد الأيامى عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن

باب عدم جواز الجمعة في القري

قوله: "عن على رضى الله عنه " إلخ قلت: هذا الأثر له طريقان آخران ذكرهما الزيلمي في "نصب الراية" (١٣٣٦) رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، أخبرنا معمر عن أي إسخاق عن الحارث عن على رضى الله عنه قال: "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع" انتهى. ورواه ابن أبي شبية في "مصنفه"، حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن على رضى الله عنه قال: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر، ولا أضحى، إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة" انتهى.

قال بعض الناس: والإسنادان لا تقوم بهما حجة، فإن أبا إسحاق وهو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي مكثر عابد ثقة اختلط بآخره كما في "التقريب" (ص:٩٥).

قلت: يا للعجب ولضيعة الأدب! هل يضعف الحديث لأجل أبي إسحاق السبيعي؟ وهو من أئمة التابعين بالكوفـة وأثباتهم، وصفه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" له "بالحافظ أحد الأعلام" (١٠٨:١).

وقال في الميزان: إلا أنه شاخ، ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة،

السلمى عن على قال: "لا تشريق، ولا جمعة إلا فى مصر جامع"، كذا فى "نصب الراية" (١٣:١٦) وفى "الدراية" (ص-١٣١): إسناده صحيح اهـ.

وقد تغير قليلا إلى أن قال: الفسوى: وإنما تركوه مع ابن عبينة لاختلاطه اهد (٢٩٢:٣). وفيه تصريح بأنه لم يختلط، وإنما تغير قليلا والتغير القليل والاختلاط اليسير ليس بجرح ما لم يكثر منه، صرح بذلك الذهبي في الميزان في ترجمة هشام بن عروة بما نصه: ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا، وتغيرا نعم! الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال شبابه، فنسى بعض محفوظه أو وهم، فسكان ماذا أهو معصوم من السيان؟ ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيم، ولكبار الثقات فدع عنك الحبط، وذر خلط الأثمة الأثبات بالضعفاء والخلطين، فهو شيخ الإسلام اهر (٥٠٥٣) وفيه تصريح أيضا بأن الذي سمع منه بعد تغيره قليلا هو ابن عيينة وحده،

قال بعض الناس: والحارث الأعور مختلف فيه كما تقدم في الكتاب اهـ.

قلت: نعم، وقد حسنت حديثه في غير ما موضع، وزعمت غير مرة أن الاختلاف في ألير أبي لليم، وحجاج في التوثيق لا يضر والعجب من يوثق شهر بن حوشب، ومحمد بن أبي ليلي، وحجاج بن أرطاق، ورشدين بن سعد، وجبارة بن المفلس في كتابه أن يتكلم في الحارث الذي أخرج له النسائي في مجتباه مع تعتته في الرجال، ثم قال: "ومعمر أخرج له الجماعة، إلا أبي يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالف، إلا عن الزهرى وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم فأما أهل الكوفة واليصرة فلا" اهد كذا في "التبذيب" (٢٤٤١). وقلت: قد وصفه الذهبي في "التذكرة" بالإمام الحجة أحد الأعلام عالم اليمن (١٧٨١). وأثنى عليه الأثمة قاطبة. وقال ابن حبان في الثقات له: كان فقيها أسمنا ورعا و عده على بن المديني وأبو حاتم فيمن دار الإسناد عليهم كما في "التبذيب" (٢٤٤١٠) فأيش يؤثر في مثله ما ذكره ابن أبي خيشة عن ابن معين؟ وقد روى معاوية بن صالح عن ابن معين توثيقه مطلقا على أن الذهبي كتب على اسمه علامة صح وهي عنده إشارة إلى أن العمل على توثيق هذا الرجل صرح به في "اللسان" (٢٠٩٠).

وروى ابن أبى شبية فى "مصنفه": حدثنا جرير عن منصور عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن أنه قال: قال على رضى الله عنه فذكر اللفظ الأول. وإسناده صحيح، كذا فى "عمدة القارئ" (٣٦٤:٣).

ثم قال الذهبي في " الميزان ": معمر بن راشد أبو عروة أحد الثقات الأعلام له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن اهـ (١٨٨:٢).

وهذا تصريح منه بأن العمل على توثيقه، والاحتجاج بروايته مطلقا.

ثم قال بعض الناس: وحجاج بن أرطاة تقدم وهو مدلس اهـ.

قلت: قد وثقته وحسنت حديثه في غير ما موضع من كتابك، وأما التدليس فإنما يجعل الحديث الصحيح مختلفا فيه لا ضعيفا بالاتفاق، فقد قال الحاكم: الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها فذكر المتفق عليها أو لا، ثم ذكر المختلف فيها وقال: فهى المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم إلخ كذا في "تدريب الراوى" (ص:ه).

وقد ذكرنا في المقدمة أن المختلف فيه حسن لا ضعيف، والتنزم بعش الناس هذا الأصل في كتابه، وقد شحنه وملأه بقوله: إن الاختلاف لا يضره، فكيف يضعف الحديث بسببه ههنا؟ فالحق أن الإستادين حسنان وليسا بضعيفين، كما زعم والحجة بهما قائمة، والاستدلال برواية ابن أرطاة على اختصاص تكبير التشريق بأهل المصر صحيح كما هو أصل المذهب، فافهم.

وفى "عمدة القارى": فإن قلت: قال النووى: "حديث على متفق على ضعفه، وهو موقوف عليه بسند ضعيف منقطع".

قلت: كأنه لم يطلع إلا على الأثر الذى فيه الحجاج بن أرطاة ولم يطلع على طريق جرير عن منصور؛ فإنه سند صحيح. ولو اطلع لم يقل بما قاله وأما قوله "متفق على ضعفه" فزيادة من عنده، ولا يدرى من سلفه فى ذلك، على أن أبا زيد زعم فى الأسرار أن محمد بن الحسن قال: رواه مرفوعا معاذ وسراقة بن مالك رضى الله عنهما اهـ (٢٦٤:٣). وذكر الإمام خواهر زاده في "مبسوطه" أن أبا يوسف ذكره في الإملاء مسندا مرفوعا إلى النبي ﷺ. وأبو يوسف إمام الحديث حجة اهـ. كذا في "البناية" ((٩٨٣:١). أي فيكون رفعه حجة لأنه زيادة من ثقة فتقبل.

قلت: وكذا قال الإمام أبو بكر الجصاص في أحكامه: روى عن النبي ﷺ أنه قال: "لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع" وروى عن على مثله اهـ (٣٠:٤٤).

ولكن المرفوع لا يثبته المحدثون. فإن صح عن محمد بن الحسن ما زعمه أبو زيد في الأسرار كان حجة لنا كافية، فإن محمدا إمام مجتبد، وقوله حجة وكذا إن صح ما ذكره خواهر زاده أن أبا يوسف رواه في "الإسلاء" مرفوعا مسندا كما هو الظاهر على أن الموقوف في مثله مرفوع حكما لكون تخلف القياس المستمر في الصلوات فإنها لا تختص بمكان دون مكان قال الذي على الله الموراه وهو حديث صحيح أخرجه البخارى (٢٠:١). فإقدام على رضى الله عنه على نفى الجمعة في بعض الأماكن وتخصيصها بالمصر الجامع لا يكون إلا عن سماع، وإن سلمنا كونه موقوف فيا استدل به الخصم من الآثار موقوف أيضا ككتاب عمر إلى أبى هريرة بالبحرين "جمعوا حيثما كتم".

وأثر ابن عباس في إقامة الجمعة بجواثا، فإنه موقوف أيضا وكتاب ابن شهاب إلى رزيق بن حكيم منقطع، فإنه رأى تابعى لا يراه الخصم حجة وأيضا فإن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نَوْدِي بن حكيم منقطع، فإنه رأى تابعى لا يراه الخصم حجة وأيضا فإن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا النَّوَى لِينَ عَلَى عمومه وإطلاقه اتفاقا ببن الأثمة وإلا لوجب السعى بكل نداء سواء كان أذانا أو غيره، وسواء كان النداء لصلاة الفجر أو العصر ونحوهما وسواء كان النداء في الصحراء أو السفينة في البحر. فإنه ليس بصريح في أن المراد بالنداء ماذا؟ وأن المقصود بالصلاة أية صلاة؟ فإنه يفعل في يوم الجمعة حملوات عديدة، كما يفعل في سائر الأيام ولم يبين في الآية أنها أية صلاة منها، ولكن خصها الإجماع بالصلاة التي إذا فعلها مع الإمام جمعة لم يلزمه فعل الظهر معها، وهي ركعتان بعد الزوال على شرائط الجمعة واثقق الجميع أيضا على أن المراد بالنداء هو وهي ركعتان بعد الزوال على شرائط الجمعة واثقيق المحميع أيضا على أن المراد بالنداء هو الأذان، ولم يبين في الآية كيفيته وبيته الرسول ﷺ كما ورد في الأحاديث، وكذا اتفق الجميع على عدم جواز إقامتها في البراري والقرى التي يظعن أهلها عنها صيفا وشناء، فكان خصوص المكان مرادا فيها إجماعا، والمصر أولى لحديث على هذا محصل ما قاله

أبو بكر الرازى في "الأحكام" (٢٤٤٣) والمحقق في "الفتح" (٢٣٠:٢).

فاندحض بذلك ما زعمته طائفة من أبناء زماننا الذين خلعوا ربقة التقليد عن لمعاقهم وادعوا درجة الاجتباد لأنفسهم من أن الآية تفيد وجوب السعى إلى الجمعة على العموم في الأمكنة، فكيف يجوز تخصيصه بأثر على وهو من الآحاد بالمصر؟ والجواب أن الآية ليست على عمومها وإطلاقها إجماعا، والعام إذا صار مخصوصا بالبعض يجوز تخصيصه بخير الواحد والقياس. وأيضا فإن الآية لا تفيد وجوب السعى إلى الجمعة على العموم في الأمكنة أصلا، فإن معناها أن السعى واجب على المؤمنين عند سماع الأذان المعموم في وثوذن وتقام الجمعة، لا مطلقا فأما محل إقامتها، فلم تتعرض له الآية، بل هي ساكتة عنه، وعموم الخطاب لا يدل إلا على أن كل مؤمن يكون في موضع الأذان للجمعة يجب عليه السعى، كما لا يخفى.

قال أبو بكر في "أحكامه": واتفق فقهاء الأمصار على أن الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره، لأنهم مجمعون على أن الجمعة لا تجوز في البوادي، ومناهل الأعراب. فقال أصحابنا: هي مخصوصة بالأمصار، ولا تصح في السواد، وهو وقبل الثوري وعبيد الله بن الحسن، وقال مالك: تصح الجمعة في كل قرية فيها ببوت متصلة، وأسواق متصلة، يقدمون رجلا يخطب ويصلى بهم الجمعة إن لم يكن لهم إمام. وقال الأوزاعي: "لا جمعة إلا في مسجد جماعة مع الإمام". وقال الشافعي: إذا كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل، وكان أهلها لا يظعنون عنها إلا ظمن حاجة، وهم أربعون رجلا حرا بالغا غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة اله (٤٥:٣).

وادعى بعض من غير المقلدين عموم الآية في الأمكنة كلها، فلما أورد عليهم خصوصها بما عد البرارى، والقرى التي ليس لأهلها قرار إجماعا التزموا لصحة الجمعة في البرارى والصحارى، وفي كل قرية، وخالفوا الإجماع ليسلم لهم عمومها ولكن المعوم لا يسلم لهم إلا إذا قالوا بوجوب السعى إلى كل صلاة يوم الجمعة سواء كانت فجرا، أو ظهرا، أو عصرا، وغيرها، فإنه لا دليل في الآية على اختصاصه بالصلاة التي هي يدل عن الظهر في هذا اليوم، إلا إذا قالوا بوجوبه بكل نداء سواء كان أذانا أو غيره فإنه لا

دليل في الآية على اختصاصه بالأذان، كما قدمنا، ولا دليل فيه على اختصاصه بأذان الرجل البالغ، دون الصبى والمرأة، ولا على أنه يختص بأذان يكون بعد الزوال أو قبله، فإن خصصوها بهذه القيود وأمثالها لم يسلم لهم عموم الآية وقالوا بخصوصها بشرائط معلومة، وقيود معينة، واهله هو الذي قاله الحنفية وغيرهم من الأكمة هذا وقد رد صاحب يسر من رأى قول من جوز الجمعة في البراري، والصحارى من غير المقلدين من أصحابه، وقال بخصوص الآية بالقرى والأمصار، وبقيود و شرائط معلومة، وإذا اعترف بذلك، فأني له أن يعترض على الحنفية في تخصيصهم الآية بالمصر بأثر على؟ فإن الآية لم تبق على عمومها إجماعا فيجوز لهم إن سلموا عمومها تخصيصها بخبر الواحد هذا، وزعم بعض أبناء الزمان أن أثر على لا يفيد اشتراط بالمصر لصحة الجمعة، لاحتمال كونه محمولا على الخماعة أكثر فهي عند الله أزكى، وأطيب.

قلنا: الأصل في "لا"، التي لنفس نفي الصحة، وإنما تحمل على نفي الكمال لصارف عن الجمل على المقبقة، ولا صارف ههنا، ومن ادعى فعليه البيان، وما زعمه هذا القائل صارفا ليس بصارف، كما سنذكره والإجماع على أن الجمعة مخصوصة بموضع لا يجرز فعلها في غيره يرجح أن مراد على رضى الله عنه بيان موضعها الذي لا يجرز فعلها في غيره، ويؤيده بناء الصحابة الجوامع والمنابر في الأمصار والبلاد، دون القرى، والسواد، بعد ما فتحوا البلاد، ولو حملناه على نفي الكمال؛ فإن كان معناه أنه لا جمعة كاملة لأهل المصر إلا في المصر؛ فهذا مسلم، ولكن لا حاجة إلى ذكره بل هو مستغنى عنه وإن كان معناه أنه لا جمعة كاملة لأهل القرى إلا في مصر جامع مع جواز إقامتها في القرى، فغير مسلم، بل الموضع الذي يجوز لأهله إقامة الجمعة فيه يجب عليهم أن يجمعوا في ذلك الموضع، ولا يستحب لهم التحول إلى المصر لصلاة الجمعة، ولا العيدين، فإن كون كثرة الجماعة أزكي وأطيب عند الله لا يجيز لأهل مسجد جماعته قليلة أن يتحولوا منه إلى مسجد جماعته كثيرة، بل الواجب على أهل كل مسجد عمارته بالصلاة فيه. حتى لو لم مسجد جماعته كثيرة، بل الواجب على أهل كل مسجد عمارته بالصلاة فيه. حتى لو لم مسجد جماعته كثيرة، بل الواجب على أهل كل مسجد عمارته بالصلاة فيه. حتى لو لم يحد أمل قبه علاؤا، ولم يعلم فيه علاقا. ولم يقل أحد من السلف باستحباب التحول إلى المصر به فقهاؤنا، ولم نعلم فيه علاقا. ولم يقل أحد من السلف باستحباب التحول إلى المصر

يوم الجمعة لمن يجوز لهم إقامتها في موضعهم، وإتما يستحب ذلك لمن لا يجوز لهم إقامتها فيه كأهل العوالي بشرط أن لا تتعطل مساجدهم عن الجماعة. قال الحافظ في "الفتح": واستنبط منه أي من قوله عليه للي سلمة: وألا تحتسبون آثاركم قصد المسجد البعيد ولو كان بقربه مسجد قريب" وإتما يتم ذلك إذا لم يلزم بذهابه إلى البعيد هجر الترب به الأ فاحاة و ذك الله أول إهد (١٠) (١).

وإنما يجوز تعطيل المساجد يوم الجمعة لأهل المصر فقط، فيستحب لهم أن يجمعوا في مسجد واحد، بل قيل: لا يصح تعدد الجمعة في مصر واحد كما سيأتي. وبالجملة فلا يصح تأويل أثر على بنفي الكمال، ولذا لم يقل بمثل هذا التأويل فيه أحد من السلف، فهذا قول حادث خارق للإجماع. قال الحافظ في "التلخيص": وروى اليهنمي: أن أهل ذي الحليفة كانوا يجمعون بالمدينة قال: ولم ينقل أنه أذن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة، ولا في القرى التي يقربها اهر (١٣٣١).

وهذا يعين المراد في أثر على أنه إنما أراد بقوله: "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع "اختصاصهما بأهل المصر وعدم صحتهما في القرى فافهم. وأما ما قاله صاحب يسر من رأى، ومن واقفه: إن الجمعة كانت واجية على أهل القرى القريبة بالمدينة، وكانوا كلهم يشهدون الجمعة بها، ويعقلون مساجدهم، فباطل قطعا لعدم قيام الدليل على تعظيل أهل القرى مساجدهم، وما نقله عن ابن المنذر فهو محمول على تعظيل أهل المدينة مساجدهم يوم الجمعة، وأيضا إذا جاز لأهل القرى إقامة الجمعة بمواضعهم عنده، فكيف يجوز لهم تعطيل قراهم عن الصلاة بشهود الجمعة بالمصر؟ بل يكون شهودهم صلاة المحمد بالمر لأجل كثرة الجماعة بها، كشهودهم صلاة العمر وغيرها بالمعر لأجل الماحة بالمعر، وأيضا فقد ورد في أثر على هذا في طريق الحجاج بن أرطاة ذكر الخضعي، والفطر، وقد تقدم أنه حديث حسن الإسناد، ولا مجال للخصم في تضعيفه والتشريق، فيه لا بد من حمله على الجهر بالتكبير، ولا يجوز إرادة صلاة العيد بها، لكون الأضحى والفطر مذكورا بعده، فلو حملناه على نفى الكمال لزم القول باستحباب شهود أهل القرى التكبير بالمصر في أيام التشريق الحمسة لكل صلاة من باستحباب شهود أهل القرى التكبير بالمصر في أيام التشريق الحمسة لكل صلاة من باستحباب شهود أهل القرى التكبير بالمصر في أيام التشريق الحمسة لكل صلاة من باستحباب شهود أهل القرى التكبير بالمصر في أيام التشريق الحمسة لكل صلاة من باستحباب شهود أهل القرى التكبير بالمصر في أيام التشريق الحمسة لكل صلاة من

..........

المكتوبات، ولم يقل باستحباب ذلك أحد من السلف. وظنى أن غير المقلد لا يقول به أيضًا، للزوم تعطيل مساجد القرى في تلك الأيام رأسًا.

ثم قال هذا القاتل: "ويمكن أن يراد بالمصر الجامع القرية التي لا ينتقل أهلها عنها".
قلت: وكذا يجوز لخصمك أن يريد بلفظ القرية الوارد في بعض الآثار الذي استدللت به
على مذهبك المصر الجامع، والمدينة الكبيرة ولا متمسك لك فيما زعمت إلا ظنك، وله
متمسك له بنص القرآن، فإنه تعالى أطلق القرية على مكة والطائف في قوله: ﴿وقالوا لو لا
نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾.

والفرق بين الأمصار والقرى لم يكن خافيا على أهل اللسان من السلف، ولذا لم يقل أحد منهم بما قاله هذا الهندى الجاهل عن لسان العرب، أن أثر على يمكن حمله على القرية. وقد فسر صاحب القاموس المصر بالكورة، والكورة بالمدينة، والمدينة بالحصن يبني في اصطمه أرض، والأصطمة معظم الشيء، ومجتمعه، وهذا مما يميز المصر عن السواد والقرى حتما. واختلاف ألفاظ الفقهاء في تعريفه مبنى على اختلاف العرف في كل زمان والأصل في تعريف المصر مدينة النبي على ومكة، فهما مصران تقام بهما الجمعة من زمنه عليه الصلاة والسلام إلى الوم فكل موضم كان مثل أحدهما فهو مصر.

وكل تفسير لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر. فأصح الحدود ما صرح به في "تحفة الفقهاء" عن أبى حنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق، ولها رساتيق، وفيها والي يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم بحشمته، وعلمه أو علم غيره، يرجع الناس إليه فيما يقع من الحوادث، وهذا هو الأصح انتهى. وهو الذى اختاره صاحب "الهداية"، إلا أنه ترك ذكر السكك، والرساتيق بناء على الغالب إذ الغالب أن الأمير والوالى الذى شأنه القدرة على تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود لا يكون إلا في بلد كذلك. هذا ملخص ما في "شرح المنية" للحليي (ص ١١٥).

فانـــدحض بذلك مــا زعمه غير المقلد أن الحنفية مختلفون في تعريف المصر اختلافا عظيما. فكان أثر على مجملا، لا يصلح لتخصيص الآية اهـ. فإن وجود الأقوال الضعيفة في كتب الفتاوى لا يوجب الاختلاف في المذهب، فإن العمل بالضعيف غير

ج _ ٨

وأيضا فإن المصر، والقرية كلاهما حقيقة عرفية قد تميز مصداق كل منهما عن الآخر عند أهل العرف في كل زمان، فلا يورث اختلاف عبارات العلماء في تفسيرهما الآخر عند أهل العرف في كل زمان، فلا يورث اختلاف عبارات العلماء في تفسيرهما الإجمال في الأثر، ونظيره ما قاله الأصوليون: "إن تعريف القرآن ليس بحد حقيقي، وإنما هو تشخيصه في جواب أي كتاب تريد". قالوا: والوجه في ذلك أن القرآن شخصي، والشخصي لا يحد ومعنى كونه شخصيا أنه اسم لكلمات مركبة تركيبا خاصا سواء قرأه جبريل، أو زيد أو عمرو والأعراض تنتهى بمشخصاتها إلى حد لا يقبل التعدد، ولا الاختلاف باعتبار داتها، بل باعتبار محلها فقط كالقصيدة المعينة لامرئ القيس. كما في "النوضيح والطويح" وغيرهما.

إذا عرفت هذا فاعلم أن تعريف المفسر أيضا ليس بحد حقيقى، وإنما هو تشخيصه فقط، وتعريف الشخصى يختلف باختلاف تشخصاته فى كل زمان فهذا هو الوجه لاختلاف عبارات الفقهاء فى تفسير المصر، ولا يلزم منه الخفاء فى كونه شخصيا بحسب الرجود فافهم، وقد تقدم أن الآية ليست بعامة أصلا، ولم نقل بتخصيصها بالأثر بعد عمومها هذا.

وأما ما قاله ابن حزم في معرض الاستدلال لمذهبه: "ومن أعظم البرهان أن النبي المنافقة أتى المدينة، وإنما هي قرى صغار متفرقة، فبني مسجده في بني مالك بن النجار، وجمسع فيسه، في قريسة ليست بالكبيرة، ولا مصر هناك". كما في "العمسدة للعيني" (٣٥:٣).

فالعجب من ابن حزم أنه كيف قال ما قال وقد ثبت في الآثار أن مدينة الرسول والتحجب من ابن حزم أنه كيف قال ما قال وقد ثبت في الآثار أن مدينة الرسول قباء كن مشتملة على دود كثيرة أى محلات لقبائل عديدة، وأنه على المنخص من قباء براحلته، وحشد المسلمون، ولبسوا السلاح، وركب على ناقته، والناس عن يمينه، وشحاله، وخلفه، منهم الماشي، والراكب فاعترضه الأنصار فعا يحر بدار إلا قالوا: " هما إلا قالوا: " هما إلا قالوا: " هما المناس المناس المناس المناس المناس المناس ما مردة خلوا سبيلها" فعر بنى سالم، فقام إليه عنبان بن مالك، ونوفل بن عبد الله بن مالك ابن العجلان، وهو آخذ برمام ناقته يقول: الم رسول الله انول فينا العدد، والعدة، والعدة،

والحلقة. ونحن أصحاب العصا، والحدائق، والدرك، فجعل يتبسم ويقول: "خلوا سبيلها فإنها مأمورة". فمر بيني ساعدة، فقال له سعد بن عبادة والمنذر بن عمرو وأبو دجالة: "هلم يا رسول الله إلى العز، والثروة والقوة، والجلد، وسعد يقول: يا رسول الله إلى لمني، مع الثروة، والجلد، والعدل، والحلقة، فيقول رسول الله عليكم،، ويقول: وأبا ثابت! خل سبيلها،، فإنها مأمورة، فمضى، واعترضه بنوطاطرت ابن الحزرج، فقالوا: "يا رسول الله: لا تجاوزنا فإنا أهل عدد، وثروة، وحلقة". فقال: وخلوا سبيلها، فإنها مأمورة ".

واعترضه بنو بياضة يقولون: "يا رسول الله! هلم إلى المواساة، والعز والنروة، والعدد، والقوة نحن أهل الدرك". فقال: «خلوا سبيلها، فإنها مأمورة، ثم مر ببنى عدى ابن النجار وهم أخواله فقالوا: "يا رسول الله! نحن أخوالك وهلم إلى العدد، والمنعة، والقوة مع القرابة، لا تجاوزنا إلى غيرنا". فقال: «خلوا سبيلها فإنها مأمورة، ثم أتى منزل بنى مازن بن النجار فقامت إليه وجوههم، (فقالوا عثل قول الأولين، وأجابهم بمثل ما أجاب به غيرهم) وقد حشدت بنو مالك بن النجار، فهم قيام يتنظرونه إلى أن طلع، فهش إله أسعد بن زراة وأيوب وعمارة بن حزم، وحارثة بن العمان يقول: "يا رسول الله! قد علمت الخزرج أنه ليس ربع أوسع من ربعي". فبركت بين أظهرهم فاستبشروا. كذا في علمسة الوفاء، ومثله في سيرة ابن هشام، والسيرة الحليبة، وغيرها.

فهذه دور المدينة، ومحالها، كل محلة منها ذات عدد وقوة، ولم تكن تلك قرى بقرب المدينة، وإلا لأجابهم رسول الله ﷺ بما أجاب به أهل قباء حين أراد الشخوص إلى المدينة. وقالوا: أخرجت ملالا لنا أم تريد دارا خيرا من دارنا؟ فقال: إنى أمرت بقرية تأكل القرى، فلما لم يقل لبنى سالم ولبنى ساعدة، ولا لبنى الحارث، ولا لبنى بياضة، ولا لبنى عدى بن النجار، ولا لبنى مازن بن النجار: إنى أمرت بقرية تأكل القرى، بل قال لهم: وخلوا سبيل الناقة فإنها معلمورة، دل ذلك على أن تلك الدور كلها من دور المدينة، لا كما زعم ابن حزم أن النبى ﷺ بنى مسجده فى بنى مالك بن النجار فى قرية ليست بالكبيرة، ولا مصر هناك. فكأن المدينة عنده اسم لدار بنى مالك بن النجار فقط، وهو فاسد عند أهل المعرفة، بل المدينة اسم لجموع دور الأنصار التى ذكرنا بعضا منها نعم!

۱۳

كانت محلات المدينة إذ ذاك منفصلة بعضها عن بعض، ولم تكن متصلة، فكان ماذا فإن اتصال المحلات بعضها ببعض لا يشترط للمصرية، وقد اعترف ابن حزم بأن لفظ المدينة كان يطلق على المجموع المشتمل على قرى صغار متفرقة. فنقول: وهذه إمارة اتحادها مع تفرقها، وانفصالها فلا يجوز إطلاق القرى عليها، بل كانت كلها محلات للمدينة متفرقة بدليل ما ذكرنا، وبدليل ما في الصحيح عن أنس، "أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم فينزلوا قريبا من النبي ﷺ قال: فكره النبي ﷺ أن يعروا المدينة فقال: يا بني سلمة ألا تحتسبون آثار كم" أه.

قال الحافظ في "الفتح": وفي رواية مسلم من طريق أبي الزبير سمعت جابر بن عبد الله يقول: "كانت ديارنا بعيدة من المسجد". ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال: "كانت منازلنا بسلع". قال الحافظ: وبين سلع والمسجد قدر ميل اهـ (١١٧:٢). وفيه ما يشعر بأن المدينة اسم لمحلات كثيرة عديدة كان بعضها على قدر ميل من المسجد، وأن ما كان منها بسلع داخل في المدينة، ولا يقال لمثلها قرية عرفا، وإن جاز لغة كما أطلق القرآن اسم القرية على مكة والطائف. وروى أبو داود في مراسيله عن بكير ابن الأشج: أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع رسول الله عليه تسمع أهلها تأذين بلال على عهد رسول الله عَلِيَّةِ فيصلون في مساجدهم أقربها مسجد بني عمرو بن مبذول من بني النجار، ومسجد بني ساعدة، ومسجد بني عبيد، ومسجد بني سلمة، ومسجد بني رابح من عبد الأشهل، ومسجد بني زريق، ومسجد بني غفار، ومسجد أسلم، ومسجد جهينة، و (مسجد) نبيك في التاسعة اهـ (ص: ٤).

وروى أبو داود في "سننه": عن عائشة وسكت عنه قالت: "أمر رسول الله عَظِيلةٍ ببناء المساجد في الدور، وأن تنظف، وتطيب". قال في "النيل": ورجاله ثقات. وفيه أيضا المــراد بالـدور المحــلات، فإنــهم كـانوا يسمون المحــلــة التي اجتــمعت فيها قبيلة "دارا" اهر (٢:٠٤).

فهذه دور المدينة التي كانت بها مساجد تسعة. فهل يقول ابن حزم: إن تلك المساجد التسعة كانت في داري بني مالك بن النجار التي فيها مسجد النبي عَلِيُّهُ؟ كلا؛ لن يقول بذلك أبدا. أو يقول: كانت تلك المساجد خارج المدينة؟ ولكن لفظ الحديث
يرده، ففيه ما يدل على أنها كلها كانت بالمدينة في دورها، دون القرى المتصلة بها، وإلا
لذكر الراوى مسجد قباء أيضا فافهم. فإن مثل الموضع الذي فيه مساجد تسعة لقبائل
مختلفة لا تكون قرية بل مصرا جامعا، وأيضا فعلى بن أبي طالب نفى الجمعة عن القرى،
وقال: ولا جمعة إلا في مصر جامع، وصححه ابن حزم عنه، وهو أعلم الناس بأمر
المدينة، وكانت عنده مصرا جامعا، لا قرية فإنه صلى بها الجمعة مع النبي في وبعده.
وأيضا فإن الإمام أي موضع حل (() جمع، والمدينة قبة الإسلام، وقائمة الحلافة، وأكالة
القرى، فكيف لا تكون مصرا جامعا بحلول النبي في بها وهو يقيم بها الحدود،
ويجهز العساكر والسرايا، وبحارب ويسالم وله بها بها منعة وقرة، وحصن حصين، وذكر
في شرح المنية عن محمد أن الإمام لو بعث إلى قرية نائها لإقامة الحدود والقصاص تصير
مصرا، فإذا عز له تلحق بالقرى، ووجه ذلك ما صع "أنه كان لعثمان رضى الله عنه عبد
أسود أميرا على الربذة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه، وعشرة من الصحابة الجمعة
مؤمرا". ذكره ابن حزم في الخلى اه (ص: ١٢٥).

وبهذا اندحض استدلال الحصم بما روى عن عطاء بن أبى ميمونة عن أبى رافع،
"أن أبا هريرة كتب إلى عمر يسئله عن الجمعة وهو بالبحرين""، فكتب إليهم أن جمعوا
حيثما كنتم" أخرجه ابن خريمة، وصححه وابن أبى شبية والبيهقي، وقال: هذا الأثر
إسناده حسن كذا في التعليق المغنى على الدارقطني (١٦٦٦١). فإن المخاطب بقوله هذا أبو
هريرة وأمثاله من الحكام"، فلهم أن يجمعوا حيثما كانوة أي من القرى والأمصار وإن
سلمنا أن المخاطب به جميع أهل البحرين، فقول: لا يجوز إجراءه على المعوم، لعدم جواز
إقامتها في البرارى، والصحارى اتفاقا. وإذا كان لا بد من تخصيصه بمكان يصلح لإقامة
الجمعة، فمعناه عندنا أن جمعوا حيثما كتم من الأمصار ولكن الأول أولى كما لا يخفى.

أي إذا دخل من حيث الولاية، لا من حيث السفر فقط، وسيأتي تفصيل ذلك فانتظر.

⁽۲) أي أمير عليه.

⁽٣) كان أبر هريرة واليا بالبحرين مكان العلاء بن الحضرمي على عهد عمر رضى الله عنه، كما في "معجم البلدان" لابن مردوية، وغيره كذا في "آثار السنن" (٨٣:٣).

وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال بل فيه إشعار بأن الجمعة لم تكن جائزة عند الصحابة، ومن في زمنهم في كل موضع فإن أبا هريرة تردد في إقامتها بالبحرين واضطر إلى السؤال عنها. فكيف يستدل به الخصم على جواز إقامتها في القرى مطلقا؟ ولو لا أن إقامة الجمعة يختص بموضع، دون موضع، وحال دون حال لم يحتج مثل أبى هريرة في علمه، وكثرة حفظه للآثار والأحكام إلى السؤال عن إقامتها بمثل البحرين، فافهم.

وكذا لا يجوز له الاحتجاج علينا بما رواه البيهقى فى المعرفة عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى الكندى: "انظر كل قرية ليسوا هم بأهل عمود ينقلون فأمر عليهم أمراء ثم مره فليجمع بهم". كما فى التعليق المغنى أيضا فإن فيه إقامة الجمعة بالقرى بعد تأمير الأمير عليها، وأمر الإمام له بإقامتها، ولا خلاف فى صحة الجمعة بها إذاء على أن قول التابعى لا حجة فيه عند الحصم – وأيضا فإن ابن عبد العربي على المقرى على تأمير الأمير عليها والآية مطلقة عن هذا الشرط فالعجب من الخصم أنه برد أثر على رضى الله عنه مخالفة إطلاق الآية عنده، ويحتج بأثر ابن عبد العربي وهو مثل أثر على فى تقييد الجمعة بشرط يخالف الإطلاق، هذا، وقد نبهناك أولا على أن الآية لا تفيد وجوب الجمعة على كل مؤمن فى كل مكان، وإنما معناه وجوب المحمة بفرط يخالف الإطلاق، هذا، وقد نبهناك أولا السعى إلى الجمعة بعد النداء لها وأما أنه فى أى مكان يجوز النداء لها؟ وفى أى مكان لا؟

ثم قال صاحب "التعليق المغني": وحكى الليث بن سعد أن أهل الإسكندرية، ومدائن مصر، ومدائن سواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان بأمرهما، وفيها رجال من الصحابة اهـ.

بُها عندنا، كما مر.

ثم قال: وكان الوليد بن مسلم يروى عن شيان عن مولى لآل سعيد بن العاص "أنه سأل ابن عمر عن القرى التي بين مكة، والمدينة ما ترى في الجمعة؟ قال: نعم! إذا كان أمير عليهم فليجمع"، اتنهى كلام اليمهتى اهر (١٦٦:١) وهذا أيضا لا يرد علينا لتقبيده إقامة الجمعة بقوله "إذا كان أمير عليهم فليجمع". وأيضا ففي سؤال السائل ابن عمر عن الجمعة في القرى ما يشعر بأن جواز ذلك لم يكن ظاهرا عندهم، وإلا لم يحتج إلى السؤال عنه.

وأما ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر، أنه كان يرى أهل المياه بين مكا المدينة يجمعون فلا يعيب عليهم" ذكره صاحب التعليق عن الحافظ في الفتح فلا حجة فيه أصلا فقد تبين برواية اليهقى يطريق الوليد بن مسلم عن شيبان المذكور آفغا أن ابن عمر كان يرى جواز الجمعة لهؤلاء بشرط كون الأمير عليهم، فيحمل عدم إنكاره على تجميعهم لكونهم كانوا يجمعون وعليهم أمراء يجمعون بهم على أن القول أقوى من السكوت فلا يترك القيد الذى صرح به فى الأثور القولى بما فى هذا الأثر من سكوته وعدم إنكاره، لاحتماله وجوها مختلفة.

فإن قيل: كيف قالت الحنيفية بجواز إقامة الجمعة في القرى؟ إذا كان عليها أمير من الإمام مأذون بإقامة الجمعة بها، فهل تصير القرية بذلك مصرا؟ وهذا خلاف المفروض، فإن المفروض أنها قرية، أو لم تصر مصرا، فكيف تركوا هناك أثر على المصرح بنفى الجمعة عن القرى قلنا: تصير القرية بذلك في حكم المصر. فإن القرية التي بها أمير من الإمام تتبعها القرى المتصلة بها التي ليس بها أمراء فيرجع أهلها إلى تلك القرية في حوادثها، ومثلها يكون مصرا حكما، كما لا يخفى على من شاهد حال القرى التي بها أمير من الإمام أو نقول: إن أمر الإمام وإذنه قاطع لنزاع في المسائل المجتهد فيها عندنا، أمير من الإمام أميرا على القرية، وأذن له بإقامة الجمعة بها صحت الجمعة بها عندنا، لأجل هذا الأصل، هذا وبما ذكرنا من أثرى عبد الله بن عبر وعمر بن عبد المزيز ثبت أن إقامة الجمعة في القرى مشروطة بما إذا

٢٠١٦ عن: عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: «كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم والعوالي، فيأتون في الغبار» والحديث أخرجه "البخاري"، قال الحافظ في "الفتح" (٢٠١١٣): وفي رواية: ويتناوبون».

كان فيها أمير من الإمام، كما لا يخفى. والأثران قد احتسج بهما البيهقي، ففيها حجة كافية.

وإذا كان كذلك فقولنا: إن أثر عمر بن الخطاب جمعوا حيثما كنتم في جواب أبي هريرة محمول على الخطاب للولاة والحكام صحيح حتما وما قاله غير المقلد في "رسالته": يسر من رأى من "أن تخصيصه بالولاة بعيد بل هو عام في حق كل مؤمن" باطل قطعا وليس ذلك مثل قول عمر في كتابه إلى العمال: "إن أهم أمركم عندي الصلاة" فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع" إلخ، فإن هذا الكتاب لم يكن في جواب من سأله، وإنما كتبه عمر ابتدأ إلى عماله، بخلاف كتابه إلى أبي هريرة؛ فإنه كتبه في جواب أبي هريرة حين سأله عن الجمعة. وفيه اشعار بأن إقامة الجمعة في كل موضع لم تكن جائزة عند أبي هريرة وإلا لم يحتج إلى السؤال عنه، وهو عالم كبير تولى الافتاء والقضاء. بل كان ذلك مقيدا عنده بشروط خاصة، فسأل عمر عنها، فأجابه بأن جمعوا حيثما كنتم. وفيه تقييد التجميع بمكان كان الولاة فيه على أن الأصل كون مفهوم الكتاب مختصا بالمكتوب إليه، لكونه قد خوطب به دون غيره، وتعميمه للناس جميعا خلاف الأصل، ولا بد له من دليل. وقد قام الدليل على عموم كتابه إلى العمال في الأمر بحفظ الصلاة والمحافظة عليها، وهو قوله تعالى: ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وهو عام لكل مؤمن ولم يقم مثل ذلك الدليل على تعميم كتابه إلى أبي هريرة، بل قد قام على تخصيصه، وهو ما ذكرنا من أثري ابن عمر وعمر بن عبد العزير الذين احتج بهما البيهقي وأبو الطيب شمس الحق في "التعليق المغني"، فصار ما أبداه صاحب يسر من رأى من الأغلوطات والأباطيل هناك هباءً منثورًا.

قوله: "عن عائشة" إلىخ: قلت": قال الحافظ في "الفتح": قوله: "ينتابون الجمعة" أى يحضرونها نوبا والانتياب افتعال من النوبة. وفي رواية: ينتاوبون إلى أن قال: وقال القرطمي: فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر. كذا قال: وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالى ما تناوبوا، ولكانوا يحضرونها جميعا، والله أعلم اهـ (٣١١٣). وفي "العمدة" للعيني: قوله: "يتنابون الجمعة" أى يحضرونها بالنوبة، وهو الحجىء نوبا ويروى "يتناوبون" أيضا اهـ (٣٧٥:٣) ثم رد على صاحب النوضيح والقرطبي بمثل ما رد به عليه الحافظ، وقال الأمير البوفالي في "عون الباري": يتنابون الجمعة يفتعلون من النوبة أي يحضرونها نبا اهـ (١٣١٣).

وفي "لسان العرب": انتاب الرجل القوم انتيابا إذا قصدهم وأناهم مرة أحرى وهو يتنابهم. وهو افتعال من النوبة وفي حديث صلاة الجمعة: "كان الناس يتنابون الجمعة من منازلهم" ومنه قول أنشامة الهذار شعر:

اقب طريد بنزه الفلا ة لا يرد الماء إلا انتيابا

والنوبة الفرصة والدولة اهـ من أحسن القرى (ص:٦٦) وفي قول أسامة وصف لحمار الوحش بأنه ضامر البطن بعيد، يسكن بفلاة لا ماء بها، ولا يرد الماء إلا بالنوبة أحيانا وقال كعب بن مالك شاعر النبي ﷺ كما في "سيرة ابن هشام" (٢٤:٢).

كاللوب يبذل جمها وحفيلها للجار وابن العم والمنتاب

يصف فيه جلوع النخل بأنها كاللوب (أى النوق في جنتها) يصرف كلها، وغزيرها إلى الحمار الملاصق، وابن العم ذى القرابة. والضيف النازل أحيانا فعير الضيف بالمنتاب لانتيابه أى نزوله أحيانا بالنوبة، لا لنزوله دائما مرة أخرى فإن الضيف لا يسزل إلا نوبا، وقال الحريرى في المقامة الثالثة: وانتياب النوب السود وفسرها الهشي بقوله: النوب بفتح الواو جمع نوبة بمعنى النائبة وانتيابها أى تناوبها نوبة بعد نوبة اهد (ص. ١٨).

وفى كل ذلك إشعار بترادف الانتياب والتناوب، وبأن معنى النوبة مرغى فى كليهما. ورحم الله الطائفة الخالعة ربقة التقليد عن عنقها حيث ادعت المنافاة بين معنى الانتياب والتناوب، وخصت الأول: بالمجيء متنابعا والثانى بالمجيء أحيانا، واجترأت على تخطئة مثل الحافظ، وجمهور شراح الحديث فى تفسيرهم الانتياب بالحضور نوبا، ومنهم صاحب "مجمع البحار" حيث فسره بذلك نقلا عن الكرماني (٢٠٠١).

واستدلت على قولها بما في "الصراح": انتياب بيابي آمدن. يقال: فلان انتاب القوم أى أتاهم مرة بعد أخرى، وبما في "القاموس": أنتابهم انتيابا أتاهم مرة بعد أخرى وبما في المرقاة: ناب المكان انتابه إذا تردد إليه مرة بعد أخرى.

قلنا: الإتيان مرة بعد أخرى، والتردد إلى الشيء مرة بعد أخرى لا ينافي قولهم: "يحضرونها نوبة بعد نوبة، فإن الإتيان مرة بعد أخرى لا يستلزم تنابع الإتيان واستمراره، بل يصدق على الإتيان بالنوبة أيضا ومن ادعى غير ذلك فليأت بيرهان فإن الحافظ، والعيني والكرماني، وصاحب "مجمع البحار"، وغيرهم من شراح الحديث أعرف بكلام أهل اللغة من أمثال هذه الطائفة التي نشأت بالهند، ولا ذوق لها بالعربية. فإن الانتياب انعال من النوبة فلا بد من رعاية معناها فيه، وليس ذلك إلا بأن يكون قولهم: "مرة بعد أخرى" أريد به النوبة بعد النوبة، لا سيما وفي رواية أخرى للبخارى في هذا الحديث بعينه: "يتناوبون" مكان "يتنابون" والروايات يفسر بعضها بعضا. فلا يجوز حمل أحدها على ما لا يطابق الأخرى.

وقولهم أن رواية "يتناوبون" غير صحيحة مكابرة صريحة لا يقبله إلا الجاهل عن الحديث ومحاوراته، وأيضا، فقد عرف من عادة أهل العوالى أنهم لم يكونوا يديمون السنول عند النبي على كل كانوا يحضرونه نوبا يُسزل هذا يوما وآخر يوما، كما السحيح عن عمر رضى الله عنه قال: "كنت أنا وجار لى من الأعمار في بني أمية بن زيد وهي من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله على ينوما وأنزل يوما وأنزل يوما فإذا نزلت جته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل ذلك إلخ (١٩٠١)، ووقيد، "ينزل يوما وأنزل يوما" يعم الجمعة وغيرها، وليس فيه ما يدل على أنهما

وإن سلمنا أن الإتيان مرة بعد أخرى معناه الإتيان دائما مستمرا من غير ترك، فنقول: قد يستعمل الاتياب في هذا المعنى، وقد يستعمل في الحضور نوبا، بدليل قول أسامة وكعب بن مالك، وكلاهما معنى حقيقى، واللفظ مشترك بينهما ولا يجوز جعل الأول حقيقيا، والثاني مجازا لكون معنى النوبة أظهر في الثاني دون الأول. والمشترك لا يحمل على أحد معنيه إلا يقرينة وقد وجدت على الثاني لما في رواية أخرى للبخارى في هذا الحديث بعينه من لفظ "يتاوبون"، ولما علمنا من عادة أهل العوالى في نزولهم تناوبا. وأما ما قالوا من أن رواية النسائي بلفظ "إنما كان الناس يسكنون العالية فيحضرون

الجمعة "هد. يوافق المعنى الأول، ففيه أن لفظ الحضور يعم الحضور بالاستمرار، وبالتناوب كليمها ومعناه أن جميع أهل العالية كانوا يحضرون الجمعة نوبا. وكون المراد بالناس جميع أهل العالية لا يستلزم إلا حضورهم كلهم، وأما إن حضور كلهم كان نوبا أو فى كم جمعة جميعا، فلا دلالة للفظ الحضور على ذلك فاندحض ما قاله صاحب سر من يرى فى هذا المقام رأسا ثم استدل على كون الانتياب بمعنى الجيء استمرارا بقول القرطيي: "فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر" اهد، أي فإنه لو كان الانتياب بمعنى الحفور نوبا لم يكن فى الحديث رد عليهم. قلت: لا دلالة فى كلام القرطبي على ما زعمتم، بل يحتمل أن الانتياب عنده بمعنى التناوب أيضا. وإنما رد به على الكوفيين لظنه أن تناوبهم كان لعذر يسقط وجوب الحضور للجمعة، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

وحاصل جواب الحافظ عن كلام القرطبي أن الظن لا يكفى لإثبات العذر حتى يقوم عليه دليل، وإذ ليس فلا يستقيم به الرّد عليهم.

ثم استدل الخصم على حضور أهل العوالى كلهم الجمعة بالمدينة بما أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق أحمد بن عمرو بن السرح عن بن وهب عن يونس بن يزيد الإيلى عن ابن شهاب قال: وبلغنا أن رسول الله عليه جمع أهل العوالى في مسجده يوم

قلت: مراسيل الزهرى ضعيفة عند المحدثين، كما صرح في "تدريب الراوى" (ص. ٧٠) فلا يصح للخصم الاحتجاج به. والعجب من هؤلاء كيف ينسون أصول الإسناد والرواية إذا احتجوا علينا بشيء. ولو سلم فليس فيه أنه على كان يجمعهم لكل جمعة، فلعله جمعهم مرة لأمر أهمه من أمور الجهاد ونحوه. فليس هو من الحجة في

ثم استدل بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر، "أن أهل قباء كانوا يجمعون ميلين مرسول الله ﷺ الجمعة اهـ" (ص: ٨٠). قلنا: إن قباء قريبة من المدينة فهي على ميلين منهادهم الجمعة المدينة شهود أهل العوالي كلهم، فإن أبعدها من المدينة تُعانية أميال، كما في "عون الباري" (١٦٣:٣) وقياس البعيد على القريب غير صحيح،

وأيضا فليس فيه ما يدل على شهود أهل قباء كلهم الجمعة. وإن جعلوه عاما كقوله تعالى:

هيا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا في الآية كما قاله صاحب يسر من رأى لزمهم اللا يرضونه. لأنه استدل بعد ذلك بما رواه الترمذى عن رجل من أهل قباء عن أبيه و كان
من أصحاب النبي عنه أمر أن رسول الله عنه ألى نشهد الجمعة من قباء "اه، وقال: "إنه
من أصحاب النبي عنه أمر أن رسول الله عنه أن نشهد الجمعة من قباء "اه، وقال: "إنه
قباء كلهم رجالهم ونسائهم وعبيدهم وأحرارهم وأصحاءهم ومرضاهم، بأن يشهدوا
أجمعة من قباء فإن قوله تعالى هيا أهل الكتاب في يعم جميع أهل الكتاب كذلك، وإن لم
الجمعة من قباء فإن قوله تعالى هيا أهل الكتاب في ما حجيع أهل الكتاب كذلك، وإن لم
صاحب أحسن القرى في ضمنه إلا سخافة فهم، ومكابرة وجدال بالباطل؟ وإذا لم يبق
عاما، بل خص منه البعض، فلا يستقيم الاستدلال بعمومه على وجوب الجمعة على أهل
القرى بل لا بد له من دليل ناهض. وأما ما في رواية الترمذى من قوله: "أمر نا النبي عنه
أن نشهد الجمعة من قباء" فقد اعترف الخصم بضعف هذا اللفظ. أما قوله: "إن حديث
ابن ماجة يشهد له" فنقول: إنه لا يشهد في الأمر لخلوه عنه وإنما يشهد له في ما لزم منه،
وهو حضورهم الجمعة فقط.

ثم نقل صاحب "يسر من رأى" عن "التلخيص الحبير" قوله: "وبشهد له صلاة أهل العوالي مع النبي على المجمعة كما في الصحيح، وصلاة أهل قباء معه كما رواه ابن ماجة وابن خزيمة " اهد. وظاهر صنيعه يشعر بأن الحافظ جعل صلاة أهل العوالي، وأهل ما معه على شاهدا لرواية الترمذي. وهذه خيانة عظيمة في النقل، فإن الحافظ لم يجعله شاهدا له. بل جعلها شاهدا لما روى أبو داود في المراسيل "عن بكير بن الأشج أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجده على يتلقي يسمع أهلها تأذين بلال فيصلون في مساجدهم نقال: وزاد يحيى بن يحيى في رواية: "ولم يكونوا يصلون في شيء من تلك المساجد إلا في مسجد النبي على أواى الجمعة). أخرجه البيهقي في المعرفة، ويشهد له صلاة أهل العوالي وقباء يصلون الجمعة مع النبي على فأمل مساجد المدينة أولى بأن يصلوها معه.

ولا يخفي أن الحافظ لم يدع صلاة جميع أهل العوالي معه في كل جمعة لكونه

عزاه إلى الصحيح، وليس فى الصحيح إلا حديث عائشة: "كان الناس يتناوبون الجمعة" إلخ وفسره الحافظ بحضورهم نوبا. فالعجب من صاحب يسر من رأى كيف يحرف كلام الحافظ، ويذكره تأييدا لكلامه؟ وهو يخالفه.

ثم استدل على زعمه الفاسد من حضور جميع أهل العوالى الجمعة بالمدينة بما ذكره الحافظ في "التلخيص": وقال ابن المنذر: لم يختلف الناس في أن الجمعة لم تكن تصلى في عهد النبي على المنظمة المنظمة الماشدين إلا في مسجد النبي على المنظمة واجتماعهم في مسجد واحد أبين البيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات، وأنها لا تصلى إلا في مكان واحد اهد.

قلنا: لا يستدل به على حضور أهل العوالى كلهم الجمعة بالمدينة إلا من طبع على المنات الله من المناسبة الله من المناسبة الشمائية التي كانت بالمدينة، وقد مر ذكرها في مرسل أبي داود عن ابن الأشج، وزاد فيه يحيى أنهم لم يكونوا يصلون في شيء من تلك المساجد (الجمعة) فأين فيه الدلالة على تعطيل أهل العوالى مساجدهم يوم الجمعة؟ وإن جعلنا الناس، والمساجد في قوله: وفي تعطيل أهل مكة مسجدهم، واجتماعهم في مسجد النبي في يوم الجمعة وإلا فما الدليل على عمومه أهل الموالى دون غيرهم؟ وإن ادعى أحد أن مساجد المدينة، وغيرها لزم تعطيل الناس مرسل أبي داود يرد قولهم عليهم فإنه قد عد المساجد السعة من مساجد المدينة، فقول: ولى كانت مساجد العوالى داخلة في مساجد المدينة لا غير، من الحد المدينة لا غير، كل ظاهر لمن كان له قلب، أو ألقى السمع، وهو شهيد، ولكن صاحب "يسر من رأى" وجماعت قد شمروا أيديهم للبغى والعدوان وسفك دم الإنصاف، فالله يهديهم وبعماجه الهم.

على أن ما ذكره ابن المنفر لا دلالة فيه على أن تعطيل مساجد المدينة كان واجبا على أهلها يوم الجمعة فإنه لم يذكر إلا فعلهم، وفعل الصحابة لا يفيد الوجوب، فلم يثبت إلا أن تعطيل أهل البلد مساجدهم يجوز يوم الجمعة أو يستحب لهم فأين فيه الدلالة على وجوب الجمعة على أهل العوالى كلهم، وأن يشهدوا الجمعة بالمدينة؟ وأن تعطيل مساجدهم كان واجبًا عليهم؟ كيف وأن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نُودِى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و قلت علق وجوب السعى على النداء، لما تقرر عند جمهور الأصوليين، وأثمة البيان، وبه قال منكروا التقليد خلافا للجنفية من أن الشرط قيد لحكم الجزاء، والمراد بالنداء هو الأذان الثانى الذى يكون بين يدى الحقيب عند المنبر لكون الأول محدثا بعد نزول الآية، فلا يجالس السعى بعد المتوالي المجمعة إلا على من يتيسر له إدراك الجمعة بالسعى بعد الأذان الثاني، وإيجابها على أهل العوالي كلهم يستلزم السعى عليهم من أول النهار قبل العوالي للجمعة لا تصلح الاحتجاج بها، وإن سلمنا أن رواية جمع النبي على أمله المراكب العوالي للجمعة لا تعلى حسلة المنافق على جمعه إياهم كل العوالي للجمعة لا تعلى حالية على أصلهم وقد قدمنا أن روايه، ولا أمره لهم الأمر لأهل العوالي كلهم على أن الأمر غير ثابت. وأيضا فالجمع والأمر قد يكون استحبابا كما ورد في التراويح أنه مؤلية جمع أهله، ونسائه، وفي رواية "دعا أهله، ونسائه" وقد تقدم في بابه، وأخرج أبو داود في "مراسيله" "كان الضعفاء من الرجال، والنساء يشهدون في بابه، وأخرج أبو داود في "مراسيله" "كان الضعفاء من الرجال، والنساء يشهدون للتراويح وحضور الضعفاء للجمعة على الضعفاء.

وقد بهت صاحب "سر من يرى" في الجوان عن ذلك وقال: إنا لم نستدل على فرضية الجمعة على أهل العوالى بمجرد جمع النبى على الحيالة لياهم ولا بمجرد حضورهم الجمعة فرضا بالمدينة بل راعينا مع ذلك عموم الآية، والأحاديث الصحيحة القاضية بكون الجمعة فرضا على كل مسلم إلخ. قلنا: ولم يبق مدار الفرضية إلا على الآية والأحاديث العامة فكان ذكر آثار أهل العوالى، وقباء تطويلا محضا، وهذا هو الذى قاله صاحب أحسن القرى وقد تقدم أن الآية ليست بعامة، بل مقيدة بالنداء، ومخصوصة بقيود، وشرائط معلومة اتقاقا. وكذا الأحاديث العامة مثل قوله على المحمدة واجب على كل محتلمه، رواه السائى عن حفصة مرفوعا. وقوله على المجمعة حتى واجب على كل مسلم فى جماعةه، رواه أبو داود والحاكم كما ذكره صاحب "سر من يرى" (ص:١٣) فإن المراد بكل مسلم، ومحتلم فيها من كان مقيما في موضع صالح للجمعة، لعدم وجوب الجمعة على

. ٢٠١٧ - عن: ابن عباس أنه قال: (إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في

أهل البرارى اتفاقا. فصار الاستدلال بعمومها هباء منثورا، وبقى النزاع فى الموضع الصالح للجمعة أنه أى موصع فخصصتموه بما عدا البرارى، وجعلناه خاصا بما عد البرارى، والقرى، بدليل أثر على المذكور أول الباب.

وأما قول صاحب "سر من يرى": إنه لا يجوز لنا القول بأن فلانا لا تجب عليه الجمعة مالم ينص النبي عليه عليه استثنائه من هذا الحكم فقول: فكيف جاز لك القول بأن أهل البرارى لا تجب عليهم الجمعة، بل لا تصح عنهم فهل نص النبي عليه على تخصيصهم بذلك من بين النام، فإن قلت: إنه لم يجمع بهم في عرفات، فقول: ليس ذلك نصا صريحا لكونه من جنس الأفعال وهي تحمل الوجوه، وإن سلمنا فكذلك لم يجمع النبي عليه في قرية صغيرة قط، ولم يأذن لأهل القرى في إقامة الجمعة بها، وأول يجمع جمعة جمعت بعد حمعة في مسجد حمعة في مسجد عبد القيس بجواتًا من البحرين، ولم تقم في العوالي، ولا بذى الحليفة، ولا بالسويداء وأمثالها من القرى البعيدة التي لا يتيسر لأهلها الحضور بالمدينة إلا بحرج بين، وما جعل الله في الدين من حرج. فإن ترك الجمعة بعرفات دليلا على عدم صحتها في الصحراء، فكيف لا يكون عدم إقامته في القرى، وعدم إذنه لأهل القرى بإقامتها في قراهم دليلا على عدم صحتها فيها؟ أمانه ليس عنداك، ولا عند جماعتك شيء يثبت به لإثبات صحة الجمعة في القرى، أصلا.

قوله: "عن ابن عباس" إلى: فيه دلالة على عدم صحة الجمعة في القرى لكونها لم تقم في الإسلام بعد الجمعة في المسجد النبوى إلا بجواثا من البحرين، ولم تقم في العوالي، ولا القرى التي بين مكة، والمدينة، ولم يثبت أن أهلها كانوا يشهدون الجمعة بمكة أو المدينة لتعذره على أهل القرى البعيدة منهما، كما ذكرنا كل ذلك مفصلا، فالحديث في الأصل دليل بظاهره للحنفية، والعجب من الخصوم حيث أوردوه علينا لما في رواية لأبي داود من زيادة لفظ "بجواثا قرية من قرى البحرين وقال عثمان بن أبي شيبة (شيخ أبى داود): قرية من قرى عبد القيس" اهـ وقالوا: فيه إقامة الجمعة بالمقرية، وإنما كانت الجمعة بعواثا أول جمعة في الإسلام بعد الجمعة بالمدينة لكون أهلها سبقوا جميع أهل

۲0

مسجد رسول الله عَلِيُّ في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين». أخرجه

القرى إلى الإسلام كما قاله الحافظ في "الفتح" (١٢٢:١ و٣١٧:٣).

قلت: لم يأت الحافظ بدليل على ما قاله، وإنما استشعره بهذا الحديث بعينه لما فيه أن الجمعة بحواثا كانت أول جمعة في الإسلام، ولا يخفى ما فيه، فإنه استدلال بمحل النزاع فلا يستقيم الاستدلال بهذا الحديث على صحة الجمعة في القرى، ما لم يثبت بدليل مستقل كون عبد القيس سبقوا جميع أهل القرى إلى الإسلام، وإذ ليس فلا. وكيف يقول الحافظ ذلك؟ وقد وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقى من طريق أبى قلابة الرقاشى عن أبى زيد الهروى عن قرة في قصة وفد عبد القيس من زيادة ذكر الحج، ولفظه: "وتحجوا البيت الحرام" وفرض الحج كان سنته ست على الأصح، كما ذكره الحافظ في بابه.

وأما قوله: "إن أبا قلابة تغير حفظه في آخره، وهذه زيادة شاذة، فلا يجدى شيئا" فإن الشاذ إذا تأيد بشاهد ومتابع صح الاحتجاج به، وزال عنه الشلود، كما تقرر في الأصول، وذكرناه في "المقدمة"، وقد ورد ذكر الحج أيضا في "مسند الإمام أحمد" من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وعن عكرمة عن ابن عباس في هذه القصة، كما اعترف به الحافظ في "الفتح" (۲:۱۵) وقد جزم القاضي عياض بأن قدوم وفد عبد القيس كان في سنة ثمان قبل فتح مكة، كما ذكره الحافظ أيضا، ويؤيده أمر النبي منظل إياهم بالحج، فكان قدومهم بعد فرض الحج بيقين، وأما قول الحافظ "إن القاضي تبع فيه الواقدى" ففيه أن الواقدى حجة في المغازى، والسير، لا سيما وقد وافقه ابن إسحاق إيضاء. فإنسه ذكر وفسد عبسد القيس في سنة الوفود كما في "سيرة ابن إسحاق إيضاء.

فقد توافقا على وفودهم بعد فرض الحج، واختلفا في تعيين السنة، فقال الواقدى:
سنة ثمان قبل الفتح، وقال ابن إسحاق: سنة تسع بعد الفتح؛ والتوفيق بينهما أنه كان لعبد
القيس وفادتان إحداهما قبل الفتح وأخرى بعده. كما تين ذلك للحافظ أيضا، وأما أن
التي قبل الفتح كانت في سنة خمس أو قبلها، كما زعمه الحافظ في "الفتح" (٢٧:٨) فلا
دليل عليه بل يردها الأحاديث التي فيها ذكر الحج من رواية ابن عباس فإنه ذكر الوفادة
الأولى التي قالوا فيها للنبي عليه: "بيننا وبينك كفار مضر" فكانت الأولى أيضا بعد

"البخارى" قال الحافظ في "الفتح": زاد وكيع عن ابن طهمان (في الإسلام) أخرجه أبو داود.

فرض الحج حتما، وقد وقتها الواقدى بسنة ثمان قبل الفتح، وجزم به القاضى فلا يصح للحافظ رده إلا بدليل، والله تعالى أعلم.

و لا يحفى شيوع الإسلام في أكثر القرى القرية من المدينة والبعيدة عنها في هذا الوقت، فدعوى سبقة عبد القيس جميع أهل القرى، لا سيما أهل العوال ومن يقربهم لا دليل عليها أصلا. وإن سلمنا فلا نسلم دون جواثا قرية غير مدينة، بل كانت مدينة، قال العلامة المبنى في "العمدة": حتى قيل: كان يسكنها فوق أربعة آلاف نفس والقرية لا تكون كذلك" اهد. وكان بها حصن يقال لها: "جواثا". قال العلامة ابن الأثير في "البحاية": جواثا: هو اسم حصن بالبحرين. وفي "المراصس"، وفي "المراصد": جواثى بالضم عند ويقصر حسن لعبد القيس بالبحرين. وكذلك في "الصحاح" للجوهري، و "البلدان" للزمخشرى، و"الدر" للسيوطي، وكان ذلك حصنا حصينا ملجأ للمسلمين حين ارتد قبائل العرب في زمن الصديق رضى الله عنه، فخرج عليهم العلاء بن الحضرمي، فقاتلهم قتالا شديدا. قال الحافظ ابن مردويه في "معجم البلدان": ثم أن المسلمين جأوا إلى حصن جواثا فحاصرهم فيه عدوهم، ففي ذلك يقول عبد الله بن حذق الكلالي:

ألا أبلغ أبا بكر ألوكا() وفتيان المدينة أجمعينا فهل لك في شباب منك أمسوا أساري في جواثا محصرينا اهـ.

وقال العلامة سبط ابن الجوزى في "مرآة الزمان": ثم نازل العلاء حصن جواتًا مدة إلخ ومثل هذا الحسمين الحسمين إنما يسكون في البلسدان دون القرى كسذا في التعليق الحسن ٢١.٠٨).

قلت: وبهذا اندحض ما أبداه الحافظ في الفتح من احتمال أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة (٣١٧:٣)، فإن وقعة الردة كانت بعد وفاة النبي ﷺ معا، فيبعد كونها في آخر حياته قرية، وعند وفاته مدينة، بل لا بد لمثل هذا الانقلاب من مدة طويلة عادة، لا سيما وقد ثبت في كلام امرئ القيس ما يدل على كونها مدينة في زمانه فإنه قال في قصيدة له:

ورحنا كانا من جواثا عشية نعال النعاج بين عدم ومحقب

قال ابن التركماني في الجوهو النقى: "يريد لكثرة ما معهم من الصيد كانا من تجار جواثا لكثرة أمتعتهم" انتهى. وقال العلامة الوزير أبو بكر في شرحه لديوان امرئ القيس: هو موضع يمتاز منه التمر يقول: أ فكانا رحنا بما معنا من الصيد، والبقر الذي صدناه من جواثا، وذلك أن الرائح منها يملأ أعدا له، وحقائبه تمرا، وكذلك أعدا لنا، وحقائبنا قد امتلأت مما صدناه انتهي. وهذا يشعر بأنهما كانت متمرة كبيرة، ومتجرة عظيمة معروفة بكثرة التجارة التمر فيها، وكان يضرب بها المثل. ومثل هذه المتجرة التي هي مورد لكثير من الناس تستجمع ما يحتاج الناس إليه من الأمتعة، ووجود السلك، والأسواق، وإنما هذه شأن الأمصار. كذا في "التعليق الحسن" (٣: ٨٠).

فهل يقول الحافظ: إنها كانت مدينة في الجاهلية، ثم انقلبت قرية في الإسلام، ثم انقلبت مدينة عند و فاة النس عَطِيَّةُ معا.

وأما قول الحافظ "وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح" اهـ ففيه أولا أنه لم يثبت كون تفسيرها بالقرية من قول النبي ﷺ، ولا من قول ابن عباس، فإن لفظ البخاري في كتاب الجمعة خال من هذه الزيادة. وأخرجه في كتاب المغازي في باب وفد عبد القيس بلفظ "في مسجد عبد القيس بجواثي يعني قرية من البحرين" اهـ (٨٦٨:٨ الفتح) فقوله: "يعني" يدل على كونه تفسيرا من الراوي، والإدراج في الحديث لتفسير الغريب لم يزل من داب المحدثين، وإن سلمنا فإنما يحتاج إلى الترجيح عند التعارض، ولا منافاة بين كونها مدينة وكونها قرية. لكون القرية قد تطلق لغة على المدينة، كما في قوله تعالى "لو لا أنـزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم" وفي قوله عَلِيَّةً "أمرت بقرية تأكل القرى" وإن سلمنا كونها قرية عرفا فليس في الحديث أنه عليه السلام اطلع على ذلك، وأقرهم عليه.

وأما قول الحافظ: إن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي عَيْلِيُّ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نـزول الوحي، ولأنه لو كان ذلك لا يحوز لنزل فيه القرآن، كما استدل جابر، وأبو سعيد على جواز العزل فإنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه اهر (٣١٦:٢) ففيه أن دليله الأول يرده ما ثبت في الروايات من اجتهاد الصحابة في زمان نزول الوحى. منها ما ذكره الحافظ نفسه من مرسل ابن سيرين قال: "جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة فقالت الأنصار: إن للبهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى كذلك فهلم، فلنجعل يوما نجتمع فيه، فنذكر الله تعالى، ونصلى، ونشكره فجعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة، فصلى بهم يومئذ.".

وهذا وإن كان مرسلا، فله شاهد بأسناد حسن أخرجه أحمد، وأبو داود وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة، وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال: "كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله على المدينة أسعد بن زرارة"، الحديث قال الحافظ: "همرسل ابن سيرين يدل على أن أولئل الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتباد" اهم بحرد رؤيتهم رسول الله على المجتباد لوفد عبد القيس أن يجمعوا في قريتهم بحرد رؤيتهم رسول الله على المجتباد المواحدة في أبواب الإمامة إن قوم عمرو ابن سلمة قدموه إماما، فكان يؤمهم في بردة موسلة أي مرقعة فيها فتق، فكان إذا سجد خرجت إسته، فقالت امرأة من الحي: " ألا تفطون عنا است قار تكم" فهل كان اعتقادهم صحة الصلاة مع كشف المورة إلا باجتباد منهم؟ وقد اعترف الحافظ أيضا بذلك، فقال: يجرز القول بأن تجميع عبد القيس في قريتهم واقعة حال، فيحتمل أن يكون ذلك لعدم علمهم بالحكم اهد (١٩:٨) فكذا للعدم علمهم بالحكم أي بشرائط الجمعة بأسرها.

وأما قوله "ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن" فقد تقدم الجواب عنه في أبراب الإمامة. وحاصله: أن ذلك إنما يجب إذا كان الحكم خافيا عن الصحابة كلهم، وأما إذا كان منكشفا لبعض، وخافيا عن بعض فلا، ونظائره كثيرة. منها حديث رفاعة بن رافع الأنصارى، وكان عقبيا بدريا قال: "كتت عند عمر رضى الله عنه فقيل له: إن زيد بن ثابت رحمه الله يفتى الناس في المسجد برأيه في الذي يجامع ولا ينزل قال: أعجل على به فأتى به، فقال يا عدو نفسه أو لقد بلغت أن بلغت أن تفتى الناس في مسجد رسول الله

على برأيك قال: ما فعلت، ولكن حدثنى عمومتى عن رسول الله على قال: أى عمومتى عن رسول الله على قال: أى عمومتى عن رسول الله على عمومتى عمر رحمه الله إلى فقال: ما يقول هذا الغلام؟ قال: كنا نفعله على عهد رسول الله على قال: سألتم عنه رسول الله على قال: كنا نفعله على عهده فجمع الناس، واتفق الناس على أن الماء لا يكون إلا على بن أبى طالب، ومعاذ بن جبل، فقالا: إذا جاوز الحاس وجب الغسل. قال: فقال على: يا أمير المؤمنين! إن أعلم الناس بهذا أزواج النبي على في فارسل إلى حفصة رحمها الله قالت: إذا جاوز الحتان وجب الغسل قال: فتحظم عمر رضى الله عنه يعنى تغيظ ثم قال: لا يبلغنى أن أحدا الحتان وجل الغسل قال: فتحظم عمر رضى الله عنه يعنى تغيظ ثم قال: لا يبلغنى أن أحدا فعله إلا أنبكته عقوبة. رواه أحمد والطبراني في "الكبير". ورجال أحمد ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس وهو ثقة، وفي الصحيح طرف منه. كذا في "مجمع الزوائد" (١٠٩١).

وأما استدلال الحافظ بقول أبى سعيد، وجابر "كنا نعزل، والقرآن يسزل" ففيه أن جواز الاحتجاج بمثله مختلف فيه، وللمانع أن يقول: لم نستدل على جواز العزل بمجرد فعل الصحابة ذلك في زمان الوحى، بل لما ثبت في الآثار من تقرير النبي ﷺ إياهم عليه، وسنذكرها في بابه، ومن جعله حجة فإنما جعله لأن الظاهر من الصحابي أنه إنما أورد ذلك ۲۰۱۸ – عن: حذيفة رضى الله عنه قال: «ليس على أهل القرى جمعة إنما الجمع على أهل القرى جمعة إنما الجمع على أهل الأمصار مثل المدائن». رواه أبو بكر بن أبى شبية قال: حدثنا عباد بن العوام عن عمر بن عامر عن حماد عن إبراهيم عن حذيفة فذكره. وإبراهيم لم يسمع من حذيفة كذا في "آثار السنن" (٧٤:٢ و ٧٩).

قلت: رجاله كلهم ثقات ومراسيل إبراهيم صحاح عندهم، لا سيما وقد تأيد بأثر على، والمرسل حجة عندنا، وعند الجمهور خلافا للبعض، وإذا تأيد بقول صحابي فهو حجة عند الكل.

في معرض الاحتجاج، وإنما يكون ذلك حجة إن لو كان ما نقله مستندا إلى فعل الجميم^(١) لأن فعل البعض لا يكون حجة على البغض الآخر، ولا على غيرهم. قاله الآمدى في "الأحكام" (٢:٠٤٢).

وإذا كان كذلك، فكيف يكون تجميع عبد القيس في قريتهم حجة ما لم يثبت ذلك من فعل جميع الصحابة وأني للخصم ذلك؟ فقد ذكرنا أن أهل العوالي والقرى التي بقرب المدينة لم يأذن لهم. النبي عليه في إقامة الجمعة بها، وحديث الجمعة بجواثا يدل على ذلك أيضا، فإنها كانت أول جمعة جمعت بعد الجمعة بالمدينة، فئبت أن التجميع بالقرى لم يكن من فعل الصحابة جميعهم، وبهذا اندحض كلام صاحب يسر من رأى في هذا المقام كله.

قوله: "عن حذيفة" إلخ. قلت: فيه دلالة صريحة على أن أهل القرى لا تجب عليمه الجمعة، والموقوف في مثله له حكم الرفع، لما فيه من تخصيص الصلاة بمكان دون مكان، وهو خلاف القياس المستمر في الصلوات كما قدمنا، وقول الصحابي فيما لا يدرك بالرأى مرفوع حكما، كما تقرر في الأصول، واندحض بما ذكرنا ما قاله الشوكاني، ومن تبعه أن للرأى فيه مسرحا. وبطل أيضا ما قاله صاحب سر من يرى "إن أثر حذيفة هذا ضعيف" فقد عرف أن رجاله كلهم ثقات، وليس فيه إلا إرسال إبراهيم،

⁽١) وبهذا بطل قول صاحب "سر من برئ": إن اشتراط تمامل جميع الصحابة في حجية أضالهم لم أجده في كتاب ولم يقيده أحد به بل أفعالهم حجة، ولو كان من فعل البعض (٤٠:١) و٤١) وهذا يدل على قصور نظره في الأصول، وقلة علمه بأقو لا الطماء.

٢٠١٩ عن: الحسن ومحمد أنهما قالا والجمعة في الأمصار، رواه أبو بكر بن أبي شبية، وإسناده صحيح. "آثار السنن" (٧٠:٢).

وهو ليس بعلة لما ذكرناه فى المتن، وفصلناه فى المقدمة"، واندحض بما فيه من تشبيه الأمصار بالمدائن ما أبداه صاحب يسر من رأى من احتمال إرادة القرية بالمصر الجامع فى أثر على رضى الله عنه فإنه مع كونه مما يمجه الطبع السليم يرده ما فى هذا الأثر من مقابلة القرى بالأمصار، وتشبيه الأمصار بالمدائر، فنبت أن المراد بالمصر غير القرية العرفية.

فإن قبل كما قاله صاحت إسرة عن برى": ان الأل إنما يدل على عدم الوجوب، لا على عدم الجوب، لا على عدم الجواز. فلنا أن نقول: إن الجمعة لا تجب عليهم، وإن فعلوها تصح عنهم كالمسافر، والمريض، والعبد، والمرأة لا تجب عليهم الجمعة، وإن جمعوا تصح عنهم، قلنا: هذا لا يجديك شيئا، بل يضرك ومذهبك، فإنك قاتل بوجوب الجمعة على أهل القرى، ولو بأن يشهدوها بالأمصار، وإلا فتجب عليهم إقامتها في قراهم، وأثر حذيفة قد نفى على المعذور، وهو باطل، فإن المسافر والمريض ونحوها إنما رخص لهم الشارع في ترك الجمعة للعذر، ولا كذلك أهل القرى، فإن كون الرجل قروبا ليس من العذر في شيء ومن يجعله عذرا فهو مجنون فيداوى، فلا يسقط عنهم وجوبها إلا لكون القرية محلا غير بعماد. ومن ادعى غير ذلك، فليأت بيرهان.

قوله: "عن الحسن ومحمد" إلغ: قلت دلالته على اختصاص الجمعة بالأمصار طاهرة، لكون الحسر هو المتبادر من مثل هذا الكلام عند أهل اللسان وإنما ذكرنا أقوال طاهرة، لكون الحصم هو المتبادر من مثل هذا الكلام عند أهل اللسان وإنما ذكرنا أقوال التابعين لاحتجاج الحصم فيما ذهب إليه بأقوالهم، وأقوال من دونهم وليظهر عدم تفرد أومانا بهذه المسألة من بين الأكمة، بل له سلف في ذلك من أقوال الصحابة المرفوعة حكما، أقوال التابعين، ومن دونهم فقد قدمنا عن أحكام القرآن للرازى أن الثورى، وعبد الله بن الحسن قالا بمثل قول الإمام، وكذا الأوراعي، وبهذا ظهرت لك عيانة صاحب سر من بين عدا ادعى تفرد الإمام بشرطية المصر للجمعة من بين العلماء، وجمهور الجتهدين.

⁽۱) البصرى.

⁽۲) ابن سیرین.

قلت: وليس لمن يحتج بقول عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد أن لا يحتج بقول الحسن ومحمد بن سيرين، وقد احتج البيهقي، وتبعه صاحب "التعليق المغنى"، ومن وافقه من أبناء جنسه بقول ابن عبد العزيز والليث بن سعد، كما ذكر ناه في الحاشدة.

هذا واحتج الخصم لصحة الجمعة في القرى بما في "التلخيص الحبير" أيضا (١٣٣١) روى أيو داود، وابن حبان، وغيرهما عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن أباه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة قال فقلت له: يا أبتاها رأيت استفارك لأسعد بن زرارة كلما سمعت الأذان للجمعة، قال: لأنه أول من جمع بنا في نقيع يقال له نقيع الحضمات من حرة بني بياضة، قلت: كم كنتم يومفذ قال: أربعون رجلا وإسناده حسن اهـ.

والجواب عنه ما في "الفتح القدير" (٣:٣): فتلك الحرة أفنية المصر، وللفناء حكم المصر اهد ويؤيده ما في "النباية" لابن الأثير (٢٦٤:٢): هزم بني بياضة هو موضع بالمدينة اهم، وما في "خلاصة الوفاء": حرة بني بياضة غرى المدينة، وبالحرة الغربية كان رجم ماعز، كما توضحه رواية ابن سعدا هد (٣٦٤:٢) وفي كل ذلك دليل ظاهر على كون تلك الحرة من المدينة، أو من فنائها، فقد تقدم أن دور الأنصار بالمدينة كانت متفرقة، وكان بعضها على قدر ميل من المسجد النبوى، فلا يلزم من قول الحافظ في "التلخيص": حرة بني بياضة قرية على ميل من المدينة اهى، كونها قرية مستقلة، بل كانت من توابع المدينة، وفناءها، كدار بني سالم التي ذكر أهل السير تجميع النبي يشخ بها أول ما قدم المدينة حين شخصوصه من قباء فإنها من محلات المدينة أو فنائها أيضا. واستدل ابن يدامة في "المغني" بأثر أسعد بن زرارة هذا على أنه لا يشترط لصحة الجمعة إقامتها في البيان، بل يجوز إقامتها فيها قاربه من الصحراء، قال وبهذا قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي لا تجوز في غير البنيان لأنه موضع يجوز لأهل المصر قصر الصلاة فيه فأشبه البعيد، ولنا أن مصعب بن عمير جمح بالأنصار في هزم النبيت في نقيع الحضمات ولأنه موضع لصلاة العيد فجازت فيه الجمعة، كالجامع، ولأن الجمعة صلاة عيد فجازت في المصلى اهر (٢٠٥١٢) وهذا يدل على كون هزم النبيت، ونقيع الحضمات من فناء المدينة قريبا منها، فافهم.

تتمة أولى:

احتج بعض أكابرنا للمسألة بأن فرض الجمعة كان بمكة، ولكن النبى ﷺ لم يتمكن من إقامتها هناك؛ وأقامها بالمدينة چين هاجر إليها، ولم يقمها بقباء مع إقامته بها أربعة عشر يوما، وهذا دليل لما ذهبنا إليه من عدم صحة الجمعة بالقرى.

أما أن فرض الجمعة كان بمكة، فبدليل ما أخرجه الدارقطني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن مالك عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال: أذن النبي على المجدد قبل أن يهاجر ولم يستطع أن يجمع بمكة، فكتب إلى مصعب بن عمير: أما بعدا فانظر البوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور، فأجمعوا نساءكم وأبناءكم فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة فتقربوا إلى الله بركمين قال: فهو أول من جمع حتى قدم النبي عند الزوال من الظهر وأظهر ذلك. ذكره الحافظ في "التلخيص المجبر" (١٣٠١) وسكت عنه، وسكوته فيه حجة كما سيأتي والمذكور من سنده كلهم نقات. والمعروف من عادة المحدثين أن ما يحذفونه من الإسناد يكون سالما عن الكلام وذكره الحافظ في "الفتح" أيضا مختصرا (٢٩٤٠) وزياداة فيه إما صحاح أو حسان كما التزم ومرمنا ذكره غير مرة.

ويشهد له مرسل ابن سيرين أخرجه ابن حميد في "تفسيره"، ومسند كعب بن مالك أخرجه أبر داود، وابن حبان، وغيرهما، وقد تقدم ذكرهما إلا أن حديث ابن عباس يدل على أن تجميع أهل المدينة قبل مقدم النبي على كان بإذنه، ابن سيرين يقتضى أن الأنصار اختاروه باجتهاد منهم أولا ثم أرسلوا له على ذلك حصل منهم أولا ثم أرسلوا له على يستأذنونه في ذلك، فأذن لهم فيه، نقد جاء الوحى موافقة لما اختاروه، كذا قاله الحلبي في سيرة، وأيضا في رواية ابن عباس كون مصعب بن عمير أول من جمع بهم وفي مرسل ابن سيرين، ومسند كعب أن أسعد بن زرارة أول من جمع بهم قال الحلبي: ولا مخالفة لأن مصعب بن عمير كان عند أسعد بن زرارة هو الذي يرارة، كما علمت، فكان هو المعاون على الجمع، وكان الحقيب والمصلى بهم مصعب بن عمير نصر ذكل هو المعاون على الجمع، وكان المخطيب والمصلى بهم مصعب بن عمير فسب الجمع لكل منها أي ويكون ما في الرواية من أن أسعد بن زرارة هو الذي صلى بهم على به عمير عمل المحروز أي جمعهم على الصلاة، ويؤيده ما تقدم من أن الأوس والخزرج

كره بعضهم أن يؤمه بعض وأيضا المأمور بالتجميع مصعب بن عمير إلخ (١٠.٢) قلت: وهذا أولى من القول بتعدد الواقعة وأن الأولى كانت باجتهاد من الأنصار، والثانية بالإذن من حضرة الرسالة فإن حكم التجميع ليس مما يدرك بالرأى، لما فيه من تغير فرض، وإسقاطه إلى فرض آخر، ولا مجال للاجتهاد فيه.

وإن قيل: إن تجميعهم كان بطريق التنفل من غير إقامة الركعتين مكان الظهر قلنا: فليس ذلك من التجميع في شيء وإطلاق الجمعة على الركعتين نقلا مع أداء الظهر بعدهما باطل قطعا، فإن صلاة الجمعة لا تطلق في الشرع إلا على فريضة صلاة تنوب مناب الظهر، وتسقطها عن الذمة، فلا يجوز حمل الحديث على غير ذلك إلا بدليل ناهض، فالحقي ما قاله الحلبي، ومن وافقه.

وبهذا اندحض ما قاله صاحب "سر من يرى": إن حديث ابن عباس بطريق الدارقطني لا يدل على كون الجمعة فرضت بمكة، لما فيه من لفظ "أذن الذي على كون الجمعة فرضت بمكة، لما فيه من لفظ "أذن الذي على المجمعة" والإذن لا يفيد الفرضية قلنا: لم تعهد الجمعة في الأسلام إلا فرضا، والتنفل بالجمعة مع وجوب الظهر في الذمة لم يعرف في الشرع أصلا، والإذن بالفرض لا يكون إلا بطريق الفرض ومن ادعى غير ذلك فليأت ببرهان، وأيضا فالجمعة نائبة مناب الظهر، ومسقطة الهاء والفرض لا ينوب منابه إلا مثله والعجب من صاحب "سر من يرى" أنه يدعى كون الجمعة بجوانا بأمر من النبي، وعلمه، بدليل أن الصحابة لم يكونوا ليستبدوا بشيء. أمر الدين برأيهم، ومع ذلك يجيز تجميع أهل المدينة قبل مقدم النبي على المتهاد منهم من علم النبي على المناب المراك أبدا.

ثم استدل على أن الجمعة فرضت بالمدينة دون مكة بحديث أخرجه ابن ماجه عن جابر بلفظ: "واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة فى مقامى هذا، فى يومى هذا، فن شهرى هذا، من عامى هذا إلى يوم القيامة" إلخ.

قلت: ليس فيه ما يدل على أن قوله ذلك كان بالمدينة، وقول جابر: "خطبنا رسول الله على " عصر الخطبة من الله على " يحتمل كونه بمعنى خطب المسلمين، ولعل جابرا سمعه ممن حضر الخطبة من الصحابة، وله نظائر في الحديث لا يخفى على مارسه، ومن شك في ذلك فليطالع باب

الإرسال من تدريب الراوى. وإن سلمنا فنقول: إن المراد بقوله "إن الله قد افترض عليكم" إلخ الفرض الذى لم يتمكن النبي على منه بمكة أى أداء الجمعة دون نفس وجوبها، فإن الوجوب على نوعين، نفس الوجوب، وجوب الأداء وكان الأول بمكة، والثاني بالمدينة أى باعتبار جميع المسلمين من الأنصار والمهاجرين، وإن كان وجوب الأداء ثابتا في حق البعض وهم الأنصار قبل ذلك أيضا فافهم، ثم قال: "إن القول بفرضية الجمعة بمكة غريب، كما قاله الحافظ في الفتح قلنا: غرابته لا تستلزم عدم صحته كيف؟ وقد تأيد

وأما إنه ﷺ أقام بقباء أربعة عشر يوما، فقد ثبت ذلك في الصحيح للبخارى عن أنس رضى الله عنه في باب مقدم النبي ﷺ، وأصحابه المدينة (٢٠٧.٧ مع "الفتح").

بحديث ابن عباس الذي أخرجه الدارقطني، وبمرسل ابن سيرين، وبمسند كعب الذي

أخرجه أبو داود وابن حبان. وكلها حسان الإسناد كما تقدم.

وأما أنه لم يجمع يقباء فلاتفاق أهل السير والحديث: على أن أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ إنحا كان بالمدينة بعد شخوصه من قباء. ولم يثبت تجميعه بقباء قبــــل دخوله المدينة.

ولا يلتفت إلى القيل الذى ذكره صاحب "سر من يرى"، ولا يدرى قائله ولم يذكر سنده ثم قال: ولا بد للحنفية من القول بتجميعه على قباء با في رد المختار: إذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الإمام فهو أمر بالجمعة اتفاقا على ما "له السرخسى، والرستاق القرى كما في "القاموس" اهر (٣٧١٠) قال: ولا شك أا مسجد قباء بنى بأمر النبى القرى كما في "القاموس" اهر (٣٧١٠) قال: ولا شك أا مسجد قباء بنى بأمر النبى عندهم؟ قلت: هذا للحارى أنه على أسمه بيده الكريمة: فكيف لا تصح الجمعة بقباء عندهم؟ قلت: هذا كله كلام جاهل عن مذهب الحنفية سىء الفهم ذى غيلوة، فإن المراد بالمسجد في عبارة "رد المحتار" المسجد الجامع، ولا شك أن أمر الإمام بيناء المسجد الجامع في الرستاق أمر بالجمعة، ودليل هذا القيد ما في "الدر المختار" عن القهستاني إذن الحاكم صار مجمعا عليه فليحفظ اهر وفي "رد المحتار" وعبارة القهستاني، وتقع فرضا في صار مجمعا عليه فليحقظ اهر وفي "رد المحتار" وعبارة القهستاني، وتقع فرضا في القصبات، والقرى الكبيرة التي فيها أسواق. قال أبو القاسم: هذا بلا خلاف إذا أذن العوالى أو القاضي بيناء المسجد الجامع، وأداء الجمعة، لأن هذا محتبد فيه فإذا اتصل به

الحكم صار مجمعا عليه، وفيما ذكرنا إشارة إلى أنه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض، وخطيب، ومنبر، وخطب كما في "المضمرات" اهر (٨٣٦:١) وهذا صريح في أن المراد بالمسجد في كلام السرخسي إنما هو المسجد للجامع، دون مطلق المسجد، وكل ذلك مذكور قبل العبارة التي ذكرها صاحب "سر من يرى"، ولكنه غمض عينيه عن كل ما يفصح عن المراد، وذكر جملة مجملة ليغر الناس بمكره، ولا يحيق المكر السي إلا بأهله. إذا عرف ذلك، فقول: إن التي يكت لم يأمر بيناء المسجد الجامع بقبا، وإنما بني أو بيناء مسجد للصلوات الخمس، وبه لا تصح الجمعة في القرى العمغار، أصلا.

فإن قيل: إن الإمام حيث نزل جمع عندكم أى من القرى قلنا: معناه إن الإمام لو جمع في القرى قلنا: معناه إن الإمام لو جمع في القرى تحكم بمصحة الجمعة، لصيرورتها في حكم المصر، أو لكون أمر الإمام، وفعله قاطعا للنزاع في المسائل المجتهد فيها، كما ذكر أنه آنفا، وليس معناه أن إقامة الجمعة بهائة والإمام فلو جمع اليني على الإمام فلو جمع اليني على التي القياء لقلنا بصحة الجمعة فيها، وحيث لم يجمع بها مع كون الجمعة قد فرضت عليه بمكة علمنا أن القرية لا تصلح لإقامة الجمعة بهاء إملها لا تجب عليهم الجمعة أصلا، وأيضا فلا نسلم أن نزوله على النهرة، عيث الولاة كلا فإنه لم يكن واليا قبل وصوله إلى المدينة التي بايعه أهلها على النصرة، والحماية إذا نزل عندهم، وكان قبل ذلك في مكة خاتفا يترقب، وهاجر منها مختفيا مع رجلين أو ثلاثة، حتى نزل بقياء، ثم شخص منها إلى المدينة، وحيننذ استقر به المكان، وتخلصت له ولاية المدينة وما حولها من القرى، ولم تتخلص له حين نزوله بقباء، كما يعرفه كل من له نظر في الآثار والسير، فافهم، فقد أوضحنا لك الهجة، ولم يبق للخصم لا سبما لصاحب "سر من يري ى" حجة.

ولعمرى إنه لم يأت في كتابه بشيء سوى ما ذكره صاحب "كسر العرى"، وهداية الورى، وتكفل للجواب عنهما شيخ شيخنا صاحب أجسن القرى، فأحسن وأجاد، وأغنى، وأثرى، فتغيظ صاحب "مر من يرى"، وتعصب لحزبه، وتقدم للجواب عنه، وانبرى نفراه يذكر ما تضمنه الكتابان قبله بعبارة أخرى إلا أنه سبقهما بزيادة السب والشتم، ولم يدر أن عذاب الآخرة أخزى وأفرى؛ هذا، وقد أطلنا الكلام في هذا المقام كونه مزلة الأقدام، معتركا لأفهام الأعلام، والحسمد لله الذى وقضنا لإيضاح

٣٧

الحسق، وتاثيده بمحض والإنعام.

تتمة ثانية

فإن قلت: قد روى أبو داود عن عبد الله بن عمرو عن النبي عَلِيليَّة قبل الجمعة على كل من سمع النداء اهـ، وقد يسمع من هو خارج المصر من أهل القرى القريبة منه، وأنتم لا توجبون عليهم الجمعة. فما الجواب عنه؟ قلت: قد أو جبنا عليهم الجمعة في , واية كما في الدر، وشرط الفتراضها إقامة بمصر وأما المنفصل عنه فإن كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد، وبه يفتي كذا في "الملتقي" اهـ (١:١٥٨ مع الشامية) نعم! ظاهر الرواية عن أصحابنا أنها لا تجب إلا على من يسكن المصر أو ما يتصل (١) به فلا تجب على أهل السواد ولو قريبا، وهذا أصح ما تيل فيه اهـ وبه جزم في التجنيس، قال في الإمداد: قد علمت بنص الحديث والأثر، والروايات عن أثمتنا الثلاثة، واختيار المحققين، من أهل الترجيح أنه لا عبرة ببلوغ النداء، ولا بالغلوة، ولا الأميال، فلا عليك من مخالفة غيره، وإن صحح اهـ كذا في "رد المحتار" (٨٠٢:١) وعلى هذا، فالجواب عن الحديث أن أبا داود قد رجح وقفه، حيث قال: روى هذا الحديث جماعة عن سفيان (الثوري) مقصورا على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، وإنما أسنده قبيصة اهـ (٤٠٩:١).

قلت: وقبيصة هذا هو ابن عقبة من رجال الجماعة، صدوق، ربما حالف، كما في "التقريب" (ص: ١٧٢)، فلا يعتمد على تفرده، وفي إسناده محمد بن سعيد الطائفي، قال المنذري: وفيه مقال، كما في "عون المعبود"، وفي "تهذيب التهذيب" (١٩١٠٩) قال: ابن أبي وارة محمد بن سعيد ثقة، وثقه البيهقي اهـ وفي "التقريب" (ص: ١٨٣): صدوق وفي السند أبو سلمة بن نبيه عن عبد الله هارون وهما مجهولان كما في "التقريب" (ص:١١٤ و٢٥٦).

فالحاصل: أن الحديث لم يثبت رفعه بإسناد يحتج به، والموقوف أيضا ضعيف لجهالة الرجال وأما ما في العزيزي (١٩٧:٢): قال عبد الحق: الصحيح وقفه اهـ فمعناه أن الوقف أسلم حالا مِن الرفع، لا أنه صحيح في اصطلاح المحدثين، قال الشوكاني في

⁽١) أراد بالمتصل فناء المصر.

"النيل": وقد ورد (الحديث) من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الداوقطني من رواية الوليد عن زهير بن محمد قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام مناكير، والوليد مدلس، وقد رواه بالعنعنة، فلا يصح^(۱) ورواه الدارقطني أيضا من رواية محمد بن الفضل عن حجاج، ومحمد بن الفضل ضعيف جدا، والججاج هو ابن أرطاة مدلس مختلف في الاحتجاج به انتهى كذا في "بذل الجهود" (٢٥٠٢).

وأيضا فإن المراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدى الإمام في المسجد لأنه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارت، فإنه محدث كما سيأتي، قاله الشوكاني في "النيل"، وهذا النداء لا يسمعه جميع من في البلد فضلا عن أهل القرى القرية منه. اللهم إلا أن تكون القرية متصلـة البنــيان بالمصـــر، ولا خلاف في الوجــوب على أهلها.

وإنما الكلام في المنفصلة عنه قريبة منه وأيضا، فتعليق السعى على سماع النداء يسقط عمن كان في المصر الكبير إذا لم يسمعه. وقال الحافظ في "الفتح": "والذي ذهب إليه الجمهور، أنها تجب على من سمع النداء أو كان في قوة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه، ومحله كما صرح به الشافعي ما إذا كان المنادي صيتا والأصوات هادئة، والرجل سميعا" قلت: وهذا القدر لا يكفي لرفع الإشكال فإنه إذا كان البلد كبيرا جدا المسجد فإنه هو المراد بالنداء في الحديث في نواحي البلد وأطرافه، ولو كان المؤذن صيتا، المسجد فإنه هو المراد بالنداء في الحديث في نواحي البلد وأطرافه، ولو كان المؤذن صيتا، والرجال سامعين، والأصوات هادئة، فلا تجب عليهم الجمعة على هذا القول،. وهذا بخلاف الآية، وقد حكى العراقي في "شرح الترمذي" عن الشافعي، ومالك، وأحمد بن بخلاف الآية، وقد حكى العراقي في "شرح الترمذي" عن الشافعي، ومالك، وقد ادعى في "البحر". الإجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها قاله الشو كاني كما في "بذل المجهود" (١٦٤٤).

 ⁽١) قلت: فلا يصح تجويد ابن حجر (الهيشمى) هذا الشاهد، كما نقله عنه في "بذل انجهود" فإن عنعنة الوليد ضعيفة بالانفاق.

فالحديث مع ضعفه متروك العمل بظاهره، فلا يجوز للخصم معارضة بحديث على: "لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع". ولا يصح إيراده على الحنفية بوجه. وقال عطاء: "إذا كنت في قرية جامعة، ونودي بالصلاة من يوم الجمعة، فحق عليك أن تشهدها سمعت النداء أو لم تسمعه". علقه البخاري، ووصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وزاد "قلت لعطاء: ما القرية الجامعة؟ قال: ذات الأمير والجماعة والقاضي، والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض، مثل جدة وقوله "سمعت النداء أو لم تسمعه" يعني إذا كنت داخل البلد. وبهذا صرح أحمد، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه. قاله الحافظ في، "الفتح" (٣٢٠:٢)

وفيه دليل على عدم اعتبار سماع النداء بلا خلاف، وعلى أن القرية الجامعة لا تطلق على كل قرية لا ينتقل عنها أهلها، كما زعمه صاحب "سر من يرى"، وجماعة بل لا بد لها من أمير، وجماعة، وقاض، كجدة، وما شابهها، وإطلاق القرية عليها، كما في القرآن: "لو لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم"، فافهم.

وأما حديث أبي هريرة مرفوعا: "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله" فقد رواه الترمذي والبيهقي، وضعفاه، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئا، وقال لمن ذكره له: "استغفر ربك استغفر ربك". كذا في "العمدة" للعيني (٢٧٥:٣)

وفي "فتح الباري" (٢:٠٢٠): وأخرج البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر موقوفًا عليه "والجمعة على من يأت أهله"، قال الحافظ في "الفتح": ومعناه أن الجمعة تجب عنده على من يمكنه الرجوع إلى موضعه قبل دخول الليل، فمن كان فوق هذه المسافة لا تجب عليه عنده، قال: واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعى من أول النهار، و هو بخلاف الآية اهـ (٣٢٠:٢) فإن الآية علقت وجوبه على وقوع النداء، لما تقرر عند أثمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء، فلا يجب السعى قبل النداء البتة. هذا محصل كلام الحافظ ومبناه على كون تعليق الحكم بالشرط والوصف نفيا عما عداه، كما هو مذهب أهل العربية، وجمهور الأصوليين القائلين بمفهوم الخطاب، خلافا للحنفية، فلا يلزم عندهم من وجوب الجمعة على من آواه الليل، ومن وجوب السعى عليه من أول النهار مخالفة الآية نعم، يلزم مخالفة الحديث الصحيح الوارد في انتياب أهل العوالي للجمعة..

ولو كانت الجمعة على من آواه الليل ما انتابوا بل حضروا كلهم الجمعة بالمدينة، ويلزم أيضا مخالفة قوله تعالى: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

وفى وجوب السعى من أول النهار من الحرج ما لا يخفى، فيحمل أثر ابن عمر عمر الله الذي الله القريبة من البلدان يشهدوا الجمعة به، وفيه إشعار بعدم صحتها فى القرى الصغيرة، وإلا لم يحتج إلى القول بأن الجمعة على من آواه الليل، وبأن الجمعة على من يأت أهله لإمكان إقامة هؤلاء الجمعة بمواضعهم، ولا يندب الشارع إلى تحمل المشاق إلا لأمر لا يحصل بدونه، وإذا أمكن حصوله بدونه، فالأولى اختيار الأهون عليه، كما ورد فى الحديث الصحيح: «ما خير رسول الله ين أمرين إلا اختار أيسرهما».

فيطل قول من قال: إن الجمعة وإن كانت تصح في القرى الصغيرة ولكن يستحب لأهلها أن يشهدوها بالأمصار، لكونها من شعائر الإسلام، ومبناها على إظهار الشوكة. لأنا نقول: إن شعائر الإسلام، وإظهار الشوكة لا تختص بالأمصار، فإن الأذان، والجماعة للمكتوبة، والأضحية من شعائر الإسلام أيضا، في شهود أهل القرى الجمعة بالمصر إبطال شعائر الإسلام، وشوكته عن القرى مع إمكانه فيها بل إنما يستحب ذلك لأهل القرى لعدم صحة الجمعة فيها.

فإن قيا: إذا لم يختص شمار الإسلام، وإظهار شوكته بالأمصار فلم اشترطت الحنفية المصر لصحة الجمعة، قالنا: قيدوها بذلك على خلاف القياس بأثر على المذكور أول الباب، لا لأن إظهار الشوكة يختص بالأمصار، كما زعمه الزاعمون، ولو كان مبنى صلاة الجمعة على إظهار الشوكة تعدهم لم يقولوا بصحتها بأربعة رجال، ولا الشافعية بصحتها بأربعين رجلا، فإن هذا القدر لا يكفى لإظهار الشوكة أصلا، بل شرطوا لها جماعة كثيرة يتيسر بها إظهار الشوكة الإسلامية، فمن زعم أن الحنفية إنما شرطوا المصر للجمعة لإظهار الشوكة، كصاحب "سر من يرى"، وبعض الناس مؤلف الإحياء فقد ضل ضلالا بعيدا، فإن الحنفية كلهم صرحوا بأن أثر على هذا مرفوع حكما، لكونه واردا على خلاف القياس المستمر في الصلوات من عدم تخصيصها يمكان دون مكان (لقوله تعالى:

﴿ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ وقوله ﷺ وجعلت لى الأرض، مسجدا وطهورا)، وإن كان مبناه على إظهار (`` الشوكة لم يكن الأثر خلاف القياس؛ فالعجب من هؤلاء كيف يوردون على الحنفية بزعومهم الفاسدة، وأمانيهم الكاسدة ما لا يرد عليهم.

وقال سيدى المولى الحليل قدس الله سره في "بذل المجهود" (١٦٤:٢): قلت: ويحتمل أن يكون معنى على من آواه الليل إلى أهله أن الجمعة واجبة على من وصل من السفر إلى أهله والوطن. فحاصله: أن الجمعة لا تجب على المسافر. فلم يبق الحديث قابلا للاحتجاج اهـ.

قلت: وكذا قول ابن عمر: "الجمعة على من يأت أهله" يحتمل هذا المعنى، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. قال العينى: وقالت طائفة: يجب على أهل المصر، ولا يجب على من كان خارج المصر سمع النداء أو لم يسمعه. قال شيخنا في "شرح الترمدى": وهو قول أبي حنيفة بناء على قوله: "إن الجمعة لا تجب على أهل القرى والبوادى ما لم يكن في المصر". ورجع القاضى أبو بكر بن العربي، وقال: "إن الظاهر مع أبي حنيفة" اهر (٢٧٦:٣).

قال بعض الناس: ويؤيد قول ابن عمر أى بالمغنى الذى ذكره الحافظ في "الفتح" ما الترخيب" للمنذرى (١٣٨١) عن أبى هريرة مرفوعا: وألا هل عسى أحدكم أن يتخد الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين، فيتعذر عليه الكلاً فيرتفع ثم تجىء الجمعة، فلا يجىء، ولا يشهدها، وتجىء الجمعة فلا يشهدها حتى يطبح على قلبه. رواه ابن ماجة بإسناد حسن، وابن حزيمة في "صحيحه" اهـ.

قلت: في سند ابن ماجة معدى بن سليمان صاحب الطعام، وهو ضعيف(٢) عن

 ⁽١) وإن كان ذكر هذا المنيع واحد من الحنفية، فمراده بيان الحكمة دون العلة، والأحكام تدور مع العلل دون الحكم،
 كما هو ظاهر.

⁽٧) والحديث ذكره ابن تبعية في "المنتفى"، وضعفه الشوكاني في "النيل" (١٠٠١/٣) وقال: والظاهر جواز السفر قبل دعول إلى المنافع المنافع

ابن عجلان، وقد روى معدى عنه مناكير، كما فى "القريب" (ص: ٢١١) و "التهذيب" (من ٢١١) وليس فيه تأييد لقول ابن عمر، فإنه فى حق من كان ساكنا خارج المصر، كما فسره به الحافظ، وهذا فيمن كان داخل المصر، فيخرج منه يوم الجمعة، فإن خرج قبل الزوال مسافراً أو قاصدا الحروج إلى موضع لا تجب على أهله الجمعة جاز، ولا يجوز بعد الزوال حتى يصلى الجمعة، كما فى "الدر والشامية" (١: ٨١١١). فالحديث محمول على الحروج من المصر بعد الزوال، أو قبله إذا لم يقصد الحروج إلى موضع لا تجب على أهله الجمعة، بل قصد الحروج إلى فناء المصر، كما هو عادة الرعاة غالبا ومثله تجب عليه الجمعة عندنا، ولا يجوز له تركها وفناء المصر قد يكون أزيد من مياين، كما لا يخفى، وإذا جاء عادارا بطل الاستدلال، على أنه يعارض حديث انتياب أهل العوالى، وهدو أصحح مند وأقوى.

تتمة ثالثة:

وإذا لم تجز الجمعة في القرى، فعدم صحتها في البرارى أولى، وقد قام على ذلك الدليل أيضا. وهر أن التبي على القريمان وتقصانه في أن طويل قال عمر: "قد عرفنا ذلك صحيح البخارى في باب زيادة الإيمان وتقصانه في أثر طويل قال عمر: "قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى نؤلت فيه على النبي على أن وهو قائم بعرفة يوم الجمعة" اهد وفي "صحيح مسلم" ((٩٧٠١): فأجاز رسول الله على على أن عرفة، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة إلى أن قال ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا اهد وفي "المصفى" خدث الهند مولانا الشاه ولى الله (ص:٥٠): بجهت آنكه در زمان أنحضرت على ودن بدو جمعه نمى بود وبا أنحضرت على جمع كثير از اهل مكه در عرفه بودند ايشان را بجمعه نفرمودند، وسفر أكر سبب عدم تحتم در حق اهل مكه علت نمى تواند شد الا بودن ايشان در صحراء اهد.

تتمة رابعة:

قد يحتج الخصم على مذهبه بما في البخاري تعليقا: "وكان أنس رضي الله عنه في

قصره أحيانا يجمع وأحيانا لا يجمع وهو بالزاوية على فرسخين اهـ. قال: ففيه دليل على صحة الجمعة في القرى، لأن أنسا رضى الله عنه كان أحيانا يجمع في قصره وهي قرية.

صيح الجعلا على النبو الله النبو على أهل القرى، ولا يجب عليهم شهودها بالمسر قانا: وفيه دليل على أنها لا تجب على أهل القرى، ولا يجب عليهم شهودها بالمسر أيضا. لأن أنسا كان لا يجيء البصرة إذا لم يجمع بقصره، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الحصم، لا ميما صاحب "سر من يرى" وجماعته. على أن قوله: "أحيانا يجمع وأحيانا لا يجمع " يحتمل معنين أى يصلى بمن معه الجمعة أو يشهد الجمعة بجامع البصرة، كما قاله الحافظ في "الفتح" (٣٠٠ ٣٦) قال: وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أنس، "أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة" قال: وهذا يرجع السحتمال الثاني، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال: "كان أنس يكون في أرضه، وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال، فيشهد البصرة" لكون ثلاثة أميال فرسخا واحدا، لأنه يجمع بأن الأرص المذكورة غير القصر، وبأن أنسا كان يرى التجميع حتما إن كان على فرسخ، ولا يراه حتما إذا كان أكثر من ذلك، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذى في رواية حميد اهد (التي علقها البخاري) قلت: ويحتمل أنه كان يرى التجميع حتما من أرضه، دون قصره، لكونها من توابع البصرة داخلة في فنائها بخلافه، فلا يرد على ظاهر الرواية من أصحابنا.

وبالجملة: فأثر أنس هذا محتمل لمعنيين، والراجح منهما الثاني، فلا يرد به على الحنفية شيء. نعم، يرد على الخصم فى قوله بوجوب الجمعة على أهل القرى ولو بشهودها بالمصر، والله تعالى أعلم.

وقد روى البيمقى فى المعرفة بإسناده إلى الشافعى قال: "وقد كان سعيد بن زيد وأبو هريرة يكونان بالشجرة على أقل من ستة أميال يشهدان الجمعة، ويدعانها، وكان يروى أن أحدهما كان يكون بالعقيق يترك الجمعة، ويشهدها، وكان يروى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان على ميلين من الطائف بشهد الجمعة، ويدعها، كذا فى "آثار السنن"، وسنده إلى الإمام الشافعى رجاله ثقات، كما فى "التعليق الحسن" (٧٩:٢٧). والإمام الشافعى رحمه الله رواه معلقا، وتعليقه حجة، كتعليق البخارى، وفى كل ذلك دليل على عدم وجوب الجمعة على أهل القرى، وعلى عدم وجوب شهودها عليهم بالمصر، ومن ادعى أنهم كانوا يتركونها بالقرية، ويشهدونها بالمصر أو على العكس، فليأت على ذلك ببرهان.

وقد يحتج بما فى البخارى أيضا، قال يونس: وكتب رزيق بن حكيم إلى ابن شهاب، وأنا معه يومئد بوادى القرى، ورزيق عامل على أرض يعملها، وفيها جماعة من السودان، ورزيق يومئذ على أيلة (أى أمير عليها. فتح) فكتب ابن شهاب، وأنا أسمع، يأمره أن يجمع، يخبره أن سلما حدثه أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله منظم يقول: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الحديث، قال: ففيه إقامة الجمعة في القرى.

قلت: لا دليل فيه على ذلك أصلا، لأنه ليس بصريح في أن السؤال كان على التجميع بالأرض التي كان يزرعها من أعمال أيلة، أو عن التجميع بأبلة نفسها، وإن كان الظاهر الأول كما قاله الحافظ في "الفتح" (٣١٧:٢)، ولكن الثاني محتمل أيضا، على أن الخاصم إن كان يدعى ثبوت إقامة الجمعة في القرى بنفس الحديث المتصل، فلا دلالة فيه على ذلك أصلا، وإن كان يدعى بكتاب ابن شهاب يأمر فيه رزيق بن حكيم بأن يجمع، فلا يتم به حجة أيضا، لكونه من قول التابعى، ولا حجة فيه، وأيضا فمن أين علم أنه أمر بذلك سواء كان في مدينة أو في قرية، فإن قال: رزيق كان عاملا على أرض يعملها، بذلك سواء كان في مدينة أو في قرية، فإن قال: رزيق كان عاملا على أرض يعملها، لأنبا لو كانت قرية سماها باسمها، فيحتمل كون هذه الأرض من توابع أيلة داخلة في نائها، وإن سلمنا كونها قرية، فقد صار حكمها حكم المدينة بوجود المتولى عليها من جهة الإمام، وقد قلنا فيما مضى: إن الإمام إذا بعث إلى قرية نائيا لإقامة الأحكام تصير مصرا قاله العيني في "العمدة" (٢٦٩:٢).

وبهذا اندحض قول الحافظ في "القنح": "إن في هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة تنعقد بغير إذن من السلطان" اهد لأن رزيقا كان عاملا وأميرا على أيلة من قبل عمر بن عبد العزيز، ومن كان مولى من جهة السلطان كان مأذونا بإقامة الجمعة، لأنها من أكبر مصالح الرعية فافهم. نعم، فيه إيماء إلى أن جواز الجمعة في القرى لم يكن ظاهرا لأهل هذا الزمان، وإلا لم يحتج رزيق إلى السؤال عنه.

باب إذا بعث الإمام نائبا له إلى قرية، وأقام الجمعة بها صحت الجمعة، وأن الإمام أو نائبه شرط لصحتها

 ٢٠٠ - صح: أنه كان لعثمان رضى الله عنه عبد أسود أمير على الربذة يصلى خلفه أبو ذر، وعشرة من الصحابة الجمعة وغيرها، ذكره ابن حزم فى "المحلى"، كذا فى "شرح المنية" للحلبى (ص-١٢٥).

التى بين مكة والمدينة ما ترى فى الجمعة؟ قال: نعم! إذا كان عليهم أمير التى بين مكة والمدينة ما ترى فى الجمعة؟ قال: نعم! إذا كان عليهم أمير فليجمع. أخرجه البيهقى فى "المعرفة"، كذا فى "التعليق الحسن" للنيموى (٨٤:٢) وقال: إسناده مجهول اهى، قلت: لعله أراد مولى لآل سعيد ولكنه تابعى، والمجهول فى القرون الثلاثة لا يضرنا كما ذكره فى المقدمة.

باب إذا بعث الإمام نائبا له إلى قرية، وأقام الجمعة بها صحت الجمعة وأن الإمام أو نائبه شرط لصحتها

قوله: "صح أنه كان لعثمان" إلغ: دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة، ولا دلالة فيه على أن الربلة لم يكن يسكن فيها غير أبى ذر، وعشرة من الصحابة، بل المراد أن هذا العبد كان يصلى خلفه من أجلة المسلمين: أبو ذر، وعشرة من الصحابة مع غيرهم من المسلمين.

قوله: "عن مولى لآل سعيد بن العاص" إلخ، قلت: قوله "عم، إذا كان عليهم أمير فليجمع" دليل على اشتراط الأمير للجمعة ظاهر، والعجب من صاحب "التعليق المغنى": أنه كيف أورد هذه الآثار على الحنفية، ولم يدر أنها حجة لهم؟ وبها ظهر الجواب عما ذكره الحافظ في الفتح عن عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر "أنه كان يرى أهل المياه بين مكة، والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم" اهد. قلنا: لعل هؤلاء كان عليهم أمراء من الإمام، فلذا لم يعب عليهم، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، على أن القول مقدم على السكوت، فافهم.

٣٠٠٢- حدثنا: وكيع عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى: «أيما أهل قرية ليسوا بأهل عمود ينتقلون فأمر عليهم أميرا يجمع بهم». أخرجه ابن أبى شبية، وإسناده ضعيف، فإن جعفرا لم يسمع من عمر بن عبد العزيز، ولم يثبت سماعه من ابن عدى وأنه لم يسنده، ولم يذكر أنه شهد الكتابة، فهو منقطع، كذا في "التعليق الحسن" (٨٤:٢) قلت: ولكن له شاهد.

٣٠٢٣ عن: عمر بن عبد العزيز "أنه كان متبديا بالسويدا في إمارته على الحجاز، فحضرت الجمعة، فهيأوا له مجلسا من البطحاء، ثم أذن بالصلاة، فخرج، فخطب، وصلى ركعتين، وجهر، وقال: إن الإمام يجمع حيث كان"، وراء عبد الرزاق في "مصنفه"، كذا في "التلخيص الحبير" (١٣٣١١).

۲۰۲۴ – عن: على بن خشرم عن عيسى بن يونس عن شعبة عن عطاء بن
 أبى ميمونة عن أبى رافع، «أن أبا هريرة كتب إلى عمر رضى الله عنه يسأله عن

قوله: "عن على بن خشرم" إلخ: قلت: كان أبو هريرة أميرا بالبحوين، استعمله عمر بن الخطاب عليها، ومع ذلك استأذن عمر بن الخطاب فى إقامة الجمعة بها، فدل ذلك على أن الجمعة يشترط لها الإمام أو نائبه المأذون بإقامتها دلالة أو صراحة، ولعل أبا هريرة

قوله: "حدثنا وكيع" إلخ قلت: دلالة قول عمر بن عبد العزيز، "فأمر عليهم أميرا يجمع بهم" على توقف الجمعة على الأمير ظاهرة، وإلا لم يكن لهذا القول معني.

قوله: "عن عمر بن عبد العزيز" إلخ: قلت: دلالة قوله: "إن الإمام يجمع حيث كان" على جواز إقامة الإمام الجمعة في القرى ظاهرة، وفيه أيضا أن ذلك مخصوص بالإمام، أو من كان نائبا له، وليس ذلك لأهل القرى مطلقا، وإلا لم يحتج عمر بن عبد العزيز إلى الاحتجاج بهذا القول، والمراد بقوله: "حيث كان" أى من الأمصار والقرى، لعدم صحة الجمعة في البرارى اتفاقا. وأيضا فقد قيد عمر بن عبد العزيز إقامة الجمعة بالقرى باللذين ليسوا بأهل عمود ينتقلون، فكيف يصح تعميم قوله: "حيث كان" للصحارى والبرارى؟ وقول عمر بن عبد العزيز وإن لم يكن حجة، ولكن الخصم احتج به علينا أنه حجة لنا عليك لا لل.

الجمعة وهو بالبحرين"، فكتب إليهم أن جمعوا حيثما كنتم. أخرجه ابن خزيمة صاحب الصحيح. قال البيهةي في "المعرفة": إسناد هذا الأثر حسن، كذا في "التعليق المغني" (177:1).

٢٠٢٥ عن: أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: خطبنا النبى ﷺ
 ذات يوم، فقال: إن الله كتب عليكم الجمعة فى مقامى هذا، فى ساعتى هذه،

لم يكنف بالإذن دلالة، بل أراد حصول الإذن بها صراحة احتياطا فأذن له الإمام عمر ولأمثاله من الأمراء بقوله: "جمعوا حيثما كتنم"، ولو لم يكن الإمام ونائيه المأفون بالإقامة شرطا لصحة الجمعة لم يكن لسؤال أبي هريرة معنى، ولا يخفى أن المراد بقوله: "حيثما كتنم" الموضع الصالح لإقامة الجمعة بدليل قوله: "جمعوا" ونظيره قوله على المسلاة الموضع الصالح لوقامة الجمعة بدليل قوله: "جمعوا" ونظيره قوله: "أينما أدركتني الصلاة تمسحت، وصليت" ذكره الحافظ في "الفتح" (١٠ ٣٧١) فإن قوله: "أينما أدركتني الصلاة" أريد به المكان الصالح لها، لكراهتها في المقبرة، والمجزرة، والحمام، ومعاطن الإبل معاني الحديث، ولا يممن النظر في مداركها، حيث ادعى عموم قول عمر: "جمعوا حيثما معاني الحديث، ولا يمن النظر في مداركها، حيث ادعى عموم قول عمر: "جمعوا حيثما اتفاقا، لأنه لا تصح الجمعة في الترى مطلقا، ولم يدر أنه مخصوص بالمكان الصالح زال عموم، فلنا أن نخصه بالأمصار بدليل آخر، أو بالقرى الني فيها أمير من الإمام بدليل كون الخطاب للأمير، والله أعلم.

قوله: "عن أبى سعيد" إلخ: قلت: وبما ذكرنا من طرق الحديث اندحض ما أورده بعض الناس على شيخنا أنه أورد في الخطب المأثورة له خطية موضوعة، وأشار إلى هذه،

⁽١) أمر عليها، فقد قال عبد الرزاق: أخيرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين، "أن عمر استعمل أما هريرة على البحرين، فقدم بعشرة آلات، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأعطية تتابعت، وخراج وقبق لي، فنظر، فوجدها كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأي، فقال: لقد طلب العمل من كان خيرا منك قال: إن يوسف نبي الله ابين أبن نبي الفر هريرة بن أسينة، وأعشى ثلاثا، أن أقول بغير علم، أو أقضى بغير حكم، ويغزع إلى، كمنا في "الإصابة" (٧:١٠) ٢٠).

فى شهرى هذا، فى عامى هذا إلى يوم القيامة. من تركها بغير عذر مع إمام عادل، أو إمام جائر، فلا جمع الله شمله، ولا بورك له فى أمره. ألا! ولا صلاة له، ألا! ولا بر له، ألا! ولا بدلة له. رواه الطيرانى فى الأوسط، وفيه موسى بن عطية الباهلى، ولم أجد من ترجمه. وبقيـــة رجــاله ثقات، كــذا فى "مجمع الروائد" (٢٠٩١).

قلت: ومثله ثقة على قاعدة ابن حبان، كما ذكرنا في المقدمة، وأيضا فلم

واغتر بسند ابن ماجة، وفيه العدوى المتهم بالوضع، ولم يطلع على طريق مهناً بن يحيى، وهمى سالمة عن العدوى، وقد صرح ابن عبد البر بخطأ من جعل مداره عليه؛ وحمل عليه من أجله، قال: "فقد وجدناه من رواية غيره". وقال ابن القيم في "زاد المعاد": وقد حفظ من خطبته عليه من رواية على بن زيد بن جدعان، وفيها ضعف" يا أيها الناس! تَوبوا إلى الله عز وجل قبل أن تموتوا"، فذكره مطولا (١٩:١).

قتراه قد جعله محفوظا، وجعل مداره على ابن جدعان دون العدوى، وإنما قال: "وفيها ضعف" لما في ابن جدعان من المقال؛ ولكنه لا يضرنا، فإن الرجل مختلف فيه، وحديث مثله حسن، كما ذكرنا هذا الأصل غير مرة، وأصلناه في المقدمة، وابن جدعان حسن له الترمذى في "جامعه" (١٠٠١-٩٧٦) وفي غيرها من المواضع، وقال المنذرى: قال الترمذى في "جامعه" وصحح له جديثا في السلام. وحسن له غير ما حديث اهر (ص٠٠٥ ترغيب). وقال الهيشمى في "مجمع الزوائد": على بن زيد اختلف في الاحتجاج به، وقد وثق اهر (١٩٧١). فالحديث حسن لا تمنع من الاحتجاج به كما قاله العينى في "المعدة"، والمراد بالضعف في كلام ابن القيم ما يقابل الصحيح، فلا ينافي حسنه، ودلالة الحديث على اشتراط الإمام للجمعة ظاهرة، لأنه ﷺ ألحق الوعيد بناركها إذا كان مع إمام. فكان الإمام شرطا في لزومها. كما يفيده الجملة الواقعة حالا، فلا تصح

وأما إنه شرط الوجوب أو شرط الصحة، فلا يخفى أن شرائط الوجوب، إنما هى ما كان راجعا إلى المصلى نفسه، كالحرية، والصحة، والسلامة، والإقامة، والبلوغ، وأما ما كان راجعا إلى غير المصلى، فهو من شرائط الصحة، ولا يخفى أن الإمام، والجماعة يذكره الذهبي في "الميزان"، ولا الحافظ في "اللسان"، ولا في فصل المتفرقات، فهو إما ثقة أو مستور، كما قاله في آخر "اللسان" (٨٦٦.٣).

۲۰۲٦ – ورواه جماعة، منهم يحيى بن صاعد بن عبد الله، وعلى بن الحسين بن جرثومة عن مهنأ بن يحيى السامى صاحب الإمام أحمد (وثقه الدارقطني وابن حبان) عن زيد بن أبى الزرقاء عن سفيان الثورى عن على بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر رضى الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ

كلاهما، كالوقت والمصر غير راجعين إلى المصلى، بل إلى غيره، فكانا من شرائط الصحة، والوجوب معا. دون الوجوب فقط، والتنفل بالجمعة غير مشروع، كما قدمنا، وأيضا فإن الظهر فرض، فلا تسقط إلا بمثلها، فيطل احتمال صحة الجمعة نفلا بدون الإمام، فافهم.

وفي "العمدة" للعينى: وقال ابن المندر: "مضت السنة بأن الذى يقيم الجمعة السلطان أو من قام بها بأمره، فإذا لم يكن ذلك صلوا الظهر" اهر (٢٦٨:٣). قلت: وهذا منه حكاية الإجماع عليه، ويؤيده ما ذكرنا من آثار الصحابة، وحديث أبى سعيد، وجابر المرفوع، قال العينى: وقال الحسن البصرى: أربع إلى السلطان، فذكر منها الجمعة (والعيدين"، وقال حبيب بن أبى ثابت: لا يكون الجمعة إلا بأمير، وخطبة، وهو قول الأوزاعى، ومحمد بن مسلمة ويحيى بن عمر المالكي، وعن مالك إذا تقدم رجل بغير إذن الإمام لم يجزهم، وذكر صاحب البيان قولا قديما للشافعى: إنها لا تصح إلا خلف السلطان أو من أذن له اهر (٢٦٩:٣).

وفى قوله الجديد: إذن السلطان ليس بشرط للصحة، ولكن السنة أن لا تقام إلا بإذن السلطان، وبه قال أحمد فى رواية، وفى رواية عنه أنه شرط، كمذهبنا، واحتجوا بما روى أن عثمان رضى الله عنه لما كان محصورا بالمدينة صلى على رضى الله عنه الجمعة (والعيد) بالناس، ولم يروا أنه صلى بأمر عثمان، وكان الأمر بيد. قلنا: هذا الاحتجاج ساقط، لأنه يحتمل أن عليا فعل ذلك بأمره أو كان لم يتوصل إلى إذن عثمان، ونحن أيضا

⁽١) هذه الزيادة ذكرها ابن الهمام في " شرح الهداية ".

يوم الجمعة فقال: إن الله افترض عليكم الجمعة في يومى هذا. الحديث بطوله كذا في اللسان (١٠٨:٦). رجاله كلهم ثقات إلا على بن زيد، وهو مختلف فيه، وثقه يعقوب بن شبية وقال الترمذى: صدوق، وقال الساجى: "كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه" اهـ من" التهذيب" (٣٢٢:٨).

قلت: روى عنه شعبة وهو لا يروى إلا عن ثقة، كما قد عرف، أخرج له مسلم في "الصحيح" مقرونا، واحتج به أصحاب السنن، والبخارى في الأدب،

نقول: إذا لم يتوصل إلى إذن الإمام فللناس أن يجتمعوا، ويقدموا من يصلى بهم، قاله العيني في "العمدة" (٣٦٨:٣).

و لا يخفى ما فيه، والحق أن عليا صلى بهم العيد بإذن عثمان إما صراحة، كما يشعر به قول الحافظ في "الفتح" في شرح حديث عدى بن خيار: إنه دخل على عثمان وهو محصور، فقال: "إنك إمام عامة، ونزل بك ما ترى، ويصلى لنا إمام فتنة، ونتحرج" إلخ. قال الحافظ: المراد بإمام فتنة هنا كنانة بن بشر قال: وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة سهل بان حنيف الأنصارى لكن بإذن عثمان. رواه عمر بن شبية بإسناد صحيح، وكذلك صلى بهم على بن أبي طالب فيما رواه ثعلبة بن يزيد الحمانى قال: فلما كان يوم العيد جاء على، فصلى بالناس وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلوائي: لم يصل بهم غيرها، وقال غيره: صلى بهم عدة صلوات اهد. فقوله: "وكذلك صلى بهم على بن أبي طالب "ظاهر في أنه صلى بهم على من أبي طالب" ظاهر في أنه صلى بهم الإذن عثمان صراحة، ولا أقل من أنه صلى بهم ياذنه عثمان صراحة، ولا أقل من أنه صلى بهم فأحد لا لتقل عن أنه صلى بهم فأحد الناس منهم، وإذا أساؤوا فاجتب إساءتهم". أخرجه البخارى.

وروى سيف في الفتوح عن سهل بن يوسف الأنصارى عن أبيه، قال: "كره الناس المسادة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان، فإنه قال: من دعا إلى الصلاة فأجيبوه". فهذا صريح في أن مقصوده بقوله: "الصلاة أحسن" الإشارة إلى الإذن بالصلاة خلفه، قاله الحافظ في "الفتح" (٩٠٢). ولما أذن بالصلاة خلف إمام فتنة فإذنه بها خلف على أولى، فاندحض القول بأن عليا صلى بهم الجمعة أو العيد بغير إذن من عثمان بل صلاها بهم يإذنه صراحة أو دلالة.

ج – ۸

كما فى "التهذيب" أيضا. فالحديث حسن. وأخرجه ابن ماجة مطولا من طريق العدوى عن على بن زيد قال ابن عبد البر: إن جماعة أهل العلم بالحديث يقولون: إنه من وضعه. وإنهم حملوا عليه من أجله. قال: لكن وجدتاه من رواية غيره ثم ذكر أن محمد بن وضاح وكان ثقة – حدث به عن ابن أبي خيثمة عن محمد بن مصفى عن بقية عن حمزة بن حسان عن على بن زيد به، كذا في اللسان. قال الحافظ: "وأما هذا الإسناد فليس فيه سوى حمزة بن حسان، وهو مجهول اهـ" وقال العيني في "العمدة": "ورواه الطبراني في "الموسط" عن عمر مثله. والحديث إذا روى من وجوه، وطرق مختلفة تحصل له قوة، فلا يمنع من الاحتجاج به اهـ".

قال بعض الناس: إن الحديث أى حديث أيى سعيد المذكور فى المتن إن ثبت لا يدل على المطلوب لأن الإمامة الصغرى مطلقا حق الإمام الكبير، كما قد تقدم فى حواشى باب صفات الإمام فلا فرق بين صلاة الجمعة وغيرها فى هذا الحكم، ولم يشترطوه لغير الجمعة، فاشتراطه للجمعة دون غيرها من الصلوات تحكم، تأمل وحقق اهـ.

قانا: تأملنا، وحققنا، فظهر لنا جهلك، وسخافة رأيك، وسوء فهمك، وقصوره عن درك معاني الحديث، أما أولا فلأن الحديث الذي أشرت إليه أخرجه في مجمع الزوائد عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ "إذا سافرتم فليؤمكم أقراكم، وإن كان أصغركم، وإذا أمكم فهو أميركم" اهر ولا دلالة فيه على ما قلت: بل معناه أن الإمامة الصغرى حق من كان أقرأ القوم، وإن كان أصغرهم وإذا أمهم صار كبيرهم، فيجب عليهم تعظيمه، وإكرامه، ولو معامنا دلالة على ما قال للزم أن يكون الأمير الكبير أقرأ الناس للقرآن، وهذا خلاف الإجماع، وخلاف الآثار الدالة على إمامة أبي بكر، وخلافته مع أن أقرأهم أبي بن كعب، كما ورد في الحديث، وأما ثانيا فلأن الفرق بين الجمعة، وغيرها من الصلوات بين بنص الحديث لكونه حالاً، ومقاده أنها لا تجب بدون الإمام، ولا يلحق الوعيد تاركها والحال هذه ولا كذلك سائر الصلوات، فإن تاركها يستحق الوعيد في كل حال، صواء تركها هده مع الإمام، أو بدونه، وهذا أبو هريرة لم يجمع بالبحرين ما لم يأذن له الإمام،

إعلاء السنن

باب لا جمعة إلا بجماعة، وأقلها ثلاثة سوى الإمام

۲۰۲۷ عن: طارق بن شهاب عن النبي عَلَيْتُ قال: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة). الحديث. وسيأتي مطولا رواه أبو داود (١٢:١١) وصححه النووى والحاكم على شرط الشيخين، وقال الحافظ في التلخيص (١٣٧٠): صححه غير واحد.

وهذا ابن عمر سعل عن الجمعة في القرى التي بين مكة، والمدينة، فقال: "نعم، إذا كان عليهم أمير فليجمع" وهذا عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدى بن عدى أن يؤمر على أهل القرى أميرا يجمع بهم وهذا ابن المنذر يقول: مضت السنة بأن الذي يقيم الجمعة السلطان أو من قام بها بأمره، فإذا لم يكن ذلك صلوا الظهر اهم، وأى فرق أبين من ذلك؟ فنحن لم نشترط السلطان للجمعة بالقياس، بل بالآثار السمعية المرفوعة، والموقوفة، فإن كان يكفيك تفريقة الشارع بينها وبين سائر الصلوات، وإلا، فلا يطالب وجه الفرق إلا من الشارع، فاطلب منه إن كنت جرئيا على ذلك.

باب لا جمعة إلا بجماعة، وأقلها ثلاثة سوى الإمام

قوله: "عن طارق" إلىخ: قلت: فيه تقييد وجوب الجمعة بالجماعة، ومفاده أنها لا يجب بدون الجماعة، وهذا هو معنى الشرط بعينه، وهى من شرائط الصحة، لكونها راجعة إلى غير المصلى. قال العينى في "العمدة": الأصل أن الجماعة من شرائط الجمعة، لأنها مشقة منها، وأجمعت الأمة على أن الجمعة لا تصح من المنفرد، وإلا ما ذكر ابن حزم في "المحلى" "المحلى" عن بعض الناس أن الفذ يصلى الجمعة لا تصح من المنفرد، وإلا ما ذكر ابن حزم معنى الخاص على أنها شرط، أن هذه الصلاة تسمى جمعة، فلا بد من لزوم معنى الجمعة فيه اعتبارا للمعنى الذى أخذ "اللفظ منه من حيث اللغة كما في الصرف والسلم، والرهن، ونحو ذلك، ولأن ترك الظهر ثبت بهذه الشريطة على ما مر، ولهذا لم يؤد رسول الله عنها الم مر، ولهذا لم يؤد رسول الله عنها المحماعة، وعليه إجماع العلماء اهد.

⁽١) كاشتراط النية في التيمم لأجل هذه العلة.

٣٠٠٧ – عن: بقية ثنا معاوية بن يحيى ثنا معاوية بن سعيد التجيبى ثنا الزهرى عن أم عبد الله الدوسية قالت: قال رسول الله ﷺ: «الجمعة واجبة على كل قرية، وإن لم يكن فيها إلا أربعة يعنى بالقرى المدائن اخرجه الدارقطنى (١٠٥٠) وقال: "لا يصح هذا عن الزهرى اهـ "قلت: ولكنه حسن الإسناد كما سنذكره.

ثم أخرجه من طريق الوليد بن محمد الموقري: ثنا الزهري حدثتني أم عبد

قوله: عن بقية إلخ: قال في "التعليق المغني": أخرجه المؤلف أي الدارقطني بثلاثة طرق، ففي الأول منها معاوية بن يحي الدمشقى أبو روح قال ابن عدى: "عامة رواياته فيها نظر" وقال أبو ررعة: "ليس بشيء" وقال أبو حاتم والنسائي وأبو داود: "ضعيف الحديث" اهد قلت: قال ابن التركماني في "الجوهر النقي": معاوية هنا الذي يروى عنه بقية ليس هو الصدفي بل هو أبو مطيع الطرابلسي، وثقه أبو زرعة وقال أيضا هو، وأبو حاتم: "صدوق مستقيم الحديث" وقال أبو على الحافظ: شامي ثقة، وقال ابن معين: "ليس به بأس"، وقال أبو سعيد بن يونس قدم مصر، وكتبت عنه، وهو غير الصدفي"، وذكر به بالكمال الصدفي ثم عقبه بذكر أبي مطيع هذا، وذكر له عدة أحاديث، ثم قال: "في بعض رواياته ما لا يتابع عليه" لم يزد صاحب الكامل على هذا. فإن قيل: لعل البيمقي اقتدى بالدارقطني، فإنه قال فيه: "هو أكثر مناكير من الصدفي ما ذكر ذلك عنه الذهبي، قلت: قد حالف الدارقطني في ذلك من هو أقدم منه، وأقعد بهذا الشأن، قال ابن معين: هو أقوى من الصدفي، وقال أبو حاتم: "هو أحدم أبه، أقعد منه، وأقعد بهذا الشأن، قال ابن

قلت: والدليل على أن معاوية هذا هو أبو مطبع الطرابلسي دون الصدفي أن صاحب "التهذيب" إنما ذكر معاوية بن سعيد التجيبي في مشايخ الطرابلسي وحده دون الصدفي (۲۰:۱۰).

قال في "التعليق المغنى": وأما معاوية بن سعيد التجيبى، فلا نعلم فيه جرحا إلا قول الدارقطني في حق الوليد بن محمد: "لا يصبح هذا عن الزهرى، كل من رواه عنه متروك. فيشمل في هذا العموم معاوية بن سعيد أيضًا، لكن لا يخلو هذا عن بعد اهم، قلت: قال ابن التركماني: معاوية بن سعيد لم يذكره النسائي في "كتابه" في الضعفاء، ولا صاحب

الله الدوسية قالت: قال رسول الله ﷺ: «الجمعة واجبة على كل قرية فيها إمام، وإن لم يكونوا إلا أربعة»، وقال: "الموقرى متروك " اهـ، قلت: هو من رجال الترمذى. أثنى عليه أبو زرعة الدمشقى وغيره. ولكن الراوى عنه تالف بالمرة، كما سنذكره.

ثم أخرجه من طريق الحكم بن عبد الله بن سعد عن الزهري "عن الدوسية

الكامل مع شدة استقصائه والترامه أن يذكر فيه كل من ضعف أو اختلف فيه، ولا ذكره الدهبي المتأخر في كتابه "كتاب الميزان"، وكتاب الضعفاء، بل قد أدخله ابن حيان في "الفقات"، ذكره الذهبي في مختصره المسمى بـ" الكاشف" اهد (٢٢٨:١) قلت: وهو من رجال ابن ماجة قال الحافظ في "التقريب": "مقبول من السابعة اهـ" وفي "التقريب": "مقبول من السابعة اهـ" وفي "التقات" اهـ ولم يذكر فيه جرحا (٢٠٦:١) وبقية رجال الإسناد كلهم(" ثقات فالحديث حسن، كما قلنا.

قال في "التعليق المغنى": وفي الطريق الثانية الوليد بن محمد الموقرى. قال الدارقطنى: متروك وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وكذبه يحيى بن معين، وقال النسائي: "متروك الحديث". قلت: والعجب من الدارقطنى، وصايحب "التعليق المغنى"، أنهما تكلما في الموقرى وسكتا عن موسى بن محمد عطاء الراوى عنه، هو الدعياطي البلقاوى المقدسى أبو الطاهر أحد التلفاء روى عن مالك، وشريك، وأبي المليح. سرد له في لسان أحاديث موضوعة، واتهمه العقبلي برواية البواطيل، والموضوعات عن الثقات، وقال ابن يونس بروى عن مالك موضوعا وقال منصور بن إسماعيل بن أبى قرة: "كان يضح يدنس بروى عن مالك، والموقرى" ثم أسند عن أبى زرعة قال: "لم يزل حديث الموقرى يعنى مقاربا حتى ظهر أبو طاهر المقدسى لا جزى خيرا" قال أبو زرعة: فقال له سليمان ابن عبد الرحسن، وأنا حساضر عنده: يا أبا طساهـــر! أهلكت علينا الوليد بن

⁽١) أما أبر بكر النيسابورى وهو عبد الله بن محمد بن زياد نقد اتفق الطماء على توثيقه، والثناء عليه كما في "التطبيق المغنى" (ص: ١-٥). ومحمد بن يحيى هو الذهلي تقة حافظ جليل من شيوخ البخارى. كما في "التقريب" (ص: ١٩٨٨). ومحمد بن وهب صدوق من رجال الصحيح، كما في أيضا (ص: ١٩٨٨). وربقية صدوق كثير التعليس عن الضمفاء، من رجال الجماعة، إلا أن البخاري علق له، كما في "العرب" (ص: ٢٤)، وروى له مسلم حديثا واحدا شاهدا، وقد صرح هنا بالتحديث، فارتفت علة التدليس، والله تعالى أعلم.

مرفوعا بلفظ": «الجمعة واجبة على أهل كل قرية وإن لم يكونوا إلا ثلاثة.

محمد اهـ (١٢٨:٦ و١٢٩).

فالذنب لأبى طاهر، دون الموقرى قال فى "التعليق المغنى": ومدار الأسناد كله على الزهرى، ولم يتبت سماعه عن أم عبد الله الدوسية، فالحديث. مع ضعف رواته منقطع أيضًا، لكن قال السيوطى: قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث.

وفيه نظر؛ لأن الطرق التي لا تخلو كل واحدة منها من متروك، وضعيف لا تصلح للاحتجاج، وإن كثرت اهد. قلت: الانقطاع في القرون الثلاثة لا يضرنا، وكون إرسال الزهرى ضعيفا عند بعض المحدثين لا يتمشى على أصلنا، كما ذكرناه في المقدمة، وإن الطرق الملكي الأولى سالمة عن المتروك، والضعيف البتة، وقد النبس عليك معاوية الطرابلسي بالصدفي، فأغررت به، وقد أوضحنا لك ألحجة، فلا شك في حسن إسنادها، والطريقتان الأحريان تؤيدانها مع حصول الاستغناء عنهما، فالحق ما قاله السيوطي، والحديث صالح للاحتجاج به حتما. ودلالة الحديث على أن أقل الجماعة في الجمعة أربعة رجال ظاهرة، لأنه لو جاز فيها أقل من ذلك لقال النبي من الله الله يكن فيها إلا ثلاثة أو اثنان، فنبت أن الجمعة لا يقمل أقل من أربعة مع الإمام أصلا، ولا حجة فيه لمن يرى جواز الجمعة في كل قرية صغيرة كانت أو كبيرة، لأن الراوى قد فسر القرى بالمدائن.

وأيضا فقد صح إطلاق القرية على المدن، كما ذكرناه سابقا، ومعنى قوله على المدن، كما ذكرناه سابقا، ومعنى قوله على المرابقة، والباقون كفار وصلمون لا يقبحون الصلاة، لا أن الأربعة جميع من يسكنها. فإن الموضع الذى لا يسكنها إلا أربعة ليس بقرية، بل بادية، ومغازة، كما لا يخفى على من وقف العرف، واللغة، هذا والأصل فى المسألة قوله تعالى هؤاذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله لله ثان قوله تعالى: "فاسعوا "صيفة جمع فقد طلب الحضور معلقا بلفظ الجمع مع وهو الواو إلى ذكر يستلزم ذاكرا، فلزم كون الشرط جمعا هو مسمى لفظ الجمع مع الإمام، وهو المطلوب. والجمع الصحيح إنما هو الثلاث تسمية، ومعنى (بدل عليه وضع الواضع صيغة الواحد والمثنى والجمع على حدة). والجماعة شرط على حدة وكذا الإمام، فلا يعتبر منهم. كذا في "الهذاية مع الفتح" (٣١٠٣)، والحديث المذكور في المتن قد تأيد

رابعهم إمامهم، وقال: "الحكم هــذا متروك اهـ"، قلت: نعم، ولكنه تأيد باللذين قبله.

بالقياس المستند إلى النص، فثبت المدعى بأكمل وجه ولا يخفى أن كون الحديث مؤيدا بالقياس الصحيح أحد إمارات صحته أيضا.

وذهب الإمام الشافعي إلى أن الجمعة لا تصح بأقل من أربعين رجلا، وتحسك بما رواه أبو داود وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: "إن أسعد بن زرارة أول من جمع بنا في نقيع يقال له "تقيع الخضمات" من حرة بنى بياضة. قلت: كم كنتم يومفلا، قال: "أربعون رجلا". قال الحافظ في "التلخيص": وإسناده حسن، لكنه لا يدل لحديث الباب اهر (١٣٣١). أى لأنه اتفاق كون عددهم أربعين في عدل اليوم لا يقتضى تعين ذلك العدد شرعا، وعا رواه البيهقي والدارقطني من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن عن حضيف عن عطاء عن جابر بلفظ "في كل ثلاثة إمام، عبد العزيز، قال أحمد: "أضرب على حديث، فإنها كذب أو موضوعة" وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال البيهقى: "منكر الحديث"، وقال البيهقى: "منكر الحديث الا يحتج بمناه، كذا في "الطخيص الحبير" أيضاً.

وأما حديث أبى الدرداء "إذا بلغ أربعين رجلا، فعليهم الجمعة"، فلا أصل له، وكذا حديث أبى أمامة "لا جمعة إلا بأربعين" لا أصل له، بل روى البيهتى والطبرانى من حديثه "على خمسين جمعة، ليس فيما دون ذلك". زاد الطبرانى "ولا تجب على من دون ذلك". وفي إسناده جعفر بن الزبير وهو متروك، وهياج بن بسطام وهو متروك، وفي طريق البيهتى النقاش المفسر، وهو واه أيضا. قاله الحافظ في التلخيص. ويعارض ذلك ما رواه الطبرانى في الكبير والأوسط عن أبى مسعود الأنصارى قال: "أول من قدم من المهاجرين المدينة مصعب بن عمير، وهو أول من جمع بها يوم الجمعة، جمعهم قبل أن يقدم رسول الله يتخفر وهم اثنا عشر رجلا. وفي إسناده صالح بن أبى الأخضر وهم ضعيف كما في التلخيص أيضا. قلت: صالح بن أبى الأخضر روى عنه الجلة، كحماد ابن زيد وابن عينة، وعبد الرحمن بن مهدى (وهو لا يروى إلا عن ثقة) ووكيع وابن المبارك، زيد وابن عينة، وعبد الرحمن بن مهدى (وهو اكثر منه وقال البخارى: و"أبو حاتم لين"

باب أن وقت الجمعة بعد الزوال

٣٠٠٦ عن: المغيرة بن عبد الرحمن عن مالك عن الزهرى عن عبيد الله عن البند ولم يستطع أن يجمع عن ابن عباس قال: أذن النبي عليه الجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع أن يجمع بمكة، فكتب إلى مصعب بن عمير: «أما بعد: فانظر اليوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور، فأجمعوا نسائكم، وأبنائكم، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة، فتقربوا إلى الله بركعتين، قال: فهو أول من جمع حتى قدم النبي

كذا في "التهذيب" (٣٨١:٤) فهو حسن الحديث على الأصل الذي مر ذكره غير مرة.

قلت: ومجموع الآثار في هذا الباب يدل على أن مطلق الجماعة شرط لصحة الجمعة، وإن كان كل واحد منها لا يحتج ببعضها منفردا. فاندحض قول من جوز الجمعة من الفذ، وشذ عن الجماعة، والله تعالى أعلم.

باب أن وقت الجمعة بعد الزوال

قوله: "عن المغيرة بن عبد الرحمن" إلخ: قلت: في قوله ﷺ في كتابه إلى ابن عمير: " فانظر اليوم الذي كذا، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة، ونقربوا إلى الله بركعتين" إلخ دلالة ظاهرة على أن وقت الجمعة بعد الزوال. لأن هذه أول بحمعة أمر بها رسول الله ﷺ في وعين لها وقتا بعد الزوال، فلا يكون قبل ذلك وقت لها. وأيضا فإن رسول الله ﷺ قد يين لجميع الصلوات أول الوقت وآخره، كما ورد في رواية جبريل وحديث السائل عن وقت الصلاة، وقد ذكر ناهما في أول الجزء الثاني من الكتاب، فلو حديث السائل عن وقت الصلاة، وقد ذكر ناهما في أول الجرء الثاني من الكتاب، أو أجاز ذلك لأحد قولاً بل الثابت عنه خلافه أنه أمر ابن عمير لأول جمعة جمعت في الإسلام أن يصليها بعد الزوال، ولم يزل رسول الله ﷺ كذلك يصليها، لم يجمع قبله فطي أن يفيد العلم بأن وقتها إنما هو بعد أن تزول الشمس عن شطر النهار. كيف؟ وأن الجمعة أقيمت مقام غيرها من الصلوات، فلم تكن مشروعة في غير وقته، والله تعالى أعلم.

يَشْ المدينة، فجمع عند الزوال من الظهر، وأظهر ذلك، رواه الدارقطنى، كما في "التلخيص الحبير" (١٩٣١). (ولعله أخرجه في "غرائب مالك" فإنى لم أجده في "سننه"). والمذكور من السند رجاله كلهم ثقات من رجال الصحيح، وفي المغيرة كلام لايضر، فقد وثقه ابن معين، وابن حبان، وأبو زرعة، وأخرج له المخارى في "الصحيح" ("تهذيب" ٢٦٤:١٠)، وعادة المصنفين أن ما يحذفونه من الإسناد يكون سالما من الكلام. وذكره الحافظ في "الفتح" (٢٩٤:١٢) أيضا مختصرا فهو إما حسن، أو صحيح على قاعدته.

دليل كون الإذن العام شرطا للجمعة:

قلت: وفي الحديث دلالة على أن شرط الجمعة أن تؤدى على سبيل الاشتهار، لما فيه "أن النبي ﷺ أذن الجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع أن يجمع بمكة " إلخ. ولا يخفى أن مكة موضع صالح للجمعة حتما، لكونها مصرا، ولم يكن النبي ﷺ عاجزا عن الوقت، ولا عن الحطبة، والجماعة، لأجل كونه مختفيا في بيت، فإنه كان يقيم سائر الصلوات بالجماعة كذلك، ولكنه لم يستطع أن يؤدى الجمعة على سبيل الاشتهار، والإذن العام، لما فيه من مخافة أذى الكفار، وهجومهم على المسلمين. ففيه دليل قول الحنفية باشتراط الإذن العام للجمعة.

قال الشامى تحت قول الدر: والسابع الإذن العام: أى أن يأذن للناس إذنا عاما بأن لا يمنع أحدا ثمن تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصلى فيه. وهذا مراد من فسر الإذن العام بالاشتهار اهـ (١٠:٥٨). وأيضا فإن الله تعالى شرع النداء لصلاة الجمعة بقوله: (إذا تودى للصلاة من يوم الجمعة، فاسعوا إلى ذكر الله والنداء للاشتهار، والإذن العام. ولم يكن النبي ﷺ إلى المتعليج ذلك يمكن لما قدمنا، فلم يقمها هناك، لفقد بعض شرائطها، فثبت أن الإذن العام من شروط الجمعـة أيضاً. فافـهم فإن مدارك الحنفية خدا.

 ⁽١) ولا يلزم من كون الآية مدنية عدم علمه ﷺ بمعناها قبل نزولها، لاحتمال أن يكون علمه بالوحي غير المتلو، كما
 علم به الإذن للجمعة قبل أن يهاجر.

۲۰۳۰ عن: أنس بن مالك رضى الله عنه «أن رسول الله كان يصلى
 الجمعة حين تميل الشمس». رواه الإمام البخارى (۱۲۳:۱).

۲۰۳۲ عن: جابر رضى الله عنه: (كان رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس صلى الجمعة). رواه الطبراني في "الأوسط"، وإسناده حسن، كذا في "التلخيص الحبير" (١٣٤١).

٣٣٠ – عن: سويد بن غفلة، وأنه صلى () مع أبى بكر رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه حين زالت الشمس). رواه ابن أبى شيبة، وإسناده قوى، كذا فى "فتح البارى" (٣٢١:٢).

قوله: "عن أنس بن مالك" إلى آخر الأحاديث. قلت: دلالتها على مواظبة النبي وأجد وأجد الله المنافظ في "الفتح": فيه أي وأجد السمحابة على أدائهم الجمعة بعد الزوال ظاهرة. وقال الحافظ في "الفتح": فيه أي حديث أنس إشعار بمواظبته يُثلِق على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس. وأما رواية حميد التي (أخرجها البخارى) بعد هذا عن أسر رضى الله عنه، "كنا نبكر بالجمعة، ونقيل بعد الجمعة، فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكرة النهار، لكن طريق الجمعة أولى من دعوى التعارض. وقد تقرر فيما تقدم أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره، وهو المراد ههنا والمعنى أنهم كانوا يدأون بالصلاة قبل القيلولة بخلاف ما جرت عادتهم في صلاة الظهر، فإنهم كانوا يقيلون ثم يصلون لمشروعية الإبراد إهد (٣٢١٣).

وفيه أيضا تحت حديث سهل "ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة" ما نصه: واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبى

⁽١) أراد بها الجمعة ولكن ليس في السياق تربية عليها، وإنما ذكره الحافظ في "الفتح"، والسيني في "العمدة" في هذا الباب، فلعلهما وقفا في بعض طرقه على القرينـــة الـدالـــة عليها، وذكرتــه تأييذا للمسالـــة، اعتمادا عليمهما، والله تعال أعلــ

٣٤. ٢ – عن: مالك بن أبي عامر أنه قال: "كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب، وصلى الجمعة". قال مالك: "ثم نرجع بعد صلاة الجمعة، فنقيل قائلة الضحاء". رواه مالك في "الموطأ" (ص-٤). وإسناده صحيح كذا في "فتح البارئ" (٣٢١:٢). وفيه أيضا: وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس اهد.

شبية "باب من كان يقول: الجمعة أول النهار" وأورد فيه حديث سهل هذا، وحديث أنس رضى الله عنه الذى بعده: وعن ابن عمر رضى الله عنه مثله، وعن عمر رضى الله عنه، وعثمان رضى الله عنه، وعثمان رضى الله عنه، وعمد رضى الله عنه، وابن مسعود رضى الله عنه مثل قولهم، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء، والقائلة بالنهىء للجمعة، ثم بالصلاة، ثم ينصرفون، فيتذاكرون ذلك. بل ادعى الزين بن المنبر أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال، لأن العادة فى الفائلة أن تكون قبل الزوال، فأخبر الصحابى أنهم كانوا يشتغلون بالنهىء للجمعة عن القائلة، ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة اله (٣٥٠١٣).

وفيه أيضا تحت حديث أنس بن مالك عند البخارى مرفوعا كان النبي عليه إذا المتدالبرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعنى الجمعة، ما نصه: وقال (الزبن ابن المنبر) أيضا: إذا تقرر أن الإبراد يشرع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سببا لتأخيرها، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال، واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر، لأن أنسا سوى بينهما في جوابه (أي السائل عن الوقت) خلافا لمن أجاز الجمعة قبل الزوال اهد (٣٤٤٢).

وفيه أيضا واحتج بعض الحنابلة بقوله ﷺ: "إن هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين" قال: فلما سماه عيدا جازت الصلاة فيه في وقت العيد، كالفطر، والأضحى. وتعقب بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدا أن يشتمل على جميع أحكام العيد، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة باتفاقهم اهد (٣٢:٢٣).

قلت: وأيضًا فالخطبة في العيد بعد الصلاة، وتجب في الجمعة مقدمة عليها، ويكره

ج – ۸

٣٠٠٥ عـن: أبى إسحاق، "أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس". رواه ابن أبى شبيـة وإسنـاده صحـيح، كــذا فى "فتح البارى" (٢١:١٣).

التنفل في العيد قبل الصلاة، وبعدها في المصلى، ولا كذلك الجمعة، ولا يشرع النداء لصلاة العيد، والجمعة بخلافها.

ثم قال الحافظ في شرح حديث عائشة: "وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، فقيل لهم: لو اغتسلتم" اهم، ما نصه: استدل البخارى بقوله: "راحوا" على أن ذلك كان بعد الزوال؛ لأنه حقيقة الرواح، كما تقدم عن أكثر أهل اللغة، و (القرينة) في هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال، لما جاء في حديث عائشة المذكور في آخر الباب الذي قبل هذا (ولفظه "كان الناس يتتابون الجمعة من منازلهم، والعوالي فيأتون في الغبار، فيصيبهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق") إلخ، حيث قالت: "يصيبهم الغبار والعرق، فيكرج منهم العرق") إلخ، حيث قالت: "يصيبهم الغبار والعرق ، الكرق" وهذا في حال مجيئهم من العوالي، فالظهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلاحين الزوال أو قريبا من ذلك اهد (٣٢٢:٣).

قلت: فلو كان وقت الجمعة من أول النهار كالعيدين لما أخرج النبي الله المسلمين حيث تجشموا الها الحر، والغبار، والعرق، بل صلى بهم الجمعة أول النهار دائما، كما لم يحرجهم في العيدين. وكان يعجل في الفطر، ويؤخر الأضحى عنه شيئا، ولم يثبت تقديم الجمعة على الزوال منه، ولا مرة. ففيه دليل ظاهر على أن وقنها وقت الظهر سواء. وأما ما رواه مسلم من طريق حسن بن عياش عن جعفر بن محمد عن أبهه عن جابر بن عبد الله قال: "كنا نصلى (الجمعة) مع رسول الله ﷺ ثم نرجع فريح نواضحنا. قال حسن: فقلت لجعفر: في أى ساعة تلك ("؟ قال: زوال الشمس اهد (١٩٣١). فلا حجة فيه للحنابلة، فإنه قول جعفر، على أنه محتمل لإطلاق هذا اللفظ على ما بعد الزوال مبالغة في كون الصلاة أول الوقت.

قال النووى: وقد قال مالك وأبو حنيفة، والشافعي: وجماهير العلماء من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم: لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس. ولم يخالف في هذا إلا أحمد

⁽١) أي الراحة.

٢٠٣٦ حن: سمالك بن حرب قال: "كان النعمان بن بشير يصلى بنا

ابن حنبل، وإسحاق، فجوازها قبل الزوال. قال القاضى: وروى فى هذا أشياء عن الصحابة لا يصلح منها شيء إلا ما عليه الجمهور. وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة فى تعجيلها، وأنهم كانوا يؤخرون الغباء، والقيلولة فى هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة، لأنهم ندبوا إلى التبكير إليها، قلو اشتغلوا بشىء من ذلك قبلها حافوا فوتها أو فوت التبكير إليها هـ (٢٨٣١).

احتجت الحنابلة بما رواه مسلم عن أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: "كنا نصلى مع رسول الله من المحمعة، فنرجع؛ وما نجد للحيطان فيئا نستظل به ". قالوا: وقد ثبت أن النبي على كان يخطب خطبتين، ويجلس بينهما، ويقرأ القرآن، ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أنها قالت: "ما حفظت ق والقرآن المجيد إلا من في رسول الله ينتي وهو يقرأها على المنبر كل جمعة". وعند ابن ماجة من حديث أي ابن كعب، وأن النبي منتي قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم "، وكان يصلى الجمعة بسورة الجمعة، والمنافقين، كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث على وأي هريرة وابن عباس. ولو كانت خطبته، وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظل يستظل به. كذا في "النبل" (١٣٨٦).

قلنا: إنما كان كذلك لأن الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلها
إلا بعد توسط الوقت، (لا سيما في زمان تكون فيه الشمس على سمت الرأس، ويطول
النهار) فلا دلالة في ذلك على أنهم كانوا يصلون قبل الزوال (بل كانوا يصلون إذا زالت
الشمس مع الخطبتين والقراءة والذكر الذي ذكر تموه، وينصرفون عن الصلاة قبل توسط
الوقت، وليس للحيطان ظل يستظل به> كذا في "اليل" أيضا (١٣٧٣) يدل على ذلك
ما رواه مسلم عن أياس بن سلمة عن أبيه أيضا قال: "كنا نجمع مع رسول الله على ذلك
زالت الشمس ثم نرجع نتبع الذيء" (٢٨٠٤١) ففيه تصريح بأنهم كانوا يجمعون بعد
الزوال، ومع ذلك لا يجدون للحيطان فيا يستظل به بعد انصرافهم عن الصلاة، لقصر
الحيطان، والجدران. قال النووى: قوله: "تنتبع الفيء" إنما كان ذلك لشدة التبكير، وقصر
حيطانه، وفيه تصريح بأنه كان قد صار فيء يسير. وقوله: "وما نجد فينا نستظل به" موافق

الجمعة بعد ما تزول الشمس". رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح. كذا فى "الفتح" (٣٢:٢) أيضا.

لهذا فإنه لم ينف الفىء من أصله، وإنما نفى ما يستظل به، وهذا مع قصر الحيطان ظاهر فى أن الصلاة كانت بعد الزوال متصلة به اهـ (٣٨٣:١).

قلت: وبهـذا كلــه انــدحــض مـا أورده الشــوكانى على الجـــمهور فى "النيل" (١٣٨:٣).

واحتجت الحنابلة أيضا بما في "المنتفى" عن عبد الله بن سيدان السلمي رضى الله عنه، قال: "شهدت الجمعة مع أبي بكر، فكانت خطبته، وصلاته قبل نصف النبهار. ثم شهدتها مع عمر، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: انتصف النبهار. ثم شهدتها مع عشان، فكانت صلاته، وخطبته إلى أن أقول: زال النهار. فما رأيت أحدا عاب ذلك، ولا أنكره". رواه المدارقطني، والإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، واحتج به، وقال: "وكذلك روى عن ابن مسعود، وجابر، وسعيد، ومعاوية أنهم صلوها قبل الزوال" اله.

قلت: لا حجة فيه لهم أما أولا فلأن ابن سيدان مجهول لا يعرف، قال انى
"النيل": أثر عبد الله بن سيدان السلمي فيه مقال: لأن البخارى قال: "لا يتابع على
حديثه". وحكى في "الميزان" عن بعض العلماء أنه قال: "هو مجهول لا حجة فيه اهد
(١٣٧٣). وذكر ابن حبان إياه في الثقات لا يرفع الجهالة، لأن لابن حبان في توثيق
صحابيا، وجهالة الصحابة لا تضر. ولكن لم يثبت كونه صحابيا بعد، فإن ابن حبان ذكره
أولا في طبقة الصحابة لا تضر. ولكن لم يثبت كونه صحابيا بعد، فإن ابن حبان ذكره
أولا في طبقة الصحابة (١٩٩٣). وهذا يدل على اختلاف أهل الفن في كونه
صحابيا كما في "اللسان" (٢٩٩١٣). وهذا يدل على اختلاف أهل الفن في كونه
صحابيا كما في "الشهذيب" (٤٩٣١٠) في ترجمة نيار رضى الله عنه ذكره ابن حبان
في الصحابة، وفي ثقات التابعين أيضا، وهذه عادته فيمن المتعلف في صحبته اهد. وفي
"نصب الراية" (٢٣١٣): هو حديث ضعيف.

قال النووي في "الخلاصة": اتفقوا على ضعف ابن سيدان اهـ. لكونه مجهولا

⁽١) عادة ابن حبان فيمن اختلف في صحبته.

عندهم جميعا.

فإن قيل: هب أنه مجهول، ولكن الذي اختلف في كونه صحابيا أو تابعيا لا أقل

من كونه تابعيا كبيرا، وغالب الكبار من التابعين ثقات.

قلنا: فهذا توثيق محتمل، فلا يكون حديث مثله حجة إذا عارضه حديث تابعي كبير معروف العدالة المتفق على توثيقه. وههنا كذلك، فقد عارضه ما رواه سويد بن غفلة (و هو مخضرم ثقة).

وقال بعضهم: إن له صحبة "أنه صلى مع أبي بكر، وعمر حين زالت الشمس". قال الحافظ في الفتح: "إنه أي ابن سيدان تابعي كبير إلا أنه غير معروف العدالة قال ابن عدى: "شبه المجهول" وقال البخارى: "لا يتابع على حديثه، بل عارضه ما هو أقوى منه " فذكر أثر سويد بن غفلة (٣٢١:٢).

وأما ثانيا فلأن ذلك ظن ابن سيدان، وتخمينه، كما يشعر به لفظ الأثر، ولا حجة ني ذلك أصلا. وأما قول أحمد: "وكذلك روى عن ابن مسعود، وجابر، وسعيد، ومعاوية أنهم صلوها قبل الزوال اهـ " فأثر ابن مسعود ذكره الحافظ في الفتح، وقال: روى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال: "صلى بنا عبد الله يعني أبن مسعود الجمعة ضحي، وقال: خشيت عليكم الحر".

قال الحافظ: وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر، قاله شعبة وغيره اهـ. وأثر معاوية أيضا ذكره الحافظ في الفتح، وقال: روى ابن أبي شيبة من طريق سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى وسعيد ذكره ابن عدى في الضعفاء اهـ (٣٢٢:٢).

قلت: ومع ذلك فهو محمول على المبالغة في كون الصلاة أول الوقت بعد الزوال معا كأنه صلى ضحى، وأشد ما يكون الحر إذا كان ظل كل شيء مثله أو قريبا منه، كما هو المشاهد، لا عند الزوال. فلا يشعر قوله "خشيت عليكم الحر" بأنه صلاها قبل الزوال، لصحة هذا الكلام بتعجيل الصلاة بعد ما زالت الشمس خشية اشتداد الحر بالتأخير عنه. وأما أثر سعد وجابر فلم أقف عليهما، والظاهر من كلام الحافظ المذكور في شرح حديث سهل "ما كنا نتغدى ولا نقيل إلا بعد الجمعة" إلخ أن المروى عنهما أيضا مثله. قال الحافظ: وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال، بل فيه أنهم

باب خطبة الجمعة وما يتعلق بها

۲۰۳۷ – عن: عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: (من أدرك الخطبة فالجمعة ركعتان، ومن لم يدركها فليصل أربعا، ومن لم يدرك الركعة "). رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات، كذا في "مجمع الزوائد" (۲۱۸:۱).

كانوا يتشاغلون عن الغداء، والقائلة بالتهيء للجمعة، كما تقدم ذلك كله.

وبالجملة فليس للحنابلة في هذه المسألة دليل صريح، ولا صحيح. بل كل ما ذكروه محتمل، وفي سنده مقال. وقد صحت مواظبته ﷺ على التجميع بعد الزوال، وكذا مواظبة الأجلة من الصحابة، كما قد علمت فيقدم على الآثار التي احتج بها الخصم. فإن الموقوف لا يعارض المرفوع، والضعيف اغتمل لا يقادم الصريح الصحيح. والله تعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

باب خطبة الجمعة وما يتعلق بهما

قوله: "عن عبد الله" الخ: قلت: وقوله: "ومن لم يدركها فليصل أربما" معناه من لم يدرك الخطبة لا حقيقة، ولا حكما، وأما من جاء إلى صلاة الجمعة بعد تمام الخطبة، وأددك الصلاة، فإنه مدرك للخطبة حكما، لأن إمامه قد أدركها. لا يقال: إن ظاهر السياق أن يصلى أربعا من لم يدرك الخطبة حقيقة، وإن أدركها حكما، لأن ابن مسعود رضى الله عنه وقال: عنه لم يقل به. لما في "مجمع الزوائد" (٢١٨١١) عن ابن مسعود رضى الله عنه وقال: "من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى، ومن فاته الركعتان فليصل أربما". رواه الطبراني في "الكبير"، وإسناده حسن اهد. وهو صريح في أن من فاته ركعة، وأدرك ركعة، فإنه يصلى الجمعة ركعتين عنده، لا أربع ركعات للظهر. ولا يخفى أن فائت الركعة فائت للخطبة أيضا، فالحق الركعة فائت للخطبة أيضا، فالحق المراحة المحمدة ركعات" الخطبة. قالم الخطبة والخارة، والظاهر أن

⁽١) أي من لم يدوك الركوع لم يدوك الركعة، فلا يعتد بالسجدة، أقاده الشيخ. ٢١، أي ال كه ع.

٣٠٠٧ عن: عمر بن الخطاب قال: وإنما جعلت الخطبة موضع الركعتين، من فاتنه الخطبة صلى أربعا. أخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة فى "مصنفيهما"، كذا فى "كنز العمال" (٤٠٤٤): ولم أقف على سنده، ولكنه تأيد بالأثر المذكور قبله. وقال الحافظ فى "التلخيص" (٢٠١١): حديث عمر وغيره أنهم قالوا: وإنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة، (رواه) ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر اهد. ولم يعله إلا بالإرسال، ومرسل القرون الثلاثة مقبول عندنا.

الأثر مرفوع حكما.

وفي "رحمة الأمة" (ص: ٣٠): واتفقوا على أن الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة، فلا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان. وقال الحسن البصري: "هما سنة" اهد.

قال الشيخ: وقول صاحب رحمة الأمة: "الخطبتين" محط الفائدة فيه هو نفس الخطبة لا العدد فإن اشتراط العدد مختلف فيه اهـ. وفي "رد المحتار" (٨٤٧:١).

قوله: "وليس خطبتان" لا ينافى ما مر من أن الخطبة شرط، لأن المسنون هو تكرارها مرتين، والشرط إحداهما اهـ. قلت: وهو ظاهر الأثر أيضا، لإطلاق الحطبــة، والله أعلم.

قوله: "عن عمر" إلخ. دلالته على اشتراط الخطبة لصلاة الجمعة ظاهرة وقوله: "من فاتته الخطبة صلى أربعا". قد ذكرنا تأويله، أو يقال: محمول على التغليظ، ومعناه من فاتته الخطبة فجمعته ناقصة، ولا تكون كأربع كاملة في النواب والفضيلة، فليصل أربعا بنية الظهر بعدها احتياطا، والله تعالى أعلم.

وأخرج سحنون في " المدونة" عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال:
"بلغنى أنه لا جمعة إلا بخطبته فمن لم يخطب صلى الظهر أربعا. وعن وكيع عن سفيان
عن خصيف عن سعميد بن جبير قال: "كانت الجمعة أربعا فحسطت ركعتان للخطبة" اهد (١٤٧١).

قلت: والأول مرسل صحيح، والثانى لا بأس بسنده. وفى كل ذلك دليل على اشتراط الخطبة للجمعة، وأيضا فإن سقوط الظهر بالجمعة عن الذمة قد ثبت على خلاف

٢٠٣٩ – عن: جابر رضى الله عنه، «أن رسول الله عَلِيُّ كان يخطب

القياس، فيقتصر على مورده، ولَم يثبت أنه ﷺ صلى جمعة إلا بجماعة وخطبة، فلا تصح بدونهما. وكذا يقال في ســـائر الشروط التي ذكرناهــــا. قالـــه المحــقق في "الفتح"، والله أعلم.

قوله: "عن جابر" إلخ: قلت: دلالته على سنية العدد فى الخطبة وكونهما اثنين، وسنية الجلوس بينهما، والقيام للخطيب، والجلسة بينهما ظاهرة. قال العينى فى "العمدة" (٣٠٩٣) قال ابن عبد البر: ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعى إلى أن الجلوس بين الخطيتين سنة، لا شىء على من تركها اهـ. وفى "التلخيص الحبير" (١٣٥١): واستشكل ابن المنذر إيجاب الجلوس بين الخطبتين، وقال: إن استفيد من فعله فالفعل بمجرده عند الشافعى لا يقتضى الوجوب، ولو اقتضاه لوجب الجلوس الأول قبل الخطبة الأولى، ولو وجب لم يدل على إبطال الجمعة بتركه اهـ. وفى "الجوهر النقى" (٢٣٣١): والعجب من الشافعى كيف جعل الخطبتين والجلسة بينهما فرضا بمجرد فعله اهـ. عليه السلام فعله اهـ.

وقال الحافظ في "الفتح": وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه يُظْلِحُ واظب على الجلوس قبل الحطية الأولى، فإن كانت مواظبته دليلا على شرطية الجلسة الوسطى، فلتكن دليلا على شرطية الجلسة الأولى. (قال الحافظ): وهذا متعقب بأن كل الروايات عن أبن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى، وهي من رواية عبد الله العمرى المضعف، فلم تثبت المواظبة عليها. بخلاف التي بين الخطيتين الهـ (٣٣٦:٢).

قلت: وأنا أتعجب من الحافظ كيف يقول ما قال، والجلسة الأولى ثابتة فى الصحيح برواية الزهرى قال: "سمعت السائب بن يزيد يقول: إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر فى عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وعمر رضى الله عنهما الحديث. وعقد البخارى له "بأب الجلوس على المنبر عند التأذين".

وذكر الحافظ في "شرحه": قال مالك، والشافعي، والجمهور: هو سنة. قال الزين: والحكمة فيه سيكون اللغط والتهيء للإنصات والاستنصات لسماع الخطبة، وإحضار الذهن للمذكر اهـ (٣٢٩:٢٦). قائما، ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما. فمن نبأك أنه كان يخطب جالسا فقد

ودلالة حديث السائب على مواظبته ﷺ والخلفاء على الجلوس قبل الخطبة عند التأذين ظاهرة، فهل نسيه الحافظ حيث جعل المدار على رواية العمرى عن ابن عمر فقط؟ فقول صاحب "الجوهر النقى": "وقد صح أنه عليه السلام فعله صحيح لا غبار عليه وإيراد بعض الناس عليه بكلام الحافظ المار آنفا رد عليه.

قال بعض الناس: "ويرد على من يستدل على الوجوب بالمواظبة من غير ترك، كصاحب "الهداية" أن يقول بوجوب هذه الأفعال، فإنه لم ينقل عنه ﷺ أنه ترك شيئا منها مرة" اهـ.

قلت: منشأ هذا الإيراد قلة التدبر في كلام القوم، فإن المواظية من غير ترك إنما تفيد الوجوب إذا كانت تعيدا، دون ما كانت بطريق العادة، ولذا لم يقولوا بوجوب التيمن في الطهور، والتنعل، والترجل وغيرها مع ثبوت المواظية عليها. وقيامه ﷺ في الخطية، وجلسته قبلها، وبين الخطيتين مختلف في كونها تعيدا أو بطريق العادة، لحكمة رفع الصوت، وللفصل بين الخطيتين، أو للراحة، وإذا كان كذلك فلا يفيد المواظبة عليها وجوبها، بل تفيد المواظبة عليها

وحديث العمرى رواه أبو داود، وسكت عنه من طريقه عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال: "كان النبي على يخطب خطبتين، كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ أراه المؤذن، ثم يقوم فيخطب". وفي "عون المعبود" (٢٧:١): قال المندرى: في إسناده العمرى وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وفيه مقال اهد. قلت: قد تقدم ذكره غير مرة، وأنه مختلف فيه حسن الحديث. وفي جامع مسانيد الأمام: (روى) أبو حنيفة عن عطية العوفي عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: "كان رسول الله على الله المعدد المنبر يوم الجمعة جلس قبل الخطبة جلسة تحفيفة". أخرجه أبو محمد البخارى (٢٧٧:١). وفي سنده إلى أبي حنيفة ضعف، وإنما ذكرته اعتضادا.

وقال الحافظ في "الفتح": وقال صاحب "المغنى": لم يوجبها (أى الجلسة بين الخطبتين) أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع، فلم تجب وقدرها من قال بها بقدر جلسة الاستراحة، وبقدر ما يقرأ سورة الإخلاص اهـ (٣٣٦:٢). كذب. فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة،. رواه مسلم (٢٨٣:١).

وفي "المرقاة" على قوله: "فيخطب ثم يجلس فلا يتكلم" ما نصه: أى حال جلوسه بغير الذكر، أو الدعاء، أو القراءة سرا. والأولى القراءة لرواية ابن حبان "كان رسول الله على يقل على على المناه الله "قراء الإخلاص كنا في "شرح الطبيع" اهد. وفي "أرحه": والجلسة بينهما فريضة، وفي "شرحه": وهل يقرأ فيها، أو يذكر، أو يسكت؟ لم يتمرضوا له. لكن في صحيح ابن حبان أنه على كان يقرأ فيها اهد. قلت: ولم أقف على حديث ابن حبان هذا إلا في "المرقاة وشرح الإحياء"، وأفاد شيخنا كما ذكره بعض الناس في كتابه أن نقل صاحب "المرقاة" عن الطبيى أولوية القراءة فيها المم تقريره عليه يدل على أن القراءة بين الخطبتين مشروعة عندنا اهد. وفي "الجوهر النعل لا يدل على الوجوب وقوله تعالى (وتركوك تقريره على السلام عليه في تلك الخطبة، فلا يدل على الوجوب وقوله تعالى (وتركوك قائما) خبر عما كان عليه السلام عليه في تلك الخطبة، فلا يدل على الوجوب وقوله تعالى (وتركوك

وفي "شرح البخارى" لابن بطال: روى عن المغيرة بن شعبة أنه كان لا يجلس في خطبة، ولو كانت فرضا لما جهلها، ولو جهلها ما تركه من بحضرته من الصحابة، والتابعين، ومن قال: إنها فريضة لا حجة له، لأن القعدة استراحة للخطيب، وليست من الحطبة. والمفهوم في كلام العرب أن الحطبة اسم للكلام الذي يخطب، لا للجلوس، ولم يقل بقول الشافعي غيره. ذكر الطحارى، وهو خلاف الإجماع. ولو قعد في خطبة جازت الجمعة، ولا فضل، فكذا إذا قام موضع القعود. وفي "نوادر الفقهاء" لابن بنت نعيم: أجمعوا أن الإمام إذا خطب للجمعة خطبة لا جلوس فيها أجزأته صلاة الجمعة إلا الشافعي، فإنه قال: لا يجزيه إلا أن يخطب قبلها خطبين بينهما جلسة.

وإن قلت: ويؤيد قول الجماعة ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" فقال: ثنا حميد بن عبد الرحمن هو الرواسي عن الحسن يعنى ابن صالح عن أبي إسحاق هو السبيعي قال: "رأيت عليا يغطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ" وهذا سند صحيح على شرط الجماعة. ورواه عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس أخبرني أبو إسحاق، فذكر بمناه اهـ.

قال بعض الناس: وفي صبحة السند نظر فإن أبا إسحاق اختلط بآخره، ولم يعرف أن ابن صالح سمم منه قبل الاختلاط اهـ. قلت: صاحب "الجوهر النقي" أعرف منك، ۲۰۶ عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: «كنت أصلى مع رسول الله ﷺ: فكانت صلاته قصدا، وخطبته قصداً"). رواه مسلم (۲۸٤:۱).

ا ٢٠٤١ عن: أبى وائل، خطبنا عمار رضى الله عنه، فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان! لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست⁽⁾ فقال: إنى

ومن ألوف أمثالك بالأسانيد، والرجال، وقد صحح السند على شرط الجماعة، فلعله عرف أن سماع الحسن عنه قبل الاختلاط، والعارف مقدم على الجاهل، وأيضا فقد رواه إسرائيل عن أبي إسحاق أيضا. وإسرائيل أثبت الناس في أبي إسحاق، وأعرفهم بحديث جده. قد احتج البخارى بروايته عنه في الصحيح؛ فسماعه منه قبل الاختلاط حتما.

قال: وأيضا أن الأثر ليس فيه أن الخطية كانت للجمعة اهد. قلت: قد فهم منه العلماء كلهم أن الخطبة كانت للجمعة، فلا يضرنا إن لم تفهم. قال ابن قدامة في المغنى: يستحب أن يجلس بين الخطبتين، وقال الشافعي: يجب، ولنا أنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع، فلم تكن واجبة، كالأولى، وقد سرد الخطبة جماعة منهم المغيرة بن شعبة، وأيى بن كعب قاله أحمد وروى عن أبي إسحاق قال: "رأيت عليا يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ"، وجلوس النبي من الخطبة خطبة الجمعة، لا كما توهمه بعض الناس. (١٣٠٢). وفيه دلالة على أن المراد بالخطبة خطبة الجمعة، لا كما توهمه بعض الناس.

قال في "الجوهر النقي": وقال الشافعي أيضا: لو استدبر القوم في خطبته صحت مع مخالفته فعله عليه السلام اهـ (٢٣٢:١).

قوله: "عن جابر" إلخ قال المؤلف: دلالته على توسط الخطبة والصلاة ظاهرة.

قوله: "عن أمى وائل" إلخ قال المؤلف: الحديث يدل على استحباب تطويل الصلاة بالنسبة إلى الخطبة، ولا تعارض بين الحديثين، فإن قصد الصلاة فى حديث جابر باعتبار نفسها، وتطويلها فى حديث عمار باعتبار الخطبة.

⁽۱) أى وسطا.

⁽٢) أى أطلت قليلا. قاله النووى.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مُنِنَّةٌ من فقهه، فأطيلوا الصلاة، وأقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرا»، رواه مسلم (٢٨٦:١).

٢٠٤٢ عن: أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلِيلَةِ: (كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء). رواه الترمذي (١٣١:١) وقال: "حسن غريب".

٢٠٤٣ – عن: أخت لعمرة رضى الله عنها، قالت: «أخذت ق والقرآن من أي رسول الله عنها يوم الجمعة» وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة»، رواه مسلم (٢٨٦:١).

٢٠٠٤ عن: يعلى رضى الله عنه، أنه سمع النبى عَلَيْكُ يقرأ على المنبر (واه مسلم (٢٨٦:١).

٩٠٠٤ عن: أبي بن كعب رضى الله عنه، أن رسول الله عَلَيْتُ قرأ يوم الجمعة براءة وهو قائم يذكر بأيام الله، رواه عبد الله بن أحمد من زياداته، ورجاله رجال الصحيح كذا في "مجمع الزوائد" (٢١٧:١)، وهو صحيح، كذا في "كذا في "كنز العمال" (٢٧٥:٤).

۲۰٤٦ عن: أبى بن كعب رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم، فذكرنا بأيام الله. الحديث رواه ابن ماجة (١٧٧١). وفي "الزوائد": إسناده صحيح. ورجاله ثقات، قاله السندى.

٢٠٤٧- عن: النعمان رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله عَلِيْتُهُ

قوله: "عن أبي هريرة إلخ دلالته على تأكد التشهد في الخطبة ظاهرة.

قوله: "عن أخت لعمرة" إلخ دلالته على قراءة القرآن في الخطبة ظاهرة، وكذا دلالته حديث يعلى، وأبي بن كعب بروايتيه عليها ظاهرة.

قوله: "عن النعمان" إلخ دلالته على بعض ألفاظ الخطبة، ورفع الصوت فيها

⁽١) إلى آخر الآية.

يخطب يقول: «أنذركم النار، أنذركم النار حتى لو أن رجلاكان بالسوق لسمعه من مقامى هذا»، قال: حتى وقعت خميصة كانت على عانقه عند رجليه. وفى رواية، وسمع أهل السوق صوته وهو على المنبر. رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، كذا فى "مجمع الزوائد" (٢١٧:١).

4 . ٤٠ - عن: على رضى الله عنه أو عن الزبير رضى الله عنه، قال: وكان رسول الله عنه، قال: وكان رسول الله عنه، قال: وكان الله عنه على يخطبنا، فيذكرنا بأيام الله، حتى يعرف ذلك فى وجهه. وكأنه نذير قوم يصبحهم الأمر عدوة، وكان إذا كان حديث عهد بجبريل لم يتبسم ضاحكا حتى يرتفع، رواه أحمد والبزار والطبراني فى الكبير والأوسط بنحوه، وأبو يعلى عن الزبير وحده، ورجاله رجال الصحيح كذا فى مجمع الزوائد وأبو يعلى عن الزبير وحده، ورجاله رجال الصحيح كذا فى مجمع الزوائد "و, جاله ثقات اهـ.

۲۰٤۹ – عن: جابر بن سعرة السوائى رضى الله عنه قال: «كان رسول الله عليه عنه الله عليه عنه الله عليه الله عليه المحملة إنما هن كلمات يسيرات». رواه أبو داود (٣٤٠١): سكت عنه أبو داود، والمنذرى، ورجال إسناده ثقات اهـ.

٢٠٥٠ عن: الحكم بن حزن الكلفى رضى الله عنه فى حديث طويل:
 شهدنا الجمعة مع رسول الله علي ققام متوكتا على عصا أو قوس، فحمد الله،

ظاهرة. وأما وقوع الخميصة فهو أمر اضطرارى اتفاقى. وفي "البحر الرائق" (١٤٨:٢): ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته، كما في "السراج الوهاج" اهـ.

قوله: "عن على رضى الله عنه" إلخ دلالته على ما فيه ظاهرة.

قوله: "عن جابر رضى الله عنه" إلخ دلالته على ما فيه ظاهرة.

قوله: "عن الحكم" إلخ: قلت في "الدر المختار": في "الحلاصة": ويكره أن يتكئ على قوس أو عصا اهـ. وفي "رد المحتار" (٨٦٢:١): ونقل القهستاني عن عبد المحيط أن وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات، ثم قال: (يا أيها الناس! إنكم لن تطيقوا أو لن تفعلوا كلما أمرتم به. ولكن سددوا^(۱) وأبشروا). رواه أبو داود (ص-٤٣٨)، وفى التلخيص الحبير (١٣٧:١): وإسناده حسن فيه شهاب بن خراش وقد اختلف فيه والأكثر وثقوه وقد صححه ابن السكن وابن حزيمة اهـ.

۲۰۰۱ عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: «كانت للنبي عليه عليه عليه عليه الله عنه عليه عليه عليه الله عنه عن

٣٠٠٥ عن: جابر بن عبد الله، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول: صبحكم مساكم، ويقول: بعثت أنا والساعة كهاتين، ويقرن بين إصبعيه السبابة، والوسطى ويقول: «أما بعد! فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، وواه مسلم (١٩٤١) وفي رواية له: كان رسول الله ﷺ يخطب الناس، يحمد الله، ويشى عليه ثم يقول على أثر ذلك، وقد علا صوته، ثم ساق الحديث بمثله.

۳٬۰۰۳ عن: عمارة بن رويبة قال[©]: ورأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه، فقال: وقبح الله هاتين اليدين! لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد على

أخذ العصا سنة كالقيام اهـ. قلت: أخذ العصا للاستراحة، ونحوها مستحب إذا احتاج إليها، ولم يثبت عليه دوامه ﷺ، فالقول بتأكده لا يصح، وأما الكراهة فهي تنحقق عند الالتزام، كما أقاده شيخي، وهذا غير عفي على عالم منصف.

قوله: "عن جابر بن سمرة" إلخ. دلالته على ما فيه ظاهرة.

قوله: "عن جابر بن عبد الله" إلخ. دلالته على ما فيه ظاهرة.

قوله: "عن عمارة" إلخ. قال النووى: هذا فيه أن السنة أن لا يرفع اليد في الخطبة وهو قول مالك. وأصحابنا وغيرهم اهـ (٢٨٧٠١).

⁽١) اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة، وهو القصد في الأمر، والعدل فيه، كذا في "مجمع البحار".

⁽۲) الراوای عنه.

أن يقول بيده هكذا، وأشار بإصبعه المسبحة (٥٠٠). رواه مسلم (٢٨٧:١). ولفظ الترمذى (٦٨:١) من طريق هشيم: نا حصين قال: سمعت عمارة بن رويبة وبشر بن مروان يخطب فرفع يديه في الدعاء فقال عمارة: «قبح الله هاتين اليدين القصيرتين! لقد رأيت رسول الله على أن يقول هكذا، وأشار هشيم بالسبابة، قال أبو عيسى: "حسن صحيح" اهـ.

٥٠٢ – عن: سمرة بن جندب أن النبى على كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات في كل جمعة. رواه البزار بإسناد لين ("بلوغ المرام" ١٠٥٠)، ورواه الطبراني في "الكبير" بزيادة: والمسلمين والمسلمات، وفي إسناد البزار يوسف بن حالد السمتي وهو ضعيف اهـ. ("مجمع الزوائد" ٢١٨:١).

قلت: ولكن الحافظ لم يضعف الإسناد، بل لينه. وهو يدل على أن السمتي فيه ضعف يسير، ولما رواه شاهد.

٢٠٥٥ عن: ابن شهاب قال: وبلغنا أن رسول الله عَلَيْكِ كان يبدأ
 فيجلس على المنبر. فإذا سكت المؤذن قام، فخطب الخطبة الأولى، ثم جلس شيئا

يوسف بن خالد السمتي فيه لين

قوله: "عن سمرة" إلخ. قلت: وفي "الجواهر المضيقة": قال الطحاوى: سمعت المرنى يقول: سمعت الشافعي يقول: كان يوسف بن خالد رجلا من الخيار اهـ (٢٧٢٢) وفيه تأييد لما قلنا: إن السمتى فيه ضعف يسير. وأكثر ما نقموا عليه الإغراق في الرأى والجدل، وإلا فالرجل في نفسه من الخيار، ولذا لينه الحافظ، ولم يضعفه، وبهذا اندحض قول بعض الناس في "كتابه": "ولكن الحديث ضعيف، فلا حجة فيه". قلت: وقد صرح بسنية الاستغفار للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة صاحب "البحر الرائق" (١٥٩:٢) كما هو ظاهر حديث سمرة هذا.

قوله: "عن ابن شهاب" إلخ: قلت: دلالته على استغفاره ﷺ في الخطبة ظاهرة. وبهذا بطل حمل بعض الناس حديث سمرة على الاستغفار خارج الخطبة. ثم أورد على

⁽۱) پعنی آنحضرت ﷺ یك اشارتی بانگشت شهادت خود میكرد گریا كه خطاب میكرد بمردم، وتنبیه میكرد ایشان را بر استماع وتأمل در انجه ذكر میكرد كدا فی آشعة اللمعات.

يسيرا، ثم قام فخطب الخطبة الثانية، حتى إذا قضاها استغفر ثم نزل، فصلى». قال ابن شهاب: "وكان إذا قام أخذ عصا، فتوكأ عليها وهو قائم على المنبر. ثم كان أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان يفعلون ذلك". رواه أبو داود فى مراسيله (ص٩)، وفى "آثار السنن" (٩٧:٢): "هو مرسل جيد".

باب عدد ركعات الجمعة، وغيرها

٣٠٥٦ أخبرنا: على بن حجر قال: حدثنا شريك عن زبيد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: قال عمر رضى الله عنه: "صلاة الجمعة ركعتان،

النيموى في تجويده مرسل ابن شهاب أن مراسيل الزهرى ضعيفة عندهم كما تقدم فقد أخطأ صاحب "آثار السنن" حيث جوده" اهـ.

قلت: ليس الخطوع إلا أنت حيث نسبت قول بعض المحدثين في تضعيف مراسيله إلى كلهم. فهذا مالك بن أنس الإمام يحتج بمراسيله، وقد أخرج في موطأه (1) منها قدرا كبيرا فكيف يصح مع ذلك القول بأن مراسيل الزهرى ضعيفة عندهم جميما؟ وهذا محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة قد احتج بمراسيله في "موطائه". وقد أخرج الحافظ في "الفتح" أيضا منها شيئا كثيرا، وسكت عنه، وقد التزم في "زياداته" الصحة أو الحسن. فالحق أن مراسيل الزهرى مختلف فيها ضعفها بعضهم، واحتج بها بعضهم، ومثله يكون حسنا صالحا للاحتجاج به، كما ذكرناه في المقدمة، وفي هذا الكتاب غير مرة، وقد التزم بعض الناس هذا الأصل في "كتابه"، وشحنه بقوله: إن الاختلاف في التصويح، والثوثيق لا يضر". فضعيفه هذا الأثر لكونه من مراسيل الزهرى مردود عليه، بل الصواب أنه مرسل جيد، كما قاله النيموي، والله تعالى أعلم.

باب عدد ركعات الجمعة وغيرها

قال المؤلف: دلالة الحديث على الباب ظاهرة. ومعنى قوله رضى الله عنه "صلاة الأضحى ركعتان" هذا العدد أقل مقدارها، فإنه قد وردت الزيادة عليه كما تقدم فى بابه.

⁽۱) منها: مالك عن ابن شهاب "أن رسول الله ﷺ وأبا يكر الصديق، وعمر كانوا بمشون أمام الجنازة، والحلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر (ص/٨٤)، ومنها: سالك عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: "لا تجمع دينان في جريرة العرب" (صر: ٢٠٠٠).

وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الضحى ركعتان، وصلاة السفر ركعتان تمام (أفر قصر على لسان محمد و الشعرية ". رواه النسائى (٢٠٩١)، وقال: "عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يسمع من عمر اه.". ورواه ابن ماجة (٣-٢٧) فقال: حدثنا أبو بكر (" بن أبى شيبة ثنا شريك فذكر بلفظ: "صلاة السفر ركعتان، والمجمعة ركعتان، والعيد ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد و الشخر المعان، والمجمعة ركعتان، والمجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد و المبان ورواه ابن حبان في صحيحه، ولم يقدحه بشيء اهد. وقال الزيلعي أيضًا: وأجيب عن ذلك (أي عن قدح النسائي) بأن مسلما حكم في مقدمة كتابه بسماع ابن أبى ليلى من عمر رضى الله عنه فقال: "وأسند عبد الرحمن بن أبى ليلى، وقد حفظ عن عمر بن الخطاب اه." وفي "التلخيص الحبير" (١٣٧١) بعد عزوه إلى النسائي: وقد رواه البيهقى بواسطة بينهما وهو كعب بن عجرة، وصححها ابن السكن اه.

ورجال النسائي وابن ماجة رجال الصخيحين ثقات إلا شريكا أخرج له البخارى تعليقا، ومسلم متابعة وهو مختلف فيه، وقد تقدم، وقد تابع شريكا الثورى عند النسائي أيضا. فقال النسائي: أخبرنا عمران بن موسى قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا سفيان بن سعيد عن زبيد فذكره. وكلهم ثقات، فالحديث عند النسائي وابن ماجة إسناده صحيح على شرط مسلم.

باب من لا تجب عليهم الجمعة

٧٠،٥٧ عن: طارق بن شهاب عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب

باب من لا تجب عليهم الجمعة

قال المؤلف: قال العلامة القاضى الشوكاني رحمه الله تعالى رحمة واسعة في "نيل الأوطار" (١٠٣:٣) تحت حديث أبي داود ما نصه: قال الخطابي: "ليس إسناد هذا الحديث بذاك. وطارق لا يصح له سماع من النبي ﷺ إلا أنه قد لقى النبي ﷺ. قال

⁽١) أي في الثواب.

⁽٢) ثقة حافظ أخرج له.

على كل مسلم في جماعة، إلا على أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبى أو مريض، رواه أبو داود (٤١٢:١) وقال: "طارق بن شهاب قد رأى النبي على ولم يسمع منه شيئًا اهـ". وفي "نصب الراية" (١٤:١٣): قال النووى في "الحلاصة": و"هذا غير قادح في صحته، فإنه يكون مرسل صحابي وهو حجة. والحديث على شرط الصحيحين اهـ" ورواه الحاكم في "المستدرك" عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضى الله عنه مرفوعا، وقال: "صحيح على شرط الشيخين" انتهى كلام الزيلعي. وفي "التلخيص الحبير" (١٣٧١) بعد عزوه إلى أبي داود والحاكم بكلي الطريقين ما لفظه: وصححه غير واحد اهـ.

٢٠٥٨ – عن: أم عطية رضى الله عنها أنها قالت: نهينا عن اتباع الجنائز،
 ولا جمعة علينا. رواه ابن خزيمة كذا في "التلخيص الحبير" (١٣٧١١).

٩ ٥ ، ٧ - أخبرنا: أبو حنيفة قال: حدثنا غيلان وأيوب بن عائذ الطائي عن

العراقى: فإذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحبح، وغايته أنه يكون مرسل صحابى وهو حجة عند الجمهور، وإنما خالف فيه أبو إسحاق الأسفراينى، بل ادعى بعض الحنفية الإجماع على أن مرسل الصحابى حجة اهـ.

وفي عون المعبود: قال البيهقي في المعرفة: هذا هو المحفوظ رأى عن طارق بغير

واسطة أبى موسى) مرسل. وهو مرسل جيد وله شواهد ذكرناها في كتاب السنن، وفي بعضها المريض، وفي بعضها المسافر اهد (١٣:١). وفي "الجوهر النقي" (٢٣٦١): وقد صرح ابن الأثير في جامع الأصول بسماعه من النبي على المرافه، حيث قال: رأى النبي على السي الله وليس له سماع منه إلا شاذا. وعقد له المزى في أطرافه، ذكر له عدة أحاديث اهد ملخصا. وليس له سماع منه إلا شاذا. وعقد له المزى في أطرافه، ذكر له عدة أحاديث اهد ملخصا. الشيخ: والأعمى داخل في المريض، فإن المرض داخل في حده العمي، وكذا الشيخ الكبير الله عن من الضعف نهاية ملحق كما في فتح القدير بالمريض والعلة في الكل الحرج اهد. قوله: "عن أم عطية" إلخ قلت: دلالته على أن الجمعة لا تجب على النساء ظاهرة. قوله: "أخبرنا أبو حنيفة" إلخ، دلالته على الباب ظاهرة، وعن أبي هريرة رضى الله عنه مؤوعا "خمسة لا جمعة عليهم المرأة، والمساؤ، والعيد، وأهل البادية" رواه

إعلاء السنن

محمد بن كعب القرظى عن النبى ﷺ قال: (أربعة لا جمعة عليهم، المرأة، والمملوك، والمسافر، والمريض، رواه الإمام محمد فى "كتاب الآثار" (ص-٣٥). وإسناده حسن، ولكنه مرسل. ولم أقدر على تعيين غيلان.

باب من لم تجب عليه الجمعة، وقد صلاها أجزأه عن الظهر

٣٠٦٠ عن: عبد الله يعنى بن مسعود رضى الله عنه قال: (ما كان لنا عبد الله عنه قال: (ما كان لنا عبد الله عنه الله عنه الله عنه عبد الله عنه عبد الله عنه عبد الله عنه عبد الله عنه الله عنه الكبير: وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه كذا في (مجمع الزوائد ١٩١١) قلت: ولكن الأثمة صححوا حديثه عن أبيه كما مرغير مرة.

باب أن من فاتته الجمعة لا يصلى الظهر بجما عة وأن السفر يجوز يوم الجمعة قبل الزوال

٢٠٦١ – حدثنا: عبد السلام بن حرب عن القاسم بن الوليد قال: قال

الطبرانى فى الأوسط وفيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطنى، كذا فى "مجمع الزوائد" (١٠١٠). وفيه أيضا عن أبى الدرداء رضى الله عنه مرفوعا "الجمعة واجبة إلا على امرأة، أو صبى، أو مريض، أو عبد، أو مسافر". رواه الطبرانى فى "الكبير" وفيه ضرار روى عن النابعين وأظنه ابن عمر والملطى وهو ضعيف اهـ.

وفى "رحمة الأمة" (ص:۲۸): ولا تلزم (الجمعة) مسافرا بالاتفاق. ويحكى عن الزهرى والنخمى وجوبها على المسافر إذا سمع النداء اهـ. وفى "فتح البارى": قال ابن المنذر: وهو كالإجماع من أهل العلم على ذلك لأن الزهرى اختلف عليه فيه اهـ.

باب من لم تحب عليه الجمعة، وقد صلاها أجزأه عن الظهر

قال المؤلف: دلالة الأثر على الباب ظاهرة، من حيث أنهم كانوا في مكة سفرا على الظاهر. ويقاس على المسافر غيره من المعذورين.

باب أن من فاتته الجمعة لا يصلى الظهر بجماعة وأن السفر يجوز يوم الجمعة قبل الزوال قال المؤلف: دلالة أثر على رضى الله عنه على الجزء الأول من الباب ظاهرة. وفي على رضى الله عنه: "لا جماعة يوم الجمعة إلا مع الإمام" رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مصنفه (ص-٣٥٢). قلت: إسناده حسن، لكنه منقطع. فإن القاسم من كبار أتباع التابعين وهو حجة عندنا.

٣٠٦٢ - ويؤيده ما في "كنز العمال" (٢٧٤:٤) عن على رضى الله عنه قال: "لا يجمع القوم الظهر يوم الجمعة في موضع يجب عليهم فيه شهود الجمعة". رواه نعيم بن حماد في نسخته اهـ. والسند لم أطلع عليه ولكن لا ينزل عن رتبة الضعيف لجلالة الحافظ السيوطي، وقد تأيد بمرسل القاسم، فحصل للمجموع قوة.

٣٠٦٣ عن: الثورى عن الأسود بن قيس عن أبيه، قال: أبصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلا عليه هيئة السفر وقال الرجل: "إن اليوم يوم جمعة، فلو لا ذلك لخرجت". فقال عمر رضى الله عنه "إن الجمعة لا تحبس مسافرا فاخرج ما لم يجئ الرواح(١)". رواه عبد الرزاق، كذا في "زاد المعاد" (١٠٥٠) ورجاله ثقات.

قوله: "عن الثورى" إلخ: قال المؤلف: دلالة الأثر على الباب ظاهرة. وفي "الدر المختار" عن "شرح المنية" والصحيح أنه يكره السفر قبل أن يصليها، ولا يكره قبل الزوال، وفي رد المحتار تحت قوله: "لا بأس بالسفر": أقول: السفر غير قيد بل مثله ما إذا أراد الحروج إلى موضع لا تجب على أهله الجمعة كما في "التارخانية" (١٠٤٦١)، وأما ما في "الخلفيص الحبير" (١٣٧١): في "الإنواد" للدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنه مرفوعا "من سافر يوم الجمعة دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره". وفيه ابن لهيعة اهد. وهو حسن الحديث، كما تقدم في هذا الكتاب، فالجواب عنه أنه محمول على من سافر بعد الزوال.

[&]quot;رحمة الأمة" (ص: ٣٦): واتفقوا على أنه إذا فانتهم صلاة الجمعة صلوا ظهرا. وهل يصلون فرادى أو جماعة؟ قال أبو حنيفة، ومالك: فرادى اهم. وفي "البحر": فإن أداء الظهر بجماعة مكروه يوم الجمعة مطلقا (٢٦٦٢).

 ⁽١) قال ابن الفارس: الرواح رواه العشى وهو من الزوال إلى الليل كذا في "المصباح".

إعلاء ألسنن

باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة

أو شيئا منها صلى الجمعة

٣٠٦٤ – عن: سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها، فليضف (المجاد) وفي بلوغ المرام إليها أخرى، وقد تمت صلاته. رواه الدارقطنى (١٦٧:١)، وفي بلوغ المرام (١٦٧:١): وإسناده صحيح، لكن قوى أبو حاتم إرساله اهـ.

 ٢٠٦٥ عن: ابن مسعود رضى الله عنه قال: (من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى ومن قاتته الركعتان فليصل أربعا». رواه الطبرانى فى "الكبير"، وإسناده حسن ("مجمع الزوائد" ٢١٨:١).

باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة

أو شيئا منها صلى الجمعة

قوله: "عن سالم" إلخ قال المؤلف: إن صاحب بلوغ المرام عزاه إلى النسائي، وابن ماجة أيضا. والنسائي أخرجه مسندا ومرسلا أى عن ابن عمر مرفوعا، وعن سالم مرفوعا وسكت عنهما ولفظ المسند عنده "من أدرك ركمة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته" ولفظ المرسل "من أدرك ركمة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضى ما فاته" اهد (٥:١٥). ودلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قوله: "عن ابن مسعود" إلخ. قال في "الجوهر النقي" (٣٤:١): مفهوم هذه الرواية أنه إذا أدركهم جلوسا صلى ثنتين، وقد جاء ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه منطوقا به. قال ابن أبي شبية: ثنا شريك عن عامر بن شقيق عن أبي وائل، قال: قال عبد الله: " من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة" اهـ.

 ۲۰٦٦ عن: أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: وإذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا. فما أدر كتم فصلوا، وما فاتكم فأتمواه. رواه البخارى (٨٨:١).

(۲۲:۱۷): ثم ذكر البيبقى قول ابن مسعود: "وإذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليبها أخرى، وإذا فاتك الركوع^(۱) فصل أربعا" وفى رواية أخرى "ومن أدرك القوم جلوسا صلى أربعا" اهـ ولم يذكر سندهما. فإن صحا يقدم رواية الطبرانى عليهما، لموافقتها المرفوع الذى سيأتى تقريره. ودلالة الأثر على الجزئين من الباب ظاهرة.

قوله: "عن أبى هريرة" قلت: وفى لفظ عند مسلم "صل ما أدركت واقض ما سبقك" اهـ (٢٣:١). وفى "الجوهر النقى" (٢٣٤:١): والإتمام إنما يكون لما تقدم، وما تقدم جمعة، والقضاء فعل مثل الفائت، والفائت جمعة، فوجب إتمامها أو قضاؤها اهـ.

وقال الزيلمي: وبين اللفظين بون من جهة الاستدلال، فاستدل بقوله: "فأتمرا" من قال: إنما يدركه هو قال: إنما يدركه هو قال: إنما يدركه هو أول صلاته، واستدل بقوله "فاقض" من قال: إنما يدركه هو آخر صلاته. قال صاحب "تنقيح التحقيق": والصواب أنه ليس بين اللفظين فرق. إن هو القصاء الإتمام في عرف الشارع، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضِيتُم مناسككم ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضِيتُ الصلاة ﴾ انتهى (٣١٥٠١).

وفي "قتح القدير" (٣٦:١): ولا يخفى أن وروده بمعناه في بعض الإطلاقات الشرعية لا ينفى حقيقة اللغوية، ولا يصيره الحقيقة الشرعية فلم يبق إلا صحة الإطلاق. وكما يصبح أن يقال: قضى صلاته على تقدير إدراك أولها ثم فعل باقيمها، كذلك يصح أن يقال على تقدير إدراك آخرها ثم فعل تكميلها: أثم صلاته. وإذا تكافأ الإطلاقان يرجع إلى أن المدرك ليس إلا آخر صلاة الإمام حسا، والمتابعة، وعدم الاختلاف على الإمام واجب على المأمره اهد.

ودلالة الحديث على الجزء الثاني من الباب بعموم الحديث ظاهرة، لأن جماعة الجمعة داخلة في عموم الجماعة: والإدراك يشمل كل جزء من الصلاة.

وفي الهداية: وإن كان أدركه في التشهد، أو في سجود السهو بني عليها الجمعة

باب سلام الخطيب على المنبر

-7.7 حدثنا: محمد (۱) بن يحيى ثنا عمر بن خالد ثنا ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن مهاجر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله «أن النبى كان إذا صعد المبر سلم». رواه ابن ماجة (-9) ورجاله ثقات إلا أن ابن لهيعة مختلف فيه حسن الحديث، كما تقدم. وقد صححه السيوطى في "الجامع الصغير" (-9:۲).

٢٠٦٨ عن: ابن عمر رضى الله عنهما قال: (كان رسول الله عليه إذا
 دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس، فإذا صعد المنبر

عندهما، وقال محمد: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بنى عليها الظهر اهـ.

قلت: قولهما أقوى كما قد عرفت من الاستدلال بالحديث. وأما ما رواه الدارقطني مرفوعا هإذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك، وإذا أدرك ركمة فليركع إليها أخرى، وإن لم يدرك ركعة فليصل أربع ركعات اهـ. فقال أبو حاتم: لا أصل لهذا الحديث إنحا المتن من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدركها. ذكر كله في "التلخيص الحبير" (١٣٦-١٣٧) وأطال الكلام فيه.

باب سلام الخطيب على المنبر

قوله: "حدثنا محمد" إلخ دلالته على الباب ظاهرة. وهو محمول على الاستحباب.

قوله: "عن ابن عمر" إلخ: قال المؤلف: وفي "مجمع الزوائد": أيضا وفيه عيسى بن عبد الله الأنصارى وهو ضعيف، ذكره ابن حبان في "الثقات" اهـ. ولكن في "التنخيص الحبير" (١٣٦١): أورده ابن عدى في ترجمة عيسى بن عبد الله الأنصارى وضعفه. وكذا ضعفه به ابن حبان اهـ، وفي "ميزان الاعتدال" (٣١٤:٢): قال(") ابن حبان لا يعبق أن يحتج بما انفرد به اهـ. فالحديث ضعيف، ولكن مجموع أحاديث الباب

⁽١) هو الذهلي.

⁽٢) أى في "كتاب الضفاء" كذ في الزيلعي.

يوجه إلى الناس فسلم عليهم. رواه الطيراني في "الأوسط" ("مجمع الزوائد" (٢١٥:١).

٩٠٠ - أخبرنا: ابن جريح عن عطاء قال: (كان النبي إذا صعد المدير يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، فقال: السلام عليكم. رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ("نصب الراية" ١٩٨١). ورجاله رجال الجماعة. ولكنه مرسل ضعيف، فإن مراسيل عطاء بن أبي رباح ضعيفة عندهم، كما قد تقدم.

٧٠٠ – ثنا: أبو أسامة ثنا مجالد عن الشعبي قال: (كان النبي عَيْشَةُ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، وقال: السلام عليكم. وكان أبو بكر وعمر، وعثمان يفعلونه". رواه ابن أبي شبية في "مصنفه" ("نصب الراية" (٣١٨:١). قلت: رجاله لا بأس بهم، وهو مرسل.

باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب

۱۰۷۱ عن: عدى بن ثابت عن أبيه قال: (قال كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم، رواه ابن ماجة (ص-۱۸۰). وفي

يدل على أن الحديث له أصل. وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا. ودلالته على الباب ظاهرة، وكذا دلالة المراسيل أيضا عليه.

وفي "البحر الرائق" (۲۸:۲۲): فاستفيد منه (أى من قول "البدائع") أنه لا يسلم إذا صعد المنبر، وروى أنه يسلم كما في "السراج الوهاج" اهم. قلت: والمختار عندى للأحاديث المذكورة القول بمشروعيته، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب

قال المؤلف: دلالة الحديث على الباب ظاهرة. وفي "البحر الرائق" (٢٠:٢): ثم قولهم: "إن السنة في المستمع استقبال الإمام" مخالف لما عليه عمل الناس من استقبال المستمع للقبلة، ولهذا قال في التجنيس: والرسم في زماننا أن القوم يستقبلون القبلة. قال: لأنهم لو استقبلوا الإمام لحرجوا في تسوية الصفوف بعد فراغه، لكثرة الزحام. وجزم في إعلاء السنن

"الزوائد"(": رجال إسناده ثقات إلا أنه مرسل قاله السندى. وفي "التلخيص الحبير " (٣٦:١): قال^(١) ابن ماجة: أرجو أن يكون متصلا كذا قال: والعدى لا صحبة له إلا أن يراد بأبيه جده أبو أبيه فله صحبة على رأى بعض الحفاظ من المتأخرين اهـ. وقد حسن الحديث السيوطي في "الجامع الصغير" (٣٣:١).

باب التأدين عند الخطبة

الله ٢٠٧٢ عن: السائب بن يزيد يقول: "إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ينظي وأبي بكر وعمر، فلما كان في خلافة عثمان وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك" رواه البخارى (١٠٥١). وفي مسند إسحاق" بن راهويه من هذا الوجه كان النداء الذى ذكره الله في القرآن يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله ينظي وأبي بكر وعمر حتى خلافة عثمان، فلما كثر النساس زاد النسداء الثالث على الزوراء "التلخيص" (١٣٦١).

الخلاصة بأنه يستحب استقباله إن كان أمام الإمام، فإن كان عن يمين الإمام أو عن يساره قريبا من الإمام ينجرف إلى الإمام مستعدا للسماع اهـ.

قلت: وبه يحصل التوفيق بين هذا الحديث، وبين حديث البخارى الذى يأتى فى باب وجوب صلاة العيدين. وفيه "فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم إلخ" فتحصل من مجموع الحديثين أن لا يكسر الصفوف، ومع ذلك يستقبلون الإمام بشيء من الاستقبال، بأن ينحرفوا يسيرا بوجوههم إليه. أفاده الشيخ. ولكن فيه نوع تكلف، فالصحيح عندى أن يعمل بهذا مرة، وبهذا أخرى. والأولى هو الاستقبال، فافهم.

باب التأذين عند الخطبة

قوله: "عن السائب" إلخ برواية البخاري. قال المؤلف: دِلالته على الباب ظاهرة.

⁽١) لتلميذ العراقي.

⁽٢) ليس في النسخ عندي.

ج – ۸

٢٠٧٣ - عن: السائب بن يزيد قال: كان يؤذن بين يدى رسول الله إذا جلس على المنبر يوم الجمعة على باب المسجد وأبي بكر وعمر ثم ساق نحو

قوله: "عن السائب" إلخ برواية أبي داود. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وأما قوله: "بين يدى" وقوله: "على باب المسجد" فأفسرهما. فاعلم أن الراغب قال في مفرداته: يقال: هذا الشيء بين يديك أي قريبا منك (١٤٢:١ مصري). وفي أبي داود، وسكت عنه، وحسنه الترمذي كما قاله المنذري، كذا في "عون المعبود"، عن سعيد بن أبي وقاص "أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة، وبين يديها نوى أو حصى تسبح به " إلخ (٥:٥٥) وعن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كنت أنام بين يدى رسول الله عَيْلِيُّهُ، ورجلاى في قبلته، فإذا سجد غمرني فقبضت رجلي إلح رواه البخاري (٥٦:١). فهذه شواهد دلالة على تفسير لفظ "ما بين يديه".

وأما لفظ "على الباب" "فعلى" ههنا بمعنى "في" وحروف الجريقوم بعضها موضع بعض. كما في قوله تعالى: ﴿على جذوع النخل﴾ عند بعضهم، فيكون معنى قوله "على الباب" أي في الباب الذي في داخل المسجد. وهذا الباب كان قريبا من المنبر. فلا منافاة بين قوله: "بين يدي , سول الله عَلَيْكُمْ" بالمعنى الذي مر آنفا، وبين قوله: "على الباب" كما هو ظاهر. ولا يخفي أن باب المسجد هناك لم يكن خارجه، كما في زماننا، فإن العمارة لم تكن من الخارج محيطة بالمسجد هناك، كما يفهم من ظاهر ما رواه أبو داود عن ابن عمر "كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله عَلِيَّاتُهُ وكنت فتي شابا عزبا، وكانت الكلاب تبول وتقبل، وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك". وقد تقدم في باب طهارة الأرض بالجفاف، وكانت له ثلاثة أبواب. كما في "عمدة القاري" (٣٥٨:٢). كان أحد الأبواب محاذيا للمنبر، كما في البخاري عن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله عَلَيْثُ إلخ (١٣٧:١).

فحاصل هذا الكلام: أن الأذان كان بين يدى رسول الله عَلِيْةِ في باب المسجد داخله، وهو بين يدى المنبر محاذيا له، فلم يلزم كون الأذان خارج المسجد. وإن سلمنا أن "على" بمعناه، وكان الأذان خارج المسجد، فنقول: إن الأذان كان على عهد رسول الله

حديث^(۱) يونس. رواه أبو داود (٤٦٤:١) وسكت عنه فهو صالح عنده للاحتجاج به.

مَنْ عَلَيْ على الباب للإعلان المطلق فلما كان عثمان، وزاد الأذان الأول للإعلان العام جعل الثانى عند المنبر قريبا منه للإنصات. كما فى "فتح البارى" ناظرا فى ما قال المهلب: الحكمة فى جعل الأذان فى هذا الحل (أى قريبا من المنبر) ليعرف الناس بجلوس الإمام على المنبر. فينصتون له إذا خطب ما نصه: وفيه نظر فإن فى سياق ابن إسحاق عند الطبرانى وغيره عن الزهرى فى هذا الحديث "أن بلالا كان يؤذن على باب المسجد" فالظاهر أنه كان لمطلق الإعلام، لا تحصوص الإنصات. نعم، لما زيد الأذان الأول كان للإعلام، وكان الذي بين يدى الحطيب للإنصات اهـ (٣٢٨:٢).

قلت: وقول المهلب يوافق التوجيه الأول، وقول "الفتح" يوافق التوجيه الثاني. وفي "العناية": وكان الطحاوى يقول: المعتبر هو الأذان عند المنبر بعد خروج الإمام فإنه هو الأصل الذي كان للجمعة على عهد رسول الله مينية، وكذلك في عهد أبي بكر وعمر رضى الله عنهما (٣٨:٢). ونحوه في "الكفاية" (٣٨:٢). فدل على أن الأذان الثاني محله عند المنبر، وهو الملواد بين يديه. وقال الشيخ: وأما إن المعتبر لحرمة البيع هو هذا الأذان، فهو اجتباد من الطحاوى، وكونه عند المنبر هو نقل منه، وهو مقصودنا بإيراده. أما اجتباده فليس بحجة اهد. وفي "جامع الرموز" (الكشيوري ١٨٤١): إذا جلس الإمام على المنبر أذن أذان ثانيا بين يديه أي بين الجهتين المسامتين ليمين المنبر أو الإمام، ويساره قريبا منه اهد ملخصا بلفظم، فهذا القول صريح في المقصود.

واعلم أن الأذان لا يكره في المسجد مطلقا كما فهم بعضهم من بعض العبارات الفقهية، وعمموه هذا الأذان، بل مقيدا بما إذا كان المقصود إعلام ناس غير حاضرين، كما في "رد المجتار". وفي "السراج": "وينبغي للمؤذن أن يؤذن في موضع يكون أسمع للجيران، ويرفع صوته، ولا يجهد نفسه لأنه يتضرر" اهد بحر. قلت: والظاهر أن هذا في مؤذن الحي. أما من أذن لنفسه أو الجماعة حاضرين، فالظاهر أنه لا يسن له المكان العالى لعدم الحاجة، تأمل (٣٩٨:١). وفي "جامع الرموز": بأنه يؤذن في موضع عال وهو سنة،

⁽١) أي المذكور من قبل هذا في سنن أبي داود.

باب أن المصلى عند الزحام يسجد على ظهر أخيه

٢٠٧٤ عمر رضى الله عنه "إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه". رواه البيهقى ("التلخيص الحبير" ٢٠٣١)، وصححه العيني في "شرح الهداية" (٢٠١٢).

٣٠٠٥ - عن: ابن عمر رضى الله عنهما، وصلى رسول الله ﷺ فقرأ النجم فسجد فيها، فأطال السجود، وكثر الناس، فصلى بعضهم على ظهر بعض، وراه البيمقى ("التلخيص الحبير" ١٤٣:١). ولم أقف على سنده، ولكن لا ينزل عن رتبة الضعيف، لجلالة ناقله وهو صاحب "التلخيص".

باب كراهة التخطى يوم الجمعة بغير عذر

٢٠٧٦ – عن: أبى الزاهرية قال: كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبى يُؤلِّثُهُ يوم الجمعة، فجاء رجل يتخطى رقاب الناس، فقال عبد الله بن بسر: جاء

كما في "القنية"، وبأنه لا يؤذن في المسجد فإنه مكروه كما في النظم، لكن في "الجلابي": أنه يؤذن في المسجد أو ما في حكمه، لا في البعيد منه (٥٦:١).

قال الشيخ: فقوله: "في المسجد" صريح في عدم كراهة الأذان في داخل المسجد، وإنما هو خلاف الأولى إذا مست الحاجة إلى الإعلان البالغ، وهو المراد بالكراهة المنقولة في بعض الكتب، فافهم، وقد بسط الكلام في مسألة الأذان يوم الجمعة داخل المسجد سيدي، وخليلي مؤلف" بذل المجهود" تغمده الله برحمته ورضوانه في رسالته "تنشيط الأذان" فأجاد وأفاد، فليراجع.

> باب أن المصلى يسجد عند الزحام على ظهر أخيه قال المؤلف: دلالة أحاديث الباب عليه ظاهرة.

باب كراهة التخطى يوم الجمعة بغير عذر

قال المؤلف: الحديثان الأولان من الباب يدلان على المنع من التخطى، والحديث الثالث على الجواز، والضرورة مذكورة فيه. فوفق بينهما بأن المنع عند عدم الضرورة، والجواز عند وجودها. وفي "الدر المختار" (٢٦٢١٨): لا بأس بالتخطى ما لم يأخذ الإمام إعلاء السنن

رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فقال له النبي ﷺ (اجلس، فقد آذيت) رواه أبو داود (٢:٣٥١)، وسكت منه، وفي "الترغيب" (٢:٢٦) عزاه إلى "صحيحي ابن خزيمة وابن حبان" أيضا، ثم قال: وعند ابن خزيمة "فقد آذيت وأوذيت".

٣٠٠٧ – عن: عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو العاص رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة، ومس من طيب امرأته إن كان لها، ولبس من صالح ثيابه، ثم لم يتخط رقاب الناس، ولم يلغ عند الموعظة كان كفارة لما بينهما. ومن لغى وتخطى رقاب الناس كانت (١٠ له طهرا. رواه أبو داود، وابن خريمة فى صحيحه، كذا فى "الترغيب" (١٣٧:١).

۲۰۷۸ – عن: عقبة رضى الله عنه قال: صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، فقام مسرعًا فيتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه. ففزع الناس من سرعته، فعلم، فرأى أنهم قد عجبوا من سرعته، فقال: "ذكرت شيئا من تبر عندنا فكرهت أن يحبسنى، فأمرت بقسمته". رواه البخارى (۱۷:۱).

باب القراءة في صلاة الجمعة

٢٠٧٩ عن: ابن عباس رضى الله عنهما وأن النبي عَلَيْتُ كان يقرأ في
 صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين. رواه مسلم (٢٨٨١).

. ٢٠٨٠ عن: النعمان بن بشير رضى الله عنه قال: ﴿كَانَ رَسُولُ اللهُ عَيِّظَيُّهُ

في الخطبة، ولم يوذ أحدا إلا أن لا يجد إلا فرجة أمامه فيتخطى إليها للضرورة اهـ.

باب القراءة في صلاة الجمعة

قال المؤلف: دلالة الحديث على الباب ظاهرة ولكن لا يداوم عليه بحيث يخاف منه فساد اعتقاد العوام، بأن يفهموه واجبا.

⁽١) أي الصلاة والمراد أنه لا يحصله ثواب الجمعة.

يقرأ في العيدين، وفي الجمعة بـهوسبع اسم ربك الأعلى، و همل أتاك حديث الغاشية، قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما أيضا في الصلاتين. رواه مسلم (٤٣٧١).

٢٠٨١ – عن: عبيد الله بن عبد الله بن عبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير رضى الله عنه، ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال: (كان يقرأ به (هما أتاك حديث الغاشية)». رواه أبو داود (٤٣٧:١) وسكت عنه وإسناده على شرط مسلم، وقد أخرجه بنحوه...

باب سقوط الجمعة بسبب مطر شديد

۲۰۸۲ – عن: ابن عباس رضى الله عنهما قال لمؤذنه فى يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل: حى على الصلاة، قل: وصلوا فى بيوتكم، فكان الناس استنكروا فقال: وفعله من هو خير منى. إن الجمعة عزمة، وإنى كرهت أن أحرجكم، فتمشون فى الطين والدحض، رواه البخارى (١٣٣١). وقد تقدم فى حاشية باب الأعذار فى ترك الجماعة.

باب تعدد الجمعة في مصر واحد

٢٠٨٣ - عن: عمر أنه كتب إلى أبى موسى، وإلى عمرو بن العاص، وإلى سعد بن أبى وقاص "أن يتخذ مسجدا جامعا، ومسجدا للقبائل، فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى المسجد الجامع، فشهدوا الجمعة". أخرجه ابن عساكر في

باب سقوط الجمعة بسبب مطر شديد

قال المؤلف: دلالة الحديث على الباب ظاهرة. وقد تقدم البحث التام في موضع قوله: "صلوا في بيوتكم" في باب الأعذار في ترك الجمعة، فانظره.

باب تعدد الجمعة في مصر واحد

قوله: "عن عمر" إلخ. قلت: سكت عند الحافظ في التلخيص، وسكوته فيه عن حديث حجة، كما ذكر ناه في المقدمة، وفيه دلالة على عدم تعدد الجمعة في مصر واحد. "مقدمة تاريخ دمشق"، كذا في "التلخيص الحبير"، ولم يذكر سنده، ولم يتكلم عليه بشيء. قال: وقال ابن المنذر: لا أعلم أحدا قال بتعدد الجمعة غير عطاء اهـ.

٢٠٨٤ – عن: أبي إسحاق "أن عليا أمر رجلا فصلى بضعفة الناس يوم العيد في المسجد ركعتين". رواه الشافعي، وابن جرير، والبيهقي، كذا في "كنر العمال" (٣٣٧:٤) ولم أقف على سنده.

قوله: "عن أبي إسحاق" وقوله: "عن على" إلخ. فيهما دلالة على جواز تعدد الجمعة في المصر، قياسا على تعدد العيد. قال في "البدائع": روى محمد عن أبي حنيفة أنه يجوز الجمع في موضعين، أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك وذكر محمد في "نوادر الصلاة": لو أن أميرا أمر إنسانا أن يصلي بالناس الجمعة في المسجد الجامع، وانطلق هو إلى حاجة له، ثم دخل المصر في بعض المساجد، وصلى الجمعة، قال: تجزئ أهل المصر الجامع، ولا تجزئه إلا أن يكون أعلم(١) الناس بذلك، فيجوز، وهذا كجمعة في موضعين. وقال أيضا: لو خرج الإمام يوم الجمعة للاستسقاء يدعو وخرج معه ناس كثير، وخلف إنسانا يصلي بهم في المسجد الجامع فلما حضرت الصلاة صلى بهم الجمعة في الجبانة وهي على قدر غلوة من مصره، وصلى خليفته في المصر في المسجد الجامع قال: تجزئهما جميعا("). فهذا يدل على أن الجمعة تجوز في موضعين في ظاهر الرواية، وعليه الاعتماد أنه تجوز في موضعين، ولا تجوز في أكثر من ذلك. فإنه روى عن على رضي الله عنه أنه كان يخرج إلى الجبانة في العيد، ويستخلف في المصر من يصلي بضعفة الناس، وذلك بمحضر من الصحابة رضى الله عنهم. ولما جاز هذا في صلاة العيد، فكذا في صلاة الجمعة، لأنهما في اختصاصهما بالمصر سيان، ولأن الحرج يندفع عند كثرة الزحام بموضعين غالبا، فلا يجوز أكثر من ذلك. وما روى عن محمد من الإطلاق في ثلاث مواضع محمول على موضع الحاجة، والضرورة اهـ (٢٦:١١).

⁽۱) أي مجتهدا.

⁽٢) والوجه الغرق بينه وبين الأول ثبوت الحرج فى الثانى، وانتفائه فى الأول، يدل عليه تقييده الثانى بكونه على قدر غلوة من مصره.

المسلى، فاستخلف عليهم رجلا يصلى بالبلد ضعفاء لا يستطيعون الخروج إلى المسلى، فاستخلف عليهم رجلا يصلى بالناس بالمسجد. قيل: إنه صلى ركمتين بتكبير، وقيل: بل صلى أربعا بلا تكبير. ذكره ابن تيمية في "منهاج السنة" (٣٠٤ ٢٠). واحتج به، وقال: قيل: بل يجوز عند الحاجة أن تصلى جمعتان في المسى، كما صلى على رضى الله عنه عيدين للحاجة. وهذا مذهب أحمد بن حنبل في المشهور عنه، وأكثر أصحاب أبي حنيفة، وأكثر المتأخرين من أصحاب الشافعي. وهؤلاء يحتجون بفعل على، لأنه من الحلفاء الراشدين اهد. قلت: واحتجاج المجتهدين بأثر تصحيح له. وفي رسائل الأركان (ص-١١٨): هذا الأثراً صحيح، صححه ابن تيمية في "منهاج السنة".

٢٠٨٦ – عن: ابن عمر أنه كان يقول: الا جمعة إلا في المسجد الأكبر
 الذى يصلى فيه الإمام. رواه ابن المنذر، كما في "التلخيص الحبير"
 ١٣٣١).

قلت: إن نظرنا إلى الدليل الذى استدل به من جوز تعدد الجمعة، فالأظهر عدم جوازه بدون الحاجة، فإن عليا رضى الله عنه إنما أقام العيد الثاني لحاجة ضعفة الناس إليها. وإن نظرنا إلى أنه لم يثبت مانع صريح من التعدد، فالأظهر الجواز مطلقا، والعيد فيه سواء إلا أنه يستحب أن لا تؤدى بغير حاجة إلا في موضع واحد خروجا من الخلاف.

قوله: "عن ابن عمر" إلخ قلت: لم أقف على سنده، وظاهره عدم جواز الجمعة إلا في مسجد واحد. ويؤيده ما مر عن عمر أول الباب. ولكن قول عمر ليس بصريح في عدم الحواز، بل يحتمل كون الانضمام إلى المسجد الجامع أولى، وأفضل. وقول ابن عمر ظاهر في عدم الجواز لكونه نظير قول على: "لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع". ولكن لم أقف على سند قول أبن عمر هذا، وعارضه ما ثبت عن على من إقامته العيد عواز تعدد الجمعة أيضا كما مر فهو أولى، لكون على أجل من ابن عمر.

⁽١) وإعلم أن صاحب "رسائل الأركان" ذكر الأثر بلقظ: "عن أسير المؤمنين على أنه أمر يتعدد الجمعة". ولعله وهم، فإن عليا رضى الله عنه إنما أمر يتعدد العيد، كما ينظهر من "منياج السنة" دون الجمعة، اللهم إلا أن يكون صاحب" منهاج السنة" ذكره بهذا اللفظ في موضع لم أطلع عليه.

إعلاء السنن ٩٢

٣٠٠٧ عن: بكير بن الأشنج "أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجده على مسجده الله يسمع أهلها تأذين بلال، فيصلون في مساجدهم". رواه أبو داود في مراسيله. زاد يحيى بن يحيى في روايته "ولم يكونوا يصلون في شيء من تلك المساجد (أى الجمعة) إلا في مسجد النبي على " كذا في "التلخيص الحبير" (١٣٣١). وكلام الحافظ يشعر بصلاحيته للاحتجاج به.

باب إذا اجتمع العيد والجمعة لا تسقط الجمعة به

۲٬۸۸ – عن: ابن شهاب عن أبى عبيد مولى ابن أزْهر أنه قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان، فجاء، فصلى ثم انصرف، فخطب، وقال: "إنه قد

وفى "التلخيص الحبير" (١٣٣١): قال ابن المندر لم يختلف الناس أن الجمعة لم تكن تصلى فى عهد النبى عَلَيْهِ. تكن تصلى فى عهد النبى عَلَيْهِ. وفى عهد الخلفاء الراشدين إلا فى مسجد النبى عَلَيْهِ. ووفى تعطيل الناس مساجدهم يوم الجمعة واجتماعهم فى مسجد واحد أبين البيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات، وأنها لا تصلى إلا فى مكان واحد. وقال أيضا: لا أعلم أحدا قال بتعدد الجمعة غير عطاء اهد. قلت: ويؤيد قوله: "وأنها لا تصلى إلا فى مكان واحد" ما ذكرناه فى المتن.

قوله: "عن بكير بن الأشنج": ولا يخفى أن الاستدلال به لا يتم لما فيه من إثبات الوجوب بالفعل، ولا يصح الاستدلال على الوجوب بمجرده، فلا نسلم دلالته على عدم الصححة في موضعين، وغاية الأفضلية. لا يقال: عدم أموه على المسلمين بدل على عدم صحتها في مسجده مع كونه صغيرا لا يتسع هو ورحبته لكل المسلمين بدل على عدم صحتها في غيره. لأنا نقول: الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين خلا من استثنى منهم، ومن لا يمكنه إقامتها في مسجده الله المتارع إلا بإقامتها في غيره، وما لا يتم الواجب إلا به واجب، كما تقرر في الأصول، فانهم بناء الاستدلال من أصله.

باب إذا اجتمع العيد والجمعة لا تسقط الجمعة به

قوله: "عن ابن شهاب" إلخ: قال الإمام محمد في "الموطأ": (ص:١٣٦): وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العالية لأنهم ليسوا من أهل المصر وهو قول أبي حنيفة اهـ. اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له". رواه مالك فى "موطائه" (ص-٢٣). وهـــذا الإسنـــاد قد أخرجه البخارى (ص-٢٦٧) فى "بـاب صوم يوم الفطر".

وكان عثمان قال ذلك بمحضر من الصحابة، فلو كانت للرخصة تعم أهل القرى، وأهل البلد جميعا، كما زعمه أحمد بن حنبل رحمه الله لأنكروا عليه تخصيصها بأهل العالية، فنبت أن الرخصة مخصوصة بمن لم تجب عليهم الجمعة، فلا تترك الجمعة بالعيد، كيف؟ وأن فريضة الجمعة ثابتة بالكتاب والإجماع، لازمة على أهل البلد، فلا يجوز اسقاطها عنهم بما هو هون إلا بنص قطعى مثله. ودونه خوط القتاد، فإن الآثار التي استدل بها أحمد رحمه الله على سقوط الجمعة بالعيد عن أهل البلد من الآحاد مع احتمال اختصاصها بأهل القرى، والعوالى.

فمنها ما رواه ابن ماجة (ص:٢٠٣) عن ابن عباس رضى الله عنه عن رسول الله من مُثَلِّكُهُ أَنه قال: "اجتمع عيدان في يومكم هذا، فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإنا مجمعون إن شاء الله. قال السندى وفي "الزوائد": اسناده صحيح، ورجاله ثقات ورواه أبو داود في "سننه" عن أبي هريرة بعدًا الإسناد اهد.

قلت: وفى "التلخيص الحبير": وفى إسناده بقية رواه عن شعبة عن مغيرة الضبى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبى صالح به. وتابعه زياد بن عبد الله البكائي عن عبد العزيز عن أبى صالح، عن أبى صالح، وصحح الدار قطنى إرساله لرواية حماد عن عبد العزيز عن أبى صالح، وكذا صحح ابن حنبل إرساله. ووقع عند ابن ماجة عن أبى صالح عن ابن عباس رضى الله عنه بدل أبى هريرة وهو وهم نبه هو عليه اهد (١٤٦١). وإن سلمنا صحته مرفوعا فنقول: كان أهل القرى يجتمعون لصلاة العيدين ما لا يجتمعون لغيرهما، كما هو العادة، وكان في انتظارهم الجمعة بعد الفراغ من العيد حرج عليهم، فلما فرغ رسول الله عليه من صلاة العيد نادى مناديه: "من شاء منكم أن يصلى الجمعة، فليصل، ومن شاء الرجوع، فليرجع". وكان ذلك خطابا لأهل القرى المجتمعين هناك. والقرينة على ذلك بأنه تصرح فيه بأنا مجمعون، والمراد به من جمع المتكلم أهل المدينة بلا شك وفيه دلالة

٩٠٠٩ أخبرنا: إبراهيم بن محمد حدثنى إبراهيم بن عقبة عن عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع عيدان على عهد النبي على الله العزيز قال: "من أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس فى غير حرج". أخرجه الإمام الشافعى (ص-٤٤)

واضحة على أن الخطاب بقوله: "من شاء منكم أن يصلى" لأهل القرى، دون أهل المدينة. ويؤيده ما ذكرنا في المتن من مرسل عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع عيدان على عهد النبي يَشْهِلُهُ، فقال: "من أحب من أهل العالية أن يجلس فليجلس في غير حرج". وكذا هو في رواية عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة مقيدا "بأهل العوالي". وقد ذكرنا أن مجموع المرسل، والموصول صالح للاحتجاج به حتما على أن إبداء الاحتمال يجوز بالضميف أيضا، فلا يصح الاستدلال بظاهر ما في رواية ابن ماجة، وأبي داود من العموم في قوله: "فمن شاء أجزأه من الجمعة" على سقوط الجمعة بالعيد عن أهل البلد، لاحتمال كونه مختصا بأهل القرى، بقرينة قوله: "وإنا لمجمعون"، وبقرينة مرسل عمر بن عبد العزيز وموصول أبي هريرة مقيدا لهم، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

واندحض بما ذكرنا ما قاله العلامة الشوكاني في "النيل": "إن قول عثمان لا يخصص قوله يَشَاقِبُ اله (١٦٤:١) فقد رأيت أنا لم نخصص المرفوع إلا بالمرفوع، وإذا جاز تخصيص خبر الواحد بدلالة العقل، والعرف، والقياس، كما تقرر في الأصول، فجواز تخصيصه بقول الصحابي أولى، لكونه أعرف الناس بمراد الرسول يَشْقِينُه لا سيما عند من يجعل أقوال الصحابة حجة، فافهم.

وهذا هو الحواب عما رواه الخمسة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال: صلى التي على المحمد أبن من شاء أن يصلى فليصل "كذا في "بلوغ المرام" (١٨٣٠١). فإن قوله: "من شاء أن يصلى فليصل مختص بأهل القرى والعوالي، بدليل ما ذكرنا. وفي "التلخيص الحبير": وصححه ابن المدين. وقال ابن المنذر: "هذا الحديث لا يثبت، وأياس بن أبي رملة راويه عن زيد مجهول " اهد (١٤٦١). قلت: وصححه الحاكم في "المستدرك"، والذهبي في "تلخيصه" (١٨٨٦). والعجب منهم كيف صححوه؟ وفيه أياس بن أبي رملة وهو مجهول. قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": روى عنه عثمان بن المغيرة الثقفي، ذكره

وإسناده مرسل حسن. وشيخ الإمام ضعيف عند الجمهور، وثقة عنده وعند حمدان بن الإصبهاني، وقال ابن عقدة: "نظرت في حديث إبراهيم كثيرا، وليس بمنكر الحديث". قال ابن عدى: "وهذا الذى قاله كما قال اهـ"

ابن حبان فى "التقات". (وهذا لا يرفع الجهالة لأن له فى توثيق الجاهيل اصطلاحا خاصا كما ذكرناه غير مرة. وقال ابن المنذر: "أياس مجهول". قال ابن القطان: "هو كما قال" الهـ: (٢٨٨١١). وفى "التقريب" اهـ: (٢٨٨١). وفى "التقريب" مجهول من الثالثة "هـ فهذا كما ترى لم يرو عنه إلا عثمان بن المغيرة ليس له راو غيره، ولا يعرف له إلا هذا الحديث الواحد، ومثله مجهول حتما، ولا يكون للرجل ممووفا عند المحدثين ما لم يرو عنه اثنان من التقات. فهل حكمهم بصحة الحديث مع ذلك إلا تحكم، وتمشية لمذهبهم؟ فلو صححنا حديث مثل هذا المجهول لسلخ المحدثون جلودنا على أبداننا، ورموه عن حلق. والله المستعان. نعم! لو صححه ابن حبان لما نازعناه، فإن له في توثيق المجاهل مذهبا خاصا.

قال بعض الناس: "قتحصل لنا أن حديث زيد قد صححه ابن المديني شيخ البخارى وإمام الأئمة ابن خزيمة، ورواه النسائي وسكت عنه، ولم يأت بحجة من لم يصححه" اهد. قلت: وأى حجة أقوى من أنه لم يرو عن أياس بن أبي رملة إلا واحد؟ وليس له إلا الحديث الواحد، وهو متفرد به ضمن ادعى صحته فليين له راويا ثقة غير عثمان بن المغيرة القفقى، حتى ترتفع الجهالة برواية الاثنين عنه، وإلا فكيف يقبل التصحيح مع التنزام جهالة راويه؟ كما فعله الذهبي، فإنه جهل أياسا هذا في" ميزانه"، ثم صحح حديثه في "تلخيص المستدرك" له على أن الخصم لا يجد به تصحيحه لكون قوله ﷺ: همن شاء أن يصلى رأى الجمعة) فليصل" مختصا بأهل العوالى بالدليل الذى ذكرناه،

واحتجت الحنابلة أيضا بما رواه مسدد والمروزى في العيدين، وصحح، كما في "كنز العمال" (٣٣٧:٤)، والحاكم في "المستدرك"، وصححه على شرطهما، وأقره الذهبي (٢٩٦:١) عن وهب بن كيسان قال: "اجتمع عيدان على عهد ابن الربير فأخر الحروج حتى تعالى النهار، ثم خرج، فخطب فأطال ثم نزل، فصلى ركعتين، ولم يصل

"تهذیب" (۱۰۹:۱) وإبراهیم بن عقبة من رجال مسلم ثقة ("تهذیب" (۱۶۵:۱) وعمر بن عبد العزیز أمیر المؤمنین من خیر التابعین، وإرسال مثله

الناس الجمعة. فعاب ذلك عليه ناس، فذكر ذلك لابن عباس، فقال: أصاب السنة. فذكروا ذلك لابن الزبير، فقال: رأيت عمر بن الحطاب إذا اجتمع على عهده عيدان صنع هكذا اهد. وقد رواه النسلاًى وسكت عنه إلى قوله: السنة (١٣٦١). وفي "البيل": "رجاله رحال الصحيح، وهد رواه أبو داود (١٩٧١) وسكت عنه. وقال النووى: "إسناده حسن" كما في "نصب الراية". وعن عطاء بن أبي رباح عند أبي داود أيضا قال: "صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم جمعة أول النبار ثم رحنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا فضلنا\" وحدانا وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له، فقال له، فقال: أصاب السنة" اهدقال الزيلمي: قال النووى: "إسناده على شرط مسلم" (١٣٦١)، وفي العصر" الدوفي "البيل": رجاله رجال الصحيح (١٣٤٦).

قلت: لا جمعة لهم في ذلك أصلا، فإن الناس كلهم أنكروا على ابن الزبير، ولم يوافقه على فعله من الصحابة غير ابن عباس. وأمر لا يعرفه أكثر الناس في عهد الصحابة، بل ينكرونه لا يجوز به إسقاط فريضة قد أجمع عليها، ولا يخفى أن ابن الزبير، وابن عباس كانا صغيرين في عهد النبي على فقط المنادي النبي على ينادى: "من شاء منكم أن يصلى فليمل ومن شاء الرجوع فليرجع"، وكان ذلك خطابا لأهل القرى، فلم يفهما المراد به، وظناه عاما لأهل البلد أيضا. فجمع ابن الزبير الجمعة والعيد، وقال فيه ابن عباس "إنه أصاب السنة" أي أصاب ما سمعه من منادى النبي على قوله: "من شاء فليصل" بالمعنى الذي فهمه. وأما قول ابن الزبير: "رأيت عمر بن الخطاب إذا اجتمع عبدان صنع هكذا" فلمل عمر رضى الله عنه فمل ذلك بعذر عرفه الناس، ولم يعرفه ابن الزبير ولذا أنكروا عليه، ولم ينكروا على عمر وإلا فيمعد كل البعد أن يصنع ابن الزبير مثل ما صنعه، فعرفه إلناس من عمر، وأنكروه منه.

. وأيضا مجموع ما روى في ذلك عن ابن الزبير لا يدل على ترك الجمعة بالعيد، بل



مقبول حجة عندنا، وله شاهد مرفوع موصول مقيدا بأهل العوالي. رواه البيهقي من حديث سفيان بن عيينة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن

غايته أنه صلى الجمعة قبل الزوال إذا اجتمع العيدان؛ بدليل تقديمه الخطبة على الصلاة حينة وخطبة العيد بعد الصلاة إجماعا، كما سيأتي، وبدليل ما في رواية لأبي داود "فجمعهما جميعا فصلاهما ركعتين". فلا يصح الاستدلال به على الرخصة في ترك الجمعة بصلاة العيد، بل غاية ما يؤخذ منه جواز تقديم الجمعة عن الزوال في يوم العيد، فيؤل البحث إلى وقت صلاة الجمعة وقد فرغنا منه في الباب المتقدم قبل أبواب، وقد أثبتنا أن لا حجة للحنابلة فيما استدلوا به على جواز الجمعة قبل الزوال، بل الثابت عن النبي ينهد الزوال. ولا حجة لهم في أثر ابن الزبير أيضا، فإنه يفيد أن تقديم الجمعة على الزوال مختص بما إذا اجتمع العيدان لا غير وهم لا يقولون بالتخصيص.

وأيضا، فلا حجة بقول الصحابي، وفعله في معارضة قول النبي على وفعله لا سيما وقد ثبت أن الناس أنكروا على ابن الزبير ما صنعه، وعاتبوه عليه فافهم. على أن الحنابلة يقولون: إنه إذا اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عمن صلى العيد إلا الإمام، فإنها لا تسقط عنه إلا أن لا يجتمع له من يصلى به الجمعة لقول النبي على "وإنا لجمعه في حق من تجب عليه، ومن يريدها ممن سقطت عنه. ذكره ابن قدامه في "المغنى" (٢١٣١٧ و٢١٣). فصنع ابن الزبير وقع خلاف الإجماع لكونه لم يزد على الركعين قبل الزوال بكثرة حتى صلى المصر مم أنه قد اجتمع له من يصلى به الجمعة. قال عطاء: "ثم رحنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا، فصلينا وحدانا"، كما تقدم.

قال الأمير اليماني في "سبل السلام" (٢٤:١): وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها أي صلاة الجمعة لا تصير رخصة أي بعد صلاة العيد، مستدلين بأن دليل وجوبها أي الجمعة عام لجميع الأيام، وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدها من المقال. قلت: حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة، ولم يطعن غيره فيه، فهو يصلح لتخصيص، فإنه يخص العام بالآحاد اهـ.

قلت: قد عرفت أن حديث زيد بن أرقم فيه أياس مجهول. قال ابن المنذر: "هذا

الحديث لا ينبت، وأياس بن أبي رملة راويه عن زيد مجهول". وقال ابن القطان: "هو كما قال: الدراع، فإن العام القطعي لا يخص عندنا بالآحاد. وأيضا فإن حديث زيد هذا مقيد عندنا بأهل العوالي بدليل ما ذكرناه في المتن من قول عثمان، ومن مرسل عمر بن عبد العزيز، وموصول أبي هريرة مرفوعا، فتذكر. وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

قال الأمير اليماني بعد ما ذكر أثر ابن الربير "إن عيدين اجتمعا في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر" ما نصه: وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها، والظهر بدل يقتضى صحة هذا القول. لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل، وأيد الشارح" مذهب ابن الزبير.

قلت: ولا يخفى أن عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير لصلاة الجمعة، وليس ذلك بنص قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في منزله . في يوم الجمعة يكون عبدا لهذه الرواية غير صحيح لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله . بل في قول عطاء أنهم صلوا وحدانا أى الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه، ولا يقال: إن مراده صلوا الجمعة وحدانا، فإنها لا تصح إلا جماعة إجماعا. ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح، بل الظهر هو الفرض الأصلى المقروض ليلة الإسراء والجمعة متأخرة فرضها. ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعا، فهي البدل عنه، وقد حققناه في رسالة مستقلة اهد (١٤٦٤).

وقال الإمام الشافعي في "الأم" بعد ما ذكر مرسل عمر بن عبد العزيز، وأثر عثمان رضى الله عنه ما نضمه: قال الشافعي: وإذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد حين تحل الصلاة، ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصر في أن ينصرفوا إن شاؤوا إلى أهليمه، ولا يعودون إلى الجمعة، والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا، أو يعودوا بعد انصراقهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا، فلا حرج إن شاء الله تعالى قال: ولا يجروز هذا لأحد من أهل المصر أن يدعوا أن يجمعوا إلا من عذر يجوز لهم به ترك الجمعة

⁽١) المراد به القاضي العلامة شرف الدين المغربي.

باب جواز الكلام، والعمل للخطيب عند الضرورة

وكراهتهما لغيرها

عن: بريدة رضى الله عنه قال: كان النبى ﷺ يخطبنا فجاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران بمشيان، ويعثران، فنزل رسول الله

وإن كان يوم عيد قال: وهكذا إن كان يوم الأضحى، لا يختلف إذا كان ببلد يجمع فيه الجمعة، ويصلى العيد، ولا يصلى أهل منى صلاة الضحى، ولا الجمعة لأنها ليست بمصر اهـ (٢٦٢١). قلت: وهذا يشعر باشتراط المصر بوجوب الجمعة عند الشافعي أيضا، ولا تجب على أهل القرى عنده، فافهم.

وفى "شرح الهداية" للعينى: قال ابن عبد البر: سقوط الجمعة والظهر بصلاة العيد متروك مهجور، ولا يعول عليه، وتأويل ذلك فى حق أهل البادية، ومن لا تجب عليه الجمعة اهـ (١٩:٣/ ١). والله تعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

باب جواز الكلام، والعمل للخطيب عند الضرورة

وكراهتهما لغيرها

قوله: "عن بريدة" إلخ قال الترمذى: "حسن غريب، إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد" انتهى. والحسين المذكور هو أبو على قاضى مرو، واحتج به مسلم فى صحيحه. وقال المنذرى: "ققة". كذا فى "النيل" (٣:٤ ه أ).

ودلالة الحديث على جزئى الباب ظاهرة، فإن قطع الخطبة بكلام غيرها، والعمل فيها إن كان جائزا مطلقا لم يعتذر عنه رسول الله عن جابر قال: "اجلسوا" فسمع ذلك جابر قال: "الملسول الله عن المبحد، قال: "اجلسوا" فسمع ذلك ابن مسعود، فجلس على باب المسجد، فرآه رسول الله على قال: "تعال يا عبد الله بن مسعود!" أخرجه أبو داود وقال: هذا يعرف مرسلا إنما رواه الناس عن عطاء عن النبى المستخدد!" وخالفهم مخلد بن يزيد، فرواه موصولا). ومخلد هو شيخ اهد (١٨٠٠ مع "البذل"). قال القارى: قال الطبيع: فيه دليل على جواز التكلم على المنبر، وعندنا كلام الحطيب في أثناء الخطبة مكروه إذا لم يكن أمرا بالمعروف. قال ابن حجر: الظاهر أنه رأى

عَرِّيَةٍ من المنبر، فحملهما، فوضعهما بين يديه. ثم قال: «صدق الله ورسوله ﴿إنَّمَا أموالكم، وأولادكم فتنةً فه نظرت إلى هذين الصبيين يمشيان، ويعثران فلم أصبر

أحدا من الحاضرين قام ليصلى، فأمره بالجلوس لحرمة الصلاة على الجالس بجلوس الإمام على المنبر إجماعا كذا في " بذل المجهود " (١٨٢:٢).

قلت: أو كان بعضهم قد قام لاستماع الخطية، فأمرهم بالجلوس؛ لما في قيامهم من التشويش على الحقليب، وعلى الجالسين، كما هو مشاهد، فكان قوله: "اجلسوا" أمرا بالمعروف، وكذا قوله عليه السلام "يا عبد الله" فإنه دعاه لأنه كان من فقهاء الصحابة وجلتهم وقد قال ﷺ: فليني منكم أولوا الأحلام والنهيء، ولا يلزم منه تخطى الرقاب، فإن الصفوف لم تكن متصلة إلى الباب، وكان عبد الله يريد أن يتقدم، فلما سمع قوله: "اجلسوا" جلس من قوره على الباب، امتثالا لأمره الشريف، فافهم.

قلت: وكلامه ﷺ سليكا الداخل وهو يخطب: "أصليت؟"، قال: "لا" وكلام عمر رضى الله عنه عثمان وهو يخطب: "أية ساعة" هذه كله محمول على الضرورة، والأمر بالمعروف، فلا يرد به شيء على الحنفية، ولا دليل لمن حمله على غير الضرورة كما لا يخفى.

تتمة

قد ورد فى بعض الأحاديث كراهة التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، وكراهة الاحتباء. والإمام يخطب، فلنذكره تتمة للباب. وأما كراهة البيع وقت النداء فنذكره، إن شاء الله تعالى فى باب البيوع.

أما الأول: فأخرجه أبو داود في "سننه"، وسكت عنه: حدثنا مسدد نا يحيى عن الشراء ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن الشراء والبيع عن عن الشراء والبيع في المسجد وأن تنشد فيه ضالة، وأن ينشد فيه شعر. ونهي عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة". قال الشركاني: أما التحلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة، فحمل النهي عند الجمهور على الكراهة، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالنبكير يوم الجمعة، والتراص في الصفوف، الأول فالأول. وقال الطحاوي: التحلق المنهى عنه قبل الصلاة إذا عم المسجد وغلم، فهو مكروه. (لما فيه من التضييق على المصلين) وغير ذلك لا

حتى قطعت حديثى، ورفعتهما». رواه الخمسة، كما فى "نيل الأوطار" (١٥٤:٣). وقال الترمذى (٢١٨:٢): "حديث حسن غريب اهـ".

بأس به. والتقييد بقبل الصلاة يدل على جوازه بعدها للعلم، والذكر، والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازه في غيرها، (وفي يوم الجمعة أيضا قبل الزوال، فإن لفظة "قبل الصلاة يوم الجمعة" يتبادر منه ما بعد الزوال لا قبله) كما في حديث أبي واقد الليثي: "فأما أحدهما، فرأى فرجة في الحلقة، فجلس فيه".

وأما التحلق في المسجد لأمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود: "سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقا حلقا، أمانيهم الدنيا، فلا تجالسوهم، فإنه ليس لله فيهم حاجة". ذكره العراقي في "شرح الترمدي"، وقال: "إسناده ضعيف، فيه بزيم أبو الخليل".

قلت: "قال في "مجمع الزوائد": رواه الطبراني في "الكبير" (وفيه بزيع أبو الخليل، ونسب إلى الوضع). وقال القارى: وقال التوربشتي: النبي يحتمل معنين: أحدهما: أن تلك الهيئة تخالف. اجتماع المصلين. والثاني: أن الاجتماع للخطبة خطب حليل لا يسع من حضرها أن يهتم بما سواه حتى يفرغ، وتحلق الناس قبل الصلاة موهم للغفلة عن الأمر الذي ندبوا إليه انتهى من "بذل الجمهود" (١٧٧٠٢).

وأما الثاني: فأخرج أبو داود، وسكت عنه، والترمذى وقال: "حديث حسن" عن معاذ بن أنس الجهنى رضى الله عنه قال: ونهى رسول الله ﷺ عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب". ويعارضه ما رواه أبو داود وسكت عنه عن يعلى بن شداد بن أوس قال: "شهدت مع معاوية فتح بيت المقدس (()، فجمع بنا، فنظرت فإذا جل من فى المسجد أصحاب النبي عقط في في والإمام يخطب". قال أبو داود: وكان ابن عمر يحتبى والإمام يخطب (رواه الطحاوى عنه بسند صحيح) وأنس بن مالك، وشريع، وصعصعة بن صوحان، وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعى، ومكحول، وإسماعيل بن محمد بن سعد، ونعيم بن سلامة قال: لا بأس بها، قال أبو داود: ولم يبلغنى أن أحدا

⁽١) ليس لفظ فتح في نسخة أبي داود وبذل المجهود ولكنه ثابت في نسخة المنتقي، فتنبه له.

إعلاء السنن

أبواب العيدين باب وجوب صلاة العيدين

٩١ - ٩- حدثنى: يونس أخبرنا ابن وهب قال: ابن زيد: كان ابن عباس يقول: حق على المسلمين إذا نظروا إلى هلال شوال أن يكبروا الله حتى يفرغوا من عيدهم، لأن الله تعالى ذكره، يقول: ﴿ولتكملوا العدة، ولتكبروا الله على ما هداكم﴾.

٩٢ - ١٩ - قال يونس: قال ابن وهب: قال عبد الرحمن بن زيد: والجماعة عندنا على أن يغدوا بالتكبير إلى المصلى. أخرجه الإمام الحافظ ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٣٢:٢) وسنده صحيح.

وفيه أيضا قال الطحاوى في "مشكله": بعد ما أخرج حديث معاذ بن أنس في النبي عن الحبوة، ثم قال: وقد وجدنا عن جماعة من أصحاب النبي عنه أنهم كانوا يحتبون يوم الجمعة والإمام يخطب. ثم أخرج حديث ابن عمر وحديث يعلى بن شداد، يحتبون يوم الجمعة والإمام يخطب. ثم أخرج حديث ابن عمر وحديث يعلى بن شداد، ثم قال: قال أبو جعفر: ومثل هذا من نبي رسول الله عن يبعد النبي الذي كان من رسول الله عن النبي الذي كان من رسول الله عن ذلك ليس هو الحبوة التي كانوا يفعلونها، والإمام يخطب، لأنهم مأمونون على ما فعلوا كما أنهم مأمونون على ما رووا. ولما كان كذلك كان الأولى بنا أن نحملها على الحبوة المستانفة في حال الحبلة، لأنه مكروه في الحبلة للاشتغال بغيرها، والإقبال على ما سواها. (ولا شك في كراهة ذلك لقول النبي عن ومن مس الحصا فقد لغال، وتكون الحبوة التي كانوا يفعلونها حبوة كانوا يستعملونها قبل الخطية، فيخطب الإمام وهم فيها حتى يفرغ منها وهم عليها، ويكون ما نهاهم عنه رسول الله عن مسيد دلك ما كانوا يستأنفونه وإمامهم يخطب إلخ, قلت: ولله دره ما أحسن جمعه.

باب وجوب صلاة العيدين

قوله: "حدثني يونس إلى قوله: حدثني المثني" إلخ: قلت: قال العلامة العيني في

٩٣ . ٩٣ – حدثني: المثنى قال: ثنا سويد قال: أخبرنا ابن المبارك قال: سمعت سفيان يقول: ﴿ وَلِتَكْبُرُوا الله على ما هداكم ﴾ قال: "بلغنا أنه التكبير يوم الفطر". أخرجه ابن مجرير أيضا، وسنده صحيح، وبلاغات سفيان حجة عندنا، فإن الإرسال في القرون الثلاثة لا يضر.

9. ٢- حدثنا: ابن حميد قال: ثنا هارون بن المغيرة عن عبسة عن جابر عن أنس بن مالك قال: (كان النبي عليه ينحر قبل أن يصلى، فأمر أن يصلى ثم ينحر». أخرجه الطبرى (٢٢١:٣٠) أيضا في تفسيره وسنده حسن. وابن حميد هو محمد بن حميد بن حيان الرازى حافظ، وثقه ابن معين، وكان أحمد حسن الرأى فيه، كما في "التهذيب" (٢٨:٩١). وجابر هو ابن زيد أبو الشعثاء ثقة من رجال الجماعة. والباقون كلهم ثقات أيضاً.

و ٢٠٩٥ حدثنا: ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة هنصل لربك وانحر، قال: "صلاة الضحى، والنحر نحر البدن". أخرجه الطبرى، وسنده صحيح.

"العمدة": واستدل شيخ الإسلام على وجوبها بقوله تعالى: ﴿ولتكبروا الله على ما هذاكم﴾ قيل: المراد صلاة العيد، والأمر للوجوب، وقيل فى قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾: إن المراد به صلاة عيد النحر فتجب بالأمر اهـ (٣٦٢:٣).

فإن قيل: إن أثر ابن عباس يفيد إرادة التكبير فقط بقوله تعالى: ﴿ولَتَكَبَّرُوا الله على ما هذاكم﴾ دون صلاة العبد.

۲۰۹٦ حدثنا: ابن حميد قال: ثنا حكام عن أبى جعفر عن الربيع فصل لربك وانحر قال: "إذا صليت يوم الأضحى فانحر". أخرجه الطبرى في "تفسيره" (۲۱۱:۳۰) أيضا، وسنده حسن.

٢٠٩٧ – عن: البراء قال: سمعت النبي عَيْطِيُّهُ يخطب فقال: إن أول ما نبدأ

فيىها، ففيه خلاف.

قوله: "حدثنا ابن حميد" إلى الخامس من الباب. قلت: في هذا الآثار دلالة على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَفَصَلَ لَرَبُكُ، وانحر﴾ صلاة العيد يوم النحر فدل وجوبها.

قوله: "عن البراء" إلى: قلت: موضع الدليل منه قوله: "فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا" فإنه لم يرد به السنة المصطلح عليها، لكون الاصطلاح حادثا بعد عصر النبي على المراد الطريقة المسلوكة في الدين، وهو لا ينافي الوجوب، بل يشعر به عند من يكتفي لاثباته بالمواظبة من غير ترك، كصاحب الهداية، ومن وافقه. وإذا ضم ذلك إلى الآثار المتفاقع، أفاد الوجوب اتفاقا. قال العيني: فيه أن صلاة العيد سنة ولكنها مؤكدة، وهو قول الشافعي، وقال الإصطخرى من أصحابه: فرض كفاية، وبه قال أحمد ومالك وابن أبي ليفافي والصحيح عن مالك أنه كقول الشافعي، وعند أبي حنيفة وأصحابه واجبة اهد (عمدة القارى ٣٠١٣). ووجه الوجوب مواظبة عليه الصلاة والسلام. من غير ترك، كما في الهداية، ويؤيده ما ذكره ابن حبان وغيره "أن أول عيد صلاة النبي على عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة، وهي التي فرض رمضان في شعبانها، ثم داوم على البعلم غيبها إلى أن توفاه الله عز وجل". كذا في "بذل المجهود" عن "المرقاة" (٢٠٠١٣). وفي عليها الي أن توفاه الله عز وجل". كذا في "بذل المجهود" عن "المرقاة" (٢٠٠٢). وفي البديع: ولأنها أي صلاة العيد من شعائر الإسلام، فكانت واجبة، صيانة لما هو من شعائر الإسلام، والفوت اهد.

فإن قلت: يلزم عليه الأذان، والإقامة، والجماعة في سائر الصلوات، فإنها من الشعائر وتقام على سبيل الاشتهار مع أنها سنة.

قلت: صلاة العيد شعار شرعت مقصودة بنفسها، وهذه الأشياء شرعت تبعا لغيرها وهو الصلاة (المكتوبة) فانحطت درجتها عن درجة صلاة العيد، كذا شيخ الإسلام 1.0

في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا. أخرجه الإمام البخاري في "الصحيح" (١٣١١).

۲۰۹۸ – عن: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ

اهـ من " شرح الهداية " للعيني (١١٩:٢) وأيضا فإن الجماعة في الصلوات المكتوبة واجبة عندنا في الصحيح، وكذا الأذان والإقامة عدهما صاحب "البدائع" من الواجبات، وقال: قد ذكر محمد ما يدل على الوجوب، فإنه قال: "إن أهل بلدة لو اجتمعوا على ترك الأذان لقاتلتُهم عليه، ولو تركه واحد ضربته وحبسته"، وإنما يقاتل ويضرب ويحبس على ترك الواجب. وعامة مشايخنا قالوا: إنهما سنتان مؤكدتان لما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال في قوم صلوا الظهر أو العصر في المصر بجماعة بغير أذان، ولا إقامة: "فقد أحطأوا السنة، وخالفوا، وأثموا " والقولان لا يتنافيان، لأن السنة المؤكدة، والواجب سواء خصوصا السنة التي هي من شعائر الإسلام، فلا يسع تركها، ومن تركها. فقد أساء، لأن ترك السنة المتواترة يوجب الإساءة، وإن لم تكن من شعائر الإسلام، فهذا أولى. ألا ترى؟ إن أبا حنيفة سماه سنة ثم فسره بالواجب حيث قال: "أخطأوا السنة، وخالفوا، وأثموا" والإثم إنما يلزم من ترك الواجب آهـ (١٤٧:١).

وبهذا ظهر أن لا تنافى بين القول بأن صلاة العيد واجبة، وبين القول بأنها سنة مؤكدة، فافهم. وإطلاق اسم السنة على الواجب جائز، لا سيما عند غير الحنفية من الشافعية وغيرهم، فإنهم يطلقون السنة المؤكدة في موضع الواجب، ولا يطلقون الواجب إلا على الفريضة، كما هو ظاهر. قال العيني في "شرح الهداية": وقال مالك والشافعي: هي سنة مؤكدة وقال الشافعي أيضا: تجب صلاة العيد على كل من تجب عليه الجمعة، وهذا منه يقتضي أن تكون فرض عين، لأن الفرض والواجب عنده في غير الحج واحد، وهو أي كونها فرض عين خلاف الإجماع، ولهذا تكلموا فيه. وقال ابن العربي في "المعارضة": لا أعلم أحدا قال: إنها فرض كفاية إلا الإصطخرى من الشافعية. قلت: ظاهر مذهب أحمد أنها فرض كفاية، ذكر عنه في المغنى، وقال في جوامع الفقه: هو قول ابن ليلي. وقال إمام الحرمين: قال به طائفة مع الإصطخري اهـ (١٠١٨:٢).

دلالة "كان" على الاستمرار

قوله: "عن أبي سعيد" إلخ: الحديث يدل على مواظبته على صلاة العيدين

يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى. فأول شىء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، الحديث أخرجه إمام الدنيا أبو عبد الله البخارى (١٣١١) عليه رحمة الخالق البارى.

٩٩ - ٢- عن: أم عطية رضى الله عنها «أمرنا النبي ﷺ أن نخرج في الفطر والأضحى العواتق، والحيض، وذوات الحدور. فأما الحيض فيعتزلن

لظاهر دلالة لفظ "كان" على الاستمرار على ما تقدم. وفى "الزرقاني" (١٩:٢): وقد اختلف فى دلالة كان على التكرار، فصحح ابن الحاجب أنها تقتضيه، قال: وهذا استفدناه من قولهم: "كان حاتم يقرى الشبيف" وصحح الرازى أنها لا تقتضيه، لا لغة، ولا عرفا، وقال النووى: إنه المختار الذى عليه الأكثرون، والمحققون من الأصوليين. وذكر ابن دقيق العيد أنها تقتضيه عرفا اهد. والمختار عندنا قول ابن الحاجب إلا إذا دلت قرينة على خلافه.

وإذا علمت هذا فاعدم أن صاحب الهداية احتج بالمواظبة على الوجوب حيث قال:
"وتجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة" وفي "الجامع الصغير": عيدان اجتمعا في يوم واحد، فالأول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما. قال رضى الله عنه: وهذا تنصيص على السنة، والأول على الوجوب، وهو رواية عن أبي حنيفة. وجه الأول مواظبة النبي على عليه عليه إلى أن قال: والأول أصح، وتسميته سنة لوجوبه بالسنة اهد. وفي "فتح القدير": قوله: "مواظبة النبي على أن من غير ترك، وهو ثابت في بعض النسخة. أما مطلق المواظبة فلا يفيد الوجوب اهد: وقد تقدم أن الفعل لا يدل على الوجوب عند المفقين من الأصوليين إلا إذا دل دليل على التأكيد والطلب، وقد وجد ذلك، كما ذكرناه سابقا في الآثار المرفوعة والموقوقة الدالة على الأمر بها أي بصلاة الميدين. وفي "الجيتي": الأصح أنها سنة مؤكدة اهد. وقد تقدم أن لا تنافر بين القه لين.

قوله: "عن أم عطية" إلخ: قلت: فيه دلالة على وجوب الحروج للعيدين على النساء، فيدل على وجوبه للرجال بالأولى.

وقد اختلف الأئمة في خروج النساء للعيدين على أقوال: أحدها: أن ذلك

الصلاة، ويشهدن الخير، ودعوة المسلمين، للسنة إلا مالكا. وفي رواية قالت: "كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، حتى نخرج البكر من خدرها حتى نخرج المكن فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته"، كذا في "جمع الفوائد" (١٠٦:١).

• ٢١٠٠ عن: جابر رضى الله عنه قال: «كان رسول الله عَلَيْكَ يعرج في العيد ويخرج أهله». رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام. وبقية رجاله رجال الصحيح كذا في "جمع الفوائد" (٢٢١:١). قلت: هو حسن الحديث كما قد مر غير مرة.

٢١٠١ - عن: أخت عبد الله بن رواحة عن رُسول الله ﷺ أنه قال:

مستحب، وحملوًا الأمر فيه على الندب، ولم يفرقوا بين الشابة، والعجوز.

القول الثانى: التفرقة بينهما. قال العراقى: وهو الذى عليه جمهور الشافعية. (قلت: وهو ظاهر الرواية عن أثمتنا الحنفية).

والثالث: أنه جائز غير مستحب وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

والرابع: أنه مكروه، وقد حكاه الترمذى عن الثورى، وابن المبارك، وهو قول مالك، وأبى يوسف. وحكاه ابن قدامة عن النخعى، ويحيى بن سعيد الأنصارى. (قلت: وبه أخذ المشايخ المتأخرون من الحنفية لفساد الزمان).

القول الخامس: إنه حق على النساء الخروج إلى العيد، حكاه القاضى عياض عن أي بكر، وعلى، وابن عمر، وقد روى ابن أبى شيبة عن أبى بكر وعلى أنهما قالا: "حق على كل ذات نطاق الحروج إلى العيدين". انتهى من النيل مختصيرا (١٧:٣).

قال الشوكاني: والقول بكراهة الخروج على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالآراء الفاصدة، وتخصيص القواب يأباه ضريح الحديث المتفق عليه وغيره. وقوله: "يكبرن مع الناس" وكذلك قوله: "يشهدن الحير ودعوة المسلمين" يرد ما قاله السلحاوي: إن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكثير السواد ثم نسخ، وأيضا قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة، وقد أفتت به أم عطية بعد موت النبي على بمدة، كما في البخاري اهد.

«وجب الخروج على كل ذات نطاق". رواه أحمد، وأبو يعلى، وزاد: يعنى فى العبدين، والطبرانى فى "الكبير" وفيه امرأة تابعية لم يذكر اسمها ("مجمع الزوائد" ٢٩١١١). قلت: والمجهول فى القرون الثلاثة مقبول عندنا.

قلت: يؤيد ما قاله الطحاوى ما قدمناه في باب منع النساء عن الحضور في المساجد عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدى، وأم سلمة مرفوعا: وصلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في دارها، وصلاتها في دارها خير من صلاتها في مسجد قومها". وعن عائشة «لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء بعده لمنعهن المسجد، كما منعت نساء بني إسرائيل" رواه مسلم.

فمجموع الأحاديث يشعر بكون النساء مأمورات بأن يشهدن الجماعات، وسلاة العيد أولا، ثم حضهن النبي على على الصلاة في البيوت، وقال: "إن صلاتها في بيتها خير من صلاتها في مسجدي" ولكنه لم يعزم المنع عن شهود الجماعة. وهذا هو محمل ما رواه ابن عباس من خروجهن بعد فتع مكة ثم منعهن الصحابة بعد النبي على له الزمان كما يشعر به قول عائشة رضى الله عنها. ولا شك أنها أجل من أم عطية. وكان ابن مسعود يخرج النساء من المسجد يوم الجمعة، ويقول: "أخرجن إلى بيوتكن خير لكن" رواه الطبراني، ورجاله موثقون، وأنه كان يحلف، فيلغ في اليمين ما من مصلى لكن" رواه الطبراني، ورجاله موثقون، وأنه كان يحلف، فيلغ في اليمين ما من مصلى يرد الأحاديث الصحيحة بالآراء القاسدة، بل خصها بخير القرون قرن النبي على الإداء الفاسدة، بل خصها بخير القرون قرن النبي على أن علة المنع الأحاديث الصحيحة، وأقوال أجلة الصحابة رضى الله عنهم. ولا يخفي أن علة المنع تختص بالنساء فيقي الوجوب حق الرجال على حاله، فثبت أن صلاة العيدين، والخروج إلها واجبة على الرجال، وهو المطلوب.

ولا يخفى أيضا أن قوله: "وجب الخروج على كل ذات نطاق" يعنى في العيدين صريح في الوجوب، فحمل الأمر في حديث أم عطية على الندب، كما فعله بعضهم، بعيد. بل الظاهر الحمل على الوجوب، ولكنه نسخ في حق النساء، بدليل حديث أم حميد، وأم سلمة، وقول عائشة، وابن مسعود وغيرهم، كما تقدم ويدل على وجوبها أيضا ما سيأتى عن أبى عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار رضى الله عنهم قالوا: غم علينا هـلال شوال، فأصبحـنا صياما، فجـاء ركب من آخر النهار، فشهدوا

باب استحباب الأكل قبل الخروج إلى المصلى في يوم الفطر وبعد الرجوع عنها في يوم الأضحى

٣٠١٠٢ عن: بريدة رضى الله عنه «أن النبى ﷺ كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، وكان لا يأكل يوم النحر شيئا حتى يرجع، فيأكل من أضحيته. رواه الدارقطنى (١٠٠١) وصححه ابن القطان، كما فى "نصب الراية" (٣٠:١)، وفى "بلوغ المرام" (٨٨:١) نقله بلفظ «كان رسول الله ﷺ

عسند رسول الله ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس. فأمر الناس أن يفطروا من يومهم، وأن يخرجوا لعيدهم من الغد" رواه الحمسة إلا الترمذي، وصححه ابن حبان وابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في "بلوغ المرام" ، كذا في "النيل".

قال العلامة الشوكاني: وقد استدل بأمره على المركب (والناس جميعا) أن يخرجوا إلى بالمسلى لصلاة العيد من فرائض إلى المسلى لصلاة العيد من فرائض الأعيان (فيه مسامحة، فإن أبا حنيفة لم يقل إلا بالوجوب). وخالفهم في ذلك الشافعي، الأعيان (فيه مسامحة، قال النووى: وجماهير العلماء فقالوا: إنها سنة. والظاهر ما قاله الأولون، لأنه قد انضم إلى ملازمت على لصلاة العيد على جهة الاستمرار، وعدم إخلاله لها الأمر بالحروج إليها بل ثبت كما تقدم أمره على بالحروج للعواتق والحيض، وذواب الحدور، وبالغ في ذلك حتى أمر من لها جلباب أن تلبس من لا جلباب لها، ولم يأمر بذلك في الجمعة، ولا في غيرها من الفرائض، بل ثبت الأمر بصلاة العيد في القرآن كما صرح بذلك أئمة النفسير قول الله تعالى هفصل لربك وانحرك، فقالوا: "المراد صلاة العيد، ونحر الأضحية اهـ" (١٩٨٣٣).

باب استحباب الأكل قبل الخروج إلى المصلى في يوم الفطر و بعد الرجوع عنها في يوم الأضحى

قال المؤلف: ثبت بأحاديث الباب الأكل قبل صلاة الفطر، وبعد ضلاة الأضحى، وقبلها أيضا، إلا أنه نادر فقلنا: باستحباب الأكل قبل صلاة الفطر، وبعد صلاة الأضحى، وبجواز خلاف ذلك كله، فافهم. إعلاء السنن

لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي». رواه أحمد، والترمذي وصححه ابن حبان اهـ.

٣٠١٠٣ عن: أنس رضى الله عنه (ما خرج رسول الله ﷺ يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثا، أو خمسا، أو سبعا، أو أقل من ذلك أو أكثر وترا». رواه الإسماعيلى في "مستخرجه على البخارى"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "مستدركه" ("فتح البارى" ٢٠٢٣).

٢١٠٤ - وفي حديث البراء رضى الله عنه (عند البخارى في باب الأ من الله عنه (عند البخارى في باب الأ من النحر) «أن أبا بردة رضى الله عنه أكل قبل الصلاة يوم النحر، فين له مقية أن الني ذبحـــها لا تجــزئ عــن الأضحيــة، وأقره عــلى الأكل مــنها» "فـــح البارى" (٣٣٠:٢).

باب استحباب الزينة في العيدين

باب استحباب الزينة في العيدين

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة.

كراهة اللون الأحمر المصمت

وأما قوله "بردة حمراء": فقال العلامة ابن القيم في "زاد المعاد" (۲٤:۱): ليس هو أحمر مصمتا، كما يظنه بعض الناس، فإنه لو كان كذلك لم يكن بردا، وإنما فيه خطوط حمر. كالبرود اليمنية، فسمى أحمى باعتبار ما فيه من ذلك. وقد صح عنه ﷺ من غيرمعارض النهى عن لبس المصفر والأحمر، وأمر عبد الله بن عمرو، لما رأى عليه ثويين أحمرين أن يحرقهما، فلم يكن ليكره الأحمر هذه الكراهة الشديدة ثم يلبسه. والذي يقوم عليه الدليل تحريم لباس الأحمر، أو كراهية كراهية شدياة اهد.

٢١٠٦ عن: جابر رضى الله عنه «أن النبي ﷺ كان يلبس بردة الأحمر في العيدين، والجمعــة». رواه ابن خـزيمــــة (في "صحيحــه") ("التلخـيص الحـبير" ١٤٣١١).

٢١٠٧ – عن ابن عمر رضى الله عنهما «أنه كان يلبس أحسن ثيابه فى العميدين». رواه ابن أبى الدنيا والبيهقى بإستاد صحيح كذا فى "قصح البارى" (٣٦٦:٢).

قلت: قد أخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال: "رأى النبي على على ثويين معصفرين، فقال: إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما، وفي رواية قلت: أغسلهما؛ قال: بل أحرقهما اهـ " (١٩٣:٢). وروى مسلم أيضا عن على رضى الله عنه، "أن رسول الله على نعى على رضى الله عنه، "أن رسول الله على نعى نبس القسى والمعصفر"، الحديث اهـ. وقد روى الطبراني عن عمران بن حصين رضى الله عنه مرفوعا: (إياكم والحمرة، فإنها أحب الزينة إلى الشيطان" اهـ، قال العزيزى: قال الشيخ "حديث حسن" (٩٦:٢). وفي "فتح البارى": إن غالب ما يصبغ بالعصفر يكون أحمر (٥٠٤١)، وفيه أيضا عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال: "مر على النبي على رحل، وعليه ثوبان أحمران، فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي يكلله والمناد وفيه أبو يحدي القتات مختلف فيه" اهـ.

وأما قول ابن القيم: فتعقبه صاحب "بيل الأوطار" (٢٩٣:١) ولا يخفاك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء، وهو من أهل اللسان، والواجب الحمل على المعنى الحقيقي، وهو الحمراء البحت، والمصير إلى المجاز أعنى كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب إلخ. قلت: ما قاله ابن القيم ففيه التوفيق بين الأحاديث، ويؤيده أن رسول الله على عن تتبع أحواله، والأحمر الحالص فيه زينة شديدة. وبالجملة أن المسألة اختلف فيها اختلافا كثيرا، وبسطه في "فتح البارى".

باب إخراج صدقة الفطر قبل الخروج إلى الصلاة

٢١٠٨ – عن: ابن عباس رضى الله عنهما «من السنة أن لا تخرج يوم
 الفطر حتى تخرج الصدقة، وتطعم شيئا قبل أن تخرج». رواه الطبرانى فى
 "الأوسط والكبير". وإسناده حسن ("مجمع الزوائد" ٢٢١١).

٢١٠٩ وفى الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما وأن النبي عَلَيْتُهُ أمر
 بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة اهـ».

باب الخروج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى إلا لعذر

٣٠١١ – عن: أبى سعيد رضى الله عنه قال: «كان النبى مَرِّكِيَّةٍ يَخْرَج يُوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شىء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، فإن

باب إخراج صدقة الفطر قبل الخروج إلى الصلاة

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة. وفي الهداية ذكر استحبابه.

باب الخروج يوم الفطر، والأضحى إلى المصلى إلا لعذر

قال المؤلف: دلالة مجموع أحاديث الباب عليه ظاهرة وأخرج الطبراني في "الكبير" بضعف عن على قال: "الحروج إلى الجبان في العيدين من السنة" كذا في "جمع الفوائد" (١٠٧١). وانجبر ضعفه بما له من الشواهد. وحديث أبى هريرة ضعفه الحافظ في "التلخيص" (١٤٤١) وفي "الميزان" (١٣٠٣): "لا يكاد يعرف، وهذا حديث فرد منكر" قال ابن القطان: "لا أعلم عيسى هذا مذكورا في شيء من كتب الرجال، ولا في غيرهذا الإسناد" اهد قلت: سكوتهما يدل على أنهما عرفاه؛ فالحديث حسن عندهما، والاختلاف غيرمضر، كما تقدم غيرمرة. وفي "الدر المختار": "والخروج إليها أي الجبانة لصلاة العيد سنة، وإن وسعهم المسجد الجامع" (١٦٧١).

وفى "فتح القدير ": "والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبانة، ويستخلف من يصلى بالضعفاء في المصر " إلخ (٢:١٤). قال بعض الناس: "الاستخلاف لم أره في الأحاديث كان يريد أن يقطع بعثا قطعه: لمو يأمر بشىء أمر به ثم ينصرف. الحديث رواه البخارى (١٣١:١).

۲۱۱۱ – عن: أبى هريرة رضى الله عنه، وأنه أصابهم مطر فى يوم عيد فصلى بهم النبى عَلَيْتُ صلاة العيد فى المسجد، رواه أبو داود، وسكت عنه هو والمنذرى ("عون المعبود" ۱:۱۵).

ولعله مستنبط من حديث أبى هريرة، والجامع هو العذر" قلت: واعجبا له! نما أعجل ما نسى أثر على الذى نقله من منهاج السنة أنه قيل له: إن بالبلد ضعفاء لا يستطيعون الخروج إلى المصلى، فاستخلف عليهم رجلا يصلى بهم بالمسجد، وعلى من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا بالاقتداء بسنتهم.

وفي "قتح البارى" (٢٧٤:٢): واستدل به (أى بحديث أي سعيد) على استحباب الحروج إلى الصحراء لصلاة العيد، وإن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد، لمواظبة النبي على المسجد، لمواظبة النبي على ذلك مع فضل مسجده. وقال الشافعي في الأم: بلغنا أن رسول الله يَهِجُهُ كان يخت الهيدين إلى المصلى بالمدينة، وكذا من بعده إلا من عذر مبطر ونحوه، وكذلك عامة أهل البلدان إلا أهل مكة. ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد، وضيق أطراف مكة، قال: "قلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسمهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه، فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه، ولا إعادة. ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة، لا لذات الحروج إلى الصحراء، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع، فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى اهد.

ورد هذا المدار القاضى الشوكانى حيث قال فى " نيل الأوطار ": وفيه أن كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتذار عن التأسى به ﷺ في الحروج إلى الجبانة بعد الاعتراف بمواظبته ﷺ على ذلك. وأما الاستدلال على أن ذلك هو العلة لفعل الصلاة فى مسجد مكة، فيجاب عنه باحتمال أن يكون ترك الحروج إلى الجبانة لضيق أطراف مكة، لا للسعة فى مسجدها اهر (١٧٥٣). أو يقال: إن العلة لفعل الصلاة فى مسجد مكة إصابة عين القبلة بالاستقبال، ولا يخفى أن ذلك أفضل من إصابة جهتها، فلا يترك الأصل. ولا يحاد عنه إلى التابع مع القدرة على إصابة الأصل فافهم. قال القارى:

باب ما جاء في التكبير في طريق المصلى ثم فيه إلى خروج الإمام

٣٠١١ - عن: نافع عن ابن عمر وأنه كان إذا غدا يوم الفطر، ويوم الأضحى يجهر بالتكبير حتى يأتى المصلى، ثم يكبر حتى يأتى الإمام. أخرجه الدارقطنى ثم البيهقى في " سننيهما". قال البيهقى: الصحيح وقفه على ابن

والظاهر أن المعتمد في مكة أن يصلى في المسجد الحرام، فإنه موضوع بحكم قوله تعالى: (إن أول بيت وضع للناس) لعموم عباداتهم من صلاة الجماعة، والجمعة، والعيدين،
والاستسقاء، والكسوف اهـ.

باب ما جاء في التكبير في طريق المصلى ثم فيه إلى خروج الإمام

قوله: "عن تافع" إلخ: دلالة على قول الصاحين ظاهرة. قال فى "شرح المنية": ويستحب التكبير جهوا فى طريق المصلى يوم الأضحى اتفاقا للإجماع. وأما يوم الفطر فقال أبو حنيفة كقولهما. لقوله تعالى: هولتكملوا العدة، ولتكبروا الله على ما هداكم وروى الدارقطني عن سالم أن عبد الله بن عمر أخيره أن "رسول الله على أن يكبر فى الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتى المصلى"، ولأبى حنيفة أن رفع الصوت بالذكر بدعة مخالف للأمر فى قوله تعالى: هواذكر ربك فى نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول إلا ما خص بالإجماع.

والجواب عما استدلا به أما الآية فيأنها يحتمل أن يراد بها التكبير في الصلاة، أو يراد بها نفس الصلاة، والتكبير بمعنى التعظيم، على أنها لا دلالة فيها على الجهر. وأما الحديث فإنه ضعيف بحوسي بن محمد بن عطاء أبي طاهر المقدسي. ثم ليس فيه أيضا ما يدل على أنه كان يجهر به، نعم، روى الدارقطني موقوفا، فذكر أثر المتن، ثم قال: وهو قول صحابي آخر روى البنالمنذ عن ابن عباس "أنه سمع الناس يكبرون، فقال لقائده: أكبر الإمام؟ قيل: لا، قال: أ فجن الناس؟ أدركنا مثل هذا اليوم مع النبي على أن قول النبي على أن قول النبي المارض، على أن قول

عمر، وقد روى مرفوعًا، وهو ضعيف، كذا في "نصب الراية" (٣١٩:١).

الصحابي لا يعارضه اهـ (ص:٥٢٥).

قلت: والصحيح لا يعارض إلا بمثله، فالظاهر من كلام شارح المنية صحة الأثر عن ابن عباس، وأن ابن المندر لم يذكر له علته وإلا لم يجعله الشارح معارضا للأثر الصحيح مع وقوفه على علة فيه. وأثر ابن عباس هذا يدل على قطع الجهر بالتكبير إذا أتى المصلى، كما هو ظاهر، وأما إنه لا يجهر به في الطريق، فلا دلالة فيه على ذلك. ولعل ابن المنذر أو شار "المنية" فهم ذلك منه بقرينة قوله: "فقال لقائدة "أى وهو قائد، ولا يكون قائدا إلا أن الحير في الأصحى في الطريق مجمع عليه، فلا ينكر ابن عباس إلا الجهر في عيد الفطر. قال شارح "المنية": والذي ينبغي أن يكون الحلاف في استحباب الجهر وعدمه، لا في كراهيته وعدمها فعندهما يستحب، وعنده الإخفاء أفضل. وذلك لأن الجهر قد نقل عن كثير من السلف، كابن عمر، وعلى، وأبي أمامة الباهلي، والنخمي، وابن جبير، وعمر بن عبد الطفعي عند الشاهي، والنخمي، وابن جبير، وعمر بن عبد الشاهي عن الشاهمي ذكره ابن المنذر في الإشراف.

وقال الفقيه أبو جعفر: والذى عندنا أنه لا ينبغى أن تمنع العامة عن ذلك لقلة رغبتهم فى الحيرات، وبه نأخذ يعنى أنهم إذا منعوا عن الجهر به لا يفعلونه سرا، فينقطعون عن الحير. ثم قيل: يقطع التكبير إذا انتهى إلى المصلى سواء فى الفطر أى على القول بالحير أو الأضحى. وقيل: لا يقطعه ما لم يفتتح الصلاة اهـ. قلت: وأثر ابن عمر المذكور فى المتن يؤيد الثاني، وأثر ابن عباس الذى أخرجه ابن المنذر يؤيد الأول، وهو الأحوط، لأنه مرفوع والعمل بالمرفوع أولى.

قال في "العناية": ولا يكبر عند أبي حنيفة في طريق المصلى يعنى جهرا في الطريق الذي يخرج منه إلى عيد الفطر، وهذه رواية المعلى عنه. وروى الطحاوى عن أستاذه ابن أبي عمران البغدادي عنه ("أنه يكبر في طريق المصلى في عيد الفطر جهرا، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد اعتبارا بالأضحى اهر.

⁽١) أي بواسطة.

·

قال بعض الناس: قول الصحابي حجة عند الإمام وفعله في حكمه، وقد ثبت الجهر عن ابن عمر، فالمعتمد فيه ما رواه الطحاوى اهـ. قلت: قد عارضه ما رواه ابن المنذر عن ابن عباس، وأيضا فقول الصحابي وفعله لا يعارض النص الذى احتج به الإمام لكونه قطعيا، وهذا ظنيا.

وفي "د المحتار": "بل حكى القهستاني عن الإمام روايين: إحداهما: أنه يسر، والثانية: أنه يجهر، كقولهما. قال: وهي الصحيح على ما قال الرازي". ومثله في النهر. وقال في "الحلية": واختلف في عيد الفطر: فمن أبي حنيفة وهو قول صاحبيه، واختيار الطحاوى أنه يجهر، وعنه أنه يسر، وأغرب صاحب النصاب حيث قال: يكبر في العيدين سراكما أغرب من عزا إلى أبي حنيفة أنه لا يكبر في الفطر أصلا، وزعم أنه الأصح، كما وظاهر "الحلاصة" اهد (١٩٦٠١م). قلت: ويؤيد قولهما ما أخرجه الدارقطني بسند رجاله ثقات عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: "كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في عبد الرحمن من كبار التابعين، ولأبيه صحبة، جل روايته عن الصحابة، وهذا كحكاية الإجماع، وقد تقدم أن ابن المذر حكى الجهر بالتكبير في الفطر عن جماعة من الصحابة، والتابعين، فلكن بلغ عندهما، وعند الإحماع في رواية عنه مبلغ الشهرة، فجعله مخصوصا من الآية لثبوت الإجماع عليه، والله أعلم.

هذا كلامنا في التكبير في يوم الفطر، وأما التكبير في الأضحي: فقال في "رحمة الأمة": والتكبير في عيد النحر مسنون بالاتفاق اهد (ص.٣٢) وفي الدر في أحكام صلاة الأضحي: ويكبر جهرا اتفاقا في الطريق، قيل: وفي المصلى، وعليه عمل الناس اليوم، لا الأضحي: ويكبر جهرا اتفاقا في الطريق، قيل: وفي المصلى، وعليه عمل الناس اليوم، لا في البيت (١٠٥٨). قلت: ودليل الإجماع ما علقه البخاري: وكان ابن عمر، وأبو مرية يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما. وكان عمر رضي الله عنه يكبر في قبته بمني، فيسمعه أهل المسجد، فيكبرون، ويكبر أهل الأمواق حتى ترتج منى تكبيرا" اهد. ذكره في باب التكبير أيام منى وقبله. وأخرج الدارقطني بسند لا بأس به عن حنش بن المعتمر قال: "رأيت عليا يوم أضحى لم يزل يكبر حتى أتى الجانة" اهد (١٧٩١) فهؤلاء أجلة الصحابة ثبت عنهم التكبير في الأضحى،

ولم نعلم فيه خلافا.

فإن قلت: إن أثر عمر، وابن عمر، وغيرهما فيه التكبير في القبة، والأسواق، دون طريق المصلى. قلنا: التكبير في طريق المصلى قد ثبت عن ابن عمر، وعلى رضى الله عنهم صراحة، وعن عمر، وأبي هريرة دلالة، فإن التكبير في الأسواق، والقبة من توابع التكبير في طريق المصلى، كما لا يخفى، فإن الصلاة في يوم العيد، والتكبير لها هي الأصل، كما دل عليه حديث " زينوا أعيادكم بالتكبير"، وسيأتي.

فإن قلت: فهل يستحب التكبير في الأسواق عندكم؟ قلنا: فيه وجهان عندنا، ففي المجتبى قبل لأبي حنيقة: ينبغي لأهل الكوفة وغيرها أن يكبروا أيام العشر في الأسواق، والمساجد؟ قال: نعم. وذكر الفقيه أبو الليث أن إبراهيم() بن يوسف كان يفتي بالتكبير فيها. قال الفقيه أبو جعفر: والذي عندى أنه لا ينبغي أن تمنع العامة عنه لقلة رغيتهم في الحيروبه نأخذ اهد. فأفاد أن فعله أولى كذا في "رد الحيار" (١٠٩٧١). وفي "فتح البارى": قال الطحاوى: كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر اهد (٣٨١٠). والوجه الثاني أن لا يكبر جهرا إلا في طريق المصلى، قبل: وفي المصلى، تيزيكير عقب الصلاة جهرا، ولا يجهر فيما سوى ذلك أي لا يسن، وإلا فهو ذكر مشروع. هذا محصل ما في "رد المجار" (٢٠٥٠).

وعلى هذا فيحمل تكبير عمر في القبة، وتكبير ابن عمر وأبى هريرة في الأسواق على التكبير الذى كانوا يزيدونه في التلبية أو يفعلونه مكان التلبية، كما في الصحيح عن محمد بن أبى بكر الثقفى، قال: "سألت أنسا، ونحن عادون من منى إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبى ﷺ؟ قال: كان يلبى الملبي، فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه، ألى التلبية أو المرضوع مكان التلبية من خواص الإحرام، دون عيد الأضحى فافهم.

 ⁽١) لزم أبا يوسف حتى برع. وهو الإمام الشهور كبير المحل عند الحنفية وشيخ بلخ وعالمها في زمانه. وهو أخو عصام
 اين يوسف. ووي عنه النسائر وقال: ثقة. وذكره اين حيان في "اللقات" أهد من " الجواهر" (١:١٥).

۲۱۱۳ – حدثنا: الحسين () نا عباس () بن محمد ثنا الفضل () بن دكين ثنا عائذ'' بن حبيب عن الحجاج'' عن سعيد' بن أشوع عن حنش ابن المعتمر قال: "رأيت عليا يوم أضحى لم يزل مكبرا حتى أتى الجبانة" أخرجه الدارقطني (۱۷۹:۱)، وسنده حسن.

قوله: "حدثنا الحسين" إلخ: قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلي يوم الأضحى، وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. وقد ثبت عن ابن عمر أنه جهر بالتكبير في العيدين في المصلى أيضا، كما مر. ولا يخفي أن عليا أجل منه، فالأخذ يفعله أولى، ولذا قالت الحنفية بسنية الجهر بالتكبير في الأضحى في الطريق دون المصلى، وفي رواية عنهم في المصلى أيضا، وعليه عمل الناس، كما في الدر.

قال بعض الناس: وهذا التكبير، وجهره كلاهما مستحبان عندى، فإن مواظبة الصحابي على عبادة لا تثبت السنية، وأما ما في "الدر المختار": قالا: الجهر به سنة، كالأضحى اهم، فمعناه سنة الصحابي.

قلت: قد صرح شارح "المنية" باستحبابهما، فلا وجه لعزوك إياه إلى نفسك. لفظ السنة في "الدر" محمول على السنة الزائدة، وهي بمعنى الاستحباب، على أنا لا نسلم أن السنة لا تثبت بمواظبة الصحابة، لا سيما الخلفاء الراشدين، فإنا قد أمرنا باتباع سنتهم، كما لا يخفي على من وقف على الأصول، وعلى رضي الله عنه من الخلفاء الراشدين حتما. وأيضا فقد ورد في الحديث المرفوع أيضا ما يشعر بسنية هذا التكبير في طريق المصلى، وهو ما رواه الطبراني في الصغير، والأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ زِينُوا أَعِيادُكُم بِالتَّكْبِيرِ " وَفَيه عَمْرُ بِنِ رَاشَدُ ضَعْفَهُ أَحْمَدُ وَابْنِ معين، والنسائي، وقال العجلي: "لا بأس به" كذا في "مجمع الزوائد" (٢٢:١) فهو

⁽١) هو ابن إسماعيل ثقة.

⁽٢) ثقة حافظ.

⁽٣) ثقة مشهور.

⁽٤) صدوق.

⁽٥) هو ابن أرطاط.

⁽٦) هو السعيد بن عمرو بن أشوع ثقة.

۲۱۱۶ عن: الزهرى قال: «كان النبى ﷺ يخرج يوم الفطر، فيكبر من يتلق يخرج عن بيته حتى يأتي المصلى». رواه أبو بكر النجاد، وهو عند ابن أبى شبية عن يزيد عن ابن أبى ذئب عن الزهرى مرسلا بلفظ «فإذا قضى الصلاة قطع التكبير» ("التلخيص الحبير" ٤٣٠١). قلت: إسناد ابن أبى شبية صحيح مع إرساله، وهو حجة عندنا، وعند الكل إذا اعتضد، وههنا كذلك، فقد اعتضد بفعل الصحابة.

باب جواز التهنئة بالعيد

٣٠١١٥ عن: جبير بن نفير قال: «كان أصحاب رسول الله بَاللهِ إِنَّا إِذَا اللهِ بَاللهِ إِنَّا إِذَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ ما اللهِ عنه المعلمات الله منا، ومنك. رويناه في المحامليات بإسناد حسن، قاله الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣٧١:٢٣). وفي "وصول الأماني" (ص-19) للعلامة السيوطي: أخرج الزاهر بن طاهر في

حديث حسن على ما أصلناه مرارا. وهو محتمل أن يكون المراد به التكبيرات الزائدة الله في الصلاة، أو هي مع التكبير في طريق المصلى، فرجعنا إلى أفعال الصحابة وأقوالهم، فوجدناهم قد كبروا داخل الصلاة، وفي طريق المصلى جميعا. فكان في فعلهم بيان المراد بحديث رمول الله ﷺ، والحكم الثابت بالبيان يلحق المبين، كما تقرر في أصول الله عنه، فكانت منسة التكبير في الطريق، والجهر به ثابتة بالمرفوع دون فعل.

قوله: "عن الزهرى" إلخ: دلالة على سنية التكبير في طريق المصلى يوم الفطر ظاهرة، ولا دلالة فيه على الجهر به، فافهم.

باب جواز التهنئة بالعيد

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة. وفي "الدر المختار": والتهنئة "يتقبل الله منا ومنكم" لا تنكر. وفي "رد المحتال": وإنما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أبي حنيفة، وأصحابه. وذكر في "القنية" أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة، وقال أمير حاج: "بل الأشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة" اهـ (١٩٨١).

كتاب "تحفة عيد الفطر" وأبو أحمد الفرضي في نسخته بسند صحيح ثم ساقه.

٣ ٢ ١ ٦ - عن: محمد بن زياد قال: وكنت مع أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه وغيره من أصحاب النبي عقلة فكانوا إذا رجعوا يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا، ومنك، قال أحمد بن حنبل: إسناده إسناد جيد، كذا في "الجوهر النهى" (٣-١٥). و "وصول الأماني" (ص-١٩): أخرج الزاهر بسند حسن عن محمد بن زياد الألهاني، قال: رأيت أبا أمامة الباهلي يقول في العيد لأصحابه: "قبل الله منا، ومنكم اهـ".

باب كراهة النافلة في العيدين قبل الصلاة مطلقا وبعدها في المصلى خاصة

۲۱۱۷ – عن: أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: (كان رسول الله يُشتخ لا يصلى قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله، صلى ركعتين^(۱). رواه ابن ماجة (۲۰۱۱)، وفى "الزوائد": هذا إسناد جيد حسن قاله السندى. وفى "فتح البارى" (۲۰۲۲) بعد نقله ما لفظه: "بإسناد حسن، وقد صححه الحاكم اهـ".

٢١١٨ - وفي الصحيح: "باب الصلاة قبل العيد وبعدها: وقال أبو المعلى: سمعت سعيدا عن ابن عباس كره الصلاة قبل العيد اهـ".

باب كراهة النافلة في العيدين قبل الصلاة مطلقا وبعدها في المملى خاصة

قال المؤلف: دلالة حديث أبي سعيد على أن ترك النافلة قبل صلاة العيد، وفعلها بعدها كان عادة له ﷺ مع حرصه على العدها كان عادة له ﷺ مع حرصه على النافل ترك التنفل على طريق العادة، فافهم. وأما ما في "التلخيص الحبير" (١٤٤١): عن عبد الله بن عمرو مرفوعا "لا صلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها". رواه أحمد، فلم أجده

⁽١) وهي صلاة الضحي في ظني.

۲۱۱۹– وفيه أيضا: عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر، فصلى ركعتين لم يصل قبلها^(۱)، ولا بعدها^(۱) ومعه بلال اهـ.

۲۱۲۰ عن: أبى مسعود رضى الله عنه قال: اليس من السنة الصلاة قبل خروج الإمام يوم العيد. رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات ("مجمع الزوائد" ۲۲۲:۱).

٣١٢١ – عن: ابن سيرين "أن ابن مسعود رضى الله عنه وحذيفة رضى الله عنه كانا ينهيان الناس أو قال: يجلسان من يرياه يصلى قبل خروج الإمام". رواه الطبراني في "الكبير" بأسانيد، وفي بعضها قال: "أنبِّتُ أن ابن مسعود وحذيفة " فهو مرسل صحيح الإسناد ("مجمع الزوائد" ٢٢٢:١).

فى "مسند الإمام أحمد"، ولم ينقل سنده فى "التلخيص"، فينظر فيه، ولم يورده فى "فح البارى"، فلا حجة فيه. فإن ثبت كان صريحا فى الكراهة.

قوله: "عن أبي مسعود رضي الله عنه" إلخ: دلالته على بعض أجزاء الباب ظاهرة.

قوله: "عن ابن سيرين" إلخ: قال المؤلف: دلالته على بعض أجزاء الباب ظاهرة، وقد ورد من بعض الصحابة ما يخالفه. ففي "مجمع الزوائد" (٢٣٢:١): عن أيوب قال: "رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه والحسن يصليان يوم العيد قبل أن يخرج الإمام". قال: ورأيت محمد ابن سيرين جاء، فجلس، ولم يصل". رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح. وهو محمول على الجواز.

وقد ورد أيضا ما ينكر النافلة بعد الصلاة. ففي "مجمع الزوائد" أيضا (٢٣٢١): عن عبد الملك بن كعب بن عجرة قال: خرجت مع كعب رضى الله عنه بن عجرة يوم العيد إلى المصلّى فجلس قبل أن يأتى الإمام، ولم يصل حتى انصرف الإمام، والناس ذاهبون كأنهم عنق نحو المسجد. فقلت: ألا ترى؟ فقال: "هذه بدعة، وترك السنة". وفي رواية: "إن كثيرا مما نرى جفاء، وقلة علم إن هاتين الركعتين سبحة هذا اليوم حتى

⁽١) مطلقا.

⁽٢) أي في المصلى.

باب ما جاء في وقت صلاة العيدين

حبد الله من يزيد بن خمير الرجى قال: (خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله منظقة مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح، رواه أبو داود (١٤٤١). وفي "النيل" (١٧٦:٣): سكت عنه هو والمنذرى، ورجال إسناده ثقات اهد. وفي "نصب الراية" (٢٠٠١): رواه أبو داود، وابن ماجة. قال النووى في "الحلاصة": إسناده صحيح على شرط مسلم اهد. وفي "فتح البارى" (٢٨٠١) في "شرح تعليق البخارى": "وقال عبد الله بن بسر: إن كنا فرغنا في هذه الساعة، وذلك حين التسبيح" ما نصه: هذا التعليق وصله أحمد،

... تكون الصلاة^(١) تدعوك". رواهما الطبراني في "الكبير"، وعبد الملك ذكره ابن حبان في "الثقات" اهـ.

والحواب عنه أنه لم يبلغه حديث أبي سعيد. وفي هذا الأثر أن السبحة في هذا اليوم سواء كان في البيت أو في المصلى قبل الصلاة لا تسن. وذكر القارى في "المناقب" عن خلف الأحمر أن الإمام (أبا حنيفة) كان لا يصلى قبل العيد ولا بعده، ثم رأيته يصلى بعد العيد، فسألته عن ذلك، فقال: "بلغني عن على رضى الله عنه أنه كان يصلى بعده أربعا، فاقتديت به "انتهى. قال القارى: ولعله كان يصلى في بيته (لا في المصلى) كما رواه ابن ماجة "أنه كان عليه السلام يصلى في بيته ركعتين" اهـ (ص: ٤٧٤).

باب ما جاء في وقت صلاة العيدين

قال المؤلف: دل الحديث على أن صلاة العبد ينبغى أن تصلى قبل صلاة الضحى، ففيه بيان الوقت المستحــب حيث أنكر الصحــابى ولم يبطل الصلاة، وليس فيه بيان أوله وآخره. *

وفى "فتح البارى" (٣٨٠:٢): قال ابن بطال: أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها، وإنما تجوز عند جواز النافلة، ويعكر عليه

⁽١) أي المكتوبة وهي الظهر.

وصرح برفعه، وسياقه أتم أخرجه من طريق يزيد بن خمير قال: وخرج عبد الله ابن بسر صاحب النبي عليه مع الناس يوم فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، وقال: إن كنا مع النبي عليه وقد فوغنا ساعتنا هذه. وكذا رواه أبو داود من أحمد، والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه. وفي رواية صحيحة للطبراني: "ذلك حين تسبيح الضحى اهـ".

٣١١٦ – حدثنا: فهد ثنا عبد الله بن صالح ثنا هشيم بن بشير عن أبي بشر جعفر بن إياس عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: أخبرني عمومتي من الأنصار وأن الهلال خفي همي الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمن النبي عليه في فأصبحوا صيامًا، فشهدوا عند النبي عليه نعد زوال الشمس أنهم رأوا الهلال الليلة الماضية، فأمر رسول الله الناس بالفطر، فأقطروا تلك الساعة. وخرج بهم من الغد، فصلى بهم صلاة العيد». أخرجه الطحاوى (٢٦٦:١)، ورجاله نقات. أما فهد فهو ابن سليمان، وثقه في "الجوهر النقي" (٢٢٩:١)). ورجلا الله

وفى "الدر المختار": (وقتها من الارتفاع) قدر رمح، فلا تصح قبله، بل تكون نفلا محرما (إلى الزوال) بإسقاط الغاية اهد. وفى "رد المحتار": قوله: "قدر رمع" هو اثنا عشر شبرا والمراد به حل النافلة (٨٧٠:١). وهذا التحديد قالوا به لأنه وقت جواز النافلة، والعيد منها، فاحفظه.

قوله: "حدثنا فهد" إلخ: قلت: فيه دلالة على أن العيد لا تصلى بعد زوال الشمس لأن العيد لا تصلى بعد زوال الشمس أنهم رأوا الهلال، فأمر الناس بالفطر، ولم يصل العيد تلك الساعة، بل أخرها إلى الغد، فدل على عدم جوازها بعد الزوال، وإلا لما أخرها إلى الغد. وقد عرفت إجماع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس. والحديث يدل على عدم صحتها بعد الزوال، فكان وقتها من الطلوع إلى الزوال.

إعلاء السنن

بن صالح هو كاتب^(۱)الليث حسن الحديث. وهشيم وأبو بشر من رجال الصحيح. وأبو عمير قيل: اسمه عبد الله ثقة من الرابعة، كما في "التقريب" (ص-۲۲۲)، فالحديث حسن.

باب صلاة العيد في اليوم الثاني للعذر

٢١٢٤ - عن: أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الصحابة، «أن ركبا

واحتج بعض من صنف فى دلائل الحنفية من علماء زماننا من الأطباء لإنبات أول وقتها، تبعا للشوكانى، بما نقله الحافظ فى التلخيص الحبير عن كتاب الأضاحى للحسن بن أحمد البناء عن طريق وكيع عن المعلى بن هلال عن الأسود بن قيس عن جندب قال: "كان النبي عليه يصلى بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين، والأضحى على قيد رمح" اهر (١٤٤١) وقال: أورده الحافظ فى "التلخيص"، ولم يتكلم عليه.

قلت: لا حاجة له إلى الكلام بعد ما قد ذكر حصة من الإسناد، ونبه به على التأمل فيه، كما هو عادة المصنفين من المحادثين في ذلك. والحديث لا يصلح للاحتجاج به أصلا، ففيه المعلى بن هلال، قال الحافظ في "التقريب": "اتفق النقاد على تكذيبه" اهد (ص:٢١٢). ولم أر فيه تعديلا، ولا أثنى عليه أحد إلا ما كان من أبي حريز فإنه ألان القول فيه، وقال: "كان شيخا حدث عنه غيرواحد إلا أنه غيرموثرق بحفظه". كما في "التهذيب" (٢١٤٠٦). وأين يقع قوله من قول ابن معين، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد، ووكيم، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي زرعة، وابن عدى، وابن المبارك، وأبي داود والعجلى، والنارقطني وابن حبان، وأبي زرعة، وابن على، وابن المبارك، وأبي دعاه العبد من الرجوع إلى الإجماع الذي حكاه التهذيب أيضا. فلا بد لإثبات أول وقت العيد من الرجوع إلى الإجماع الذي حكاه الحافظ في "الفتح"، وفي النيل عن البحر، وهي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال، ولا أمرف فيه خلافا اهد (١٧٧٣)، والله تعالى أعلم.

باب صلاة العيد في اليوم الثاني للعذر

قال المؤلف: قال الطخيِّعاوى (٢٢٦:١): فذهب قوم إلى هذا فقالوا: إذا فات الناس

⁽١) يدل على ذلك رواية فهد عن عبد الله بن صالح عن الليث عند الطحاوي (١٠٠١). وغير ذلك من المواضع.

جاءوا، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم النبي على الله ألله أصبحوا يغدوا إلى مصلاهم الله وإسناده أصبحوا يغدوا إلى مصلاهم الله وإسناده صحيح ("بلوغ المرام" (۸۸۱) وصححه ابن المنذر، وابن السكن، وابن حزم وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث، فقال ابن عبد البر: أبو عمير مجهول، كذا قال. وقد عرفه من صحح له ("التلخيص الحبير" (۱۶۲۱).

ولفظ أحمد في "مسنده": "غم علينا هلال شوال، فأصبحنا صياما، فجاء ركب من آخر النهار، فشهدوا عند رسول الله على أنهم رأوا الهلال بالأمس. فأمر الناس أن يفطروا من يومهم، وأن يخرجوا لعيدهم من اله ". وقال المندري: قال الحظامي: "حديث أبي عمير صحيح" ("عون المعبود" ١٠٠٥). قال النووى في "الحلاصة": "حديث صحيح" كذا في "نصب الراية" (٣٢١٠). ورواه الدارقطني (٣٣١١) وحسنه. وفي روايته: وأنهم كانوا عند رسول الله يَكِينَ من آخر النهار، فجاء ركب، فشهدواه، فذكره.

صلاة العيد في صدر يوم العيد صلوها من غد ذلك اليوم في الوقت الذي يصلونها. وممن ذهب إلى ذلك أبو يوسف. وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: إذا فاتت الصلاة يوم العيد حتى زافت الشمس من يومه لم يصل بعد ذلك في ذلك اليوم، ولا فيما بعده. وممن قال ذلك أبو حنيفة اهم، وقال أيضا: وهو قول أبي حنيفة فيما رواه عنه بعض الناس ولم نجده في رواية أبى يوسف عنه، هكذا كان في رواية أحمد اهم.

قلت: قوله: "أحمد" لعله سهو من الكاتب، والصحيح محمد. ويحتمل أن يكون المراد بأحمد هو الطحاوى، وقائله من روى كتابه هذا عنه، وقد تم كلام الطحاوى عند لفظ عنه، فافهم.

وقال الطحاوى أيضا: إن الحفاظ ممن روى هذا الحديث عن هشيم لا يذكرون فيه أنه صلى بهم من الغد (كما ذكره عبد الله بن صالح)، إنما ذكروا أنه قال: "ثم ليخرجوا لعيدهم من الغد إلى مصلاهم أو أمرهم إذا أصبحوا أن يخرجوا إلى مصلاهم". فهذا هو أصل لحديث، لا كما رواه عبد الله بن صالح. وأمره إياهم بالخروج من الغد لعيدهم قد يجوز أن يكون أراد بذلك أن يجتمعوا فيه ليدعوا، أو ليرى كترتهم فيتناهى ذلك إلى عدوهم، فتعظم أمورهم عنده. لا لأن يصلوا كما يصلى العيد اهـ.

وفى "نيل الأوطار" (٩٧:٣): وروى الخطابى عن الشافعى أنهم إن علموا بالعهد قبل الزوال صلوا وإلا لم يصلوا يومهم، ولا من الغد، لأنه عمل فى وقت، فلا يعمل فى غيره. قال: وكذا قال مالك وأبو ثور اهد. وفى "الدر المختار": "تؤخر بعدر، كمطر إلى الزوال من الغد فقط، وحكى القهستانى قولين". وفى "رد المحتار" (١٠٥٥٠): قوله: "قولين". ثم قال: ولعله مبنى على اختلاف الروايتين، ويؤيده ما فى زكاة النظم: أن لصلاته يوما واحدا فى "الأصول"، ويومين فى "مختصر الكرخى" اهد. وفيه من "البحر": لكن لم يذكر فى الكتب المعتبرة اختلاف فى هذا اهد.

قلت: والذى ذكره الطحاوى من مذهب الإمام قد رجحه من حيث النظر الذى ذكره في كتابه، ولكن الظاهر من أحاديث المتن أن الغدو، كان للصلاة، وقد صليت. وورد فيه حديث حسن صريح، أخرجه الطحاوى، وقد ذكرناه في الباب السابق، وبينا لك أن إسناده حسن. والعجب من بعض الناس المدعى سعة النظر في الحديث حيث قال: "ولم أقف على فهد، وعبد الله بن صالح، وفهد من ثقات مشايخ الطحاوى، قد أكثر الاحتجاج بحديثه، وعبد الله بن صالح أشهر من أن يشي عليه.

⁽١) شهد بالله حلف، مصباح.

⁽٢) بالتثنية.

باب كيفية صلاة العيدين

٣٠١٢٦ على بن عبد الرحمن، ويحيى بن عثمان قد حدثانا قالا: ثنا عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة قال: حدثنى الوضين بن عطاء أن القاسم أبا عبد الرحمن حدثه قال: حدثنى بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال: «صلى بنا النبى ﷺ يوم عيد، فكبر أربعا، وأربعا، ثم أقبل علينا بوجهه حين انصرف، فقال: «لا تنسوا كتكبير الجنائز» وأشار بأصابعه، وقبض إبهامه، أخرجه الطحاوى، وقال: "حسن الإسناد. وابن يوسف، وابن حمزة. والوضيين، والقاسم كلهم أهل رواية معروفون بصحة الرواية اهـ". أورده فى "كتاب الزيادات" (٣٩٩:٢) من "شرح معانى الآثار".

هذا والتأويل الذى ذكره الطحاوى بعيد عن الظاهر، فلا يعرج عليه. ولا متافاة بين ما رواه عبد الله بين صالح وبين ما رواه الحفاظ من أصحاب هشيم، بل كلاهما متحدان معنى. وإذا كان كذلك، فلا حاجة إلى الترجيح، فإنما يحتاج إليه عند التعارض. وزيادة اللغة مقبولة لا سيما إذا أيدها الظاهر، ولم تكن منافية لرواية الجماعة من الثقات، كما قررناه في "المقدمة".

والحديث فيه دلالة على جواز عيد الفطر في اليوم الثانى عند العذر. وأما صلاة الأضحى فتصح في اليوم الثانى والثالث بعد يوم النحر، لكن مع الإساءة إن كانت التأخير بلا عذر، وبدونها بعذر. والفرق بين الفطر، والأضحى، كما في "شرح المنية" أن عيد الفطر أدى أضيفت إليه الصلاة يوم واحد، وعيد الأصحى الذى أضيفت إليه للاثنة أيام، لأنها كلها أيام الأضحى بالإجماع (وسيأتى دليله في موضعه). فالصلاة فيما سوى ذلك من الأيام لا تسمى صلاة العيد إلا أن النقل ورد بها عند العذر في اليوم الذى يلى يوم الفطر مع أنه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فاقتصر عليه اهـ (ص: ٢٩٥)، أى فلا تصح صلاة الفطر في اليوم الثانى بلاعذر، هذا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب كيفية صلاة العيدين

قوله: "على" إلخ قال المؤلف: عبد الله بن يوسف من رجال الصحيح ثقة متقن من أثبت الناس في "الموطأ"، كذا في "التقريب" (١١٥:٢). ويحيى بن حمزة هو الحضرمي قلت: على بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة ثقة، كما في "التقريب" (ص-١٥٠). ويحيى بن عثمان هذا صدوق رمى بالتشيع. ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله، قاله في "التقريب" (ص-٢٣٦).

۲۱۲۷ – عن: مكحول قال: أخبرنى أبو عائشة جليس لأبى هريرة وأن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه، وحذيفة بن اليمان رضى الله عنه كيف كان رسول الله ﷺ يكبر فى الأضحى، والفطر؟ فقال أبو

من رجال الجماعة، ثقة، رمى بالقدر، ذكره فى "التقريب" (ص: ٣٣٤). والوضيين أخرج له أبو داود وابن ماجة، صدوق سىّء الحفظ، ورمى بالقدر. قاله صاحب "التقريب" (٣٠٠). وفى "تهذيب التهذيب" (٢١٠: ١٢) ما محصله: وثقه الإمام أحمد وابن معين، ودحيم. وقال أحمد أيضا: "كان يرى القدر" ووثقه أيضا ابن عدى، وأبو داود، وابن حبان. وقال أبو داود أيضا: "قدرى". وضعفه الوليد بن مسلم، وابن سعد، والجوزجاني، وأبو حاتم، وابن قانع. وقال إيراهيم الحربى: "غيره أوثق منه " اهه. والقاسم ابن عبد الرحمن الدمشقى صاحب أبى أمامة صدوق، يرسل كثيرا. أخرج له أصحاب السنن، كذا فى "التقريب" (ص: ١٧١). ووثقه البخارى، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، والتردي، واخمة، الإمام أحمد، سفيان، والتردي، وضعفه الإمام أحمد، والعجلى، والغلابي، وقال ابن حبان: "كان يروى عن الصحابة المصلات" انتهى ما فى تهذيب النهذيب محصلا (٢٣٣٠).

ودلالته على عدد تكبيرات العيد ظاهرة. والأربع فى الأولى مجموع تكبير الإحرام، والزوائد، وفى الأشرى مجموع تكبير الركوع والزوائد، فإن التشبيه بتكبير الحنائز، كما أفاده الشيخ صريح فى الموالاة، ولا تتحقق إلا بما ذكرنا.

قوله: "عن مكحول" إلخ قال الزيلمي (٢٦١٠): أعله ابن الجوزى بعبد الرحمن ابن ثوبان قال: قال ابن معين: "هو ضعيف" وقال أحمد: "لم يكن بالقوى، وأحاديثه مناكير". قال: "وليس يروى عن النبي على في تكبير العيدين حديث صحيح" انتهى، قال في "التنقيع": عبد الرحمن بن ثوبان وثقه غيرواحد، وقال ابن معين: "ليس به بأس". ولكن أبا عائشة قال ابن حزم فيه: "مجهول". وقال ابن القطان: "لا أعرف حاله" انتهى.

موسى رضى الله عنه: كان يكبر أربعا تكبيره على الجنائر، فقال حذيفة: صدق، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكبر فى البصرة حيث كنت عليهم قال أبو عائشة: وأنا حاضر سعيد بن العاص». رواه أبو داود (٤٤٧:١) وسكت عنه هـ و المنذرى.

قلت: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قد اختلف فيه، واختلف فيه قول ابن معين أيضا. وترجمته مستوفاة في "تهذيب التهذيب" (١٥٠١). وفي "تقريب التهذيب": "صدوق يخطئ، ورمى بالقدر، وتغيربآخره" (ص١٩٠١). وأبو عائشة روى عنه مكحول، وخالد بن معدان (١٤٦١). وفي "التقريسه" (ص٢٥٨): مقبول اهـ. والمجهول لا يوصف بالقبول، فكانت الجهالة مرتفعة.

الجواب عن إيراد بعض الناس على النيموى

وهذا هو المراد بقول النيموى: "فارتفعت الجهالة برواية الاثنين عنه" (١٠٦:٢) أى مع وصف أهل التعديل إياه بالقبول. وإن سلم أنه أراد ارتفاع الجهالة برواية الاثنين فقط، فلا يعارض ذلك ما قاله هو في "تعليقه" (١٠٤١) من عدم ارتفاع جهالة الحال برواية الاثنين أهد فإن جهالة الحين ترتفع بها اتفاقا، وارتفاعها هو المراد ههنا، ولا حاجة لنا إلى الاثنين أهد فإن جهالة الحال لكون رواية المستور مقبولة عندنا. وإنما يحتاج إليه من لم يقبل روايته كما هو مذهب المعض من المحدثين. وقول النيموى في (١٠٨١) من عدم ارتفاع جهالة الحلل برواية المستور مشهولة يطريق الإلزام، لا لبيان مذهبه، فإن مذهب الحلفية في قبول رواية المستور مشهوره ولم ينبه بعض الناس لهذه الدقيقة، فادعي التعارض بين قوليه، ورماه بالتعصب المذموم، وقال: "وله في ذلك نظائر يتساهل فيما يقوى مذهبه، ويشدد فيما يقوى مذهبه، والله المستمان" أهد. وهذه فرية بلا مرية، فإن النيموى، وثمن أيعنا إلى المنا المناسلة ونحل المحتاج بها عند كم، ونجيب عنها ثانيا على أصلنا، ونتكلم على الدلائل لا تصلح للاحتجاج بها عند كم، ونجيب عنها ثانيا على أصلنا، ونتكلم على دلائلنا المؤيدة لنا على أصلنا، ونتكلم على عدد لائلنا المؤيدة لنا على أصلنا، ونتكلم على عدد لائلنا المؤيدة لنا على أصلنا ققط، ولا عائبة في ذلك أصلا. ودلالته الحديث على عدد لائيرات العيدين ظاهرة.

٣١١٢٨ يحيى بن عثمان قد حدثنا قال: ثنا نعيم بن حماد قال: ثنا محمد بن يزيد الواسطى عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال: حدثنى رسول حذيفة رضى الله على عنه وأبى موسى رضى الله عنه وأن رسول الله على كان يكبر في العيدين أربعا أربعا سوى تكبيرة الافتتاح. رواه الطحاوى (٢٠٠٤) وإسناده مقارب إلا أنه منقطع، كما ترى.

العاص «أرسل" إلى أربعة نفر من أصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في العاص «أرسل" إلى أربعة نفر من أصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في العيد، فقالوا: ثماني تكبيرات، فذكرت" ذلك لابن سيرين، فقال: صدق، ولكن أغفل" تكبيرة فاتحة الصلاة، وهذا الجمهول الذي في هذا السند تين أنه أبو عائشة، وباقى السند صحيح. رواه ابن أبي شيبة في "المصتف" ("الجوهر النقي في الرد على البيهةي" ("28).

قوله: "يحيى بن عثمان" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الأربع سوى تكبير الإحرام ظاهرة، وقد نقلناه للاعتضاد، فإن الحكم قد ثبت بالحديث الأول، وقد مر تقريره.

قوله: "ثنا هشيم" إلخ. دلالته على ما دل عليه حديث يحيى ظاهرة.

قال بعض الناس: والسند صححه صاحب الجوهر النقى، ولم يممن النظر فيه فإن رسول سعيد لم يسم، وكذا لم يذكر من أخذ عنه ابن سيرين، وغايته أن يكون من مراسيله، وهى صحيحة على ما تقدم فى باب افتراض المضمضة فى الغسل.

جمهور المحدثين لا يحتجون بالمرسل وإن كان صحيحا

وجمهور المحدثين لا يحتجون بالمرسل، وإن كان صحيح الإسناد. الصحة المعروفة عند أهل الفن، لأنها لا تتحقق إلا عند اتصال الإسناد.

⁽۱) بزنة المعروف. (۲) قائله مكحول.

⁽٣) فرو گذاشت.

٣١٦٠ أخبرنا: سفيان الثورى عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود رضى الله عنه وكان يكبر في العيدين تسعا، أربع قبل القراءة، ثم يكبر، فيركع. وفي الثانية يقرأ، فإذا فرغ كبر أربعا ثم ركع، وواه عبد الرزاق في "مصنفه". وإسناده صحيح (كذا في "الدراية"). وفي "مجمع الزوائد" (٢٣٣٠): عن كردوس قال: "كان عبد الله بن مسعود يكبر في الأضحى والفطر تسعا^(١) تسعا يبدأ، فيكبر أربعا ثم يركع بإحداهن". رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات اهد. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" بإسناد صحيح من فعل المغيرة بن شعبة رضى الله عنه مثل فعل ابن مسعود كما في (الدراية س١٥٥).

۲۱۳۱ – عن: عبد الله رضى الله عنه قال: "التكبر فى العيد أربعا كالصلاة على الميت". رواه الطبرانى فى "الكبير" ورجاله ثقات (مجمع الزوائد (۲۲۳:۱).

الجواب عن إيراد بعض الناس على صاحب الجوهر النقى

قلت: إنما صحح صاحب الجوهر باقى السند، وهو من هشيم إلى مُكحول، ولا شك في صحته. فلا يعترض عليه إلا أعمى القلب والنظر.

قوله: "أجبرنا سفيان" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن عبد الله" إلخ: تقدم تقريره في حاشية الحديث الأول، وقد ورد طريق أخرى لصلاة العيد عن ابن مسعود رضى الله عنه، ففي "مجمع الزوائد" (۱۳:۱۷): عن إير الهيم أن الوليد بن عقبة دخل المسجد وابن مسعود، وحذيفة، وأبو موسى في عرصة المسجد، فقال الوليد: إن العيد قد حضر، فكيف أصنع؟ فقال ابن مسعود: "تقول: الله أكبر، وتحمد الله، قتل عليه، وتصلى على النبي على النبي التي وتندعو الله. قم تكبر، وتحمد الله، وتسلى على النبي على وتندى أم تكبر، واقرأ بفاتحة الكتاب، وسورة، ثم

⁽١) أي تسعا وتسعا.

⁽٢) هو اين مسعود.

⁽٣) أي كتكبير الصلاة.

كبر، واركع، واسجد. ثم قم فاقرأ بفاتحة الكتاب، وسورة، ثم كبر، واحمد الله، واثن عليه، وصل على النبي ﷺ، واركع، واسجد. قال: فقال حذيفة وأبو موسى: أصاب ". رواه الطبراني في الكبير. وإبراهيم لم يدرك واحدا من هؤلاء الصحابة، وهو مرسل، ورجاله ثقات اهـ.

ولكن اختلف فيه عن إبراهيم فإنه جاء عنه نحو ما ذكر في المتن عن ابن مسعود رضى الله عنه فقى "كتاب الآثار" للإمام محمد (ص: ٣٦): أخبرنا أبو جنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه "أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة ومعه حديفة البمان رضى الله عنه، وأبو موسى الأشعرى رضى الله عنه فخرج عليهم الوليد بن عقبة، وهو أمير الكوفة يومغل، فقال: إن غدا عيدكم، فكيف أصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن! كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود أن يصلى بغير أذان، ولا إقامة وأن يكبر في الأولى خمسا، وفي الثانية أربعا، وأن يوالي بين القرأتين، وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته()" أهد. وهو مرسل رجاله ثقات. فهذا هو المصدد فإنه قد تأيد بما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه موصولا، وقد تقدم، وهو المشهور عنه أيضا، على أن الموصول مقدم على المرسل، وإن صح المرسل.

ثم اعلم أن الأحاديث وردت مختلفة في تكبيرات العيدين. وكل جسن إذا صح. فقد روى الترمذى (١٠:١) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (١ "أن النبي على كمر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة ". قال الترمذى: "حديث حسن. وهو أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي على الترمذى" أهد. وفي "التلخيص الحبير" ((١٤٤١): "وكثير ضعيف، وأنكر جماعة تحسينه على الترمذى" اهم ملخصا. وفي "ميزان الاعتدال" (٢٠٤٥): وأما الترمذى فروى من حديثه "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى اهد. قلت: قلد

⁽۱) وذلك ليبلغ الصوت جميع الحاضرين، وليروا المحطيب، وفي "مجمع الزوائله" (٢٣٣:١): عن أبي سعيد المخدري رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ خطب يوم العيد على راحلته" رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح. (۲) جده عمرو بن عوف الزني.

صحح له إمام الأثمة ابن خزيمة غيرهذا الحديث، كما في "الترغيب" (١٠٢٠١)، فهو صحيح الحديث عنده وفي "نصب الراية" (٢٠٢١): قال الترمذي في "علله الكبرى": سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: "ليس شيء في هذا الباب أصح منه" وبه أقول. وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي أيضا صحيح، والطائفي مقارب الحديث انتهى.

قال أبن القطان في "كتابه": هذا ليس بصريح في التصحيح. فقوله: "هو أصح شيء في الباب" بعني أشبه ما في الباب، وأقل ضعفا. قوله: "وبه أقول" يحتمل أن يكون من كلام الترمذي أي وأنا أقول: إن هذا الحديث أشبه ما في الباب. وكذا قوله: "وخديث الطائفي(" أيضا صحيح" يحتمل أن يكون من كلام الترمذي، وقد عهد منه تصحيح حديث عمرو بن شعيب. قال: ونحن وإن خرجنا عن ظاهر اللفظ ولكن أوجه أن كثير ابن عداهم متروك اهـ.

قلت: هذه تأويلات ركيكة مخالفة لظاهر الكلام، ولا يحتاج إليها. فإن كثيرا عند البخارى حسن الحديث قال الحافظ في "تهذيبه" (٤٢٢:٨): قال الترمذى: قلت محمد (هو البخارى) في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه. وقد روى يحيي بن سعيد الأنصارى عنه اهد. فهذا السياق يدل على أن البخارى يحسن حديثه، فإنه حسن حديثا، ثم نقل عن غيره تضعيف كثير، ولو كان ضعيفا عنده لم يوسئه، والحديث قد أخرجه المدارقطني في سننه، فقال: ثنا الحسين بن إسماعيل ثنا محمد ابن إسماعيل البخارى وأحمد بن الوليد الكرابيسي قالا: نا إسماعيل بن أبي أويس حدثني بن بساله عن أبيه عن جده "أن النبي على كان يكير في المهدين في الأولى سبع كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده "أن النبي في كن يكير في المهدين في الأولى سبع تكبيرات، وفي الآخرة خمسا". زاد البخارى: "قبل القراءة" أهد (١٨١١). وحسن هذا صحيحه ". فظهر أن ما قاله ابن القطان تكلف شديد بغير حاجة، وتأويل كلام إمام يما لا يرضى الإمام به.

(١) سيأتي.

وأما تعقب الذهبي، فيجاب عنه أن الترمذى لم ينفرد بالاحتجاج به، بل احتج به إمام الدنيا أبو عبد الله البخارى، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب الصحيح شيخ ابن حبان صاحب الصحيح، كما قد أعلمتك، فلا طعن على الترمذى.

وأما قول ابن القطان: "عهد منه تصحيح حديث عمرو" فإن آراد به أن البخارى لا يحتج بحديثه فالأمر ليس كذلك، فإن الترمذى قال في "سننه" (٢:١٦): قال محمد بن إسماعيل: رأيت آحمد، وإسحاق، وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب اهد. وقال في "تهذيب التهذيب" (٢:١٤): قال البخارى: رأيت أحمد بن حبل، وعلى بن المدين، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ما تركه أحد من المسلمين. قال البخارى: من الناس" بعدهم؟ اله، إلى المحارى بن الناس" بعدهم، فقيت أن البخارى يحتج به فإنه قد نقل احتجاج المحتجين به، وأقرهم عليه مع أنه احتج به فيت أن البخارى يحتج به فإنه قد نقل احتجاج المحتجين به، وأقرهم عليه مع أنه احتج به يعسل. وإن أراد أن البخارى لا يصححه أى لم يعرف تصحيح حديث عمرو من عادت، فلا يضر أيضا. فإن عدم الثبوت عندكم لا يستلزم العدم في الواقع، والمحدث يحسن حديث رجل مرة، ويصحح أخرى باختلاف الأحوال. تأمل، وحقق، ولله الحمد على ما أنعم.

وحديث الطائفي أخرجه أبو داود وسكت عنه (٢:١٦ ٤) جدثنا مسدد نا أله المتمر قال: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال نبي الله مينية: والتكبير في ألفطر سبع في الأولى، وخمس في الآخري، والتكبير في ألفطر سبع في الأولى،

⁽١) استفهام إنكار.

⁽۲) ورواه الدارقطاني (۱۸۱:۱) حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا الحسن بن سلام ثنا أبو نعيم ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي ثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن رسول الله كيلي كبر في العبد بوم الفطر سبعا في الأولى، وفي الأعمرة خمسا سوى تكبيرة الصلاة" الهـ وعثمان صححه حديثه الدارقطني (۲۶٦:۱). والحسن لم أقف عليه وأبو نعيم فضل بن دكين ثقة ثبت من كبار شيرخ البخارى.

فيه، كما في "تهذيب التهذيب" (۲۹۸:۵). وفي "ميزان الاعتدال" (۲۰:۲): قال ابن عدى: أما سائر (۱ عديثه فعن عمرو بن شعيب، وهي مستقيمة، فهو ممن يكتب حديثه اهد. وفي "التلخيص" (٤٤:١): صححه أحمد، وعلى (هو ابن المديني)، والبخارى فيما حكاه الترمذي. وروى العقيلي عن أحمد أنه قال: ليس يروى في التكبير في العيدين حديث صحيح مرفوع اهد ملخصا.

قلت: فتعارض النقل عن أحمد، وبقى تصخيح البخارى وشيخه على، والترمذى حيث نقل تصحيح البخارى، وأقره عليه. وقال العراقي: "إسناده صالح" كما فى "نيل الأوطار" (١٩٠٣) وفيه أيضا قال أحمد: "أنا أذهب إلى هذا" اهـ. وهذان حديثان صححهما الأئمة.

والثالث: ما رواه البزار عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال: "كان رسول الله مينات من المنزة في العبدين، حتى يصلى إليها، وكان يكبر ثلاث عشرة (هي مع تكبيرات الإحرام) تكبيرة. وكان أبو بكر، وعمر رحمة الله عليهما يفعلان ذلك". وفيه الحسن بن حماد البجلي، ولم يضعفه أحد ولم يوثقه. وقد ذكره المزى للتمييز وبقية رجاله ثقات كذا في "مجمع الزوائد" (٢٣٣٠). "لين الأوطار" (١٨٣٣٠): "لين الحديث اهـ". وفي "التلخيص الحبير" (١٠٤١): "وصحح الدارقطني إرساله" اهـ. قلت: قد اعتضد بالموصولات، فهو حجة عند الكل.

والرابع: موقوف، وهو ما رواه مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضى الله عنه أنه قال: "شهدت الأضحى، والفطر مع أبي هريرة رضى الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة " اهد (ص: ١٣٠). وقال الترمذى في "علله الكبرى": قال البخارى: "والصحيح ما رواه مالك وغيره من الحفاظ عن نافع عن أبي هريرة فعله ". كذا في "نصب الرابة" (٣٣٣١). وصححه البيهتي، والطبراني، كما في البدر المنير، كذا ذكر في حاشية "التلخيص الحبير" (١٠٤٥).

⁽١) أي باقي.

.......

واختلف الروايات عن ابن عباس رضى الله عنه، فقد أخرج البيهقي، كما في "الجوهر النقي" (١: ٢٤١): عن عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء "كان ابن عباس يكبر في العيدين ثنتي عشرة سبع في الأولى، وخمس في الآخرة". ثم قال البيمقي: "هذا إسناد صحيح" اهـ. وفي "الجوهر النقي" أيضا: ذكر ابن أبي شيبة وجها ثالثا، فقال: ثنا هشيم أنا خالد هو الحذاء عن عبد الله بن الحارث هو أبو الوليد نسيب (أي قرية كما في المصباح) ابن سيرين قال: "صلى بنا ابن عباس رضي الله عنه يوم عيد، فكبر تسع تكبيرات، حمسا في الأولى، وأربعا في الآحرة. ووالي بين القراءتين ". وهذا سند صحيح اه. وقال الإمام الرباني الحافظ العسقلاني في "الدراية": "إسناده صحيح" اه. وفي "الجوهر النقي" أيضا: وقال ابن حزم: روينا من طريق شعبة عن خالد الخداء، وقتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل قال: "كبر ابن عباس رضي الله عنه يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قام، فقرأ، ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الركوع". قال: وروينا من طريق يحيى القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه في التكبير في العيدين قال: "يكبر تسعا، أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة ". قال: "وهذان سندان في غاية الصحة ". وقال ابن أبي شيبة: ثنا ابن إدريس عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه "أنه كان يكبر في العيد في الأولى سبع تكبيرات بتكبيرة الافتتاح وفي الآخرة ستا بتكبيرة الركعة، كلهن قبل القراءة ". و"هذا أيضا إسناده صحيح " اهـ.

وهذا الاختلاف محمول على النوسعة في العدد. وقد ورد في أثر ابن مسعود بعض ما ليس في الأحاديث المرفوعة، كما قد علمت، ولكنه محمول على الرفع الحكمي، فإن هذه الأحكام مما لا تدرك بالرأي. قال في "الجوهر النقي" (٢٤٤٦): قال أبو عمر في "التمهيد": "مثل هذا لا يكون رايا، ولا يكون إلا توقيفا لأنه لا فرق بين سبع، وأقل، وأكثر من جهة الرأي، والقياس" اهـ.

وفى "نيل الأوطار" ("١٨٤:٣): قال ابن عبد البر: وروى عن النبي ﷺ من طرق حسان أنه كبر فى العيدين سبعا فى الأولى، وخمسا فى الثانية من حديث عبد الله بن عمر، وابن عمرو، وجرير، وعائشة، وأبي واقد، وعمرو بن العوف المزني اهـ.

قلت: قد تقدم حديث عمرو بن عوف، وكذا حديث ابن عمرو. وأما حديث عائشة فرواه أبو داود من طريق ابن لهيعة، وسكت عنه. قلت: ابن لهيعة مختلف فيه، وهو حسن الحديث عند بعضهم على ما تقدم غير مرة، وهذا الحديث ضعفه البخاري، وصحح الدارقطني في "العلل" أنه موقوف اهـ. كما في "التلخيص الحبير" (١٤٤١). وحديث أبي واقد الليثي رواه الطبراني في "الكبير". وفيه ابنَ لهيعة أيضا كما في "مجمع الزوائد" (٢٢٣:١). وحديث ابن عمر رضي الله عنه عند الدارقطني (١٨١٨). وفي "التلخيص" (١٤٥١): فيه فرج بن فضالة وهو ضعيف، وقال أبو حاتم: "هو خطأ" اهـ. قلت: وفي "تهذيب التهذيب" (٢٦٠٠:٨): قال أبو داود عن أحمد: "إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير ". وقال الخليلي في "الإرشاد": "ضعفوه، ومنهم من يقويه. وينفرد بأحاديث" اهـ ملخصا. قلت: هناك لم ينفر د بالمتن، وتحسين حديثه بناء على الشواهد. وحديث جابر لم أقف عليه.

والأمر في التكبيرات واسع. قال الإمام محمد في "موطأه" (ص:١٣٨): قد اختلف الناس في التكبير في العيدين. فما أخذت به فهو حسن؛ وأفضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود اهـ. قال في "البدائع": والمختار في المذهب عندنا مذهب ابن مسعود، لاجتماع الصحابة عليه. ثم ذكر قصة الوليد بن عقبة أنه أرسل إلى الصحابة فأسندوا الأمر إلى ابن مسعود، فعلمه تسع تكبيرات، ووافقوه على ذلك اهـ (٢٧٧٠). وفي البحر عن السراج الوهاج في ترجيح العمل بالمروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ما نصه: لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود فكان الأخذ فيه بالأقل أولى (١٧٣:١).

قال بعض الناس: التكبير ذكر فتكثيره مطلوب، فالقول بأن هذا الزيادة الثابتة عن صاحب الشرع ليست بأفضل، مُنظور فيه. وقد بين في أحاديث الخصم أن القراءة في الركعتين بعد التكبيرات، ولم يبين في حديث مرفوع حقيقي موالاتها، والمرفوع الحكمي أدنى رتبة من المرفوع الحقيقي، فتترجح تلك الأحاديث تأمل. ثم اعلم أن أصحابنا قد ذهبوا إلى وجوب هذه التكبيرات، كما في "الدر المختار" (٤٨٨:١). ودليله هي مواظبة عَلِينًا عليها الثابتة بلفظ كان الوارد في بعض أحاديث المتن، وقد قدمنا غير مرة ما فيه.

٢١٣٢ – عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: «صليت مع رسول الله

قلت: أما قوله: "التكبير ذكر فتكثيره مطلوب" فيه أن تكثير الذكر ليس بمطلوب في داخل الصلاة مطلقا، بل الإمام مأمور بالتخفيف فيها. وأيضا، فإنما يطلب تكثير الذى هو معهود، والتكبير في غير الافتتاح والانتقالات ليس بمعهود في الصلاة، كما هو ظاهر، وخلاف المعهود لا يطلب تكثيره، بل يؤخد منه بالأقل المتيقن. وهو ما أخذنا به. وهو راجع على النمي على قصد أنه المقافل والقول راجع على الفعل، وأما قولة، وقد بين في أحاديث الخصم أن القراءة في الركعتين بعد التكبيرات إلخ.

فالجواب عنه: أن أحاديث الخصم كلها لا تخلو عن مقال، كما قد عرفت. والمرفوع الحكمى قد تأيد بالقياس الصحيح المأخوذ عن الأحاديث المشهورة، وهو أن موضع الذكر في الركعة الأولى قبل القراءة كالاستفتاح، وفي الثانية بعدها، كالقنوت، فترجح الحكمى على المرفوع الحقيقي في الباب. وأما قوله: "إن دليل وجوب هذه التكبيرات مواظبة عليها" فأقول: دليله قوله ﷺ: وزينوا أعيادكم بالتكبير، وهو حديث حسن، كما مر، مع مواظبة على التكبيرات فعلا، فافهم.

-2.-5

في "التلخيص الحبير" (١٤٥١) قوله (أى قول الرافعي): "ويقف بين كل تكييرتين بقدر قراءة آية، لا طويلة، ولا قصيرة. هذا لفظ الشافعي. وقد روى مثل ذلك عن ابن مسعود قولا وفعلا". قلت: رواه الطبراني، والبيهقي موقوفا، وسنده قوى اهـ. قلت: لفظ الطبراني في "الكبير" كما في "مجمع الروائد" (٢٣٣١١): عن ابن مسعود رضي الله عنه "أن بين كل تكبيرتين قدر كلمة" اهـ. قال صاحب "مجمع الروائد": "وفيه عبد الكريم، وهو ضعيف" اهـ. ولم أقف على لفظ البيهقي وقول الحافظ: "إسناده قوى" راجع إلى إسناد البيهقي على الظاهر. لأني سناد الطبراني ضعيف.

وفي "البحر الراثق" (١٧٤:٢): وذكر في "المبسوط": أن التقدير ليس بلازم، بل يختلف بكثرة الزحام وقلته. لأن المقصود إزالة الاشتباء اهـ، ملخصا.

قوله: "عن جابر بن سمرة" إلخ: دلالته على ما فيه ظاهرة، وكذا دلالة الذي بعده.

عَيْلِيُّ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان، ولا إقامة». رواه مسلم (٢٩٠:١).

٣٦١٣٣ – وله عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه موقوفا عليه "أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام، ولا بعد ما يخرج، ولا إقامة، ولا نداء، ولا شىء. لا نداء يومئذ، ولا إقامة اهـ ".

٢١٣٤ – عن: ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا "ليس فى العيدين أذان ولا إقامــة". رواه الخــطيب فى "المتفق والمفترق"، ورجــالــه ثقــات "كنــز العمال" (٢٥:٥٣).

٣٠١٣٥ – عن: ابن عمر رضى الله عنهما «أن النبى ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة». رواه مسلم (٢٩٠:١) ورواه البخارى فى "باب الخطبة بعد العيد".

وفى "فتح البارى" (٣٧٧:٢): واستدل بقول جابر رضى الله عنه: ولا إقامة، ولا شىء على أنه لا يقال أمام صلاتها شىء من الكلام، لكن روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى قال: "كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن فى العيدين أن يقول: الصلاة جامعة". وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها، كما سيأتى اهـ.

قال القارى (في " المرقاة "): وينبغي أن يفسر النداء بالأذان، لأنه يستحب أن ينادي لها " الصلاة جامعة " بالاتفاق اهـ.

مراسيل الزهرى

قلت: وظهر من استدلال الحافظ بمرسل الزهرى أن مراسيله ليست بضعاف عنده، ولا عند جميع أهل الحديث، بل ضعفها عند بعضهم فقط. كيف؟ وقد احتج بمراسيله مالك فى المؤطأ، والشافعى فى مسنده وكتبه، على أن ضعف مراسيله لا يتأتى على أصلنا، لكونه تابعيا حجة إماما، ومراسيل مثله مقبولة عندنا فافهم.

قوله: "عن ابن عمر رضى الله عنه" إلخ دلالته على ما فيه ظاهرة. ويعارضه فى بعض ما فيه ما ذكره الحافظ في "فتح البارى" (٣٧٦:٢). روى ابن المنذر بإسناد صحيح ٣١٣٦ – وروى البخارى أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: "شهدت العيد مع رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وعمر، وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الحطية".

٣١٣٧ عن: سمرة بن جنذب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين بـ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ رواء أحمد، والطبراني في "الكبير". ورجال أحمد ثقات ("مجمع الزوائد" (٢٢٢١). وأكثرهم استحب أن يقرأ في الأولى بـ﴿سبح﴾ وفي الثانية بـ﴿الغاشية﴾ تواتر ذلك عن رسول الله ﷺ. كذا في "بداية المجتهد" (١٣٧١).

إلى الحسن البصرى، قال: "أول من خطب قبل الصلاة عثمان رضى الله عنه، صلى بالناس ثم خطبهم، يعنى على العادة، فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة، ففعل ذلك". أى صار يخطب قبل الصلاة. وقد روى عن عمر رضى الله عنه مثل فعل عثمان رضى الله عنه رواه عبد الرزاق، وابن أبى شبية جميعا عن ابن عبينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف ابن عبد الله بن سلام، وهذا إسناد صحيح اهد ملخصا.

فالجواب عنه: ما أجاب به الحافظ أيضا فإن جمع بوقوع ذلك نادرا؛ وإلا فما في الصحيحين أصح اهـ. قلت: وعمل رسول الله ﷺ أولى وأتم فليتمسك به.

قوله: "عن سمرة" إلخ، و"عن أبى واقد" إلخ: دلالتهما على ما فيهما ظاهرة. والمراد أنه ﷺ فعل هذا مرة، وهذا مرة أخرى وكل محبوب.

تتمة أولى:

قد ورد التكبير في أضعاف الخطية فروى الإمام ابن ماجة حدثنا هشام بن عمار ثنا عبد الحسن بن سعد بن عمار بن سعد المؤذن حدثني أبي عن أبيه عن جده قال: "كان النبى ﷺ يكبر بين أضعاف الخطبة (أ) يكثر التكبير في خطبة العبدين اهـ. وفي "الزوائد": إسناده ضعيف، لضعف عبد الرحمن بن سعد، وأبوه لا يعرف حالــــه، قالـــــه العلامــــة السندي (۲۰:۱).

قلت: هشام بن عمار صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، كما لمن "التقريب" (ص. ٢٢٦. ولم يعرف أن هذا الحديث من القديم أو الحديث، ولكن الضعيف يكتفى به في فضائل الأعمال، فيجوز إثبات الاستحباب به، لا سيما وقد تأيد بعموم قوله: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ وبعموم قوله عليه السلام: الزينوا أعياد كم بالتكبيره وقد مر. وروى ابن ماجة أيضا، حدثنا يحيى بن حكيم ثنا أبو بحر ثنا عبيد الله بن عموو الرقى ثنا إسماعيل بن مسلم الحولاني ثنا أبو الزبير عن جابر قال: "عرج رسول الله من الموافقة بوم فطر أو أضحى، فخطب قائما، ثم قعد قعدة ثم قام" اهد. وفي "الزوائد": فيه إسماعيل بن مسلم، وقد أجمعوا على ضعفه، وأبو بحر ضعيف، قاله السندى (٢٠١١).

وروى الإمام الشافعي في "مسنده" (ص:٤٤) أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن الحيدين خطيتين يفصل بيشهما بجلوس" اهد ولم أقف على حال إبراهيم بن عبد الله وعبد الرحمن، ولهما ذكر في "تعجيل المنفعة" مجمل. وشيخ الإمام الشافعي قد تقدم في باب ما جاء في غسل العيدين. وعبيد الله تابعي قد أخرجوا له.

قول التابعي: "السنة"

وقال الإمام العلامة النووى في "مقدمة شرح صحيح مسلم": وأما إذا قال التاسي: "من السنسة كسذا" فالصحيح أنه موقوف. وقال بعض أصحبابنا الشافعين: إنه مرفوع مرسل اهـ (ص:١٥).

وفي "التلخيص الحبير" (١٤٥:١): قوله: "ويجلس بينهما كما في الجمعة"

⁽١) كالبيان لما قبله.

......

مقتضاه أنه احتج بالقياس اهـ. وقال النووى في "الخلاصة": لم يثبت في تكرير الخطبة شيء، ولكن المتعمد فيه القياس على الجمعة، كذا في "نصب الراية" (٣٢٤:١).

قلت: والحديث الضعيف إذا تأيد بالقياس الصحيح صار حسنا.

تتمة ثانية:

اعلم أن أصحابنا ذهبوا إلى رفع اليدين عند كل تكبيرة، وفي "التلخيص الحبير" (١:٥١): قوله: "عن عمر رضى الله عنه أنه كان يرفع يديه في التكبيرات". رواه البهبقي، وفيه ابن لهيعة اهـ.

قلت: تقدم أنه مختلف فيه، وحسن الحديث، إلا أن السياق لم يعرف، فلم يعلم أنها تكبيرات العيدين أو الجنائز، وإن كان نقله صاحب التلخيص في العيدين. فيحتمل أنه فهمه بالقرائن وصحتها محتملة؛ فإن ثبت عن عمر يكون حجة عندنا. وليس مما لا يدرك بالرأى. وفي "زاد المعاد" (١٠٤١): "وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة" اهـ، حكاه ابن القيم جازما به، ومثله لا يجزم بالضعيف، فهو حجة.

وقد روى الطحاوى (٩٩١:١٣) "حدثنا سليمان بن شعيب بن سليمان عن أبيه عن أبي عن أبي عن أبي حن أبيه عن أبي وسف عن أبي حنيفة عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم النخعى قال: "ترفع الأيدى في سبع مواطن، في افتتاح الصلاة، وفي التكبير للقنوت في الوتر، وفي العيدين، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، وبجمع، وعرفات، وعند المقامين عند الحجر، أبو يوسف: "فأم في افتتاح الصلاة، وفي العيدين، وفي الوتر، وعند استلام الحجر، فيحمل ظهر كفيه إلى وجهه. وأما في الثلث الأخر: فيستقبل بباطن كفيه وجهه" اهد. ذكره في "باب رفع اليدين عند رؤية البيت". قال صاحب "آثار السنن": إسنساده صحيح (١٨:٢).

قلت: وقد تقدم أن قول إبراهيم حجة عندنا، لا سيما فيما لا يدرك بالرأى، لكونه لسان ابن مسعود، وأصحابه. كيف؟ وقد تأيد قوله بالرفع في العيدين بفعل عمر، وابن عمر رضى الله عنهما.

وقال صاحب "الهداية": (ويرفع يديه في تكبيرات العيدين) يريد به ما سوى

تكبيرتى الركوع وعن أبى يوسف أنه لا يرفع اهد ملخصا. وفى "فتح القدير" (٥:٢): فما روى عن أبى يوسف أنه لا ترفع الأيدى فيها لا يحتاج فيه إلى القياس على تكبيرات المجائز، بل يكنمى فيه كون المتحقق من الشرع ثبوت التكبير، ولم يثبت الرفع، فيبقى على العدم الأصلى اهـ، وفى "رحمة الأمة" (ص: ٣١): واتفقوا على رفع التكبيرات، وعن مالك رواية أن الرفع فى تكبيرة الإحرام فقط اهـ. وفى "هداية المجتهد" لحفيد ابن رشد المالكي (١٢٨:١). وكذلك اختلفوا فى رفع اليدين عند كل تكبيرة، فمنهم من رأى لذلك، وهسو مسذهب الشافعي، ومنهم من لم يرى الرفع إلا فى الاستفتاح فقط،

قلت: وقد عرفت ثبوت الرفع في العيدين عن الصحابة، والتابعين، فهو الأولى. تتمة ثالثة:

جاء حديث يدل على أن الجلوس لاستماع خطبة العيدين لا يجب ولا يؤكد. رواه أبو داود (٤٩:١): عن عطاء عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه قال: شهدت مع رسول الله على الله المسلمة قال: إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب". قال: أبو داود: "وهذا مرسل عن عطاء عن النبي على المسلمة الله والصواب النبي على المسلمة عن ابن معين أنه قال: "غلط الفضل بن موسى في إسناده، وإنما هو عن عطاء عن النبي على مرسل" اهد.

قال العلامة ابن التركماني في "الجوهر النقي": قلت: "الفضل بن موسى ثقة جليل روى له الجماعة. وقال أبو نعيم: هو أثبت من ابن المبارك، وقد زاد ذكر ابن السائب، فوجب أن تقبل زيادته. والرواية المرسلة التي ذكرها البيبقي في سندها قبيصة عن سفيان، وقبيصة وإن كان ثقة إلا أن ابن معين، وابن حنبل، وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان. وعلى تقدير صحة هذه الرواية لا تعلل بها رواية الفضل، لأنه سدد الإسناد، وهو ثقة اهد (٢٤٧١). قلت: وقد تقدم أن زيادة راوى الصحيح والحسن مقبولة ما لم تناف رواية الجماعة من الثقات، ولا منافاة بين الوصل، والإرسال، فالحكم للرافع إذا كان ثقة المخاصة من الثقات، ولا منافاة بين الوصل، والإرسال، كالحكم للرافع إذا كان ثقة المحديد صحيح موصولا، وقد صححه الحاكم في مستدركه على شرطهما، وأقره عليه

الذهبي (٢٩٥:١). وقال السندي في "تعليقه على النسائي" (٢٣٣:١): علم منه أن سماع خطبة العيدين غير واجب اهـ.

قال بعض الناس: ولا يخفى أن هذا الحكم على تقدير صحة الحديث. قال الشيخ: ولم أطلع على رواية فقهية في هذا الباب أنه هل يجب الجلوس لاستماع هذه الحقيلة، أم لاي نعم، ذكر في "الدر المختار" في باب الجمعة أنه يجب الاستماع لسائر الحقب، كخطبة النكاح، وخطبة عيد، وختم على المعتمد. لكن لا يلزم منه وجوب الجلوس، كما في خطبة النكاح لا يجب الجلوس، لكن إن جلس يجب استماعه. والظاهر أن يقال: إنه لا يجب الجلوس لحطبة العيد، ولكن إن جلس يجب المتماعه، كما قالوا: إن من حضر التلاوة يجب استماعه مع عدم وجوب الجلوس له. فإن يقطف أحد بالرواية الفقهية في هذا الباب قليخرانا، أو يلحق بهذا المقام أله.

قلت: قد عرفت صحة الحديث موصويلا في كلام متناحب "الجوهر"، وقال الطحاوى بعد ما ذكر حديث عبد إلله بن السائب: هذا فيه إعلام بالقرق بين خطبة الجمعة، والمبينة في العبيل وبك بالحكمة والموطنة الحسنة في العبيل وبك بالحكمة والموطنة الحسنة في فلما كان هو مأمورا بالموطنة كان الجماعة مأمورين بالاستماع إليها، والإنصات لها. (قلت: والأولى الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فاسعوا إلى ذكر الله أمرهم بالسمى إلى الذكر فكانوا مأمورين بالاستماع إليه، والإنصات له، مع الأحاديث الآمرة بالاستماع، والإنصات لخطبة الجمعة). وخطبة العيد ليست كذلك، إنما هي تعليم لوجوب صدفة الفطر، وعلى من تجب، ولمن تجب وم تجب، وكذا عيد الأضحى تعليم بما الوجوب عليهم. فهذا وجه الفرق. ألا ترى؟ أن خطب الحج، التي هي لتعليم أمر الحج لا اختلاف بين ألهل العلم في سعة التخلف عنها، وترك الاستماع إليها. كذا في "المعصر" من "مشكل الآثار" (٢٠١٠).

والطحاوى من أجلة علماء المذهب، فقوله ليشعر بأن ذلك هو مذهب الحنفية، وإلا لصرح بالاختلاف فثبت أن التخلف عن خطبة العيد جائز. وأما إذا جلس لها فيكره الكلام، وترك الاستماع لها، كما صرح به في "الدر". وروى مثل ذلك عن ابن عباس،

باب استحباب مخالفة الطريق

عند الرجوع عن صلاة العيد، وسنية الخروج إليها ماشيا

٣٩١٣٩ – عن: جابر رضى الله عنه قال: «كان النبى ﷺ إذا كان^(١) يوم عيد خالف الطريق». رواه البخارى (١٣٤:١): وفى رواية^(١) الإسماعيلى: «كان

قال: "نكره الكلام في العيدين، والاستسقاء ويوم الجمعة" اهـ أخرجه البيهقي في "سننه". قال ابن التركماني: "في سنده يحيى الحماني عن قيس ويحيى بن سلمة (بن كهيل)" اهـ (٢٤٧١)، ويحيى بن سلمة ضعيف بالاتفاق، فالأثر ضعيف. ولكنه تأيد بالقياس الصحيح الذي ذكره فقهاءنا، فصح الاحتجاج به، فافهم.

قال بعض الناس: يخدش فيه أن الخطبة خطاب ولا خطاب إلا لمخاطب، فلو لم يسمع أحد لا تفيد الحطبة النكاح فإنه يسمع أحد لا تفيد الحطبة شيئا، فتلغو ولا تسن، مع أنها سنة، بخلاف خطبة النكاح فإنه لا يخلو عادة مجلس النكاح عن سامع، فافهم. قلت: فهمنا، وظهر لنا سخافة رأيك. فإن خطبة العيد أيضا لا تخلو عن سامع عادة، كخطب الحج. ولقائل أن يقول: إن سنية الحطبة إنما هي بشرط وجود السامع، وإلا فلا.

قال: والذي يظهر لى هو أنه وأجب على الكفاية وكذا سماع خطبة النكاح، وهذا لا ينافى الحديث المذكور أيضا إن صح. فإن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا أن يتركوا رسول الله ﷺ بأسرهم، فكأنه ﷺ كان قد علم أنه يبقى بعضهم، فخير بعض الحاضرين، والله تعالى أعلم.

قلت: لا دليل على كونهما واجبين على الكفاية. وأيضا فهو قول حادث لم يقل به أحد من السلف فيما علمنا، فهو رد.

باب استحباب مخالفة الطريق

عند الرجوع عن صلاة العيد، وسنية الخروج إليها ماشيا

قال المؤلف: دل حديث جابر الفعلى على المخالفة، وحديث بكر التقريرى على عدمها فحمل الأول على الاستحباب، والثاني على الجواز. والحديث الثالث صريح في

⁽١) تامة، "عمدة القارئ".

⁽٢) أي في "مستخرجه على البخاري".

إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذى ذهب فيه. كذا في "فتح البارى" (٣٩٢:٢).

۲۱٤٠ عن: إسحاق بن سالم مولى نوفل بن عدى أخبرنى بكر بن مبشر الأنصارى قال: "كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلى يوم الفصل، يوم الأضحى، فنصلى مع رسول الفصلى، فنصلى مع رسول الله ﷺ. ثم نرجع من بطن بطحان إلى بيوتنا". رواه أبو داود (٤٥٠:١) وسكت عنه.

وفى "كنز العمال" (٣٣٨:٤): رواه البخارى فى "تاريخه"، وأبو داود، وابن السكن، وقال: إسناده صالح. وما له غيره، والباوردى، والحاكم فى "المستدرك"، وأبو نعيم، وقال ابن القطان: "لم يرو عنه إلا إسحاق بن سالم، وإسحاق لا يعرف اهـ". قلت: من جعل الحديث صالحا فقد عرفه، وهو مقدم على من يجهله.

۲۱٤۱ حدثنا: إسماعيل بن موسى نا شريك عن أبى إسحاق عن
 الحارث عن على رضى الله عنه قال: "من السنة أن تخرج إلى العيد ماشيا، وأن

الجزء الثانى من الباس، وظاهره أن الحروج المذكور فيه هو الحروج إلى عيد الفطر، لأن قوله: "أن تأكل" إلخ مختص به فإنه ثبت كذلك قبل من فعله ﷺ، ويمكن قياس الأضحى عليه.

باب(١) اشتراط المصر للعيدين كالجمعة

فيه حديث على رضى الله عنه قال: "لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع". وقد ذكر في باب إن الجمعة لا تصح في القرى وقد تقدم أيضا. ومعناه لا صلاة جمعة، ولا صلاة عيد.

وأما ما رواه البخارى تعليقا "أمر أنس بن مالك مولاه ابن أبي عتبة بالزاوية⁽¹⁾

 ⁽١) لا يعلم وجه عدم إيشال هذا الياب في المتن مع كون حديث الياب موجودا، كما سياتي، أو من تسامح الناقل من مسودة المؤلف وهو الأغلب. مصحح.

⁽٢) موضع على فرسخين من البصرة كذا في " فتح الباري ".

تأكل شيئا قبل أن تخرج ". رواه الترمذي (٦٩:١) وحسنه.

باب من لم يدرك صلاة العيد يصلى أربعا متنفلا

۲۱۶۲ – عن: الشعبي قال: قال عبد الله بن مسعود: (من فاتته العيد فليصل أربعا). رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات (مجمع الزوائد (۲۳:۱). قلت: الشعبي لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، ولا يكاد يرسل إلا صحيحا كله من تهذيب التهذيب (۲۸:۵، نهو مرسل^(۱) جيد.

فجمع أهله وبنيه وصلى كصلاة أهل المصر، وتكبيرهم" (١٣٤:١).

فالجواب عنه: أن حديث على رضى الله عنه مقدم على فعل أنس رضى الله عنه، لأن الظاهر إن فعل أنس رضى الله عنه فيه مساغ للرأى، فإن صلاة العيد عامة لجميع أهل الإسلام فى الظاهر، فمن صلى فى القرية جرى على العموم الظاهر، ومن لم يصل، ولم يجوزها إلا بالمصر فلا بد من أن يكون معه دليل خلاف للظاهر، وليس إلا السماع، ولهذا قدمنا فى باب الجمعة أن قول على رضى الله عنه ليس نما يدرك بالرأى تأمل.

وقد روى الطبراني في "الكبير" عن أبي طرفة عباد بن الريان اللخمي الحمصي قال: أتيت المقدام بن معديكرب، وهو في قرية على أميال من حمص يوم عبد فقلنا: "تحرج فصل بنا العيد". فقال: لا، صلوا فرادى. كذا في "مجمع الزوائد"، وقال: أبو طرفة لا أعرفه اهد (٢٣٣١١). قلت: هو تابعي، والمستور في القرون الثلاثة مقبول عندنا، وفيه حجة للحنفية على اختصاص صلاة العيد بالأمصار دون القرى ظاهرة، وقوله: صلوا فرادى أي تنفل، لا أنها مشروعة للمنفرد، فلا دليل فيه على ذلك، والله تعالى أعلم.

باب من لم يدرك صلاة العيد يصلى أربعا متنفلا

قوله: "عن الشغمي" إلخ: قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة، ولا دليل على الوجوب، وأقل ما يثبت به الاستحباب، وبه نقول.

وفى "عمدة القارى" تحت ما بوب البخارى "إذا فاته العيد يصلى ركعتين" ما نصه: وقالت طائفة: يصليها إن شاء أربعا، روى ذلك عن على وابن مسعود، وبه قال إعلاء السنن - ١٤٨

باب تكبيرات التشريق، وأنها لا تجب إلا على أهل المصو

قال الله تعالى: ﴿وَوَاذَكُرُوا الله فَى أَيَامُ مَعْدُودَاتُ﴾، وقال ابن عباس: «ويذكرون اسم الله فى أيام معلومات أيام العشر (والأيام المعدودات) أيام التشريق، علقه البخارى، ووصله ابن مردويه بسند صحيح ("قتع" ٣٨:٢٠٣).

٣١ ٤٣ – حدثنا: حسين بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن على رضى الله عنه، وأنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من

الثورى، وأحمد. وقال أبو حنيفة: إن شاء صلى، وإن شاء لم يصل، فإن شاء صلى أربعا، وإن شاء صلى أربعا، والفن "الدر المختار": فإن عجز صلى أربعا، كالضحى، وفي " "رد المحتار": أى استحبابا، كما في "القهستاني". وليس هذا قضاء لأنه ليس على . كيفيتها. قلت: وهي صلاة الضحى، كما في "الحلية" عن الحائية، فقوله تبعا للبدائع: "كالضحى" معناه أنه لا يكبر فيها للزوائد مثل العيد، تأمل (٧٥:١٨).

قلت: إرادة صلاة الضحى بما فى الأثر غير ظاهر، بل هى صلاة نافلة مستقلة تقوم مقام العيد.

باب تكبيرات التشريق، وأنها لا تحب إلا على أهل المصر

قوله: "حدثنا حسين بن على" إلخ: قال الحافظ في "الدراية": قول على رضى الله ... عنه أخرجه ابن أبى شبية بإسناد صحيح عنه، وكذا قول ابن مسعود اه...

قال صاحب "الهداية": والمسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذا (أى أبو يوسف ومحمد) بقول على رضى الله عنه أخذا بالأكثر، إذ هو الاحتياط فى العبادات، وأخذ (الإمام) بقول ابن مسعود رضى الله عنه أخذا بالأقل، لأن الجهر بالتكبير بدعة اهـ.

وقال في "البدائع": وأما بيان وجوبه أى التكبير في أيام التشريق، فالصحيح أنه واجب. وقد سماه الكرخى سنة، ثم فسره بالواجب، فقال: تكبيز التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم؛ وأجمعوا على العمل بها. وإطلاق اسم السنة على الواجب جائز، لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة الحسنة، وكل واجب هذه صفته. ودليل الوجوب قوله تعالى: ﴿وَاذَكُووا الله في أيام معدودات الله وقوله: ﴿فَقَى أَيام معلومات الله وقوله: ﴿فَقَى أَيام معلومات الله وَالله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُلْمِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ العَلْمُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُواللهُ اللهُ ال

آخر أيام التشريق، ويكبر^(١) بعد العصر، رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" كما في "نصب الراية" (٣٢٥:١)، وفي "الدراية" (ص-١٣٦): "إسناد صحيح

قيل: الأيام المعدودات أيام النشريق، والمعلومات أيام العشر، قاله ابن عباس، كما ذكرناه عنه في المتعرب المتعرب المتعرب المتعرب عنه في النبي على أنه قال: وما من أيام أحب إلى الله تعالى العمل فيهن من هذا الأيام، فأكثروا فيها من التكبير، والتهليل، والتسبيح." أهر (١٩٥١).

قلت: وفي الاستدلال بالآيين نظر. أما الأولى: فقد قال بعض أهل التأويل فيها: المراد منها الذكر عند رمى الجمار. دليله قوله تعالى: "فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه" والتعجيل والتأخير إنما يقعان في رمى الجمار، لا في التكبير كذا في "البدائم" أيضًا (1971)

وأما الثانية: فقد قال بعض أهل التأويل: المراد منها الذكر على الأضاحى، لقوله للم التألي يقط الم يتم الم يتم الم يتم الم يتم الم يتم من بهيمة الأنعام في. وقول ابن عباس الذى علقه البخارى لا يدل الا على أن المراد المارة المعلودات أيام التشريق، وبالمعلومات أيام العشر. وأما أن المراد اللككبير دير الصلوات، دون الذكر عند الرمى والذبح، فلا دلالة عليه. نعم! أخرج المروزى عن يحيى بن كثير في قوله: فواذكروا الله في أيام معدودات في قال: "هو التكبير في أيام التشريق، دبر الصلوات". وأخرج أبن أبى حاتم عن عكرمة في هذه الآية قال: "لتكبير أيام التشريق، يقول دبر كل صلاة: الله أكبر" إلغ كذا في "الدر المشور" بلا سند المحابد، وجعلوه في حكم المرفوع، واستدلوا به على وحوب المتكبير في أيام النشريق دير الصلوات.

وقال الإمام أبو يكر بن العربي في "أحكام القرآن" له في تفسير هذه الآية في بيان المراد بهذا الذكر ما نصه: لا خلاف أن المخاطب به هو الحاج، خوطب بالتكبير عند رمى المحمان. فأما غير الحاج فهل يدخل فيه أم لا؟ وهل هو أيضا خطاب للحاج بغير التكبير ... عند الرمي؟ فقول: قد أجمع فقهاء الأمصار، والمشاهير من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم، على أن المراد به التكبير لكل أحد، وخصوصا في أوقات الصلوات فيكبر عند

⁽١) إنما صرح بذلك لبيان أن الغاية في للغمى.

اهـ"، وأخرجه الحاكم فى "مستدركه" (٢٩٩:١) وصححه، وأقره عليه الذهبى ولفظه: «كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة، ثم لا يقطع حتى يصلى الإمام من آخر أيام النشريق ثم يكبر بعد العصر» اهـ.

انقضاء كل صلاة كان المصلى في جسماعة أو وحده يكبر تكبيرا ظاهرا في هـذه الأيام اهـ (١٠:١).

فهذا كما ترى فيه حكاية الإجماع على أن المراد بالذكر فى قوله: ﴿وَادَكُرُوا اللهُ فى أيام معدودات﴾ التكبير لكل أحد خصوصا فى دبر الصلوات. فإن صح الإجماع فالاستدلال بالآية على وجوب تكبير التشريق تام، لكون مطلق الأمر للوجوب. وإلا فلاليله قوله ﷺ: وما من أيام أعظم عند الله من أيام العشر، فأكثروا فيها من التكبير، وذكر والتبليل، وذكر الله. وهو حديث حسن، كما عرفت. وفيه الأمر بإكثار التكبير، وذكر الله. ومطلق الأمر للوجوب.

فإن قبل: قوله ﷺ: «فأكثروا فيهن من التكبير» إلخ راجع إلى أيام العشر فكان ينبغى أن يكون التكبير في جميعها واجبا.

قلنا: ما قبل يوم عرفة خص منه بإجماع الصحابة، فإنهم لم يكبروا قبل عرفة. قال الحافظ في "الفتح": وللعلماء اختلاف أيضا في ابتدائه أي التكبير، وانتهائه فقيل: من صبح يوم عرفة، وقبل: من عصره، وقبل: من صبح يوم النحر، وقبل: من ظهر، وقبل: الى عصره. وقبل: إلى ظهر ثانية، من ظهر ثانية، من ظهر، وقبل: إلى عصره اهـ (٢٠٨٣). وقبل: إلى عبيح آخد إلى ابتداء التكبير قبل صبح عرفة، فلم يبق التكبير واجبا إلا في يومين وهما عرفة ويوم النحر، لكون الأمر بالتكبير مقصودا على العشر في قول النبي على يومين يكون واجبا بعد أيام العشر، وهو قول أبى حنيفة. وتأيد بقول ابن مسعود في رواية الأسود عنه، كما ذكرناه في المتن وأيضا فإن رفع الصوت بالتكبير تعبدا بدعة في الأصل. وبقولنا: "تعبدا" خرج ما إذا جهر به للنشاط أو لدفع الوساوس والخواطر، أو وبقولنا: "تعبدا" خرج ما إذا جهر به للنشاط أو لدفع الوساوس والخواطر، أو

وبفوند. تعبدا حرج ما إداجهر به للتساط او لعلعه الوساوس واخواهر، او للتعليم بدون اعتقاده النواب في الجهر فهو مباح عندنا إذا لم يؤذ النائمين، ولم يشوش على المصلين، ولم يكن الجهر مفرطا، كما حققه شيخنا في رسائله كالتكشف، ونحوه بالدلائل الفقهية، فليراجع. ودليل كون الجهر بالتكبير تعبدا بدعة أنهم ذكروا السنة في 101

الأذكار المخافتة لقوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية، إنه لا يحب المعتدين﴾ وقوله: ﴿وَاذَكُو رَبُّكُ فَي نَفْسُكُ تَصْرَعًا وَخَيْفَةً، وَدُونَ الْجَهْرُ مِنَ القُولَ﴾ الآية، ولقول النبي مُنْ : (عير الذكر الحفي) رواه أبو يعلي، والعسكري عن سعد بن أبي وقاص، وصححه ابن حبان، وأبو عوانة، كما في "المقاصد الحسنة" (ص.٩٨). واستعمال لفظ خير في، الأكثر بمعنى التفضيل، وهو أقرب إلى التضرع والأدب، وأبعد عن الرياء، فلا يترك هذا الأصل إلا عند قيام الدليل المخصص، وجاء الدليل المخصص للتكبير من يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، وهو قوله ﷺ: وفأكثروا فيهن (أي في أيام العشر بالتكبير، والتهليل، وذكر الله، مع الإجماع من الصحابة على الجهر بالتكبير دبر الصلوات من يوم عرفة إلى عصر يوم النحر. وانعقد الإجماع فيما قبل يوم عرفة أنه ليس بمراد، وأما فيما وراء العصر من يوم النحر فلا تخصيص، لكونه خارجًا عن الحديث، ولاختلاف(١) الصحابة فيه، وتردد الجهر بالتكبير بين السنة، والبدعة، فوقع الشك في دليل التخصيص، فلا يترك العمل بعموم قوله تعالى: ﴿ أَدْعُوا رَبُّكُمْ تَصْرُعًا وَخَفِيةً ﴾ وقوله: ﴿ وَاذْكُر رَبُّكُ في نفسك الآية، كذا في "البدائع" ملخصا مع تغيير يسير في التعبير.

وفيه أيضا: واحتج أبو يوسف ومحمد بقوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا اللهُ فَي أَيَّامُ معدودات، وهي أيام التشريق (كما صح ذلك عن ابن عباس) فكان التكبير فيها واجبا. ولأن التكبير شرع لتعظيم أمر المناسك، وأمر المناسك إنما ينتهي بالرمي، فيمتد التكبير إلى آخر وقت الرمي (وهو عصر آخر أيام التشريق). ولأن الأخذ بالأكثر من باب الاحتياط، لأن الصحابة اختلفوا في هذا، ولأن يأتي بما ليس عليه أولى من أن يترك ما عليه إذا تعارضت الأدلة ولم يترجح واحد منها على الآخر، بخلاف تكبيرات العيد، فهناك ترجح قول اين مسعود اهد (كما تقدم) (١: ١٩٦)،

وأيضا فإنها يؤتي بها في الصلاة، وهي تصان عن الزوائد، وهذه عقب الصلاة، وهو موضع الذكر والدعاء بالنص لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَعْتَ فَانْصِبُ، وإلَى رَبُّكُ فارغب، (وللأحاديث الواردة في الذكر دبر الصلوات) وإكثار الأذكار في مظانها أفضل

⁽١) فقد روى عن ابن مسعود بسند جيد أنه كبر إلى عصر يوم النحر، وعن عمر أنه كبر إلى ظهر آخر أيام التشريق.

اهـ من "شرح المنية" (ص: ٥٣١).

وقد تقدم فى قول ابن العربى إجماع الفقهاء، والمشاهير من الصحابة، والنابعين على أن المراد بالذكر فى قوله: ﴿وَإِذَ كُووا الله فى أيام معدودات﴾ التكبير فى أيام التشريق لكل أحد خصوصا فى أوقات الصلاة. وروى ابن جرير حدثنا أبو كريب ثنا مخلد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس "سمعه يوم الصدر بعد ما صدر يكبر فى المسجد، ويتأول ﴿وَإِذَ كُرُوا الله فى أيام معدودات﴾ (١٧٦:٢)، وهذا سند حسن صحيح. وأخرج ابن منذر عن ابن عمر "أنه كان يكبر ثلك الأيام بمى"، ويقول: التكبير وأخرج بباول هذه الآية ﴿وإذكروا الله فى أيام معدودات﴾ وأعرج الطبرانى عن عبد الله ين الزير ﴿وَوَاذَكُرُوا الله فى أيام معدودات﴾ قال: "هن أيام التشريق يذكر الله فيهن بنسبح، وتبليل، وتكبير، وتحميد". ذكرها السيوطى فى "الدر المنثرر" بلا سند، ينسبح، وتبليل، وتكبير، وتحميد". ذكرها السيوطى فى "الدر المنثرر" بلا سند، على، وعمر، وابن على، وعمر، وابن على، وعمر، وابن المنسر، وهان مسعود بأسانيد صحاح أنهم كلهم كبروا من غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق. وهذا يؤيد حكاية الإجماع.

وأما ما فيه عن عمر أنه كبر إلى الظهر من آخر أيام التشريق فمعناه أنه كبر بمنى إلى الظهر منه، فإن العصر إنما تؤدى فيه بالمحصب، كما هو السنة، وسيأتى بيانه، فلعل الراوى لم يطلع عليه لعدم نزوله هناك أو لسبب آخر، وأما ما روى عن ابن مسعود أنه كبر إلى عصر يوم النحر وإنه وإن كان رواته ثقات ولكنه شاذ مخالف لعمل الجمهور من العجماية، فلا يقبل، لا سيما، وقد ثبت عن ابن مسعود ما يوافقهم، فهو الأولى بالقبول، ووالجمير بالذكر إنما يكون بدعة إذا لم يقم الدليل على التخصيص وهناك قد قام الدليل، وهو وله تعالى: هواذكروا الله في أيام معدودات في مع إجماع الصحابة على الجهر بالتكبير دبر الصلوات في تلك الأيام على وجوب الجهر بالتكبير فيها. ولذا أفنى علماء الحنيقية بقولها: قال صاحب الكفاية (١: ٤٩): وذكر العلامة الزاهدى في شرحه للقدورى: "والفتوى والعمل في عامة الأمصار، وكافة الأعصار على قولهما" اهد. وفي "الدر": "وعليه الاعتماد والعمل، والفتوى في عامة الأمصار، وكافة الأعصار، وكافة

......

به عقب العيد، لأن المسلمين توارثوه، فوجب اتباعهم " اهـ (١: ٨٧٩).

ولأبى حنيفة أن يقول: إنه لا خلاف أن الخاطب أو لا بقوله: ﴿وَوَادَكُووَا اللهُ فَى أَيَامُ معدودات﴾ هو الحاج خوطب به عند رمى الجمار، كما تقدم فى قول ابن العربى، والتكبير عند الرمى مسنون لا واجب، وكذا الجهر به، فلا يصح الاحتجاج به على وجوب الجهر بالتكبير دبر الصلوات. فلم يبق إلا الاحتجاج بقوله ﷺ: " فأكثروا فيهن من التكبير "إلخ وهو لا يفيد وجوبه وراء العشر، واختلفت الروايات عن الصحابة فيما وراء يوم النحر. فوقع الشك فى كون الجهر بالتكبير سنة فيه، فالأولى أن يقال: إن الجهر به واجب من غداة عرفة إلى عصر يوم النحر، كما هو مفاد الحديث ورواية عن ابن مصعود، وفيما سوى ذلك لا يجب الجهر به. وإنما يسن أو يجب التكبير سرا إلى عصر أخر أيام التشريق، كيلا يلزم ترك العمل بقوله تعالى: ﴿وادعوا ربكم تضرعا وخفية ﴾ وقوله: ﴿وادَّكُو ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر) من غير دليل ينتهض لتخصيصه فافهم.

قال فى شرح المنية: وقال أبو حنيفة: ليس كلامنا فى مطلق الذكر فإنه أمر مرغوب^(۱) فيه فى كل الأخيان بل فى الجهر به، وهو بدعة إلا ما استثناه الشرع. فإذا تعارضت الأدلة فى مقدار المستثنى فالأخذ بالأقل، والعمل فيما وراءه بالأصل هو الاحتياط، إذ فيه الجمع بين الأدلة اهـ (ص: ٥٣٢).

قلت: وبهذا كله اندحص قول بعض الناس في ترجيح مذهب الصاحبين حيث قال: وهو الراجح عندى من حيث الدليل فإن الأخذ بالزيادة حتم. وأما كون الجهو بدعة على رأى الإمام، فهو لما رواه البخارى في صحيحه (١: ٤٢٠) عن أبي موسى الأشعرى قال: كنا مع رسول الله على في قال: كنا مع رسول الله على في قال: كنا مع رسول الله على قال النبي على أنسكم فإنكم لا تدعون أصم وقال النبي على أنسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنه ممكم، إنه سميع قريب " اه. والجواب عنه ما ذكره العلامة الشيخ الدهلوى في " أشعة اللمعات " ونصه: مضمون " اربعوا " دلات دارد كه منع از جهت شفقت

⁽١) فيه دلالة على جواز التكبير سرا بل وعلى استحبابه عند الإمام إلى آخر أيام التشريق أيضا.

است نه از جهت عدم جواز اهـ (٢: ٨٥).

قال بعض الناس: والمشقة إنما تكون إذا أفرط في الجهر، فيرجع النبي إلى الإفراط دون الاعتدال اهد. قلت: ولكن منطوق قوله: "فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا أنه معكم" الخي يفيد النبي عن الجهر مطلقا، لكون الله يسمع الخفي من القول، كما يسمع الجهر به وأن تجهر بالقول، فإنه يعلم السر وأخفى، وإنه يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون. وإن سلم فقد قدمنا أن المراد بقول أبي حنيفة: "إن الجهر بالذكر بدعة" ما كان منه تعبدا؛ ولا دليل في الحديث أن الصحابة جهروا به تعبدا، لاحتمال أنهم جهروا به للنشاط أو إرهاب العدو ونحو ذلك.

قال بعض الناس: وقد ثبت الجهر بالذكر في أحاديث ففي المشكاة (١: ١٦٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدى بي، وأنا معه إذا ذكرني. فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسى، وإن ذكر ني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم" متفق عليه اهـ.

قلت: قوله: "وإن ذكرنى في ملاً" مقيد بما إذا كان الذكر في الملاً مشروعا، كالخطبة ونحوها لقيام الإجماع على حرمة الذكر جهرا في مجالس اللهو واللعب، ونحوها، وكذا على حرمته جهرا عند الجماع، ونحوه فافهم.

قال: وروى البخارى (١: ٩١٦) عن ابن عباس رضى الله عنه "إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبى ﷺ". وقال ابن عباس رضى الله عنه: "كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته" اهـ.

قلت: هذا محمول على التعليم قال الحافظ في الفتح: قال النووى: حمل الشافعي
هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتا يسيرا لأجل تعليم صفة الذكر، لا أنهم داوموا على
الجهر به. والمختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم اهـ (٢:
٩ ٢٦) وقال ابن بطال: وفي "المعدة العيني" (٣: ١٩٤) وقال ابن بطال: وقول ابن عباس: "كان على
عهد النبي ﷺ فيه دلالة على أنه لم يكن يفعل حين حدث به، لأنه لو كان يفعل لم يكن
لقوله (ذلك) معنى. فكان التكبير في أثر الصلوات لم يواظب الرسول عليه الصلاة عليه
طول حياته، وفهم أصحابه أن ذلك ليس بلازم، فتركوه. خشية أن يظن أنه مما لا تتم

٣١٤٤ - عن: عبيد بن عمير قال: "كان عمر بن الخطاب يكبر بعد صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق". أخرجه الحاكم (٢٩٩٠) وصححه وأقره عليه الذهبي.

٢١٤٥ - عن: عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنى أبى ثنا يحيى بن سعيد ثنا الحكم بن فروخ عن ابن عباس «أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق». أخرجه الحاكم (٩:١٩) وصححه، وأقره عليه الذهبي.

٣١٤٦ عن: عمير بن سعيد قال: "قدم علينا ابن مسعود، فكان يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق". أخرجه

الصلاة إلا به. فلذلك وكره من كرهه من الفقهاء اهـ وفيه أيضا: قال ابن بطّال: أصحاب المذاهب المتبعــة وغيــرهم متفقون على عدم استحــباب رفع الصــوت بالتكبير والـــذكر حــاشا ابن حزم اهـ.

قال بعض الناس: وفي كنز العمال (١: ٢٩٦): عن زاذان، حدثنى رجل من الأنصار قال سمعت رسول الله ﷺ يقول في دير الصلاة: «اللهم انحفر وتب على إنك أنت التواب الغفور؛ مأة مرة. رواه ابن أبي شبية، وهو صحيح اهـ.

قلت: لا دلالة فيه على الجهر به، وقد يسمع الذكر الحفى أيضا إذا كإن السامع قريبا، كما هو مشاهد. ولو سلم فهو محمول على الععليم أيضا.

وبالجملة فالأصل في الدعاء والذكر الإخفاء بما تلوناه، إلا ما قام الدليل على طلب الحجر به، كالحطبة، والأذان، وتكبير التشريق، ونحوها. وإذا تعارضت الأدلة في مقدار المستثنى فالأخذ بالأقل المتيقن أولى وأحوط فقول الإمام في الباب أقوى وأضبط. والله تعالى أعلم.

قوله: "عن عبيد بن عمير إلى قوله: عن عمير بن سعيد" إلخ. دلالة الآثار على قول أبى يوسف، ومحمد، والجمهور ظاهرة أن مبدأ التكبير من صبح عزفة إلى عصر آخر أيام التشريق وقد مر تأويل فعل عمر من تكبيره إلى ظهر آخرها، فتذكر. وفيها دلالة أيضا على أن محل هذا التكبير هو دير الصلوات المكتوبات المؤداة جماعة، فإنها هى المتبادرة. بالصبح. والظهر، والعصر، ونحوها، دون النوافل، والمكتوبات المؤداة منفردا، فإن الخلفاء

إعلاء السنن

الحاكم (٣٠٠١) وصححه وأقره عليه الذهبي. وقال الحافظ في "الفتح" (٣٥٥٢): لم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث. وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على رضى الله عنه، وابن مسعود رضى الله عنه: "إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام مني". أخرجه ابن المنذر وغيره اهـ.

٣١٤٧ – حدثنا: أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن الأسود^(۱) قال: كان عبد الله (أي ابن مسعود) يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر يقول: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد». رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه". قال الزيلعي (٣٢٦:١): بسند جيد الحافظ في "الدراية" (ص-١٣٦).

قلت: فاختلفت الرواية عن ابن مسعود.

٩٦١٤٨ – حدثنا: وكيع عن حسن بن صالح عن أبى إسحاق عن أبى الله الله أكبر لا إله إلا الله أكبر الله أخرجه ابن أبى شبية أيضا كما فى "نصب الراية" (٣٢٦:١) وسنده صحيح.

٢١٤٩ - حدثنا: عباد بن العوام عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث

الراشدين لم يكونوا يتركون الجماعة، بل كانوا أئمة الصلاة فى زمنهم، كما هو ظاهر. قوله: "حدثنا أبو الأحوص" إلخ. دلالته على قول أبى حنيفة ظاهرة، وقد مر وجه ترجيحه، فليراجد.

قوله: "حدثنا وكيع" إلخ. دلالته على كيفية تكبير التشريق ظاهرة.

قوله: "حدثنا عباد بن العوام" إلخ. دلالته على اختصاص أهل المصر بهذا التكبير ظاهرة. قال في البدائع: والمراد من التشريق (في أثر على هذا) هو رفع الصوت بالتكبير

⁽۱) في الأصل عن أبى الأسود، وهو غير صحيح عندى، بل الصحيح الأسود، أو أبو الأحوص، فإنه لا يعرف أحد مكنى بأبى الأسود في أصحاب ابن مسعود سوى أبى الأسود الديلي، ولا يعرف سماع أبي إسحاق.

عن على رضى الله عنه قال: (لا جمعة، ولا تشريق، ولا صلاة فطر، ولا أضحى إلا فى مصر جامع، أو مدينة عظيمة. أخرجه ابن أبى شيبة أيضا كما فى "نصب الراية" (٣١٣:١) وسنده حسن، كما تقدم فى "الحاشية" أول هذا الجزء. وحجاج بن أرطاة، والحارث الأعور كلاهما حسن الحديث، كما ذكرناه غير مرة.

هكذا قال النضر⁽¹⁾ بن شميل، وكان من أرباب اللغة، فيجب تصديقه. و لا يجوز حمله على صلاة العيد، لأن ذلك مستفاد بقوله: "ولا أضحى، ولا فطر"، وعلى إلقاء لحوم الأضاحى بالمشرقة، لأن ذلك لا يختص بمكان دون مكان، فتعين التكبير مراد بالتشريق الدماخصا (١- ٩٥ ١).

قلت: وبهذا اندحض ما حكاه الحافظ فى الفتح عن أبى عبيد قال: وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق فى هذا إلى التكبير فى دبر الصلاة يقول: لا تكبير إلا على أهل الأمصار قال: وهذا لم نجد أحدا يعرف، ولا وافقه عليه صاحباه، ولا غيرهما انتهى (٢٠ ـ ٣٨).

قلت: لا مجال للرأى في اللغة، فلا بدأن يكون أبو حنيفة قاله سماعا من أئمة اللغة، لا سيما، وفي أصحابه مثل محمد بن الحسن، والقاسم بن معن المسعودي الهذلي، وهما إماما اللغة والعربية في عصرهما. أما محمد بن الحسن فقال فيه أحمد بن حنيل: "محمد أبصر الناس بالعربية" كذا في مقدمة "التعليق الممجد" (ص: ٣٠). وقال الشافعي: ما رأيت أفصح منه. كنت إذا رأيته يقرأ كان القرآن نزل بلغته كذا في الأنساب للمسمعاني (ص: ٣٤). وأما القاسم فذكره السيوطي في بغية الوعاة له، وقال: "كان من علماء الكوفة بالعربية، واللغة، والحديث، والشعر. لم يكن له بالكوفة في عصره نظير. وكان من الأثبات في النقل، والفقه، واللغة" اهد (٢: ٣٨١). فكيف يكون أبو حنيفة لا يعرف اللغة، وهؤلاء أثمة اللغة أصحابه، وتلامذته. وأيضا فقد تأيد قوله بقول على رضى الثي عني رضى الشريق في قوله إلا على رفع الصوت على رضى الثريوز حمله التشريق في قوله إلا على رفع الصوت بالتكبير. ولا يجوز حمله المنورة بعده.

وأما قوله: "ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما" إلخ فعدم موافقتهم للإمام في

⁽١) ذكره الحافظ السيوطي في طبقات النحاة واللغويين (١: ٤٠٤).

٢١٥٠ عن: ابن عباس مرفوعًا قال: (ما من أيام أعظم عند الله، ولا
 أحب إلى الله العمل فيهن من أيام العشر، فأكثروا فيهن من التسبيع، والتحميد،

مسئلة اختصاص أهل المصر بهذا التكبير لا يستازم إنكارهم المعنى الذى فسر به الإمام لفظ التشريق، لاحتمال كونه مشتركا بين معان عديدة عندهم. ورجحوا معنى الصلاة دون رفع الصوت لقرينة قامت مرجحة له فى زعمهم. ولعل أثر على برواية الحجاج بن أرطاة لم يبلغهم، أو لم يصح عندهم، وقد عرفت أنه حسن الإسناد على الأصل الذى أصلناه مرارا، فصح احتجاج أبى حنيفة به لمعنى الباب. والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. وفيه قوله عَلَيْكِ: "فأكثروا فيهن من التسبيع، والتحميد، والتبليل، والتكبير" بصيغة الأمر ومطلق الأمر للوجوب، ففيه دلالة على وجوب إكثارها في تلك الأيام. وقد قام الإجماع على أن ما قبل عرفة غير مراد، فبقى التكبير واجبا فيما وراءه، فدلالة الحديث على قول أبى حنيفة ظاهرة أن التكبير واجب من صبح عرفة إلى عصر يوم النحر.

فإن قيل: قد ذهب بعضهم إلى عدم قصر التكبير على أعقاب الصلوات، بل جعله عاما لجميع الأحوال. ويؤيده ما مر عن أبى هريرة، وابن عمر أنهما كبرا فى الأسواق، وكبر عمر فى قيته بمنى. فالظاهر وجوب التكبير فى أيام العشر كلها بعد الصلوات، وغيرها من الأحوال كما هو المتبادر من الحديث.

قلنا: قد مر بيان الاختلاف في ابتداء هذا التكبير وانتبائه نقلا عن الحافظ في الفتح، وعلم منه أنه لم يذهب أحد إلى ابتداءه قبل صبح عرفة، فكان ما قبله غير مراد بالإجماع. ولا يستقيم الاستدلال بفعل ابن عمر، وأبي هريرة، وعمر على عمومه جميع الأجماع. ولا يستقيم الاستدلال بفعل ابن عمر، وأبي هريرة، وعمر على عمومه جميع مكانبها، وهو خارج عما نحن فيه، كما قدمناه لاختصاصه بالحاج دون غيره. قال الحافظ في الفتح: وفيه رأى في التكبير أيام التشريق) اختلاف بين العلماء في مواضع، فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون النوافل، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون النوافل، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون النوافل، ومنهم من خطه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقبم دون المسافر، وبساكن المصر دون القرية. وظاهر اختيار البخارى شمول ذلك للجمع، والآثار التي ذكرها تساعده اهد (٢٠ ٥٣٥).

والتهليل، والتكبير». رواه الطبراني في "الكبير" بإسناد جيد كذا في "الترغيب" (ص-١٩٨). قال الحافظ المنذري: روى البيهقي وغيره عن يحيي

قلت: وأضيق الأقوال في ذلك توري حيفة، فإنه قيد وجوب هذا التكبير بجميع هذه القيود فلا يجب عنده إلا على الرجال العاقلين المقيمين الأحرار من أهل الأمصار المصلين المكتوبة بجماعة مستحة. فيكبرون عقب الصلوات لا غير. ووجه تضييقه في ذلك أن الجهر بالتكبير تعبدا بدعة إلا في موضع ثبت بالنص أو الإجماع والتكبير بهذه القيود متفق عليه عندهم، وما صواه مختلف فيه، فيؤخذ بالمتيقن ويترك المختمل. وما ذكره البخارى من الآثار لا يدل على الوجوب، بل على الجواز أو الاستحباب، لكونها حكاية أفعال لا تفيد الوجوب، مع احتمال كون التكبير الذي في هذه الآثار مضافا إلى التلبية أو مفعولا مكانها، فافهم.

وفى الحديث دلالة على أولوية صيفة التكبير التى رويت عن ابن مسعود واختارها الحنفية لاشتمالها على التهليل، والتحميد مع التكبير. وأخذ الشافعي بما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان رضى الله عنه قال: "كبروا الله أفكر الله أكبر ال

قلت: وما رويناه عن ابن مسعود جاء عن عمر نحوه، كما صرح به الحافظ أيضا، وهما أجل من سلمان، وقولهما أوفق بالمرفوع، فكان أولى والله تعالى أعلم.

قلت: وعلق البخارى عن محمد بن على (هو أبو جعفر الباقر) "أنه كبر خلف النافلة" اهـ. قال الحافظ في "الفتح": وصله الدارقطني في المؤتلف من طريق معن بن عيسي القراز قال: حدثنا أبو وهنة رزيق المدنى قال: " رأيت أبا جعفر محمد بن على يكبر بمني في أيام التشريق خلف النوافل". قال ابن التين: لم يتابع محمدا على هذا أحد" اهـ (٢٠ ١٣٨). وتعقبه الحافظ بأن الحلاف ثابت عند المالكية، والشافعية هل يختص التكبير بالفرائض أو يعم؟ واختلف الترجيح عند الشافعية، والراجح عند المالكية الاختصاص اهـ. قلت: إن ابن التين لم يرد بقوله: "لم يتابع محمدا على هذا أحد" المالكية والشافعية، بل أراد التابعين المعاصرين له، كما هو الظاهر، فلا ينتقض باختلاف من بعدهم. على أنه يحتمل التكبير الذي زاده في التلبية أو فعله مكانها، فلا حجة به علينا.

ابن عيسى الرملى: ثنا يحيى بن أيوب البجلى عن عدى بن ثابت (وهؤلاء الثلاثة ثقات مشهورون تكلم فيهم) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول

وعلق البخارى أيضا "وكان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان، وعمر بن عبد العزيز ليالى التشريق مع الرجال في المسجد" اهـ (٢: ٣٨٥، فتح). وهذا موافق المذهب أبي حنيفة، فلا يكبر النساء عنده وحدهن، وإنما يكبرن مع الرجال إذا صلين جماعة في المسجد مع خفض الصوت دون رفعه.

فائدة:

قال صاحب الهداية: والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالوافقين بعرفة، لأن الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص، فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك اهد. وفي الكفاية: وعن أي يوسف ومحمد في غير رواية الأصول أنه لا يكره، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه فعل ذلك باليصرة. ولكنا نقول: إن ذلك محمول على أن ذلك ما كان للتشبه، بل كان للدعاء، ألا ترى! أن من طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر، حتى لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبه جاز اهد (٣: ٤٧). وفي منهاج السنة: جوز أحمد ابن حنبل التعريف بالأمصار، واحتج بأن ابن عباس فعله باليصرة، وكان ذلك في خلافة على رضى الله عنه، وكان ابن عباس نائبه باليصرة اهد (٣: ٥٠٠). قلت: ولكن العامة يتعدون الحدود، فيلزم العلماء منعهم منه. والله تعالى أعلم.

تحقيق المراد بالعمل المأمور به في عشر ذي الحجة

فائدة ثانية:

أخرج البخارى عن ابن عباس مرفوعا إلى النبي ﷺ قال: "ما العمل في أيام أفضل منها في هذه" (أي أيام عشر ذي الحجة كما أثبته الحافظ في الفتح) قالوا: ولا الجهاد؟ قال: "ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وما له فلم يرجع بشيء" اهـ.

فائدة : ثبت أنها أيام أكل، وشرب، وبعال

قال الحافظ في "الفتح": وقال ابن بطال وغيره: المراد بالعمل في أيام التشريق

الله عَيْرِكَةٍ: ﴿مَا مَنَ أَيَامَ أَفْضَلَ عَنْدَ اللهُ، ولا العمل فيهن أحب إلى الله عز وجل من

التكبير فقط، لأنه ثبت أنها أيام أكل، وشرب، وبعال، وثبت تحريم صومها، وورد فيه إباحة اللهو بالحراب، ونحو ذلك، فدل على تفريغها لذلك مع الحض على الذكر، والمشروع منه فيها التكبير فقط. وتعقيه إلزين ابن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند الإطلاق العبادة وهي لا تنافى استيفاء حظ النفس من الأكل، وسائر ما ذكر، فإن ذلك لا يستغرق اليوم، والليلة. وقال الكرماني: بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرمي، وعيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب. قال الحافظ: والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال. وأما المناسك فمختصة بالحاج، وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره "فأكثروا فيهن من التهليل، والتحميد" وللبيهتي في حديث ابن عباس "فأكثروا فيهن من التهليل، والتحميد" وللبيهتي في حديث ابن عباس "فأكثروا فيهن من التهليل، والتحميد" وللبيهتي في حديث ابن عباس "فأكثروا فيهن من التهليل، والتحميد" وللبيهتي في حديث ابن عباس "فأكثروا فيهن من التهليل،

قلت: ومقتضاه استحباب التكبير في أيام العشر كلها في جميع الأحوال دون ما وراء الصلوات خاصة؛ ولا ينافي ذلك مذهب أبي حنيفة، فإنه إنما قيده، بما وراء الصلوات من صبح عرفة إلى عصر يوم النحر أو إلى آخر أيام التشريق بوصف الوجوب، والحمور. وأما بدونها، فيعم أيام العشر كلها، فإن الذكر سرا لا يمنع عنه مانع، وقد كان رسول الله يَشْتُهُ يذكر الله في جميع أحيانه. والله تعالى أعلم.

فائدة ثالثة:

قال أصحابنا الحنفية: ويستحب أن يستفتح (الخطبة) الأولى (في العيدين) بتسع لتكبيرات تترى أى متنابعات، والثانية بسبع هو السنة، وأن يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة، كذا في اللد أى فصار مجموع التكبيرات أربعين. ولعلهم ذهبوا فيه إلى عموم قوله عضية: وزينوا أعيادكم بالتكبير وهو حديث حسن، كما قد ذكرناه وإلى خصوص ما أخرجه الشافعي في الأم أخبرنا إيراهيم بن محمد عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن إيراهيم بن عبد الله عن عبد الله عن عبد الله عن التكبير يوم الأصحى، والفطر على المنبر قبل الحطية أن يبتدئ الإمام قبل أن يخطب وهو قائم على المنبر بتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب، ثم يجلس جلسة، ثم يقوم المنبر بتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب، ثم يجلس جلسة، ثم يقوم

هذه الأيام يعنى من العشر، فأكثروا فيهن من التهليل، والتكبير، وذكر الله. الحديث. قلت: حديث حسن.

فى الخطبة الثانية، فيفتحها يسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب". قال الشافعى: أخبرنا إبراهيم قال: أخبرنى إسماعيل بن أمية (ثقة ثبت من السادسة تق) "أنه سمع أن النكبير فى الأولى من الخطبتين تسع، وفى الآخرة سبع". قال الشافعى: "وبقول عبد الله بنوعبد الله تقول: اهـ (٢١١١).

قلت: "عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله وإبراهيم بن عبد الله لم أقف عليهما، ولهما ذكر في "تعجيل المنفعة" مجلل، وإبراهيم بن محمد شيخ الإمام مكشوف الحال، وثقه هو، وضعفه آخرون، ولكن الحديث أخذ به الإمام الشافعي، فلا أقل من أن يكون حسنا عده، وقد تقدم أن قول التابعي: "السنة كلاا" مرفوع مرسل عند بعضهم، فلا بأس بالأخذ به في فضائل الأعمال ويجوز إثبات الاستحباب بمثله.

قال الشافعي: أخبرني الثقة من أهل المدينة "أنه أثبت له كتاب عن أبي هريرة فيه تكبير الإمام في الخطبة الأولى يوم الفطر، ويوم الأضحي، إحدى أو ثلاثا وخمسين تكبيرة في فصول الخطبة بين ظهراني الكلام" قال الشافعي: أخبرني من أثق به من أهل العلم من أهل المدينة قال: "أخبرني من سمع عمر بن عبد العزيز وهو خليفة يوم فطر فظهر على المنبر فسلم ثم جلس ثم قال: إن شمائر هذا اليوم التكبير، والتحميد. ثم كبر مرارا ألله أكبر ألله أكبر ولله الحمد. ثم تشهد للخطبةة ثم فصل بين التشهد بتكبيرة" اهـ (١١١٢).

قلت: فهذه دلائل ما ذهب إليه أصحابنا الحنفية في الباب.

وقال الشامى تحت قول الدر: "ويستحب أن يستفتع الأولى بتسع" إلخ ما نصه: وقال الشامى تحت قول الدر: "ويستحب أن يستفتع الأولى بتسع" إلخ ما نصه: لكن ينبغى أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر فى الأضحى أكثر من الفطر اهد. قال لكن ينبغى أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر فى الأضحى أكثر من الفطر اهد. قال الشافعى الما تقديده تما ورد فى السنة، وقال به الشافعى رحمه الله تعالى اهد (١١ - ٨٧٤). قلت: الذى ورد فى السنة وقال به الشافعى إنما هو استفتاح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع وأما أنه يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة فلم يرد ذلك فى السنة معينا، ولم يقل به الشافعى، بل الظاهر فيه الإطلاق بدليل إطلاق قوله يقي « وزيرا أعيادكم بالتكبير، وفعله أنه كان يكبر بين أضعاف الحقلية يكثر التكبير، كما تقدم ذلك كله. والله تعالى أعلم.

باب صلاة الكسوف والخسوف

٣٠١٥١ عن: أبى بكرة رضى الله عنه قال: كنا عند النبى ﷺ فاكسفت الشمس، فقام رسول الله ﷺ يجر ردائه حتى دخل المسجد، فلدخلنا، فصلى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد. وإذا رأيتموها فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم». رواه ابن حبان،

باب صلاة الكسوف والخسوف

قوله: "عن أبى بكرة" إلخ فيه مسائل. الأولى: صلاة الكسوف في المسجد، وكذا الحسوف، فإنه من أم المسجد، وكذا الحسوف، فإنه من أم المسلاة عندهما ولم يفرق. الثانية: أنها ركعتان بالجماعة، الثالثة: الدعاء فيها. الرابعة: أنها كالصلاة المعهود، فلا يتعدد الركوع وسيأتى تفصيله. الجامعة: استحباب تلك الصلاة، والدعاء حملا للأمر عليه.

قال صاحب "العناية" (٦:٢) وإن قيل: هذا أمر، والأمر للوجوب، فكان ينبغى أن تكون صلاة الكسوف واجبة. قلنا: قد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا، واختاره صاحب الأسرار. والعامة ذهبت إلى كونها سنة. لأنها ليست من شعائر الإسلام، فإنها توجد بعارض، لكن صلاها النبي على لاكنة أكانت سنة والأمر للندب اهـ. وفي الدر الختار عن العيني: أنه سنة. فحصل في المذهب ثلاثة أقوال، الوجوب للأمر، والندب بحمل الأمر على الندب، والسنة، والأخير هو الصحيح. فإنه ملى قواطب عليها. فقد روى الطبراني في الكبير بإسناد حسن كما في العزيزي (١٩٤٣) "كان (صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) إذا انكسفت الشمس أو القمر صلى حتى تنجلى" اهـ.

وفرق أصحابنا بين الخسوف، والكسوف في باب الجماعة وغيرها. قال صاحب "الهداية": وليس في خسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل أو لخوف الفتئة، وإنما يصلى كل واحد بنفسه اهد. وفي "تعليق البحر": قال العيني: (أى في "شرح الكنز"). والتفصيل فيه أن صلاة الكسوف سنة أو واجبة وصلاة الحسوف حسنة، وكذا البقية اهر رأى صلاة الظلمة والربح والفرع) (١٦٧٤ و ١٦٧٥)، وفي "البحر الرائق": وذكر في "البحديا": وقيل: الجماعة

والحاكم، ولفظهما: (فإذا انكسف أحدهما فأفزعوا^(١) إلى المساجد» وفيه: (فصلي بهم ركعتين مثل صلاتكم» اهـ.

الله عن: ابن عباس رضى الله عنهما «أن رسول الله على صلى فى كسوف الشمس والقمر ثمانى ركعات (أى ركوعات) فى أربع سجدات، كسوف الشمس والقمر ثمانى ركعات (أى ركوعات) فى أربع سجدات، يقرأ فى كل ركعة، رواه المدارقطنى فى "سننه" (١٨٨١). وفى "نصب الراية" (٣٩٤١): إسناده جيد. سكت عنه عبد الحق فى "أحكامه"، ثم ابن القطان بعده، وقال: ثابت بن محمد الزاهد (الراوى فى هذا السند) صدوق اهد

٣٠١٥٣ عن محمود بن لبيد قال: كسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقالوا: كسفت الشمس لموت إبراهيم رضى الله عنه. فقال رسول الله ﷺ: وإن الشمس، والقمر آيتان من آيات الله عز وجل، ألا وإنهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموها كذلك فأفزعوا إلى المساجد». ثم

جائزة عندنا لكنها ليست بسنة.

قلت: الجماعة في الخسوف لم تنقل، فلا تسن. وأما كونها في المنازل فغير مسلم، لما مر في حديث المتن فأفرعوا إلى المساجد. وأما كون صلاة الخسوف حسنة غير سنة فلا تصح أيضا، لما ثبت من مواظبته ﷺ عليها، كما مر قريبا.

فإن قيل: إن الأولى فى النوافل إذا صلاها وحده غير النى استثنيت أداءها فى السيت، فأمره على الله المنافقة فيه. قلنا: السيت، فأمره على المساجد عند الحسوف يتضمن الأمر بالجماعة فيه. قلنا: الحديث ليس بنص فيه، بل يحتمل أن يكون الأمر باللهاب إلى المسجد لأن يطلع عليه غيره، فإن الحسوف مما لا يشهر، فإنه يكون بالليل، هكذا أفاده شيخى، والله تعالى أعلم.

قوله: "عن ابن عباس" إلخ دلالته على مسائل الباب ظاهرة. وسيأتى الجواب عن تعدد الركوع.

قوله: "عن محمود" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. قال الشيخ: ودل أيضا على عدم تعدد الركوع، فإن عدم البيان في موضع البيان بيان للعدم.

⁽١) أي بادروا إليها، كما في مجمع البحار، وفي "منتهي الأرب": بادروا إليه بيشي گرفت او را وبشنافت سوئي آن.

قام، فقرأ فيما نرى بعض الكتاب، ثم ركع ثم اعتدل، ثم سجد سجدتين، ثم قام، ففعل مثل ما فعل في الأولى. رواه أحمد (٤٢٨:٥) ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ٢٤٤١).

١٥ ٢٥ - عن: قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله الله عند جن قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله الله فيهما القيام، ثم انصرف وانجلت فقال: «إنما هذه الآيات يخوف الله عز وجل

فائدة:

فى "عمدة القارى" تحت رواية البخارى "كسفت الشمس على عهد رسول الله على مدة السمس على عهد رسول الله على مات إبراهيم" إلى ما نصه: فإن قلت: الكسوف فى الشمس إنما يكون فى الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين من آخر الشهر العربى، فكيف يكون وفاته فى العاشر ("؟ قلت: هذا التاريخ يحكى عن الواقدى، وهو ذكر ذلك بغير إسناد، فقد تكلموا فيما يسنده الواقدى، فكيف فيما يرسله؟ (٣٧٤٣). قال الشيخ: أو يقال: إن لهذه الزيادة من وقوعها فى يوم وفات إبراهيم من بعض الرواة.

قوله: عن قبيصة إلغ قال المؤلف: وفي الزيلمي: رواه الحاكم في "المستدرك" وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". قال: والذي عندي أنهما علاه بحديث يرويه ريحان بن صعد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر عن قبيصة. وهذا لا يعلل حديثا رواه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أي قلابة عن قبيصة. انتهى كلامه. وفيه: وقال البيهةي: سقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل وهو هلال بن عامر. قال النووى في "الحلاصة": وهذا لا يقدح في صحة الحديث، فإن هلال ثقة اهد (٣٨٠١٦). قلت: أخرج أبو داود وطريق هلال أيضا. وسكت عنه. وأبو قلابة قد روى عن قبيصة فيقال: إنه قد سمع منه مرة بغير واسطة، ومرة بواسطة وبين الراسطة. ومذة اولي الما الووى لو صح طريق هلال، فإن ريحان متكلم فيه.

ودل الحديث على عدم تعدد الركوع في هذه الصلاة حيث قال: "فصلوا كأحدث صلاة صليتموها" كما في الجوهر النقي. فإن صلاة الكسوف كانت ضحي،

⁽١) أي من ربيع الأول، كما في "التلخيص الحبير" عن الزبير بن بكار في "كتاب الأنساب" (١٤٨:٢).

بها. فرذا رأيتموها فصوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة. رواه أبو داود (٤٦١:١) وسكت عنه هو والمنذرى. وفي النيل (٢٢٢:٣): "رجاله رجال الصحيح اهـ".

كما ذكره البيهةى فيما مر فى باب كيف يصلى فى الحسوف، وعزاه إلى البخارى. فأحدث الصلاة من المكتوبة حينفذ صلاة الصبح، فدل ذلك على أن الركوع فى الكسوف، كالركوع فى صلاة الصبح. وهذا قول، والذى فى بقية الأحاديث فعل، الكسوف، كالركوع فى صلاة اللوجه أيضا أقبه بأصول الصلوات، فكان أولى (٢٥٧١). قلت: ويدل على أنها صلاة الصبح ما فى التلخيص الحبير أيضا، ورون النسائي بلفظ "فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة ركعتين". (١: ١٤١) وسيأتي. قال الشبخ: والحديث الآتي عن سعرة الذى فيه "حتى إذ كانت الشمس قبد رمحين" صريح فى كون ذلك الوقت ضحى، فتعين به مصداق أحدث صلاة أنه هو الفجر وأيضا اضطربت الروايات فى عدد ركوعاته، ولم ينقل تاريخ فعله المتأخر" فاقتضى ذلك كله ترجيح ما ذهبنا إليه.

وفى فتح البارى (٢. ١٤٤): واستدل بحديث عائشة (عند البخارى) على أن لصلاة الكسوف هيئة زائدة تخصها من التطويل الزائد على العادة فى القيام وغيره، ومن زيادة ركوع فى كل ركعة. وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عاس، وعبد الله ابن عمر ومتفق عليهما ومثله عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنه كما تقدم (فى البخارى) فى صفة الصلاة، وعن جابر عند مسلم، وعن على عند أحمد، وعن أبى هريرة رضى الله عنه عند البزار وعن أم سفيان عمر رضى الله عنه عند البزار وعن أم سفيان عند الطبراني. وفى رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات، فالأخذ بها أولى من الغاتها، وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا. وقد وردت الزيادة فى ذلك من طرق أخرى، فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة، وآخر عن جابر "أن فى كل ركعة ثلاث ركوعات".

⁽١) قلت: العلم بالتقدم والتأخر لا يكفي للنسخ، كما تقدم في هذا الكتاب، بل لا بد مع ذلك من دليل يدل عليه.

وح١٥٥ - عن: تعلبة بن عباد العبدى من أهل البصرة أنه شهد خطبة يوما لسمرة بن جندب قال: قال سعرة: وبينما أنا والغلام من الأنصار نرى غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى آضت، كأنها تومة. فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسجد، فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله على في أمته حدثا. قال: فدفعنا، فإذا هو صوتا. قال: ثم محلة قط لا نسمع له صوتا. قال: ثم سجد بنا كأطول ما ركع بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا. قال: ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا. ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك. قال: فوافق تجلى الشمس جلوسه في الركعة في الركعة قال: ثم سلم، ثم قال: فحمد الله، وأثنى عليه، وشهد أن لا إله إلا الله،

ولأي داود من حديث أبي بن كعب، والبزار من حديث على رضى الله عند (""أن في كل ركعة خمس ركوعات". ولا يخلو إسناد منها عن علة، وقد أوضح ذلك البيهتي، وابن عبد البر. ونقل صاحب الهدى عن الشافعي، وأحمد، والبخارى أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة، فإن أكثر طرق الحدث يمكن رد بعضها إلى بعض، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذا أتحدت القصة تعين الأخذ بالراجع، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة، وأن الكسوف وقع مرارا (وبه قال صاحب "الجوهر النقي" وعزاه إلى جماعة من المخققين). فيكون كل من هذه الأوجه جائزا. وإلى ذلك نحا إسحاق، لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع

قوله: "عن ثعلبة" إلخ دلالته على الإخفاء بالقراءة في الكسوف وغيره ظاهرة. وسيأتي بحث الحطية.

⁽١) في كنر العدال (١٤ /٨٧) عن جد الرحمن بن أبى ليلي قال: "انكسفت الشمس، ققام على رضى الله عنه فركع عمس ركمات، وسجد سجدتين. ثم فعل في الركمة الثانية مثل قلك ثم سلم، ثم قال: ما صلاما أحد بعد رسول الله على أحد غيرى" رواه ابن جرير، وصححه وفي مجمع الزوائد (١: ٢٢٤) بعد عزوه إلى البزار ما لفظه: "رجاله رجال الصحيح" اهد.

وشهد أنه عبده ورسوله». ثم ساق أحمد بن يونس خطبة النبى ﷺ رواه أبو داود (٤٠٠١١) وسكت عنــه. ورواه ابن حــبان في "صحيحه" بـهــذا اللفظ (زيلعي ٣٣٠:١).

معاد بالتحديث المحمد بن المثنى عن معاذ بن هشام قال: حدثنى أبى عن قتادة عن أبى قالابة عن النعمان بن بشير أن النبى على قال: «إذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كأحدث صلاة صليتموها». رواه النسائى (٢١٩:١) وسكت عنه. ولفظه فى "التلخيص الحبير" ((٤٦:١): «صليتموها من المكتوبة ركعتن». وأخرجه أحمد، والحاكم، وصححه ابن عبد البر اهد. فذلك اللفظ إما فى بعض نسخ "الصغرى" المسمى بـ" المجتبى" أو فى "الكبرى". وعند أحمد أيضا ليس هذا اللفظ، ولفظ الحاكم لم أقف عليه.

قوله: "عن بلال رضى الله عنه" إلخ. قلت: عبد الرحمن بن أبى ليلى ثقة أخرجو له، كما فى التقريب (ص: ١٢٥). والحديث له شواهد ذكرناها فى هذا الكتاب، فانجير بها الانقطاع. وحديث النعمان الآتى فيه زيادة، وهو صريح فى المذهب، وهذا يحمل على أن الراوى اعتصره.

وفى التلخيص الحبير (١: ٦ ٤) بعد نقل حديث النعمان بعبارته التى نقلتها منه ما نصه: وأعله ابن أبى حاتم بالانقطاع، وبحديث قبيصة بن المخارق، وفيه: "فصلى ركعتين" (تقدم) أخرجه أبو داود والحاكم اهم. وفى نصب الراية (١: ٢٢٧): قال ابن أبى حاتم فى علله: قال أبى: قال يحيى بن معين: "أبو قلابة عن النعمان بن بشير رضى الله عنه مرسل" قال أبى: قد أدرك أبو قلابة النعمان بن بشير، ولا أعلم أسمع منه أولا، وقد رواه عفان عن

٣١٥٨ عن: سمرة بن جندب رضى الله عنه قال: (اصلى بنا رسول الله عنه كسوف لا نسمع له صوتا). رواه الترمذى (٧٣:١)، وقال: "حسن صحيح غريب".

٣١٥٩ تنا: على (لم أقف عليه) بن (محمد بن) المبارك ثنا زيد بن

عبد الوارث عن أيوب عن أبى قلابة عن رجل عن النعمان بن بشير، وروى عنه عن قبيصة بن المخارق الهلالي، (تقدم) وروى عنه عن هلال بن عامر (تقدم) عن قبيصة بن المخارق انتهى. قال النووى في الحلاصة: ورواه أبو داود بلفظ "كسفت الشمس على عهد النبى يَشْيُّةُ فجعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت". قال: وإسناده صحيح" إلا أنه بزيادة رجل (لم يذكر في رواية أبى داود) بين أبى قلابة والنعمان، ثم اختلف في ذلك الرجل اهد.

قلت: أبو قلابة قد سمع أن من النعمان، كما في "تبذيب التهذيب" في ترجمته. والتوفيق بين الطرق الأربعة ممكن بأن يقال أنه سمعه من النعمان بغير واسطة مرة، ومرة روى عنه بواسطة رجل، وسمعه مرة عن قبيصة، ومرة روى عنه بواسطة هلال. وفي الحوهر النتي (١: ٢٥٨): قال ابن حزم: أبو قلابة أدرك النعمان رضي الله عنه، فروى هذا الحبر عنه، ثم رواه عن آخر عنه، فحدث بكلتا روابتيه اهـ.

قوله: "عن سمرة" إلخ و "ثنا على" إلخ و "حدثنا حسن الخ" دلالتها على المخالفة بالقراءة فى الكسوف ظاهرة. وقد ورد الجهر أيضا، فقد أخرج إمام الدنيا أبو عبد الله البخارى عن عائشة رضى الله عنها "جهر النبى ﷺ فى صلاة الحسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته الحديث.

وفى فتح البارى (٢: ٤٥٤): أن إسماعيل روى هذا الحديث (فى مستخرجه على البخارى) من وجه آخر بلفظ "كسفت الشمس فى عهد رسول الله ﷺ" فذكر الحديث اهد. وفيه أيضا: وقد ورد الجهر فيها عن على رضى الله عنه مرفوعا، وموقوفا أخرجه ابن خزيمة وقال به صاحبا (١) أبى حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وابن خزيمة، وابن المنذر،

⁽١) وسكت عنه أبو داود.

⁽٢) صرح صاحب الكمال بسماعه من النعمان، كذا في الجوهر النقي.

المبارك (صدوق عابد. "تقريب") ثنا موسى بن عبد العزيز (مختلف فيه). ثنا المحكم بن أبان (مختلف فيه). عن عكرمة (ثقة ثبت. "تقريب") عن ابن عباس رضى الله عليه عنهما قال: «صليت إلى جنب رسول الله عليه يقيم كسفت الشمس، فلم أسمع له قراءة الدور (واه الطبراني في "معجمه" ("نصب الرابة" ٢٣٠٠١). وفي "آثار السن" (١٤٤٢): إسناده حسن اهد.

- ٢١٦٠ حدثنا: حسن بن موسى الأشيب أنبا ابن لهيعة (مختلف فيه حسن الحديث كما مر غير مرة). ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس، قال: (حاليت مع النبي ﷺ الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا من القراءة». رواه (مام أحمد، وأبو يعلى في مسئليهما ("نصب الراية" (٤٣٠:١). قلت: "إسناده حسن، فإن ابن لهيعة قد تقدم أنه مختلف فيه حسن الحديث. وبقيتهم قات أخرجوا لهم".

وغيرهما من محدثي لشافعية، وابن العربي من المالكية. وقال الطبرى: يخير بين الجهر والإسرار. وقال الأك الثلاثة: يسر في الشمس، ويجهر في القمر إلى أن قال: فمثبت الجهر معه قدر زائد، و لأخذ به أولى، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز. وهكذا الجواب عن حدث سمرة رضى الله عنه عند ابن خزيمة، والترمذي "لم يسمع له صوتا" أنه إن ثبت لا يدل على نفى الجهر. قال ابن العربي: الجهر عندى أولى، لأنها صلاة جامعة ينادى لها و يخطب، فأشبهت العيد، والاستقاء اهد.

وفى التلخيص الحبير (١٤٨:١): قال البخارى: "حديث عائشة فى الجهر أصح من حديث سمرة رضى الله عنه ". قلت: لأن حديث سمرة مختلف فى صحته. قال فى التلخيص (١٤٧:١): صححه الترمذى، وابن حبان، والحاكم، وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة رضى الله عنه وقد قال ابن المدينى: إنه مجهول. وقد ذكره ابن حبان فى الثقات مع أنه لا راوى له إلا الأسود بن قيس اهـ.

وقد عرفت ما في حديثي ابن عباس، وحديث عائشة في الصحيحين، فلا ريب في

١١١ ع. محمد روايتان كما في رد المحتار وفي الهذاية.

.....

ترجيحه، وقد كانت في الصلاة معه ﷺ. يدل عليه ما رواه البخارى عن أسماء رضى الله عنها " أتيت عائشة حين خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، فإذا هي قائمة تصلى ". الحديث. (٧٠:١).

وما تقدم من حديثها "فقلت لعائشة: ما قال؟" النح فإنه يدل على أنها كانت عند المخطبة، وهي من توابع الصلاة، وما رواه أبو داود، وسكت عنه عن عائشة قالت: "كسفت الشمس على عهد رسول الله على أنه فقام، فصرزت قراءته، فرأيت أنه قرأ سورة البقرة، وساق الحديث، ثم سجد سجد سجدين، ثم قام، مناطال القراءة فحرزت قراءته، فرأيت أنه قرأ بسورة آل عمران" أهد (٤٦١٤).

ومعلوم أن قيامهن فى الصلاة يكون فى آخر الصفوف، فسماعهن أظهر دليل على الجهر بالقراءة، ولا دليل فى حديث عائشة عند أبى داود على الإسرار بالقراءة كما فهمه الحطابى.

قال في عون المعبود (٢٦١:٦): قال الخطابي: هذا يدل على أنه لم يجهر بالقراءة فيها، ولو جهر لم تحتج فيها إلى الحرز والتخمين اهـ. وذلك لاحتمال سماعها القراءة، وعدم فهمها، لبعدها عنه ﷺ. وإذا ثبت هذا فلا تعارض هذه الرواية روايتها الأخرى في الصحيحين، وتقدمت قريباً.

وذكر فى فتح القدير فى ترجيح الإسرار بالقراءة (٥٠:٢) ما نصه: إذا حصل التعارض وجب الترجيح بأن الأصل فى صلاة النهار الاخفاء اهـ. وفى تابع الآثار لشيخنا (صـ٨:٦): وما روى من الجهر محمول على ما كان من عادته ﷺ من الجهر بأية أو آيتين فى السرية للتعليم فظنه الراوى البعيد أن كل القراءة لعله كان جهرا وهو لم يسمع، فروى الجهر اهـ.

قلت: والمراد بالعادة ما كان ﷺ يفعله تارة ويتركه أخرى، وقد تقدم فعله ﷺ في أبواب القراءة، فإن العادة بمعنى المواظبة وهو المراد عند الإطلاق لم تثبت، فاحفظه.

خطبة الكسوف برواية جماعة من الصحابة

عهد رسول الله عن: عائشة رضى الله عنها أنها قالت: حسفت الشمس فى عهد رسول الله عنها، فصلى رسول الله عنها بالناس، فوصفت صلاته. ثم قالت: ثم انصرف وقد تجلت الشمس، فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، الإسسفان لموت أحد، ولا لحياته. فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله، وكبروا، وصلوا، وتصدقوا، ثم قال: «يا أمة محمد! والله ما أحد أغير من الله أن يزنى عبده (أى لأجل أن يزنى. قاله السندى فى تعليقه على النسائى). أو تزنى أمته. يا أمة محمد! والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا، رواه البخارى (١٤٢١).

عائشة والناس يصلون إلى أن قالت: فانصرف رسول الله عنه قالت: دخلت على عائشة والناس يصلون إلى أن قالت: فانصرف رسول الله عنه في الشمس. فخطب الناس، فحمد الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، قالت: ولفط نسوة من الأنصار، فانكفأت إليهن لأسكتهن فقلت لعائشة: ما قال؟ قالت: قالن؟: ما من شيء لم أكن أريته إلا وقد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار. وأنه أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور مثل (بترك التنوين لأن تقديره مثل فتنة فحذف المضاف إليه، وترك على هيئة قبل الحذف. "مسوى") أو قريبا من فتنة المسيح الدجال. يؤتى أحدكم، (أي يأتيه الملائكة). فيقال له: ما علمك بهذا الرجل، فأما المؤمن أو قال: المؤقن فيقول: «هو رسول الله، هو محمد، جاءنا الرجل، فأما المؤمن أو قال: المؤقن فيقول: «هو رسول الله، هو محمد، جاءنا

قوله: "عن عائشة" إلخ و"عن أسماء" إخ و"ثنا أبو كامل" إلخ قال المؤلف: دلالنها على الحطية في الكسوف ظاهرة.

وفي التلخيص الحبير (١٤٧:١): قال صاحب الهداية من الحنفية: ليس في

⁽١) وعدد مسلم من حديث عاششة رضي الله عنبا: قال رسول الله ﷺ: رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم (١/ ١٩٦١). وفي "مجمع البحار" (٥٠١١): الم أكن أربته في مقاميء أي نما يصح رؤيته عقلا، كرؤية البارى تعالى ويليق عرفا من أمور الذين وغيره اهد.

بالبينات والهدى فآمنا وأجبنا، واتبعنا وصدقنا». فيقال له: «نم صالحا (أى لا ردع عليك. "مسوى")، قد كنا نعلم أن كنت لمؤمنا به ". وأما المنافق أو المرتاب فيقال له: «ما علمك بهذا الرجل؟» فيقول: «لا أدرى، سمعت الناس يقولون شيئًا (أي بطريق الإجمال). فقلت». رواه البخاري (٢٦:١).

٢١٦٣- ثنا: أبو كامل ثنا زهير ثنا الأسود بن قيس ثنا ثعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة قال: شهدت يوما خطبة لسمرة بن جندب فذكر في خطبته حديثًا عن رسول الله عَرِّقِيَّهِ فقال: بينا أنا، وغلام من الأنصار نرمي في (١) غرضين لنا على عهد رسول الله على حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر اسودت حتى آضت (أي رجعت وصارت. "عون") كأنها تنومة (نوع من النبات فيها وفي ثمرها سواد قليل. "مجمع البحار") قال: فقال أحدنا لصاحبه: "انطلق بنا إلى المسجد، فو ا لله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله عَلِيْنَةِ في أمته حديثًا(٢) (أي أمرا حديثًا أي جديدًا) " قال: فدفعنا إلى المسجد، فإذا هو بارز، قال: ووافقنا رسول الله عَظِّيَّةٍ حين خرج إلى الناس، فاستقدم، فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا، ثم ركع كأطول ما ركع بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك، فوافق تجلى الشمس جلوسه في الركعة الثانية. قال زهير: حسبته (لعل الشك في قوله: فسلم فقط). قال: فسلم، فحمد الله، وأثنى عليه، وشهد أنه عبد الله ورسوله، ثم قال: «أيها الناس! أنشدكم بالله إن كنتم تعلمون أنى

وفي نصب الراية (٣٣٢:١): "وأجاب الأصحاب بأنه عليه الصلاة والسلام لم يقصد الخطبة، وإنما قال ذلك دفعا لقول من قال: "إن الشمس انكسفت لموت إبراهيم وإخبارا عما رأه من الجنة والنار". واستضعفه الشيخ تقى الدين، فقال: "إن الخطبة لا

الكسوف خطبة لأنه لم ينقل، فيتعجب منه مع ثبوت ذلك. ثم ساق ما سقته في المتن.

⁽١) في "مجمع الزوائد": بحذف في، وكذا في رواية أبي داود التي تقدمت قريبا.

⁽٢) في "مجمع الزوائد": "حدثا" وكذا في رواية أبي داود التي تقدمت قريبا.

قصرت عن شيء من تبليغ رسالات ربي عز وجل لما^(۱)أخبرتموني ذاك، فبلغت (أى فأبلغ). رسالات ربي، كما ينبغي لها أن تبلغ. وإن كنتم تعلمون أني بلغت رسالات ربى لما أخبرتموني ذاك. قال: فقام رجال، فقالوا: "نشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأمتك، وقضيت الذي عليك". ثم سكتوا. ثم قال: أما بعد! فإن رجالًا يزعمون أن كسوف هذه الشمس، وكسوف هذا القمر، وزوال هذه النجوم عن مطالعها لموت رجال عظماء من أهل الأرض، وأنهم قد كذبوا، ولكنها آيات من آيات الله تبارك وتعالى، يعتبر بها عباده، فينظر من يحدث له منهم توبة. وأيم الله! لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أنتم لاقون في أمر دنياكم، وآخرتكم. وأنه والله لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابًا، آخرهم الأعور الدجال ممسوح العين اليسري كأنها عين أبي تحيى (بكسر المثناة الفوقانية، كذا في "فتح البارى") لشيخ (أى قاله شيخ إلخ). من الأنصار بينه، وبين حجرة عائشة وأنها متى يخرُّج أو قال: متى ما يخرج، فإنه سوف يزعم أنه الله فمن آمن به وصدقه، واتبعه لم ينفعه صالح من عمله سلف، ومن كفر به، وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله " وقال حسن " الأشيب: "بشيء من عمله سلف، وأنه سيظهر أو قال: سوف يظهر على الأرض كلها إلا الحرم؟، وبيت المقدس. وإنه يحصر المؤمنين في بيت المقدس فيزلزلون زلزالا شديدا، ثم

ينحصر مقاصدها في شئ معين، سيما وقد ورد أنه صعد النبر، وبدأ بما هو المقصود من الحطية، فحمد الله، وأثنى عليه، ووعظ وذكر. وقد يتفق دخول بعض هذه الأمور في مقاصدها مثل ذكر الجنة والنار، وكونها من آيات الله بل هو كذلك جزما"، انتهي.

⁽١) لما يمعني إلا أن لا أطلب منكم إلا إغبار كم. أعلنته من "المرقاة". وهذا إن كان مشددة الميم وإلا فما زائدة واللام للقسم أخذته من "مجمع البحار".

⁽٢) هو شيخ الإمام أحمد تقدم قريبا، وهو حسن بن موسى.

⁽٣) وفي حديث جنادة بن أي أسية: أتينا رجلا من الأنصار من الصحابة قال: قام فينا رسول الله ﷺ قائل: أنفركم المسيح. الحديث وفيه: يمكث في الأرض أربعين صباحا، يملغ سلطانه كل ضبل، لا يأتي أربعة مساجد النكيمة ومسجد الرسول، ومسجد الأقصى، والطور. أخرجه أحمد، ورجاله ثقات ("فح البارئ" ٣:١٣).

يهلكه الله تبارك وتعالى وجنوده حتى أن جذم الحائط أو قال: أصل الحائط وقال حسن الأشيب: وأصل الشجرة لينادى أو قال: يقول: يا مؤمن! أو قال: يا مسلم! هذا يهودى أو قال: هذا كافر، تعال فاقتله قال: ولن يكون ذلك كذلك حتى تروا أمورا يتفاقم شأنها فى أنفسكم، وتساءلون بينكم هل كان بينكم ذكر لكم منها ذكرا وحتى تزول جبال على مراتبها (فى "الصراح" قال الخليل: المراتب فى الجبل والصحارى هى الأحلام التي ترقب فيها العون والرقباء). ثم على أثر ذلك القبض" قال: ثم شهدت خطبة لسمرة رضى الله عنه ذكر فيها هذا الحديث فما قدم كلمة، ولا أخرها عن موضعها. رواه الإمام أحمد فى "مسنده" (و17:0).

وفى "مجمع الزوائد" (٢٢٥:١) بعد عزوه إلى المسند ما نصه: والطبرانى فى "الكبير"، إلا أنه زاد: وأنه سيظهر على الأرض كلها إلا الحرم، وبيت المقدس. وقال أيضا: قال الأسود بن قيس: وحسبت أنه قال: "فيصبح فيهم عيسى أبن مريم عليه السلام فيهزمه الله، وجنوده" والباقى بنحوه. قال الترمذي فيما رواه منه: "حديث حسن صحيح اهـ".

قلت: وصعود المنبر رواه النسائي وأحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، ولفظهم: "ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس، فقام، فصعد المنبر، فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: إن الشمس والقمر". الحديث، وبمذهبنا قال الإمام أحمد: إن الخطبة لا تسن في الكسوف، وأجابوا بما أجاب به أصحابنا. نقله ابن الجوزى في التحقيق اهـ.

قلت: الصواب استحباب الخطبة في الكسوف. وذهب إليه بعض أصحابنا، كما في رد المختار تحت قول الدر المختار: "ولا خطبة". ونقله عن التحفة، والمحيط، والكافي، والهداية وشروحها ما نصه: "لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق، ونحوه في المخلاصة وقاضيخان" (٨٨١:١).

قلت: قد ورد مطلق الخطبة، فتراد به خطبة واحدة. قال في فتح الباري (٢:٢٤٤):

قلت: رواه مختصرا من طريق سفيان عن الأسود بن قيس، فذكره. وأبو كامل هو مظفر بن مدرك ثقة متقن، كان لا يحدث إلا من ثقة، كذا في "التقريب" (ص-٢٠٩). وزهير هو ابن معاوية من رجال الستة ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق () بآخره، كما في التقريب (ص-٨٢ و ٣٨) أيضا. فالحديث حسن صحيح وهو مراد صاحب "مجمع الزوائد" من نقل قول الترمذي. فافهم، واحفظ.

٣١٦٠ وعند مسلم (٢٩٧:١) من حديث جابر رضى الله عنه ١٥ من شيء توعدونه إلا وقد رأيته في صلاتي هذه، لقد جيئ بالنار، وذلكم حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها. وحتى رأيت فيها صاحب المحجن يجر قصبه في النار كأن يسرق الحاج بمحجنه، فإن فطن له قال: إنما تعلق بمحجني، وإن غفل عنه ذهب به. وحتى رأيت فيها صاحبة الهرة التي ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعا. ثم جيئ بالجنة، وذلكم حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي، ولقد مددت يدى، وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لتنظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل. فما من شيء توعدونه إلا قد رأيته في صلاتي هذه اهه.

الله عَيَّالَةِ عَبِد الرحمن بن سمرة وكان من أصحاب رسول الله عَيَّالَةِ قال: «كنت أرمى بأسهم لى بالمدينة فى حياة رسول الله عَيِّلَةٍ إذ كسفت

نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتى الجمعة والعيدين، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضى ذلك، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشبة اهـ.

قوله: عن عبد الرحمن إلخ تمسك به الحنفية قاله الحافظ في التلخيص (١٤٦١). وفي نصب الراية (٢٨:١): ظاهر هذا الحديث أن الركعتين بركوع واحد اهـ.

وقوله: "رافع يديه" فقال النووى (٢٩٩١١): فيه دليل لأصحابنا في رفع اليدين في القنوت ورد على من يقول: لا ترفع الأيدى في دعوات الصلاة اهـ. قلت: لا حجة

⁽١) أي سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، كما في "تهذيب التهذيب".

الشمس، فنبذتها، فقلت: والله لأنظرن إلى ما حدث لرسول الله ﷺ فى كسوف الشمس. قال: فأتيته وهو قائم فى الصلاة رافع يديه، فجعل يسبح، ويحمد، ويهلل، ويكبر، ويدعو حتى حسر عنها. قال: فلما حسر عنها قرأ سورتين، وصلى ركعتين، رواه مسلم (٢٩٩١١).

٣ ٢١٦٦ - وفي "المنتقى" متن "النيل" (٢٢١٣): وقد روى بإسناد حسان من حديث سمرة، والنعمان بن بشير، وعبد الله بن عمر دوأنه ﷺ صلاها ركعتين، كل ركعة بركوع، والأحاديث بذلك كله لأحمد، والنسائي. والأحاديث المتقدمة بتكرار الركوع أصع وأشهر اهـ.

٣١٦٧ - عن: عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: "لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودى أن الصلاة جامعة". رواه البخارى (١٤٢١).

٢١٦٨ عن: عائشة رضى الله عنها أن النبى عَلَيْتُهُ صلى بهم فى كسوف الشمس أربع ركعات فى سجدتين الأولى أطول. رواه البخارى (٤٥:١).

فيه، فإنه لم يرو أنه كان في حال الدعاء، فيحتمل أن يكون في تكبيرة الإحرام أو فيما . ثبت الرفع في الصلاة من غير تكبيرة الإحرام، وتقدم بيانه.

وقال النووى: أيضا هذا مما يستشكل ويظن أن ظاهره أنه ابتدأ صلاة الكسوف بعد المجلاء الشمس، وليس كذلك، فإنه لا يجوز ابتداء صلاتها بعد الانجلاء، وهذا الحديث محمول على أنه وجبعه في الصلاة، ثم جمع الراوى جميع ما جرى في الصلاة من دعاء وتكبير، وتهليل، وتسبيح، وتحميد، وقراءة سورتين، وكانت السورتان بعد الانجلاء تعميما للصلاة، فتمت جملة الصلاة ركعتين اهد ملخصا. وحاصله أن معنى قوله: "فلما حسر" إلح أنه على الله الله كان شرع فيها، وحسر عنها في أثنائه.

قوله: "عن عائشة" إلخ. دلالته على تطويل الركعة الأولى ظاهرة. وبه قال محمد، وهو المأخوذ للفتري، كما في رد المحتار (٥٦:١١).

نبيه:

قال الإمام العلام النقاد الحافظ ابن حجر رحمه الله وأرضاه في فتح الباري

النبى الشمس، فقام النبى الله عنه قال: حسفت الشمس، فقام النبى الله عنه أن تكون الساعة، فأتى المسجد، فصلى بأطول قيام، وركوع،

يليه (٤٤٧٣): وقع في حديث جابر الذي أشرت إليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود، ولفظه: "ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم سجد". وقال النووى: هي رواية شاذة مخالفة، فلا يعمل بها، أو المراد زيادة الطمأنية في الاعتدال لا إطالة نحو الركوع. وتعقب بما رواه النسائي، وابن خزيمة، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضا، فقيه: "ثم وكع فأطال حتى قبل: لا يسجد، ثم سجد فأطال حتى قبل: لا يسجد، ثم سجد". لفظ حتى قبل: لا يرفع ثم رفع فبطال الجلوس حتى قبل: لا يسجد، ثم سجد". لفظ ابن خزيمة من طريق الثورى عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه، والثورى سمع من عطاء قبل الاختلاط، فالحديث صحيح ولم أقف في شئ من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدتين إلا في هذا.

قوله: "عن أبي موسى" إلخ. دلالته على ما فيه ظاهرة.

تتمة فيما ورد من العبادات عند نزول الآيات:

الأولى: ما رواه الترمذى فى فضل أزواج النبى ﷺ وقال: حسن غريب عن عكرمة. قال: قبل لابن عباس بعد صلاة الصبح: ماتت فلانة لبعض أزواج النبى ﷺ، فسجد. قبل له: أ تسجد هذه الساعة؟ فقال: أليس قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم آية فاسجـــدوا؟" فأى آيـــة أعظــم من ذهــاب أزواج النبى ﷺ؟ اهـ ورواه أبو داود وسكت عنــه (٤٤٤١).

وقال المنذرى كما فى عون المعرد: فى إسناده سلم بن جعفر. قال يحيى بن كثير العنبرى: كان ثقة وقال الموصلى: متروك الحديث، لا يحتج به، وذكر هذا الحديث اه... ولكن فى التقريب (ص:٥٧): قال ابن المدينى: من أهل اليمن، صدوق تكلم فيه الأزدى بغير حجة اه.. وفى تهذيب التهذيب (٢٨٠٤): ذكره ابن حبان فى الثقات، وذكره ابن شاهين أيضا فى الثقات اه.. وفيه حكم بن أبان أيضا. وهو مختلف فيه، كما تقدم فى المتن. وفى التقريب: صدوق، عابد، وله أوهام اهـ (ص:٤٤).

وسجود رأيته قط يفعله. وقال: «هذه الآيات التى يرسل الله عز وجل لا تكون لموت أحد، ولا لحياته، ولكن يخوف الله بُها عباده. فإذا رأيتم شيئا من ذلك فأفزعوا إلى ذكر الله، ودعائه، واستغفاره. رواه البخارى (١٤٥:١).

179

والثانية: ما ذكره في كنز العمال (٢٨٩:٤) عن جابر رضى الله عند أن "أن رسول الله عنفي" إذا كانت ليلة ربع شديدة كان مفزعه إلى المسجد (للدعاء أو الصلاة منفردا.) حتى تسكن الربع وإذا حدث في السماء حدث من كسوف شمس أو قمر كان مفزعه إلى المصلى (الصلاة) ". رواه ابن أي الدنيا، وسنده حسن اهد. وقد ورد الأمر بالفزع إلى المسجد أيضا عند الكسوف، ففي كنز العمال (١٧٧:٤) " يا أيها الناس! إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، فإذا انكسف أحدهما فأفزعوا إلى المساجد (للصلاة) ". رواه ابن عمرو مرفوعا أهد وكل جائز.

والثالثة: ما قد رواه أبو داود وسكت عنه عن النضر قال: كانت ظلمة على عهد أنس بن مالك. قال: فاتبت أنسا رضى الله عنه، فقلت: "يا أباحمزة! هل كان يصيبكم مثل هذا على عهد رسول الله على "؟ قال: "معاذ الله! إن كانت الربح تشتد فنبادر المسجد (للدعاء أو للصلاة) مخافة القيامة" اهد. وفي عون المعبود: قال المنذري تحت حديث أنس رضى الله عنه: حكى البخاري في التاريخ فيه اضطرابا اهد (٢٤٤١).

والزابعة: ما في كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة (ص:٢٨): أخرج ابن أبي شية بسند صحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت: "صلاة الآيات ست ركعات في أربع سجدات" اهد. وفي التلخيص الحبير (١٤٨١): قال البيهةي: قد صبح عن ابن عباس رضى الله عنه. ثم أخرجه من طريق عبد الله بن الحارث عنه أنه صلى في الزلزلة بالبصرة فأطال فذكره إلى أن قال: فصارت صلاته ست ركعات، وأربع سجدات". ثم قال: "هكذا صلاة الآيات". ورواه ابن أبي شية مختصرا من هذا الوجه "أن ابن عباس رضى

⁽١) وفي مجنمع الزوائد (١-٣٥): عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال: "كان رسول الله ﷺ وَا كانت ليلة ربح شديدة كان مفزعه إلى المسجد حتى تسكن الربع وإذا حدث في السعاء حدث من حسوف شمس أو قمر كان مفزعه إلى الصلاة حتى تنجلي". رواه الطيراني في الكبير من رواية زياد بن صخر عن أبي الدرداء. ولم أجد من ترجمته ويقية رجاله ثقات اهم.

باب الاستسقاء بالدعاء وبالصلاة

٣١١٠ – عن: أنس بن مالك رضى الله عنه قال: بينما رسول الله عليه أن يختل و الله عليه الله عليه المحمد إذ جاءه رجل فقال: "يا رسول الله! قحط المطر فادع الله أن يسقينا". فدعا فمطرنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا. فما زلنا نمطر إلى الجمعة المقبلة. قال: فقام ذلك الرجل أو غيره فقال: "يارسول الله! ادع الله أن يصرفه عنا". فقال رسول الله علينا». قال: فلقد رأيت

الله عنه صلى بهم في الزلزلة كانت أربع سجدات ركع فيها ستا" اهـ.

وفي كشف الصلصلة (ص: ٢٩): قال النووى في شرح المهذب: قال الشافعي، والألمحاب: ما سوى الكسوفين من الآيات كالزلازل، والصواعق، والظلمة، والرياح الشديدة، ونحوها لا يصلى لها جماعة، وآمر بالصلاة منفردين اهد ملخصا. وفي التلخيص الحبير (١٠٤١): قال الشافعي: لا نعلم أن رسول الله ﷺ أمر بالصلاة عند شئ من الآيات، ولا أحد من خلفائه اهد. وقد علمت ثبوت صلاة الآيات عن ابن عباس رضى الله عنه وعن عائشة رضى الله عنها ويمكن للأصحاب أن يجيبوا عما ورد عن ابن عباس رضى الله عنه، وعائشة رضى الله عنها ويمكن للأصحاب أن يجيبوا عما ورد عن ابن عباس رضى الله عنه، وعائشة رضى الله عنها بكما تقدم في الحواشى، وإنا لم نسلم الأصل، فكيف نسلم الله على صلاة الكسوف، فإنها قد اللم عافهم.

فإن قلت: لم تثبت الصلاة في الآيات غير الكسوفين، فكيف قلتم باستجبابها؟ قلت: الذكر والدعاء مطلوبان في هذه الأوقات، والصلاة تشتملهما وهي أعظم منهما أو يقال: قسناها على صلاة كسوف القمر.

باب الاستسقاء بالدعاء وبالصلاة

قوله: "عن أنس" إلخ قال المؤلف: وفي عمدة القارى (٤٤١:٣): فهذه الأحاديث والآثار كلها تشهد لأبي حنيفة أن الاستسقاء استغفار ودعاء. وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها مرة، وتركها أخرى. وذا لا يدل على السنية، وإنما يدل على الجواز اهـ. قلت: فيكون كل من الصلاة والدعاء مستحبا. لأنه يتاثير لم يواظب على أحد منهما، ولكن الصلاة أحب، لاشتمالها على الدعاء وغيره. السحاب يتقطع يمينا وشمالا يمطرون، ولا يمطر أهل المدينة. رواه البخارى (١٣٨:١). وفي لفظ ذكره البخارى في باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستمنقاء: "ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون اهـ ".

٣١٧١- عن: عامر بن خارجة بن سعد عن جده أن قوما شكوا إلى النبى والله عن عدم أن قوما شكوا إلى النبى الحديث والمطر فقال: «اجثوا على الركب ثم قولوا: يا رب يا رب، الحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" من زياداته، كذا في "التلخيص الحبير" (١٤٨:١). ونقله في "عمدة القارئ" (٤٤١:٣) وأتمه بزيادة، قال: «ففعلوا فسقوا، حتى أحبوا أن يكشف عنهم» اهـ.

فقال: "يا رسول الله! لقد جنتك من عند قوم ما ينزود لهم راع، ولا يخطر لهم فقال: "يا رسول الله! لقد جنتك من عند قوم ما ينزود لهم راع، ولا يخطر لهم فحل". فصعد المنبر " فحمد الله، ثم قال: «اللهم أسقنا غيثا مغيثا مريا طبقا مريعا غدقا عاجلا غير رائث، ثم نزل فما يأتيه أحد من وجه من الوجوه إلا قالوا: "قد أحيينا (أى مطرنا لما كان المطر سببا للحياة عبر عن نزوله بالإحياء. "نيل الأوطار")". رواه ابن ماجة. وفي "الزوائد": إسناده صحيح، ورجاله ثقات، كذا في "تعليق السندى على ابن ماجة" (١٩٩١). وفي "عمدة القارئ" (١٩٩١): وفي "التلخيص الحبير" (١٩٩١): رواه أبو عوانة في "صحيحه". وفي "نيل الأوطار" (٢٣٠١٣): رجاله ثقات اهـ.

قوله: "عن عامر" إلخ في الحديث كلام، ففي لسان الميزان: عامر بن حارجة عن جده سعد بن مالك، قال البخارى: "في إسناده نظر". وذكره ابن حبان في الثقات فقال: "يروى عن جده حديثا منكرا في المطولات". وأورد الحديث اللذكور أبو عوانة في صحيحه من طريقه اه ملخصا (٢٣٣٣).

قلت: لم يورده المحدث أبو عوانة في صحيحه وهو من أهل الفن إلا بعد أن يكون

 ⁽١) هذه واقعة الاستسقاء بالدعاء في المسجد دون الجبانة كما يشعر به لفظه، فلا دليل فيه تحطية الاستسقاء على المنبر
 في الجبانة، حنى يرد على فقهاتنا حيث منعوا من ذلك، والله تعالى أعلم.

⁽٢) وهو ما نقلته في المتن.

على الاستغفار. فقالوا: "ما رأيناك استسقيت". فقال: «لقد طلبت الغيث على الاستغفار. فقالوا: "ما رأيناك استسقيت". فقال: «لقد طلبت الغيث بمجاديح" السماء التي يستنزل بها المطر». ثم قرأ ﴿استغفروا ربكم ثم توبوا إليه الآية. رواه سعيد بن منصور في "سننه" ("عمدة القارئ" " ١٤٤٤). قال المعنى في " العمدة": وفي سنن سعيد بن منصور بسند جيد إلى الشعبى قال: خرج، فذكره قلت: وهو منقطع، فإن الشعبى عن عمر مرسل، (أي منقطع). كما "تهذيب التهذيب" (٦٦:٥) وفيه أيضًا: قال العجلى: لا يكاد الشعبى يرسل إلا صحيحا اهـ.

٣١٧٤ - حدثنا: عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله عن عروب بن شعيب أن رسول الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: وكان نا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: وكان رصحتك رسول الله عن إذا استسقى قال: اللهم أسق عبادك وبهائمك، وانشر رحمتك وأحيى بلدك الميت، هذا لفظ حديث مالك رواه أبو داود (٧:١٥) وسكت عنه هو والمنذري كما في "عون المعبود". وقال النووى في "الأذكار": إسناده صحيح اهـ.

٢١٧٥ – عن: عباد بن تميم عن عمه رضى الله عنه قال: ﴿رأيت النبي عَيْثُكُ

صحيحاعنده، وقد نقل في خطبة "كنز العمال" (١-٣) من الإمام الحافظ السيوطي ما محصله: أن جميع ما في صحيح أبي عوانة صحيح وغايته أن يكون الحديث مختلفا في صحته ولا غير، فقد علمت غير مرة أن مثله حسن.

 ⁽١) بجيم ثم دال مهملة ثم حاء مهملة أيضا جمع مجدح كمنير، قال في "القاموس": مجاديح السماء أنواؤها انتهى.
 والمراد بالأنواء النجوم التي يحصل عندها المطر عادة، فشبه الاستغفار بها كذا في "قبل الأوطار" (٣٤:٣)"

يوم حرج (۱) يستسقى. قال: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو، ثم حول ردائه، ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة، رواه البخارى (١٣٩١). وفي لفظ (١٤٠١) له: استسقى فصلى ركعتين، وقلب ردائه اهـ.

وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه، ثم قلب رداءه. فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن (وهذه كيفية القلب، قال بها محمد فى موطأه)". قال السندى: وفى الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات (١٩٨١).

وفى التلخيص الحبير بعد ذكره (١: ١٥) ما لفظه: أحمد وابن ماجة وأبو عوانة (فى صحيحه) والبيهقى. قال البيهقى: تفرد به النعمان بن راشد. وقال فى الحلافيات: رواته ثقات اهد. فيؤيد الجموع الإمام أبا حنيفة أنه لا يسن فيه كيفية خاصة، وإنما فيه وسعة. نعم! العمل عند الأكثر على الكيفية الأغيرة. وفى العالمكيرية (٩٨:١): يصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة، ويخطب خطبين (هذا عند محمد). بعد الصلاة، ويستقبل الناس بوجهه قائما على الأرض لا على المنبر (سيأتي ما فيه). ويفصل بين الحطبين بجلسة وإن شاء خطب خطبة واحدة (هذا عند أبى يوسف). ويدعو الله، ويستعفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكن قوسا. فإذا مضى صدر من خطبة قلب ردائه (وهو ظاهر الحديث وبه أقول) كذا فى المضمرات. وفى التحفة: وإذا فرغ الإمام من المخطبة يجعل ظهره إلى الناس، ووجهه إلى القبلة، ويقلب رداه، ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون وجوههم إلى القبلة فى الخطبة والدعاء إلخ انتهى كلام الشيخ.

وفى عمدة القارى: إن التحويل والقلب بمعنى واحد (يعنى ههنا) اهـ (٣٨:٣٤) وفى العينى شرح الهداية (١٠٥٨:٢): والتحويل أعم من التقليب، وقال الزيلعى (٣٣٥:١): إن القلب غير التحويل، ولكن الثوب إذا كان له طرفان كالكساء، ونحوه يمكن فيه الجمع بين القلب والتحويل اهـ وفى المصباح: حولته تحويلا تقلته من موضع إلى موضع، وحولت الرداء نقلت كل طرف إلى موضع الآخر اهـ ملخصا (٧٣:١) ٤٧)،

⁽۱) ذكر أبن حبان كان خروجه ﷺ إلى للصلى للاستسقاء فى شهر ومضان سنة ست من الهجرة، كذا فى "عمدة القارئ" (۴۳۸:۳).

وفيه أيضا: قلبته من باب ضرب وقلبت الرداء حوّلته وجعلت أعلاه أسفله اهـ ملخصا، وفي منتهي الأرب: قلب الشيئ بشت آن بجانب شكم كردانيد من نصر وضرب اهـ.

ويؤيد ما في عمدة القارى أن الذي ثبت في رواية ابن ماجة (تقدم قريبا). من تفسير القلب\(^\text{?}) هو الذي ورد في تفسير التحويل، فقد روى أبو داود في حديث عبد الله ابن زيد رضى الله عنه "وحول رداء فجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطافه الأيسر على عاتقه الأيمن ثم دعا الله عز وجل (وفي بعض طرقه عند أبي داود ذكرت الصلاة أيضا). اهر (٢٠٤١) وسكت عنه أبو داود وفي نيل الأوطار (٣٣٨:٣): "رجال أي داود روى أبو داود وسكت عنه عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال: استسقى رسول الله عنه وعلى المنافئة عنه قال: استسقى أعلاها، فلما فلما ثقلت قلبها على عاتقيه اهد. وفي نيل الأوطار (٣٣٨:٣): رجال أبي داود روى الله من دوى الله عنه بن دول أبي داود روى الله الله بن زيد "قال: أعلى رابطال الله عنه بن الأوطار (٣٣٨:٣): رجال أبي داود رأي رسول الله عنه حين استسقى لنا أطال الدعاء، وأكثر المسئلة. قال: ثم تحول إلى القبذ، وحول رداء، فقلبه ظهر\(^\text{?}) البيل بطن). وتحول الناس معه " اهد. وفي القبلة، وحول رداء، فقلبه ظهر\(^\text{?}) البيل علن). وتحول الناس معه " اهد. وفي الله التهذين ما نهد، قال في الإمام، إسناده على شرط الشيخين اهر (١: ١٥).

ثم اعلم أنه هكذا بالتاء لفظ "وتحول الناس معه" نقله من المسند في المنتفى للشيخ مجد الدين ابن تيمية، وفي نصب الراية (٢٣٥:١) أيضا. واستراح القاضى الشوكاني حيث قال: "ورواه غير ابن تيمية بلفظ وحول" اهـ (٢٣٩:٣). ولم يعين الغير، ولم يراجع المسند، وهو تسامح عظيم. والعجب من صاحب فتح القدير حيث نقل الحديث بالتاء (٢:١٦) ثم اشتغل بتأويل بما لا طائل تحته. والحق الصراح أن الرواية بلفظ "وحول الناس معه" تصحيف ووهم صدر ممن نقلها، فلو ثبتت لكانت حجة لمالك، وغيره واللفظ

⁽١) ثم رأيت الشوكاني أفاد نحوه.

 ⁽٢) أى جعل ظاهره باطنا، وباطنه ظاهرا. كذا في نيل الأوطار.

فإن قلت: كيف يصح تحولهم وأنهم قد كانوا إلى القبلة متوجهين إلى رسول الله؟ ولعل هذا الإشكال جر ابن الهمام إلى تسليم استدلال الحصم، ثم الجواب عنه. قلت: إن المشاهدة تدل على أن السامعين للخطبة، وغيرها قد يتحول بعضهم أو أكثرهم عن القبلة مع كونهم متوجهين إلى الإمام في الجملة، فيحتمل أن يكونوا كذلك، فتحولوا حين تحوله عن المستدلال.

وفى الهداية: "ويقلب رداءه لما روينا. قال: وهذا قول محمد، أما عند أبى حنيفة فلا يقلب رداءه لأنه دعاء فيعتبر بسائر الأدعية وما رواه كان تفاؤلا". وفى العناية: ليس بحرام بلا خلاف، إنما الكلام فى كونه سنة. وفى فتح القدير: قوله: "وما رواه كان تفاؤلا" اعتراف بروايته، ومنع استنائه، لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة اهد (٢١:٢). وفى رد المختار (٨٨٤:١): وعن أبى يوسف روايتان، واختار القدورى قول محسمد، لأنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك نهر. وعليه الفتوى كما فى "شرح درر البحار" اهد.

قلت: قول صاحب فتح القدير: "إنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة" لا ينفى الاستحباب مطلقا، بل ما يكون على طريق العبادة، فأقول: إن القلب على رأى الإمام مستحب، لكن استحباب كان تفاؤلا ما مستحب، لكن استحباب كان تفاؤلا ما في سنن الدار قطني (١٩٩١). عن جعفر بن محمد عن أبيه (هو الإمام الباقر التابعي). قال: "استسقى رسول الله على وحول رداءه ليتحول القحط" اهد. وفي فتع البارى (١٤٤٤): ورد فيه حيث رجاله ثقات أخرجه الدار قطني، والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن على عن أبيه عن جابر رضى الله عنه، ورجع الدار قطني إرساله اهد واختلفت الروايات في وقت تحويل الرداء، ففي رواية ابن ماجة المارة قريبا التحويل بعد الخطبة، واللاعاء، وهو الذي اختاره صاحب التحقة كما مر قريبا، ولكن فيه الدعاء بعد التحويل. ولكن قد تقدم قريبا في حديث أبي داود التحويل قبل الدعاء. وفي فتح الباري

٣١١٧٦ – عن: عائشة رضى الله عنها قالت: شكى الناس إلى رسول الله عنها قالت: شكى الناس إلى رسول الله عنه قصوط المطر، ووعد الناس يوما يخرجون فيه. قالت عائشة: فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر، فكبر وحمد الله عز وجل، ثم قال: إنكم شكوتم جدب دياركم،

(٤:٢): ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد "وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة، وحول رداءه". وله من رواية الزهرى عن عباد: فقام، فدعا الله قائما، ثم توجه قبل القبلة، وحول رداء " فعرف بذلك أن التحويل وقع أ ، أثناء الخطية عند إرادة الدعاء أه.

قلت: حديث الزهرى في صحيح مسلم ليس باللفظ الذى ذكره الحافظ، بل لفظه: "خرج رسول الله عليه يوما ليستسقى، فجعل إلى الناس ظهره يدعو الله، واستقبل القبلة، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين " هد (٢٩٣١). فالله تعالى أعلم أن الحافظ سهى، أو أراد أن يذكر لفظ غير مسلم فسبق القلم، وكتب لمسلم، وقد ذكر قلب الرداء في أثناء الحطبة في المضمرات، كما تقدم قريبا، والكل يجوز. وفي فتح البارى: وقال القرطبى: يعتضد القول بتقديم الصلاة على الحظية لمشابهتها بالعيد (كما سيأتي من الحديث)، وكذا ما تقرر من تقديم (الصلاة أمام الحاجة (٢٩٦٤).

قلت: تفصيل وجه الحكمة في الترتيب المنقول عن العالكيرية أنه قد ثبت تقديم الصلاة أمام الحاجة. ثم الحطية تناسب لإزالة الغفلة، لأنه يحتمل أن يشغلوا بعد الصلاة في أمور تؤدى إلى الغفلة، والدعاء من توابع الصلاة، ومحله بعدها، وقدمت الحطبة على الدعاء ليتضرعوا إليه تعالى بالقلب الحاضر. وأما الجواب عن اختلاف الروايات فالأحسن أن تحمل على تعدد الواقعة، والكل يجوز. ولعل الأرجع دراية ما قررناه. والله تعالى أعلم.

قوله: "عن عائشة" إلى قال المؤلف: في الزيلمي: ورواه ابن حبان في صحيحه في النويلمي: ورواه ابن حبان في صحيح على النوع الثاني عشر من القسم الحامس، والحاكم في المستدرك وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" انتهى (٣٣٤:١). ودلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة. وفي هذا الحديث الحطية قبل الصلاة، وقد مر الحديث برواية ابن ماجة الذي فيه

⁽١) كما قد مر في صلاة الحاجة في هذا الكتاب.

واستئخار (۱۰ المطرعن إبان (بكسر همزة وتشديد موحدة بمعنى وقت معين ومعهود مر هر چيزى را. "أشعة اللمعات") زمانه عنكم، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم" ثم قال: الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك (بقصر الميم حاشية أبى داود) يوم الدين. لا إله إلا الله يفعل ما يريد. اللهم أنت الله لإ إله إلا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبالاغا إلى حين" ثم رفع يديه، فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره. وقلب أو (شك راوى ست در لفظ أو معنى هر دو يكى ست. "أشمة اللمعات") حول ردائه وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس، ونزل فصلى ركعتين. فأنشأ الله سحابة فرعدت، وبرقت ثم أمطرت بإذن الله، فلم يأت مسجده حتى سالت السيول، فلما رأى سعتهم إلى الكن ضحك على الناس، ونزل فعلم رأية.

الخطبة بعد الصلاة، ومر هنا لك ما يتعلق بهذه المسئلة. قال الشيخ كما ذكره بعض الناس: وفى الحديث خطبة الاستسقاء على المنبر. وما قال الفقهاء من كونها على الأرض لا على المنبر كما نقلنا لك عن العالمكيرية، فلعل مرادهم بنفيه، هو الذي أراد الإمام بنفي صلاة الاستسقاء أى نفى السنية لا المشروعية. والأحوط القول بمندوبية المنبر اعتقادا وتركه عملا تحرزا عن التشويش اهدوالله تعالى أعلم.

قلت: لا دليل على مندوبيته اعتقادا، بل غايته أنه لا بأس به، كما في العيدين، وحديث عائشة شاذ، كما أشار إليه أبو داود بقوله: "حديث غريب". وقد ثبت أنه برائح كان يخطب في العيدين، فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم أخرجه كان يخطب في العيدين، فيقوم مقابل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو البخارى عن أبي سعيد، قال: "قلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر، فلما أتبنا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت" إلخ قال الحافظ في الفتح: وفي رواية ابن حبان: "فينصرف إلى الناس قائما في مصلاه". ولابن خزيمة في رواية مختصرة "خطب يوم عيد على رجليه" هذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى

 ⁽١) قال الطيئ: والسين للمبالفة يقال: استأخر الشيء إذا تأخر تأخر ابمينا كفا في "عون المبود".
 (٢) في "القاموس": أقصى الأضراس، أو هي الأدياب أو التي تلي الأنباب، وهي الأضراس كلها.

كل شيء قدير، وأنى عبد الله ورسوله ". قال أبو داود (١٥٥١): "هذا حديث غريب إسناده جيد اهـ". وقال النووى في "الأذكار ": "إسناد صحيح اهـ". ووراه أبو عوانة (في "صحيحه") وصححه أيضا أبو على بن السكن ("التلخيص الحبير" ١٤٩١١). وفي "الدراية": صححه ابن حبان والحاكم اهـ.

٣١٧٧ – عن: هشام بن إسحاق وهو ابن عبد الله بن كنانة عن أبيه قال: أرسلني الوليد بن عقبة وهو أمير المدينة إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول

فى زمانه عَيِّتُ منبر، ويدل على ذلك قول أبى سعيد: "قلم يزل الناس على ذلك" إلخ ومقتضاه أن أول من اتخذه مروان اهر (٣٧٤:٢). فلو كانت الخطبة على المبر سنة أو مستحبة خارج المسجد لكانت صلاة العيدين أولى بذلك، لتكرارهما فى كل سنة دائما بخلاف الاستسقاء. ولذا قال فى البدائع: ولا يخرج المنبر فى الاستسقاء، ولا يصعده، لو كان فى موضع الدعاء، لأنه خلاف السنة، وقد عاب الناس على مروان عند إخراجه المنبر فى العيدين، ونسبوه إلى خلاف السنة اهر (١٩٣٤).

قوله: "عن هشام" إلخ قال المؤلف: وفي جامع الآثار: الظاهر أن المراد نفى مطلق الحطية واحدا كان كما قال أبو يوسف، أو اثنين كما قال به محمد. ويدل عليه قوله بعده: "ولكن لم ينزل" إلخ (ص:٥٥). وفي تابع الآثار: وما روى من الخطبة يحمل على الدعاء والذكر مجازا (ص:٨٦).

قال الشيخ: هذا هو الموافق لقول الإمام، وأما عند صاحبيه وقولهما هو المأخوذ به، فالمعنى لم يخطب خطبتين، وهذا على قول أبي يوسف القائل بخطبة واحدة، أو لم يخطب بالإسجاع والتكلف، بل بالتضرع، وهذا على قول محمد القائل بالخطبتين. قال الزيلمي بعد ذكر هذا الحديث: قلنا: مفهومه أنه خطب لكنه لم يخطب خطبتين، كما يفعل في الجمعة، ولكنه خطب خطبة واحدة فلذلك نفى النوع ولم ينف الجنس، ولم يرو أنه حطب خطبتين فلذلك قال أو يوسف: يخطب خطبة واحدة (هو الصحبح عندى)، ومحمد يقول: يخطب خطبتين، ولم أجد له شاهدا (٣٤٤١٦ و٣٣٥).

قلت: لا دلالة لحديث ابن عباس هذا على نفى الخطبتين لاحتماله نفى الأسجاع والتكلف الذى أحدثه الخطباء بعد ﷺ، وقد نقلنا عن العالمكيرية التوسع فى الخطبة الله على الله على الله على الله على خرج مبتذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير. وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيده. رواه الترمذي (٧٣:١) وقال: "حسن صحيح". وفي "نصب الرابة" (٧٣:١): رواه أيضا ابن حيان في "صحيحه".

الواحدة والخطيتين ولعل الأولى أولى للاعتقاد، والثانية للعمل تحرزا عن التشويش. وقوله: "كما كان يصلى فى العيد" محمول أن التشبيه فى الجهر، وعدد الركعتين وهو المذهب كما نقلنا عن العالمكيرية اهد كلام الشيخ.

وفى النيل: تأوله الجمهور على أن المراد كصلاة العيد فى العدد، والجهر بالقراءة، وكونها قبل الخطبة (٢٣٢٠٣). ولا يراد التشبيه فى كونها مشتملة على التكبيرات كالعيدين، قاله الشيخ. وأما ما أخرجه الحاكم فى المستدرك، والدار قطنى، ثم البيهقى فى السن عن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمان بن عوف عن أبيه عن طلحة قال: أرسلى مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء، قفال: "سنة الاستسقاء سنة المستسقاء سنة على يعده، إلا أن رسول الله على قل مدرداءه، فجعل عينه على يساره، ويساره على يمينه. وصلى ركمتين، كبر فى الأولى سبع تكبيرات، وقرأ وبسبح اسم ربك الأعلى) وقرأ فى الثانية فهمل آتاك حديث الغاشية في وكبر فيها خمس تكبيرات" انتهى. قال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" كما في الزيلمي (٣٣٤١).

فالجواب عنه ما أفاده الريلمي: والجواب عنه من وجهين، أحدهما ضعف الحديث، فإن محمد بن عبد العزيز هذا قال فيه البخارى: "منكر الحديث". وقال النسائي: "متروك الحديث". وقال أبن حبان الحديث". وقال أبن حبان في كتاب الضعفاء: "يروى عن الثقات المعضلات، وينفرد بالطامات عن الإثبات، حتى سقط الاحتجاج به "انتهى. وقال ابن القطان في كتابه: هو أحد ثلاثة إخوة كلهم ضعفاء، محمد، وعبد الله، وعمران بنو عبد العزيز بن عمر بن عمر بن عبد الرحمان بن عوف. وأبوهم عبد العزيز مجهول الحال، فاعتل الحديث بهما" انتهى كلامه.

والثاني أنه معارض بحديث رواه الطبرني في معجمه الوسط حدثنا سعدة بن سعد

٣١١٧٨ – عن: عمير مولى بنى أبى اللحم هأنه رأى النبى ﷺ يستسقى عند أحجار الزيت قريبا من الزوراء قائما يدعو يستسقى رافعا يديه قبل وجهه ولا يجاوز بهما رأسه. رواه أبو داود (٣٠:١٥) وسكت عنه.

العطار ثنا إيراهيم بن المنذر ثنا محمد بن فليح حدثنى عبد ايرلله بن حسين بن عطاء عن دلود بن بكر بن أبي الفرات عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك، "أن رسول الله ﷺ استسقى، فخطب قبل الصلاة، واستقبل القبلة، وحول رداءه، ثم نول، فصلى ركعتين، ولم يكبر فيهما إلا تكبيرة انتهى (٣٤:١١).

قلت: والمعارضة لا تكون إلا بين المثلين، فكلام الزيلعي مشعر بمساواة رواية الطبراني لرواية الحاكم على أن صاحب البدائع قال: ولا يكبر فيها فى المشهور من الرواية عنهما، وروى عن محمد أنه يكبر اهـ (٢٨٣:١).

ثم اعلم أنه قال صاحب الهداية: ولا خطبة عند أبي حنيفة لأنهما تبع للجماعة ولا جماعة عنده اهـ. وفي عمدة القارى (٢٩:٣): قال صاحب الهداية: فإن صلى الناس وحدانا جاز اهـ. وهذا لم يذكره صاحب الهداية صريحا، وإنما هو مستفاد من قوله المذكور، ويرد عليه ما نقلناه من رواية ابن ماجة " عرج رسول الله على يوما يستسقى، فصلى بنا ركعتين" الحديث.

وأجاب عنه صاحب البدائع بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ في الروايات المشهورة أنه صلى في الاستسقاء، وإنما الثابت المشهور عنه الدعاء، وكذا عن عمر رضى الله عنه وما روى أنه ﷺ صلى بجماعة حديث شاذ ورد في محل الشهرة، لأن الاستسقاء يكون بملأ من الناس، ومثل هذا الحديث يرجح كذبه على صدقه أو وهمه على ضبطه فلا يكون مقبولا مع أن هذا تما تمع به البلوى في ديارهم، وما تمم به البلوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته لا يقبل فيه الشاذ. والله تعالى أعلم (٢٨٣٠).

قوله: "عن عمير" إلخ. دلالته على كيفية الدعاء ظاهرة. وقوله: "لا يجاوز" إلخ يعارضه ما تقدم قريبا من حديث عائشة رضى الله عنها "قلم يزل فى الرفع حتى بدا بباض إيطيه" اهد فإنه يدل على المبالفة فى الرفع وحديث عمير على خلافه. والتوفيق بأنه ﷺ قد فعل ما فى حديث عائشة وقد فعل ما فى حديث عمير. ٣١٧٩ – عن: أنس بن مالك رضى الله عنه وأن النبي ﷺ است منى فأشار بظهر كفيه إلى السماء. رواه مسلم (٢٩٣١). ورواه أبو داود (٤٠٤١) و وسكت عنه بلفظ: «كان يستسقى هكذا يعنى ومد يديه وجعل بطونهما نما يلى الأرض حتى رأيت بياض إبطيه اهـ».

قوله: عن أنس رضى الله عنه إلخ. دلالته على ما فيه ظاهرة. وقال الإمام النوى: قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: السنة في كل دعاء لرفع بلاء كالقحط ونحوه أن يرفع يديه، ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسوال شئ وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء واختجوا بهذا الحديث اهه. قلت: تقدم ذلك بأدلة في الدعاء والذكر بعد الصلاة.

فائدة:

قال العلامة الشامى فى رد المحتار: الاستسقاء لغة طلب السقى، وشرعا طلب إنزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بأن يحبس المطر، ولم يكن لهم أودية وآبار وأنهار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم، أو كان ذلك إلا أنه لا يكفى. فإذا كان كافيا لا يستسقى، كما فى المحيط قهستانى اهد (٨٨٣:١). قلت: ودليل التقييد بشدة الحاجة ما فى التلخيص الحبير تحت قول الرافعى: إن رسول الله ويشي لم يصل صلاة الاستسقاء إلا عند الحاجة، ما نصف: "لم أجده صريحا، لكن بالاستقراء يتبين صححة ذلك" اهد (١٤٤١).

واستحب الشافعي أن يستسقى إمام الناحية الخصبة لأهل الناحية الجدبة ولجماعة المسلمين، ويسأل الله الزيادة لمن أخصب مع استسقائه لمن أجدب كما في الأم (١١٨١). وعزاه العلامة الشعرائي في كشف الفعة إلى الصحابة أنهم كانوا يستسقون لنواحي الأرض وأطراف المدائن إذا بلغهم قحط بلادهم، وكانوا يقولون: "دعوة المرأ المسلم لأحيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك مؤكل كلما دعا لأحيه قال الملك المؤكل به: آمين ولك بحل" اهد (١٣٨١). قلت: والحديث أخرجه مسلم عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن رسول الله على التلخيص الحبير (١٩٤١).

واستدل الشافعي بحديث ابن عباس عند ابن ماجة قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إيا رسول الله! لقد جنتك من عند قوم ما يتزود لهم راع، ولا يخطر لهم فحل". فصعد النبر، فحمد إليه، ثم قال: اللهم أسقنا غيثا مغيثاً إلخ وسنده صحيح، كما مر في المتن. وهو محمول على الاستسقاء بالدعاء فقط في المساجد دون الجبانة، كما هو ظاهر الحديث. وعليه يحمل ما عزاه الشعراني إلى الصحابة ودعاء أهل الحصب لأهل الجدب مستحب اتفاقا، وإنما الكلام في الاستسقاء بالصلاة على الهيئة الخاصة من غير احتياج المستسقين إلى المطر إذا استسقوا لحاجة غيرهم إليه، فلا دليل في الحديث عليه.

هذا، وتفسير الحاجة ("عندى أن يخاف غلاء السعر من قلة المطر بحيث يضطرب به فقراء الناس وعامتهم، ولا عبرة بأغنياءهم. وأما ما في بعض الحواشي "إن معنى الحاجة أن لا ينزل من السماء قطر، ولا يبدو في الآفاق قزعة من سحاب، ولا كقدر الشبر" فلا أصل له في الفقه. فإن قليل المطر لا يغني، وظهور السحاب في الآفاق لا يجدى ما لم يمطر بقدر الكفايـة، وعليها المدار في الاستسقاء كما يشعر به كلام "الحيط" الذي ذكرناه أولا.

قالوا: ويستحب أن يخرجوا ثلاثا متنابعات، وأكثر من ذلك لم ينقل. قلت: قد صرح الشافعي في الأم باستحباب الحروج ثلاثا. وأما رسول الله على فلم يخرج قط إلا مرة، فإنه كان إذا استسقى سقى أولا، كما ثبت بالأحاديث صراحة، وكذا الصحابة رضى الله عنهم فيما أعلم. ويمكن أن يستأنس للخروج ثلاثا بما ورد أن الدعاء يستحب فيه التكرير، وأقله التثليث، كما في الحصن الحصين معزيا إلى أبى داود، فلم يتجاوزوا في الاستسقاء أقل عدد التكرير لكونه على هيئة خاصة خلاف القياس فافهم.

⁽¹⁾ وهذا ما أجيب به في واقعة القنوى حين سألتي بعض الأكابر عن معنى الحاجة إلى الاستسقاء، وأنبا هل تحققت في بلادنا أم لا؟ حيث أسطروا في أول الربيع، وقحطوا في وصطه عند الحاجة إليه، فأجبت بما كتبته مهنا، وصححه سيدى حكيم الأمّة وقلت: فقل الربيعة الخاجة قد تحقق في بلادنا هذه، فقد تشرفت العباد، واضطرت الزراع، ويلفت قلوب العامة الخاجر من مخافة القائد الشديد إن أم ينظروا في المنة القريبة والله المستمان. فلت: وقد أحاف السحاب بأناق السماء في وقت كابة هذا القام، ورثيج الله تعالى أن يستينا غينا مغينا عنا مغينا عنا المحاف المساون من وقت كابة هذا القام، ورثيج الله تعالى أن يستينا غينا مغينا وصلى الله على سيدنا محمد وسلم أفضل الصلاة، وأزكى السلام الذي قال فيه أبو طالب ولله فرد.
وصلى الله على سيدنا محمد وسلم أفضل الصلاة، وأزكى السلام الذي قال فيه أبو طالب ولله فرد.
والمن يستمي القدام جهمه "مثال التياس وعسمة للأوامل المربع الأولام المربع الأولام المدينا ألم المدينا المدينا ألم المدينا المدينا ألم المدينا المدينا ألم المدينا ألم

قالوا: ويأمرهم الإمام بصوم ثلاثة أيام قبل يوم الحزوج، وبالحزوج عن المظالم

قالوا: ويامرهم الإمام بصوم تلاتـة ايام قبل يوم الحروج، وبالحروج عن المظالم وبالتقرب بالحير، ثم يخرجون فى الرابع صياما. ولكل منهما أثر فى الإجابة على ما ورد فى أخبار نقلت، وذكرها الحافظ فى التلخيص الحبير بالتفصيل.

قالوا: ويخرجون الشيوخ، والصبيان، والبهائم، لأن دعاءهم إلى الإجابة أقرب، كما في البخارى عن مصعب بن سعد، قال: رأى سعد أن له فضلا على من دونه فقال على أن البخارى عن مصعب بن سعد، قال: رأى سعد أن له فضلا على من دونه فقال على نابت عن أنس: كان أحوان أحدهما يحترف، والآخر يأتي النبي على فشكا المحترف عن ثابت عن أنس: كان أحوان أحدهما يحترف، والآخر يأتي النبي على فشكا المحترف والحاكم من حديث أبى هريرة مرفوعا قال: "خرج نبى من الأنبياء، وفي لفظ لأحمد: خرج سليمان عليه السلام يستسقى، فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال: الجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة". وروى أبو يعلى، والبزار، والبيهتي من حديث أبى هريرة، وأبو نعيم في المعرفة من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن البه من يوم إلا وينادى مناد: مهلا أيها الناس فإن لله سطوات. ولو لا رجال خشع، وصبيان رضع، ودواب رتع لصب عليكم العذاب صبا، ثم رضضتم به رضا". ذكره الحافظ فيه أيضا، وهذه طرق عديدة يتوى بعضها بعضا.

وقت صلاة الاستسقاء وقت صلاة العيد سواء، لما تقدم من حديث عائشة أنه خرج حين بدا حاجب الشمس" وقال ابن عباس: "سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين" إلخ أخرجه الحاكم وصححه. وقال الذهبي: "ضعف عبد العزيز (راويه)" اهد (٢٣٦:١). وفي الصحيح لمسلم عن أنس "أن النبي على استسقى، فأشار بظهر كفيه إلى السماء". قاله الحافظ في التلخيص.

وفيه أيضا: "أن عمر رضى الله عنه استسقى بالعباس رضى الله عنه"، أخرجه البخارى من حديث أنس عن عمر وأخرج أبو زرعة الدمشقى في تاريخه بسند صحيح "أن معاوية استسقى بزيد بن الأسود" وروى أحمد في الزهد أن نحو ذلك وقع لمعاوية مع أي مسلم الحولاني أهر (١: ١٥)، وفيه الاستسقاء بالصالحين، والتوسل بالكاملين.

أبواب صلاة الخوف باب كيفية صلاة الخوف

١٢٨٠ عن: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: اغزوت مع رسول

وذكر الشافعي في الأم تعليقا فقال: وروى عن سالم عن أبيه أن النبي مَثِلِيُّ كان إذا استسقى قال: (أ) اللهم اسقنا غيثا مغيثا، هنيا مرئيا مربعا، غدقا مجللا عاما طبقا سحا دائما. اللهم أسقنا اللهم أسقنا الفيث، ولا تجعلنا من القانطين. اللهم إن بالعباد، والبلاد والبهائم، والحلق من اللآواء، والجهد، والفيئك ما لا نشكو إلا إليك. اللهم أنبت لنا الزرع، وأدر لنا الفيم وأمتنا من بركات الأرض. اللهم ارفع عنا الجهد والجوع، والعرى واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك. اللهم إنا نستغفرك، إنك كنت غفارا، فأرسل السماء علينا مدارااً " (٢٢٢٠).

قال الحافظ فى التلخيص: لم نقف له على إسناد، ولا وصله البيمقى فى مصنفاته، بل رواه فى المعرفة من طريق الشافعي. قال: ويروى عن سالم به، ثم قال: وقد روينا بعض هذه الألفاظ، وبعض معانيها فى حديث غيرهم. ثم ساقها بأسانيده اهـ (١-٥٠).

قلت: وتعليق مثل الشافعي مقبول، فيستحب أن يستسقى بهذا الدعاء، كما استحبه الشافعي. ولكن هذا آخر ما أردنا إيراده، في باب الاستسقاء، والله الحمد رب الأرض والسماء وله الثناء الحسن الجميل، والعظمة، والكيرياء.

باب كيفية صلاة الخوف

قوله: "عن ابن عمر" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة. وفي الدر المختار: فيجعل الإمام

⁽١) ومن عجالت الاتفاق أبى كتب باب الاستسقاء حين اشتفاد الاحياج إليه، ولما وصلت إلى كتابة هذا الدعاء أحاظ السحاب بأقاق السحاء وأصلت إلى كتابة هذا الدعاء أحاظ السحاب بأقاق السماء وأصلتها بقدر الحاجة، وأوسع منه يركة سيدى حكيم الأمة المحدية رحمة الله على العالمين في زمانه آمين. اللهم إنا تترسل إليك ، فأقبل دعاها، ولا تردنا خاتين آمين أو بعد ذلك بيرمين أو ثلاثة استجاب الله لنا، وسقانا بفضله، ومنه غيثا منه غفقا طبقا، فله الحمدة وله الشكر.

الله ﷺ قبل نجد فوازينا العدو، فصاففنا لهم. فقام رسول الله ﷺ يصلى لنا، فقامت طائفة معه، وأقبلت طائفة على العدو، فركع رسول الله ﷺ بمن معه، وسجد سجدتين. ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل، فجاؤوا، فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة، وسجد سجدتين، ثم سلم. فقام كل واحد منهم، فركع لنفسه ركعة، وسجد سجدتين، رواه البخارى (١٢٨١ و ١٢٨).

طائفة بإزاء العدو إرهابا له، ويصلى بأخرى ركعة فى الثنائى، ومنه الجمعة، والعيد، وركعتين فى غيره لزوما، وذهبت إليه، وجاءت الأخرى، فصلى بهم ما يقى، وسلم وحده، وذهبت إليه ندبا، وجاءت الطائفة الأولى وأتموا صلاتهم بلا قراءة لأنهم لا حقون، وسلموا، ثم جاءت الطائفة الأخرى، وأتموا صلاتهم بقراءة لأنهم مسبوقون اهـ.

وفى رد المحتار: قوله: "ندبا" فلو أتموا صلاتهم فى مكانهم صحت. قوله:
"وجاءت الطائفة الأولى" مجيها ليس متعينا، حتى لو أتمت مكانها، ووقفت الطائفة
الذاهبة بإزاء العدو صح. وهل الأفضل الإتمام فى مكان الصلاة أو فى محل الوقوف تقليلا
للمشى؟ ينبغى أن يجرى فيه الخلاف فيمن سبقه الحديث. ومشى فى الكافى على أن العود
أفضل، أفاده أبو السعود (٨٦:١١).

قلت: وأصل الكيفية في رواية ابن عمر رضى الله عنه والزيادة المندوبة في أثر أبن عباس. وأما ما في الهداية بعد بيان كيفية صلاة الخوف المذكورة في العر المختار ما لفظه: "والأصل فيه رواية ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا" أهد فلا يصح. فإن روايته رضى الله عنه لا تنطبق على الكيفية التي ذكرها صاحب الهداية.

وقد روى حديث ابن مسعود رضى الله عنه أبو داود، وسكت عنه عن خصيف عن أبى عبيدة عن عبد الله بين مسعود قال: "صلى بنا رسول الله على صلاة الحوف، فقاموا صفين. صف خلف رسول الله على بهم رسول الله على ركمة. ثم جاء الآخرون فقاموا مقامهم. واستقبل هؤلاء العدو، فصلى بهم ألنبى على ركمة، ثم سلم، فقام هؤلاء، فصلوا لأنفسهم ركمة، ثم سلموا، ثم ذهبوا، فقاموا مقامهم، واعلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركمة، ثم

صلاة الحوف قال: وإذا صلى الإمام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الإمام وطائفة المنهم ثقات) في وطائفة يإزاء العدو، فيصلى الإمام بالطائفة الذين معه ركعة، ثم تنصرف الطائفة الذين صلوا مع الإمام من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم، وتأتى الطائفة الأخرى، فيصلون مع غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم، وتأتى الطائفة الأولى حتى يصلوا ركعة وحدانا، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، وتأتى الطائفة الأولى حتى يصلوا حمدة وحدانا، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، وتأتى الطائفة الأخرى، حتى يقضوا الركعة التى بقيت عليهم وحدانا، رواه الإمام محمد في "كتاب حتى يقضوا الركعة التى بقيت عليهم وحدانا، رواه الإمام محمد في "كتاب عليهم وحدانا أبو حنيفة قال: حدثنا الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما مثل ذلك الهد.

قلت: الحارث هذا مقبول من أتباع التابعين كما في "التقريب" (ص٢٦٩) فالإسناد منقطع، وهو مما لا يدرك بالرأي.

سلموا " (٢:١٨٤). وفي لفظ له بعد هذا الحديث، وسكت عنه أيضا ما لفظه: حدثنا تميم ابن السحاق يعنى ابن يوسف عن شريك عن خصيف بإسناده ومعناه قال: فكبر نبي الله عن عن الله عن عن الله عن عن الله عن عن الله علم عبد الرحمن بن سمرة هكذا إلا أن الطائفة التي صلى بهم ركعة، ثم سلم مضوا إلى مقام أصحابهم، وجاء هؤلاء، فصلوا لأنفسهم ركعة ثم رجعوا إلى مقام أولئك فصلوا لأنفسهم ركعة ثم رخعوا إلى مقام أولئك فصلوا لأنفسهم نن إبراهيم نا عبد السمد ابن حبيب أخبرنى أبي "أنهم غزوا مع عبد الرحمان بن سمرة كابل فصلى بنا صلاة الموف" اهد (٣٠٤١). وخصيف مختلف فيه، وتقدم الاختلاف في سماع أبى عبيدة عن عبدالله مبد الله عنه، فالحديث حسن.

وقول صاحب فتح القدير (۱۳:۱): ولا يخفى أن كلا من الحديثين (أى حديث ابن عمر وابن مسعود) إنما يدل على بعض المطلوب وهو مشى الطائفة الأولى، وإتمام الطائفة الثانية في مكانها من خلف الإمام وهو أقل تقيرا. وقد روى تمام صورة الكتاب (يعنى الهداية) موقوفا على ابن عباس من رواية أبي حنيفة ذكره محمد في كتاب الآثار وساق إسناد الإمام، ولا يحفى أن ذلك ثما لا مجال للرأى فيه، لأنه تغيير بالمنافى فى الصلاة، فالموقوف فيه كالمرفوع اهـ. وقوله: "وإتمام الطائفة الثانية" إلخ ليس من مطلوب الكتاب فتدبر.

وقال العينى في عمدة القارى (٣٤١:٣). هذا الحديث (أى حديث ابن عمر رضى الله عنه) حجة لأصحابنا الحنفية في صلاة الخوف، وحديث ابن مسعود أيضا اهـ. فالدة: بيان طرق صلاة الخوف

ثم اعلم أن طريق صلاة الحوف قد وردت مختلفة، والعمل بكل منها يجوز إذا صح بسند يحتج به. قال الحافظ في الفتح (٩٠٤ ت و ورد في كيفية صلاة الحوف صفات كثيرة. ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر رضى الله عنه على غيرها لقوة الإسناد، ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاة قبل إسلام إمامه. على غيرها لقوة الإسناد، ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاة قبل إسلام إمامه. إلى ترجيح حديث سهل بن أبى حثمة الآتي في المغازى (في البخارى) وكذا رجحه الشافعي. ولم يختر إسحاق شيئا على شيء وبه قال الطيرى وغير واحد منهم ابن المندن وسد عنها الشافعي. ولم يختر إسحاق شيئا على شيء وبه قال الطيرى وغير واحد منهم ابن المندن أربعة عشر وجها وكذا ابن حبان في صحيحه، وزاد تاسعا، وقال ابن حزم: صح فيها أربعة غشر ووايات كثيرة أصحها سنة عشر رواية مختلفة، ولم يبينها. وقال النووى نحوه في شرح الترمذي، غي شرح مسلم، ولم يبينها أيضا، وقد بينها شيخنا الحافظ أبر الفضل في شرح الترمذي، في شرح مسلم، ولم يبينها أيضا، وقد بينها شيخنا الحافظ أبر الفضل في شرح الترمذي، في شرح علما من أول النووي نحوه وزاد وجها آخر، فصارت صبعة عشر وجها، لكن يمكن أن تتداخل. قال صاحب الهدى الرواة في قصة جعلوا ذلك وجها من فعل النبي على يقاه هر من اختلاف الرواة اهد. وهذا المعتمد، وإليه أشار شيخنا بقوله! هد.

وفي عمدة القاري (٣٤٢:٣): قال القدوري في شرح مختصر الكرخي، وأبو

 ⁽١) نقل ابن الجوزى عن أحمد أنه قال: "ما أعلم في هذا الباب حديثا إلا صحيحا" كذا في التلخيص.
 (٢) بعضها في صحيح مسلم، ومعظمها في سنن أبي داود، كذا في التلخيص.

باب جواز صلاة الخوف بعد النبي عليه أفضل الصلاة والسلام

۲۱۸۲ – عن: حبيب "أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمرة رضى الله عنه كابل، فصلى بنا صلاة الخوف". رواه أبو داود (٤٨٣:١)، وسكت عنه.

٣١٨٣ – عن: تعلية بن زهدم قال: "كنا مع سعيد بن العاص رضى الله عنه بطبرستان، فقام فقال: أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا. فصلى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا (أى مع الإمام)". رواه أبو داود (٤٨٣:١): "رجال إسناده رجال الصحيح اهـ".

٢١٨٤ - حدثنا: عبد الأعلى عن يونس عن الحسن "أن أبا موسى رضى

نصر البغدادي في شرح مختصر القدوري: الكل جائز، وإنما الخلاف في الأولى اهـ. وفي رد المحتار (٨٨٦:١): وفي المستصفى: إن كل ذلك جائز، والكلام في الأولى اهـ.

باب جواز صلاة الخوف بعد النبي

عليه أفضل الصلاة والسلام

قوله: "عن حبيب" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة بأن فتح كابل كان بعد النبى ﷺ وفيه صلى الصحابى صلاة الخـــوف، فعلم من فعلـــه أنها تجوز بعد النبى ﷺ أيضا.

قوله: "عن ثعلبة" إلخ دلالته على الباب ظاهرة بالتقرير المذكور.

قوله: "حدثنا عبد الأعلى "إلخ. قال المؤلف: قال البزار كما في نصب الراية (٢٠٤) قال البزار في مسنده: روى الحسن عن أبي موسى إنما كن بالبصرة أيام عمر رضى الله عنه، فلا أحسبه سمع منه اهد. وفي تهذيب التهذيب (٢٣٧:٢): قال ابن المديني: لم يسمع من أبي موسى. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لم يره اهد.

الله عنه(" صلى بأصحابه بإصبهان، فصلت طائفة منهم معه، وطائفة مواجهة العدو، فصلى بهم ركعة، ثم نكصوا، وأقبل الآخرون يتخللونهم، فصلى بهم ركعة، ثم سلم، وقامت الطائفتان، فصلتا ركعة". رواه ابن أبى شبية (عون المعبود ٤٨٢١١)، ورجاله ثقات.

باب طريق الصلاة الرباعية في الخوف وترك الصلاة عند التحام الحرب

٢١٨٥ – عن: جابر رضى الله عنه قال: (كنا مع النبي عَلِيُّكُ بذات الرقاع،

قلت: صلاة أبى موسى رضى الله عنه هذه قد علقها أبو داود بعد ذكر حديث ابن عمر رضى الله عنه ولفظ: "وكذلك روى يونس عن الحسن عن أبى موسى أنه فعله" اهد. فجزم الإمام أبى داود على الظاهر يدل على أنه سمعه منه. فاختلف فى الأصل، والاختلاف غير مضر على أن الانقطاع أيضا لا يضر عندنا. ودلالة الأثر على الباب ظاهرة بالتقرير المذكور. وكون صلاة المذكورين من الصحابة المذكورة فى المتن بعد وفاة النبى أفاده الرافعي، وأقره عليه الحافظ فى التلخيص (١٤٢١).

فائدة

قال الشيخ: ولم يفتح شيء من العجم في زمنه صلى الله تعالى عليه وآلـه وأصحــابـه وسلم اهـ.

باب طريق الصلاة الرباعية في الخوف وترك الصلاة عند التحام الحرب

قوله: "عن جابر" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهِرة. وفي بعض طرق

(۱) عن أي العالية الرياحي: "أن أبا موسى رضى الله عنه كان بالدار من إصبهان وما بهم يوحفد كبير خوف (هكذا في الأصل). ولكن أحب أن يعلمهم دينهم، وسنة بيهم على فيحملهم صفين، طاقفة معها السلاح مقبلة على عنوها، وطاقة من ورائبا، فصلى بالذين يلونه ركمة ثم نكموا على أدبارهم حتى قاموا مقام الآخرين يتخللونهم حتى قاموا ورائه، فصلى بهم ركمة أعرى، ثم سلم، فقام الذين يلونه والآخرون، فصلوا ركمة ركمة ثم سلم بعضهم على بعض، فحمت للإمام ركمتين، وللناس ركمة ركمة". رواه الطيراني في "الكبير"، ورجاله رجال الصحيح، كذا في "مجمع الزوائد".

وأقميت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركمتين، فكان للنبى ﷺ أربع، وللقوم ركعتـان،. متفق عليه، كــذا فى "النــيل" (٢٠٩:٣).

الحديث أنه على سلم بعد الركمتين قم بعد الركمتين. قروى النسائى وسكت عنه (۱۳۱:۱۳): عن الحسن عن جابر رضى الله عنه بن عبد الله "أن النبي على صلى بطائفة من أصحابه وركمتين قم سلم، قم سلم، قم صلى باعترين أيضا ركمتين قم سلم، قد. وروى أبو داود، وسكت عنه (۱۴:٤٤) عن الحسن عن أبى بكرة قال: "صلى النبي على في خوف الظهر (۱۱ فصف بعضهم خلفه، وبعضهم بإزاء العدو، فصلى بهم ركمتين، قم سلم، فانطلق الذين صلوا معمه، فوقفوا موقف أصحابهم، قم جاء أولئك فصلوا خلفه، فصلى بهم ركمتين، قم سلم، فنكل، وبذلك كان يفتى الحسن" اهد. وصححه في نصب الراية (۲۷:۱۲)، فقى هذه الألفاظ ما يدل على أنه يفتى الحسن" اهد. وصححه في نصب الراية (۲۷:۱۲)، فقى هذه الألفاظ ما يدل على أنه

والجواب عنه أنه لم يصل مرتين، فإن المراد بالسلام هو التشهد الأن السلام في وسط الصلاة لا يجوز، والصلاة كانت رباعية في الحضر. ففي الزيلمي (٣٣٧:١): وقال بعضهم: "كان في حضر بيطن نخلة على باب المدينة، وكان خنوف، فخرج منه محترسا اه.

قال بعض الناس: وأما ما في الزيلعي أيضا، وقال غيره: لم يحفظ عن النبي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف قط في حضر، ولم يكن له حرّب قط في حضر اليوم إلا يوم الخندق، ولم يكن آية الحوف نزلت بعد اهـ. فلا يضر، فإن كون الصلاة في حضر قد ثبت بما رواه الشافعي في مسنده (ص: ٣١): أخبرني الثقة ابن علية ⁶⁰ أو غيره عن يونس

⁽١) رواه أيضا ابن حان، والحاكم، والنار قطنى، فقى رواية أبى داود، وابن حبان أنها الظهر، وفي رواية الحاكم، والدار قطنى أنها للغرب كذا في التلخيص (١٤٠٠١). وقال البيهتمى في للعرفة: هو وهم، كما في عون للعبود: أي للذرب، همه.

⁽٢) ولا يغال: إن عدم نقل إتمامهم الركعات الباقية ينافى هذا التأويل، فإن عدم نقل شىء لا يستفرم عدم ذلك الشىء، وقال الشيخ: والأمر أظهر من أن يبه عليه فإن من المطوم الضرورى فى الدين أمن الاختصار فى الفرض لا يجوز. (٣) معناه أعبرنى الفقة، ولا أحضره مجينا وهو ابن علية أو غيره، فافهم.

عن الحسن عن جابر رضى الله عنه "أن النبي ﷺ كان يصلى بالناس صلاة الظهر في الحوف بيطن نخلة فصلى بهم الحوف بيطن نخلة فصلى بهم ركعتين، ثم سلم ثم جاء طائفة أخرى، فصلى بهم ركعتين، ثم سلم" اهـ. والثقة إن كان ابن علية، فهو ثقة حافظ أخرجوا له، كما مر في التقريب (ص: ٥١). وإن كان غيره فالحكم مختلف فيه.

قال في تدريب الراوى (ص:١١٣): وإذا قال: "حدثني الثقة أو نحوه" لم يكتف
به على الصحيح، وقبل: يكتفى اهـ ملخصا. وفي "ققو الأثر في صفو علوم الأثر" في
المصطلح على مذهب سادة الحنفية (ص: ٢٠): وحديث المبهم قبل: مقبول مطلقا، وقبل:
لا، ولو أبهم بلفظ التعديل كأن يقول الراوى عنه: "أخبرني الثقة". واختاره القاضي
القضاة (هو الحافظ ابن حجر). وقبل: إن وصفه نحو الشافعي من أئمة الحديث الراوى
عنه بالثقة، فالوجه قبوله، واختاره المجلى، وقبل: تعديله مع الإبهام مقبول مطلقا. وقبل: إن
كان عالما بأسباب الجرح والتعديل، فهو مجزئ في حق من يوافقه في مذهبه، والذي
ينبغي أن يكون مذهبنا قبوله، وإن أبهم بغير لفظ التعديل ولكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه
في المرسل اهـ.

وذكر في باب المرسل (ص: ١٤ و ٥): فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فقال الشافعي: يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر بياين الطريق الأولى مسئدا أو مرسلا. وذهب جمهور المحدثين إلى التوقف، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر بياين الطريق الأولى أم لا، هكذا قبل. والمختاز في القصصيل قبول مرسل أهما القرن الثاني، هكذا قبل، وشيوخهما مختلفة، أو وعدد الشافعي بأحد خمسة أمرر أن يسنده غيره، أو أن يرسل الماكنة أو أن يعضده قبل اكثر الملماء، أو أن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل. وأما مرسل دون هؤلاء من الثقات فعقبول عند بعض أصحابنا، مردود عند الآخرين إلا أن يروى الثقات مرسله، كما رووا مسنده. فإن كان الراوى يرسل عن الثقات وغيرهم فعن أبي بكر الرازى من أصحابنا، وأبي الوليد اللجي من المالكية عدم قبول مرسله اتفاقا. ونقل السراج الهندى من أصحابنا، وأبي الوليد

في اصطلاح المحدثين هو قول التابعي: "قال رسول الله ﷺ: وإن ما سقط من رواته قبل التابعي وأحد يسمى منقطعا أو أكثر يسمى معضلا فلم يذكر المعلق عنهم، لا لأنه لم يسمع اسمه منهم بل لأنه إما منقطع أو معضل. قال: والكل يسمى مرسلا عند الأصوليين انتهى. وقد علمت حكم مرسل أهل القرون الثلاثة، ومن بعدهم على ما هو المختار عندنا، فهو حكم مرسل أصولين مطلقا اهد ملخصا بلغظه. وفي تدريب الراوى (ص.٧٦): وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز ويرسل عن غير الثقات، فإن كان فلا خلاف في رده اهد.

وقال الحافظ في شرح نخبة الفكر (ص: ٥): ونقل أبو بكر الرازى من الحنفية، وأبو الوليد الباجى من المالكية أن الراوى إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا اهـ. وقال محشيه في تعليقه ناقلا عن شرح الشرح للعلى القارى ما نصه: قوله: "لا يقبل مرسله اتفاقا" إلخ أى إذا عرف حاله أنه غير ملتزم بأن يرسله عن ثقة، فلا يقبل مرسله اتفاقا. وأما إذا لم يعلم حاله فمرسله مقبول اتفاقا اهـ. وقوله: "مقبول اتفاقا" يعنى به اتفاق المختجين بالمراسيل.

قال بعض الناس: وإذا عرفت هذا التفصيل فاعلم أن قول الشافعي: "أعبرني الثقة" محتج به عندنا فإنه من القرن الثالث. قلت: كلا! بل هو من القرن الرابع، وإنما يقبل قوله ذلك عندنا لكونه إماما مجتهدا، واحتجاج المجتهد برجل توثيق له. ويونس، والحسن ثقتان من رجال الجماعة.

قال بعض الناس: فإن قيل: في تهذيب التهذيب (٢٩٧٢): قال أبو زرعة: الحسن لم يلكن جابرا، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: "ثنا جابر" وأنا أنكر هذا. إنما الحسن عن جابر بن كساب مع أنه أدرك جابرا اهـ. وقال البزار: كما في نصب الراية (٤٨:١): روى الحسن عن جابر بن عبد الله أحاديث ولم يسمع منه اهـ. فعلى هذا الأثر منقطع.

قلت: ليس الأمر كما فهمت، يدل عليه ما في تهذيب التهذيب أيضا. وأما رواية الحسن عن سمرة بن جندب، ففي صحيح البخاري سماعا منه لحديث العقيقة. وقد روى

عنه نسخة كبيرة غالبها فى السنن الأربعة. وعند على بن المدينى أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذى على البخارى. وقال يحيى القطان وآخرون: هى كتاب، وذلك لا يقتضى الانقطاع اهـ (٢٦٨:٢).

فائدة: بحث الكتابة

وقال النووى في تقريبه (ص:٤٦). القسم الخامس الكتابة، هي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره، وهي ضربان، مجردة عن الإجازة، ومقرونة "بأجزتك ما كتبت لك، أو إليك، أو به إليك" ونحوه من عبارة الإجازة، هذا في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة (بالإجازة). وأما المجردة فعنع الرواية بها قوم منهم القاضي الماوردي الشافعي، وغير واحد من الشافعين، والمتأخرين منهم أيوب السختياني، ومنصور، والليث، وغير واحد من الشافعين، وأصحاب الأصول. وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم "كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان" والمراد به عندهم معلود في الموصول، ثم يكفي معرفة خط الكتاب، ومنهم من شرط البينة وهو ضعيف اه. وقد قدمت حديثا من النسائي من طريق الحسن عن جابر وذكرت أيضا أنه قد سكت عنه، فلال سكوته على أنه صحيح عنده حجة.

أبو بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة

وأما حديث أبي بكرة فليس في روايته أن ذلك كان ببطن نخل، كما في التلخيص الحبير (١٤٠١)، ولكنه محتمل لذلك لاحتمال اتحاد الواقعة، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. وفي التلخيص: أعله ابن القطان بأن أبا بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة، هذه ليست بعلة فإنه يكون مرسل صحابي اهـ.

قلت: إنما أوقع بعض الناس في هذا التطويل استدلاله لصلاة الخوف في الحضر بما رواه الشافعي في مسئده بالشك فيمن حدثه مع توثيقه إياه مبهما "عن يونس عن الحسن عن جابر" إلغ. وغفلته عما أخرجه الطحاوى في معاني الآثار بسند صحيح بلا شك موصولا قال: حدثنا يزيد (ثقة من رجال النسائي) بن سنان ثنا معاذ (من رجال الجماعة) ابن هشام حدثني أبي عن قتادة عن سليمان اليشكرى (ثقة) أنه سأل جابر بن عبد الله عن

إقصار الصلاة في الخوف أي يوم أنزل وأين هو؟ قال: "انطلقنا نتلقي عير قريش آتية من الشام، حتى إذا كنا بنخل(١) جاء رجل من القوم إلى أن قال: فنادى رسول الله عَلَيْكُ بالرحيل، وأخذوا السلاح، ثم نودي بالصلاة فصلى رسول الله عطائية بطائفة من القوم وطائفة أخرى يحرسونهم، فصلى بالذين يلونه ركعتين، ثم سلم، ثم تأخر الذين يلونه على أعقابهم، فقاموا في مصاف أصحابهم، وجاء الآخرون، فصلى بهم ركعتين والآخرون يحرسونهم ثم سلم ". الحديث.

قال الطحاوى: فإن قال قائل: ففي هذا الحديث ما يدل على خروج رسول الله عَلِيْكُ مِن الصلاة بعد فراغه من الركعتين اللتين صلاهما بالطائفة الأولى لأن في الحديث: "ثم سلم". قيل له: قد يحتمل أن يكون ذلك السلام المذكور هو سلام التشهد الذي لا يراد به قطع الصلاة، ويحتمل أن يكون سلاما أراد به إعلام الطائفة الأولى بأوان انصر افها، والكلام حينئذ مباح له في الصلاة غير قاطع لها إلخ (٨٧:١ و٨٨).

قال الشيخ: إنه كما يؤخر الصلاة بحال المسائفة كذلك يؤخر في حالة لا يمكن الوقوف بل يضطر إلى المشي، لأنه مفسد كالمسائفة. وقال بعضهم بصحة صلاة الماشي بالإيماء استدلالا بقوله تعالى: ﴿ فَإِن خَفْتُم فَرِجَالاً أُو رَكِبَانا ﴾ الآية. قلنا: معنى قوله تعالى: "رجالا" قائمين ووافقين على الأرجل، لا مشاة، والقرينة يدل عليه مقابلته بقوله: "أو ركبانا" فعلم به أن معنى "رجالا" ما يقابل الراكب أي غير راكبين بعد أن كانوا واقفين. ولو كان معناه مشاة كان حق البلاغة أن يقال: فرجالا أو واقفين، كما هو ظاهر.

وأما ما رواه أبو داود عن عبد الله بن أنيس قال: "بعثني رسول الله عِلْيَةِ إلى خالد ابن سفيان الهذلي، وكان نحو عدنة وعرفات فقال: "اذهب، فاقتله" قال: فرأيته وحضرت صلاة العصر، فقلت: إنى لأخاف أن يكون بيني وبينه ما أن أوخر الصلاة،

⁽١) الظاهر أن المراد به بطن نخلة بقرينة السباق وهو قوله: "انطلقنا نتلقى عير قريش آتية من الشام" لا موضع نخل بنجد، فإن الصلاة بنخل نجد كانت في غزوة ذات الرقاع ولم تكن لتلقى عير قريش، بل كانت لغزو محارب خصفة، كما في الصحيح، فالظاهر أن المراد بالنخل فيه بطن نخلة، كما وقع التصريح به في رواية الشافعي عن الحسن عن جابر، وبطن نخلة على باب المدينة، فافهم. ولا تكن من الغافلين.

فانطلقت أمشى وأنا أصلى أومى إيماء نحوه، فلما دنوت منه قال لى: من أنت؟ قلت: رجل من العرب، بلغنى أنك تجمع لهذا الرجل، فجئتك فى ذلك. قال: إلى لفى ذلك. فمشيت معه ساعة حتى إذا أمكننى علوته بسيفى حتى برد". رواه أبو داود (١٠٥٥) وسكت عنه هو والمنذرى، كما فى عون المعبود. وفى فتح البارى: "إسناده حسن" (٣٦٤:٢). فهو رأى محض نشأ من الإطلاقات، وليس حجة من غير المجتهد.

وكان هذا كلاما في صلاة الماشي، أما الراكب ففي الدر المختار: "الراكب إن كان مطلوبا تصح صلاته، وإن كان طالبا لا لعدم حوفه " اهـ حاصله أن الله تعالى أجاز صلاة الراكب في حالة الحوف، كما قال تعالى "فإن خفتم" فإذا فات الشرط أى الحوف، كما للطالب لأنه غير خائف فات المشروط أى الصلاة راكبا فقط ١هـ كلامه.

فإن قيل: المتبادر هناك أن معنى "رجالا" غير راكبين سواء كانوا مشاة أو قائمين وواقفين على ما يقتضيه مقابلته "بركبانا"، فلا يضر مقصود الخصم.

قلنا: أجاب عنه شيخنا بأن الخصم مستدل بالآية، ونحن نمنعه، وبكفى فى المنع الاحتمال، والقرينة سند المنع، وبانهدامه لا ينهذم المنع، فكأنه قيل: معنى "رجالا" يحتمل أن يكون قائمين إلخ. قلت: ولا حاجة إلى هذا الجواب بعد ما ثبت عن النبي على تفسير قوله تعالى فورجالا أو ركباناً بالقائمين. كما فى الصحيح وزاد ابن عمر عن النبي على "وإن كانوا أكثر من ذلك، فليصلوا قياما وركبانا" اهـ. قال الحافظ فى الفتح: وساقه الإسماعيلى من طريق أخرى، وفيه: وزاد ابن عمير عن النبي على "قل كثروا، فليصلوا ركبانا أو قياما على أقدامهم" اهـ (٣٦٠:١). وذكره البخارى فى تفسير هذه الآية فى بال التفسير من الصحيح.

فإن قلت: واقعة عبد الله بن أنيس وقعت في زمنه ﷺ ثم لم يرد ما يدل على كونه باطلا. فهو مرفوع من التقرير حكما.

قلت: أجاب عنه شيخنا بأن هذا وقع نادرا. وعدم اطلاع النبي ﷺ غير بعيد، والوحى لا يلزم أن ينزل في كل واقعة، وإنما يلزم نزول الوحى إذا خفى الأمر على الصحابة جميعاً. كما قدمناه في ناب الإمامة، فوقع الاحتمال في الرفع. قال الشوكاني في النيل: لا يتم به الاستدلال إلا على فرض أن النبي ﷺ قرأه على ذلك، وإلا فهو فعل

٢١٨٦- عن: أبي سعيد رضي الله عنه قال: حبسنا يوم الحندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كفينا، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ وَكُفِّي الله المؤمنين القتال، وكان الله قويا عزيزاً ﴿ قال: فدعا رسول الله عَيُّكُ اللَّهِ عَيْكُ إ بلالا رضى الله عنه، الحديث. وقد تقدم في الترتيب بين الفوائت.

٢١٨٧ – عن: أنس بن مالك رضى الله عنه حضرت عند مناهضة(١) حصن تستر عند إضاءة الفجر واشتد اشتغال القتال فلم يقدروا على الصلاة فلم

صحابي لا حجة فيه. قال ابن المنذر: كل من أحفظ عنه العلم يقول: إن المطلوب يصلى على دابته يومئ إيماء، وإن كان طالبا نزل، فصلى بالأرض اهـ (٢١٣:٣). قلت: والأولى أن يحمل فعل عبد الله بن أنيس على التشب بالمصلين، ولعله أعاد الصلاة بعد ذلك، والله أعلم.

قوله: "عن أبي سعيد" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة. وفي الهداية: "ولا يقاتلون في حال الصلاة فإن فعلوا بطلت صلاتهم، لأنه عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الخندق. ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها". وقال الشيخ: وفي فتح القدير بعد ما نقل عن بعضهم الاعتراض على استدلال صاحب الهداية، وبعد ما تكلم طويلا ما نصه: إن المدعى أن لا تصلى حالة المقاتلة والمسايفة، وهذا مما يدل عليه تأخيره الصلاة يوم الخــندق إذ لو جــازت في تلك الحـالــة لم يؤخر إلى آخـــر ما قال وأطال (٦٧:١).

قوله: "عن أنس" قال المؤلف دلالته على الجزء الثاني من الباب من فعل الصحابة ظاهرة.

ثم اعلم أن الأخذ بكل ما ورد في صلاته الخوف يجوز عندنا إلا صورتين، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يؤولهما على تقدير ثبوتهما عنه عَلِيَّةٍ أو يحملهما على الاختصاص به ﷺ الأول ما مر في حديث جابر أنه ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين، وسلم على ر كعتين، وقد ذكرنا تأويله. والثاني ما رواه النسائي عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله عَلِيَّةِ صلى بذى قرد، فصف الناس خلفه صفين، صفا خلفه، وصفا موازى العدو،

⁽١) مقاومت كردن باهم وقاومه في المصارعة وغيرها برابري كرد با او كذا في "الصراح".

نصل إلا بعد ارتفاع النهار، فصليناها و نحن مع أبي موسى، ففتح لنا. قال أنس:
"وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها" هكذا علقه البخارى. وفي "فتح
الباري" (٢:٢٦٣): وصله ابن سعد، وابن أبي شبية من طريق قتادة عنه، وذكره
خليفة في "تاريخه"، وعمر بن شبة في "أخبار البصرة" من وجهين آخرين عن
قتادة. ولفظ عمر: سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال: حدثني أنس بن
مالك أنهم فتحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس، وعبد الله بن قيس يعني أبا
موسى الأشعرى أميرهم، وفي رواية عمر بن شبة: حتى انتصف النهار اهـ.

فصلى بالذين خلفه ركعة، ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء، وجاء أولئك فصلى بهم ركعة، ولم يقضوا. وقد مر فى المتن نحوه عن ثعلبة بن زهدم عن حذيفة أنه ﷺ صلى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا.

فقوله: "ولم يقضوا" كالصريح في اقتصارهم على ركعة ركعة، وفي الباب عن زيد بن ثابت عند أبي داود، والنسائي، وابن حبان، وعن جابر عند النسائي، ويشهد له ما رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا، وفي السفر ركعتين، وفي الحوف ركعة.

وقال الحافظ في الفتح: وبالاقتصار في الخوف على ركمة واحدة يقول إسحاق، والثورى ومن تبعهما، وقال به أبو هريرة، وأبو موسى الأشعرى، وغير واحد من التابعين. ومنهم من قيد ذلك بشدة الحوف. وقال الجمهور: قصر الحوف قصر هيئة لا قصر عدد، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركمة مع الإمام، وليس فيه نفى الثانية. وقالوا: يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق "لم يقضوا" أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن، والله أعلم (٣٦١:٣).

وبالجملة فإن عدد الركعات ثابت بالتواتر والإجماع، فلا يجوز قصره إلا بمثلهما، وكل ما ورد في الاقتصار على ركعة ركعة في الخوف، فمن أخبار الآحاد رواية ومحتمل دلالة، ولا يصح نسخ الثابت قطعا بمثله. وأما قصر هيئة الصلاة في الخوف فقد دل عليه الكتاب، وورد في غير ما حديث، وقد بلغ حد التواتر فافهم. وبهذا الدفع ما أورده العلامة الشوكاني في النيل عن الجمهور. والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم.

أبواب الجنائسيز باب توجيه المحتضر إلى القبلة على شقه الأيمن

٢١٨٨ – عن: أبى قتادة رضى الله عنه أن النبى ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور رضى الله عنه، فقالوا: "توفى وأوصى أن يوجه إلى القبلة". فقال رسول الله ﷺ: «أصاب الفطرة» ثم ذهب، فصلى عليه. أخرجه الحاكم فى "المستدرك"، وقال: حديث صحيح، ولا أعلم فى توجيه المحتضر غيره (نصب الواية ٢٠٤١).

٣١٨٩ – عن: البراء بن عازب رضى الله عنه قال: قال لى رسول الله على أسلط.
الله أتيت مضجعك، فتوضأ وضوئك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل: اللهم أسلمت إلى أن قال: فإن مت مت على الفطرة». رواه الدخارى (٩٣٣:٢).

باب ما يلقن المحتضر، وما يقوله، وما يقرأ عنده

. ٢١٩- عن: أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا: ولقنوا موتاكم لا إله إلا . الله، فإنه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت دخل الجنة يوما من الدهر

باب توجيه المحتضر إلى القبلة على شقه الأيمن

قوله: "عن أبي قتادة" إلخ دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قوله: "عن البراء" إلخ. وجه الاستدلال به على استقبال المحتضر عند الموت أن النوم مظنة للموت، وإليه الإشارة بقوله على . "فإن مت" إلخ بعد قوله: "ثم اضطجع على شقك الأبمن"، فإنه يظهر منها أنه ينبغى أن يكون المحتضر على تلك الهيقة، كذا أفاده القاضى الشوكاني في النيل (٢٠٠١٣). قلت: والكل مستحب.

باب ما يلقن المحتضر، وما يقوله، وما يقرأ عنده

قوله: "عن أبى هريرة" وقوله: "عن طلحة" إلخ. دلالة الأول والثانى على الجزء الأول والثاني من الباب ظاهرة.

وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه». رواه ابن حبان في "صحيحه"، وأحمد في "مسنده"، كذا في "كنز العمال" (٨١:٨). وفي "التلخيص الحبير" (١:٢٥١) عزاه إلى ابن حبان فقط، وقال: غلط بن الجوزي فعزاه إلى البخاري، وليس هو فيه. وأما المحب الطبري، فجعله من المتفق عليه، وليس كذلك.

٢١٩١ – عن: طلحة رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه قالا: «سمعنا رسول الله عَلِيَّةِ يقول: إني لأعلم كلمة لا يقولها رجل يحضره الموت إلا وجد روحه لها راحة حين تخرج من جسده، وكانت له نورا يوم القيامة، وفي لفظ: إلا نفس الله عنه، وأشرق له لونه، ورأى ما يسره: لا إله إلا الله». أخرجه أبو يعلى، والحاكم بسند صحيح (شرح الصدور للحافظ السيوطي ص-١٥).

٢١٩٢ – عن: أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعا): «لقنوا موتّاكم لا إله إلا الله ولا تملوهم، فإنهم في سكرات الموت». رواه الديلمي (كنز العمال ١١٨٨) وإسناده ضعيف على قاعدته.

٣٩ ٢١ - عن: أبي الدرداء وعن أبي ذر معًا مرفوعا: «ما من ميت يموت فيقرأ عنده سورة يس إلا أهون الله عليه». رواه أبو نعيم "كنز العمال " ٨٠:٨).

قوله: "عن أبي هريرة" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب مع طريق التلقن ظاهرة. قال الشيخ: وهذا الطريق هو ما ذكره في الدر المختار وغيره أنه يلقن من غير أمره بها لئلا يضجر، وإذا قالها مرة كفاه، ولا يكرر عليه ما لم يتكلم إلخ. قلت: وضعف السند لا يضر فإنه نقل اعتضادا للقياس.

قال النووي: وأجمع العلماء على هذا التلقين، وكرهوا الإكتار عليه والموالات، لثلا يضجره لضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك بقلبه أو يتكلم بكلام لا يليق. قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه اهـ من النيل (٣: ٩٤٩).

قوله: "عن أبي الدرداء" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الجزء الثالث من الباب، وكذا دلالة الحديث الذي بعده عليه ظاهرة. ولم أقف على أسانيد حديثي أبي الدرداء، وأبي ذر، ولكنه حسن أو صحيح لسكوت الحافظ عنه في التلخيص، وقد احتج العلامة وفي "الدر المنته ر عزا رواية أبى الدرداء إلى ابن مردويه، والديلمي، ورواية أبى ذر إلى أبى الشيخ والديلمي. ولفظ "الدر المنثور": هون موضع أهون. ولعل كاتب "كنز العمال" قد سهى. وكذا ذكره الحافظ في "التلخيص" (١٥٣:١) بلفظ "هون" وسكت عنه، فهو حسن أو صحيح فإن الشوكاني يحتج بسكوت الحافظ في "التلخيص" أيضا.

٢١٩٤ – عن: معقل بن يسار رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلِيُّةٍ:

الشوكاني بسكوت، فيه في غير موضع من النيل، منه ما ذكره في (٢١٠٣).

ثم اعلم أن هذا الكلام كان متعلقا وبالتلقين قبل الموت، وقد ورد التلقين بعد الدفن أيضا، ففي التلخيص الحبير الطبراني عن أبي أمامة رضى الله عنه إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله على قبره، فلقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان بن إخوانكم، فسويتم التراب على قبره، فلقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان بن فلانة! فإنه يستوى قاعداً. ثم يقول: يا فلان بن فلانة إفإنه يستوى قاعداً. ثم يقول: يا فلان بن فلانة افإنه يقول: "أرشدنا يرحمك الله"، ولكن لا تشعرون فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وأنك رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، وبالقرآن إماماً. فإن منكرا ونكيرا يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه، ويقول: "انطلق بنا ما يقعدنا عند من قد لقن حجة". قال: فقال رجل: "يا رسول الله! فإن لم يعرف أمه". قال: ينسبه إلى أمه حواء، يا فلان بن حواء" وإسناده صالح، وقد قواه الضياء في أحكامه له (١٦٦ تا ١٢٥ ال

وفى الدر المختار: ولا يلقن بعد تلحيده وإن فعل لا ينهى عنه. وفى الجوهرة: إنه مشروع عند أهل السنة اهـ. وفى رد المحتار: قيل: يلقن لظاهر ما روينا، وقيل: لا، وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه (١٠: ٨٩٩). وقال الطحاوى: وفى المزيد والتجنيس: التلقين بعد الموت فعله بعض مشائخنا (ص٩٩: ٥٠). وفى المالمكيرية: وأما التلقين بعد الموت فلا يلقن عندنا فى ظاهر الرواية، كذا فى العينى شرح الهداية، ومعراج الدراية، ونحن نعمل بهما عند الموت، وعند الدفن (أى بعده) كذا فى الضمرات (١٠٠١).

«اقرأوا يس على موتاكم» رواه أبو داود (١٦٠:٣)، وسكت عنه، وفي "بلوغ المرام" (١٠٠١) رواه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان اهـ.

باب تغميض بصر الميت

٢١٩٥ عن: شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حضرتم
 موتاكم فأغمضوا البصر، فإن البصر^(۱) يتبع الروح، وقولوا خيرا، فإن الملائكة

وفى رد المحتار تحت قول الدر المحتار: "وإن فعل لا ينهى عنه" ما نصه: وقد أطال فى الفتح فى تائيد حمل موتاكم فى الحديث (وهو لقنوا موتاكم لا إله إلا الله) على حقيقة: لكن قال فى شرح المنية: إن الجمهور على أن المراد منه مجازه. وفى المعراج عن انجازية والكافى أن هذا قول المعتزلة، لأن الإحياء بعد الموت مستحيل عندهم، أما عند أهل السنة فالحديث أى "لقنوا موتاكم" محمول على حقيقة، لأن الله تعالى يحيبه على ما جاءت به الآثار، فذكر الأثو الذى ذكر ناه آنفا. ثم قال: قال فى شرح المنية: وإنما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن، لأنه لا ضرر فيه، بل فيه نفع فإن الميت ليستانس بالذكر على ما ورد في الآثار اهد (١٩٠١).

وبالجملة فالتلقين بعد الدفن يستحب في نفسه لوروده بصيغة الأمر في الحديث، ولكن الآن قد صار شعار الروافض، وتركه أهل السنة، ففيه خوف التهمة، فلا يلقن. فإنه على التقوا^(٢) مواضع التهم". رواه البخارى في تاريخه كما في كنوز الحقائق للعلامة المنادى (١:٥). نعم يستحسن الآن أيضا إذا أمن التهمة، والله تعالى أعلم.

وأما حديث "لقنوا موتاكم إلخ" فهو محمول على الجاز كما قاله الجمهور، أما فى رواية ابن حبان من زيادة «فإنه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة، وقد مر فى المتن، وهى قرينة للمجاز.

باب تغميض بصر الميت

قوله: "عن شداد" إلخ. قال المؤلف: وفى الزيلمي بعد هذه العبارة المذكورة ما نصه: وقال (أى البزار): لا يعلم من رواه عن حميد الأعرج إلا قزعة بن سويه، وليس به

⁽١) أى الإدراك الذي كان في الحدقة. وحيثة لا فائدة في بقاء البصر منتوحا إلا تشويه الحلقة قاله العلامة القارئ.

⁽٢) لم أقف على رجاله، ولا ينزل من رتبة الضعيف وهو مؤيد للقياس هناك وليست احتج به.

تؤمن على ما قال أهل البيت». أخرجه ابن ماجة، ورواه أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرك"، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه". ورواه البزار في "مسنده" (زيلعي ٢٠١١).

وقال السندى (٢٢٩:١) في سند ابن ماجة ما نصه: في الزوائد: إسناده حسن، لأن قرعة بن سويد مختلف فيه، وباقي رجاله ثقات اهـ.

باب تسجية الميت

٣١٩٧ – عن: عائشة رضى الله عنها «أن رسول الله ﷺ حين توفى سجى ببرد حبرة». متفق عليه (نيل، ٣٠٤:٣٠).

باب غسل الميت وطريقه

١٩٨ - عن: ابن إسحاق عن محمد بن ذكوان عن الحسن عن أبي بن

بأس، لم يكن بالقوى، واحتملوا حديثه إلخ (٣٤١:١).

قلت: هو مختلف فيه. ففي تهذيب التهذيب: وقال ابن عدى: "له غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به" (٣٧٦:٨) و٣٧٦). وقال العزيزى في شرح الحامع الصغير: قال الشيخ: "حديث صحيح". (٩٧:١).

المختلف فيه حسن الحذيث

قلت: وقد عزاه إلى أبى داود أيضا، وليس فيه فيما علمت والله تعالى أعلم. وفى قول السندى دليل على أن الراوى المختلف فيه حسن الحديث.

قوله: "عن أم سلمة" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة.

باب تسجية الميت

قوله: `عن عائشة` إلخ. دلالته على الباب ظاهرة.

باب غسل الميت وطريقه

قوله: "عن ابن إسحاق" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وغسل الميت لم نجعله سنة اصطلاحية، لأن الاصطلاح حادث ولم يكن هناك، ومعنى السنة هناك كعب قال: قال رسول الله ﷺ (كان آدم عليه الصلاة والسلام رجلا أشعر طوالاً" آدم كأنه نخلة سحوق"، فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوط و كفنه من الجنة، فلما مات غسلوه بالماء والسدر" ثلاثا، وجعلوا في الثالثة وكفنوه في وتر ثياب، وحفروا له لحدا، وصلوا عليه، وقالوا: هذه سنة ولد آدم من بعده، رواه الحاكم في "المستدرك"، وسكت عنه. ثم أخرجه عن الحسن عن عتى بن ضمرة السعدى عن أبي بن كعب مرفوعا نحوه، وفيه: وفقالوا يا بني آدم! هذه سنتكم من بعده، فكذالكم فافعلوا، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لأن عتى بن ضمرة ليس له راو غير الحسن" انتهى. وضعف النووى في "الحلاصة" الأول (زيلمي ٢٤١٦ و ٣٤٢).

الطريقة المسلوكة في الدين، وإنما جعلناه فرض كفاية، لورود الأمر به في شريعتنا من قوله عليه السلام "اغسلتها" الذي سيأتي قريبا في المتن وللإجماع عليه ففي فتح القدير: فرض بالإجماع إذا لم يكن الميت عشى مشكلا، فإنه مختلف فيه (١٩:٢). وفي رحمة الأممة: وانفقوا أن على أن غسل الميت فرض كفاية (ص:٣٣). وكذا حكى النووى فيه الإجماع، كما في فتح البارى (١٠٤٣) وفي الحديث أيضا غسل الميت بالماء والسدر، وجعل الكافور فيه، والتكفين في الوتر، والتلحيد له والصلاة عليه، وكل ذلك من أحكام شريعتنا بدليل أيضا. فقد نقلها الشارع، ولم ينكر عليه. على أن كلا منها قد ثبت في شريعتنا بدليل مستعرف.

⁽۱) بالضم وتشديد واو بسيار دراز.

⁽٢) النخلة سحوق الطويل التي بعد ثمرها على المِتني، كذا في "مجمع البحار".

⁽٣) إذا أطلق السدر في الغسل فالمراد الورق المطحون، "مصياح".

⁽٤) وهو زهول شديده فإن الحلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطي رجع في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه وقد داب القول، والعمل، وغسل الطاهر على وجوبه وقد دابل العربي (١٠٠ م.) ويف دليل على أن الراجع حند المالكية الوجوب، و الذي المنظم وكيف بن من المقدمات لابن رشد أن المراجع عند من جملها سنة هو الذي يسميد المنفية بالراجع.، لأن ان رشد أرجح كونه سنة أو لاثم قال: فإن قرائ طبقة المستعرف من المنافقة على المنطقة على المنافقة المنافقة على المنافق

قلت: عتى ثقة كما فى "التقريب" (ص-١٤٠). وروى عنه ابنه عبد الله ابن عتى أيضا، كما فى "تهذيب التهذيب" (١٤٠١). والحسن لم يدرك أبيا رصى الله عنه، كما فى ترجمة الحسن من "تهذيب التهذيب"، ولكن عرف من هو بينه وبينه، وهو عتى، فلا ضير. ومحمد بن ذكوان وثقه شعبة، وابن معين، وضعفه جماعة، كما فى ترجمته من "تهذيب التهذيب". وابن إسحاق ثقة مدلس، كما تقدم غير مرة. والإسناد حسن عندى.

و ۲۱۹۹ عن: عبد الله بن الحارث قال: (غسل النبي ﷺ على وعلى يد على خرقة يغسله. فأدخل يده تحت القميص يغسله، والقميص عليه». رواه الحاكم ("التلخيص الحبير" ۲۰:۱۵). سكت عنه الحافظ، ولم يتعقبه بشيء فهو صحيح أو حسن.

٣٢٠٠ عن: عائشة رضى الله عنها تقول: لما أرادوا غسل النبي عليه الله عنها تقول: لما أرادوا غسل النبي عليه الله الله من الله الله عنها عليه الله عليه عنها عليه الله عليه ثيابه ". فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا وذقنه فى صدرهم، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هـو أن اغسـلوا

قوله: "عن عبد الله" إلخ قال المؤلف: دلالته على طريق الغسل ظاهرة. وفي فتح القدير: يجب على الغاسل في استنجاء الميت على قول أبي حنيفة، ومحمد أن يلف على يده خرقة ليغسل سوأته (٢٠١٢). ولكن الأثر لا دليل فيه على الوجوب، فإنه فعل صحابي. إلا أن المسئلة ثابتة بالقياس، والأثر قد نقل لبيان ما ذكر فيه دون كونه واجبا، فلا يخلو عن اعتضاد للقياس فافهم.

قوله: "عن عائشة" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وظهر منه أن عدم نزع القميص عند الفسل كان من خصائص النبي ﷺ وإلا لم يتردد الصحابة فيه. فهر حجة على الإمام الشافعي، والإمام أحمد. وفي رحمة الأمة: وهل الأفضل أن يفسل مجردا أو في قميص؟ قال أبو حنيفة ومالك: مجردا مستور العورة، وقال الشافعي وأحمد: الأفضل في قميص اهـ (ص٣٣).

رواه مسلم (۲۰۰۱).

النبى عَلَيْ وعليه ثيابه. فقاموا إلى رسول الله عَلَيْ فغسلوه (١ وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص، ويدلكونه بالقميص دون أيديهم. وكانت عائشة تقول: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله إلا نساؤه ". رواه أبو داود (٣٠٥٢) وسكت عنه هو، والمنذرى. وفي "الخصائص الكبرى" (٢٧٥:٢) أخرج ابن سعد، وأبو داود والحاكم والبيهتي، وصححاه، وأبو نعيم عن عائشة، فذكره. وفي التلخيص الحبير (٢٠٥١) أبوداود وابن حبان والحاكم فذكره. تفسل المتحيد أم عطية رضى الله عنها أن رسول الله على حيث أمرها أن تغسل ابنتسه قبال لها وابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها».

٣٩٠٠ عن: أم عطية رضى الله عنها قالت: دخل علينا النبي عليه الله عنها قالت: دخل علينا النبي عليه ونحن نغسل ابنته فقال: «اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثرمن ذلك إن رأيتن ذلك عليه والمحلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافورا. الحديث رواه مسلم (٢٠٤١).

قال الشبخ: وفي اللدر المختار: "ويجرد من ثيابه كما مات. وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه " اهد. وفي رد المختار: قوله: "ويجرد" ليمكنهم التنظيف والتطهير، وهو لا يحصل مع ثيابه، لأن الثوب متى تنجس بالغسالة تنجس به بدنه، وظاهر الوجوب على ظاهره الها ملحصا. وفيه: قوله: "من خواصه ". قال ابن عبد البر: روى ذلك " عن عائشة من وجه صحيح، فدل هذا أن عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه ﷺ مشرح المنية. وزاد في المعراج: وغسله ﷺ ليس للتطهير، لأنه ﷺ كان طاهرا حيا وميتا اهد (٨٩٤:١).

قِوله: عن أم عطية إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة، وكذلك دلالة الذي بعده عن أم عطية أيخفا، وكذا ما يأتي عن أم عطية بعد حديث على عن محمد بن سيرين.

⁽۱) فإن قبل: كيف ترك طريق السنة في الفسل بالمنام، وهو ليس محجة؟ قلنا: يكن أن يقال: إنهم اتفقوا على هذا الأمر برأيهم، ولكن لما كان الاتفاق بعد المنام، وتمركوا به نسب الحكم إليه، والله تعالى أعلم. (۲) لعل المواد ما يدل على الخصوصية، وهو مذكور في حديث الباب.

٣٠٢٠ عن: سعيد بن المسيب عن على رضى الله عنه قال: «لما غسل النبى على ألى الله عنه قال: «لما غسل النبى على رضى الله عنه. سندى). ذهب يلتمس منه ما يلتمس من الميت فلم يجده، الحديث رواه ابن ماجة (٢٣١:١) وقال السندى: وفي "الزوائد": هذا إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

قال الشيخ: وفى رد المحتار عن شيخ الإسلام إن الأولى بالقراح أى الماء الخالص، والثانية بالمغلى فيه سدر، والثالثة بالذى فيه كافور. قال فى الفتح: والأولى كون الأوليين بالسدر كما هو ظاهر الهداية، لما فى أبى داود بسند صحيح أن أم عطية كانت تفسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور اهد (١٩٦٠).

. ولا الله عن على الخ قال الشيخ: دل الحديث على أنه لو نظر إلى شيء غسله، وبه قال علمائنا، ولم يقم دليل على إعادة الغسل، فلذا حكم علمائنا بعدم إعادته إن وقع ذلك.

قال ابن دقيق العيد: لكن قولد: "لمثنا" ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فتوقف الاستدلال به على تجويز إرادة المعين المختلفين بلفظ واحد. لأن قوله: "ثلثا" غير مستقل بنفسه، فلا بد أن يكون داخلا تحت صيغة الأمر، فيراد بلفظ الأمر الوجب بالسبة إلى أصل الفسل وللندب إلى الإيتار انتهى. وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك ومن ثم ذهب الكوفيون(١٠ وأهل الظاهر، والمزنى إلى إيجاب الثلاث، وقالوا: إن خرج منه شيء بعد ذلك يفسل موضعه، ولا يعاد غسل الميت، وهو مخالف نظاهر الحديث. وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: يغسل ثلاثا، فإن خرج منه شيء بعد فخمسا، فإن خرج منه شيء غسل سبعا. قال هشام: وقال الحسن، يفسل ثلاثا، فإن خرج منه شيء غسل معار، وقال الحسن، يفسل ثلاثا، فإن خرج منه شيء غسل هذا، وقال الحسن،

⁽١) قلت: إن أراد بالكوفين الحنفية فالقل ليس بصحيح، فإن التليث عندهم مسنون لا واجب، صرح به في "البدالع"

عن: محمد ابن سيرين «أنه كان يأخذ الغسل (أى يتعلم). عن المحطية، يغسل بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور،. رواه أبو داود. وقال النوى في "الحلاصة": إسناده على شرط البخارى ومسلم (زيلعى ٣٤٢١).

والحاصل أن ابن سيرين فهم من ظاهر قوله ﷺ: «اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك، أن المراد اغسلنها ثلاثا فإن احتجن إلى زيادة لحروج شيء من الميت فخمسا إلى أخره، ولكن لا دليل فيه على أن ابن سيرين كان يرى وجوب عادة الغسل بخروج شيء من الميت بدليل أنه لم يذكر الزيادة على السبع إذا خرج منه شيء بعدها. قال الحافظ في الفتح: وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال مجاوزة السبع، وسيأتي من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثا، وإلا فخمسا، وإلا فأكثر. قال: فرأينا أن أكثر من ذلك سبع.

وقال الماوردى: الريادة على السبع سرف، وبه قال أحمد، فره الريادة على السبع. وقال المناور: بلغنى أن جسد المبت يسترخى بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك اهد (٣٤٤). وإذا لم يستحب الزيادة على السبع ولو خرج منه شيء بعدها ثبت أن غسل المبت لا ينتقض بخروج شيء منه، وهذا هو معنى قول الحسن. "فإن خرج منه شيء غسل ما خرج؛ ولم يزد على الثلاث" أى لم تجب الزيادة عليها وإن استحبت إلى السبع. وأيضا فلو كان غسل المبت ينتقض بخروج شيء لأدى ذلك إلى الحرج فيما إذا خرج منه شيء بعد كل غسلة، فالصحيح ما قاله أصحابنا الحنفية: إنه لا يجب إعادة الغسل إن خرج منه أصلا، لا مرفوعا، ولا موضعه. وكذلك لا ينتقض به وضوءه عندنا لعدم النقل في ذلك أصلا، لا مرفوعا، ولا موقوفا فيما نعام. وقال الشافعي: يعيد الوضوء استدلالا بحالة أصلا، لا مرفوعا، ولا موقوفا فيما نعام. وقال الشافعي: يعيد الوضوء استدلالا بحالة الحياة. ولنا أن الموت أشد من خروج النجاسة ثم هو لم يمنع حصول الطهارة فلأن لا يرفعها الحارج مع أن المنع أسهل أولى، كذا في البدائع اهد (٢٠١١).

ثم اعلم أن الرواية قد اختلفت فى المذهب فى وقت عصر بطن الميت، هل يبدأ به قبل الغسل أم يؤخر عنه؟ فقال فى البدائع: ظاهر الرواية أن يمسح بطنه بعد المرتين من الغسلات قبل الثالثة، وروى عن أبى حنيفة فى غير رواية الأصول أنه يقعده، ويمسح بطنه أولا ثم يغسله بعد ذلك، ووجهه أنه قد يكون فى بطنه شىء، فيمسح حتى لو سأل منه ٢٢٠٥ عن: جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: وإذا أجمرتم الميت فأوتروا». أخسر جسه الحاكم وصححه، وابن حبان فى "صحيحه" (زيلمى ٣٤٣:١).

٣٢٠٦ عن: أبي وائل قال: «كان عند على مست، فأوصى أن يحنط

شىء يغسله بعد ذلك ثلاث مرات، فيطهر. ووجه ظاهر الرواية أن الميت قد يكون فى بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بالمسح قبل الغسل، وتخرج بعد ما غسل مرتين. بماء حار، فكان المسح بعد المرتين أولى إلى أن قال: ثم يضجعه على شقه الأيمن. فيغسله بالماء القراح وشىء من الكافور حتى ينقيه، وليتم عدد الغسل ثلاثا اهـ بمعناه (١:١٥).

قلت: ويؤيد رواية غير الأصول ما رواه البيهقى عن ابن سيرين مرسلا "من غسل ميتا فليدا بعصره" ولكن إسناده ضعيف، كما في العزيزى (٣٤٣). وأخرج الطبراني والبيهقى عن أم سليم قالت: قال رسول الله ﷺ: فإذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها، فليدأوا ببطنها، فليمسح بطنها مسحا رقيقا إن لم تكن حبلى، فإن كانت حبلى فلا تحركها". الحديث بطوله ذكره الحافظ السيوطى في جمع الجوامع كما في كنز العمال (١٢٠٨). والفاهر من سياقه أنه ضعيف أيضا، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ: إن الأصل الذى يقتضيه القياس فى مسح البطن أن يبدأ به قبل الغسل، كما فى هذه الروايات، وبه قال أبو حنيفة فى غير رواية الأصول. وقوله فى ظاهر الرواية بالمسح بعد الغسلتين لعارض، كما يشعر به تعليل صاحب البدائع، فلا تعارض بينهما، فافهم.

قوله: "عن جابر" إلخ قال المؤلف: دلالته على إجمار الميت وإيتاره ظاهرة، وفى فتح القدير: وجميع ما يجمر فيه المكتب ثلاث، عند خروج روحه لإزالة الرائحة الكريهة، وعند غسله، وعند تكفينه، ولا يجمر خلفه، ولا في القبر، لما روى "لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار" اهر (٧٢:٢). قلت: سيأتي حديث النجى عن اتباع النار بإسناد منقطع في "باب النجى عن اتباع الميت بالنار".

قوله: "عن أبى وائل" إلخ. قال المؤلف: دلالته على التطبيب بالحنوط ظاهرة. قال الشيخ: وفي الهداية: ويجعل الحنوط على رأسه، ولحيته اهـ. به، وقال: هو فضل حنوط رسول الله ﷺ. أخرجه الحاكم في "المستدرك"، وسكت عنه. ورواه البيهقي في "سننه". قال النووى: "إسناده حسن" (زيلعي ٣٤٣:١).

۳۲۰۷ حدثنا: عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام عن شيخ من أهل الكوفة -يقال له: زياد- عن إبراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: «يوضع الكافور على مواضع سجود الميت». رواه ابن أبي شيسة في "مصنفه" (زيلعي ۳٤٤١).

قلت: رجاله رجال الصحيح إلا أنه منقطع بين النخعى وابن مسعود، وقد تقدم فى نواقض الوضوء فى مراسيل النخعى ما يدل أنه فى حكم الموصول، وزياد هذا إما ابن حسان المعروف بالأعلم ثقة، أو بن سعد ثقة ثبت، وهمام هو ابن يحيى بن دينار ثقة ربما وهم، كما فى "التقريب"، والسند حسسن منقطع عندى.

٣٢٠٨ أن عائشة رضى حماد عن إبراهيم أن عائشة رضى الله عنها أم المؤمنين رأت ميتا يسرح رأسه فقالت: "علام تنصون ميتكم؟" رواه الإمام محمد في "كتاب الآثار" (ص-٣٩) قلت: رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين النخعي وعائشة رضى الله عنها، ومراسيله صحاح.

٢٢٠٩ حدثنا: هشيم(١) عن مغرة (هو الضبي). عن إبراهيم (النخعي).

قوله: "حدثنا عبد الصمد" إلخ. قال المؤلف: دلالته على جعل الكافور فى مساجده ظاهرة. وفى الهداية: والكافور على مساجده اهـ.

قوله: "أخبرنا أبو حنيفة" إلخ، وقوله: "حدثنا هشيم" إلغ قال المؤلف: دلالتهما على عدم المشط للميت ظاهرة. فإن قلت: في التلخيص الحبير: في الصحيحين عن أم عطية: "غسلنا ابنة النبي ﷺ مشطناها" (١٠٤١). فالجواب عنه أن هذا المشط كان لجعل الشعر ثلاثة قرون، كما في البخاري مشطناها ثلاثة قرون، وفي حاشيته عن

⁽١) هو ابن بشر أحد الأعلام ولد سنة ثمان وتسمين ومائة، ومات في ذى الحبجة سنة خمس وثمانين ومائيين قال الدارقطني: "هو إمام بارع في كل علم، صدوق"، كذا في "تذكرة الحفاظ" (٢٢:٢).

۲۲.

بالناصية ("زيلعي" ٣٤٤:١).

فأرادت عائشة أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وذلك بمنزلة الأخذ

القسطلاني "أي جعلنا شعرها ثلاثة ضفائر بعد أن حللناه بالمشط" (١٦٧:١).

قال الشيخ: ونهى الفقهاء عن المشط معلل بالزينة كما علله به صاحب الهداية، فعلم أن النهي عنه إنما هو إذا لم تمس إليه حاجة أما إذا مست إليه الحاجة، كما إذا كان الرأس ملبدا، فلا وجه للمنع عنه، وعليه يحمل الحديث، فلم يتعارض قول عائشة وفعل عطية رضى الله عنهما. ويمكن أن يحمل المشط في قولها: "مشطناها" على حل الشعر ونقضه مطلقا بدون أن يكون بالمشط حمل المقيد على المطلق، فإن عائشة قد صرحت بكراهة التسريح قولا، فينبغى تأويل فعل أم عطية، فإن القول مقدم على الفعل.

ويؤيد التأويل الذي ذكرناه ما رواه النسائي بسنده، وسكت عنه عن ابن جريج قال أيوب: وسمعت حفصة تقول: "حدثتنا أم عطية أنهن جعلن رأس بنت النبي ثلاثة قرون". قلت: نقضنه وجعلنه ثلاثة قرون؟ قالت: "نعم". (٢٦٦:١). فهذا أيوب حمل كلام أم عطية على معنى نقض الرأس دون تسريحه، وأقرته حفصة عليه. وفي رواية للبخاري عن أم عطية بلفظ "إنهن جعلن رأس بنت رسول الله عَلِيَّةٍ ثلاثة قرون، نقضنه ثم غسلنه، ثم جعلنه ثلاثة قرون" فلا يبعد أن تكون الرواية بلفظ "مشطناها" من تصرف الرواة. والله تعالى أعلم.

و بمثل ما قلنا قال أحمد في تأويل الحديث، اطلعت عليه بعد تحرير المقام. قال ابن قدامة في المغنى: فأما التسريح فكرهه أحمد، وقال: قالت عائشة: "علام تنصون ميتكم؟" قال: يعنى لا تسرحوا رأسه بالمشط. وقد روى عن أم عطية قالت: "مشطناها ثلاثة قرون". متفق عليه. قال أحمد: "إنما ضفرن"، وأنكر المشط، فكأنه تأول قولها:

⁽١) هذا السياق لأبي عبيد فإن الحربي لم يدرك هشيما.

قلت: رجاله رجال الجماعة إلا أن الأولين من مدلسي المرتبة الثالثة اختلف في الاحتجاج بهم إذا عنعنوا. وإبراهيم لم يسمع من عائشة، وقد تأيد الأثر بالذي قبله، فالإسناد منقطع مقارب.

وأما الكلام فى جعل شعر الأنفى ضفيرتين كما قال به فقهاتنا، أو ثلاثة ضفائر، كما فعلت الصحابيات فى هذا الحديث (أى عند فعلت الصحابيات فى هذا القصة، وكذلك إلقاءه خلفها كما فى هذا الحديث (أى عند البخارى ٢٠٦١)، أو جعله على الصدر كما قال به الفقهاء فالأظهر أن هذا تابع لعادة الحياة، ولعل الرسم كان فى ذلك العصر كذلك، فاختير لها ذلك، لا لكون ذلك دينا، والأمر واسع.

قال بعض الناس: والأولى هو ما فى الحديث خصوصا وقد جاء مرفوعا، كما فى فتح البارى روى سعيد بن منصور من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: فاغسلنها وترا، واجعلن شعرها ضفائر، وقال ابن حبان فى صحيحه: "ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبى بأمره، لا من تلقاء نفسها، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال: قالت حفصة عن أم عطية: اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجعلن لها ثلاثة(" قرون" (١٠٧:٣).

قلت: الرواية المحفوظة التى اتفق عليها الشيخان، والجماعة إنما هى بلفظ الماضى حكاية عن فعلهن دون صيغة الأمر كما فى روايتى سعيد بن منصور، وابن حبان، فهما شاذنان قد تفرد راويهما بلفظ الأمر من بين جماعة الثقات، وبين الفعل والأمر بون بعيد، فلا يقبل الشاد، ولا يحتج به أصلا، ولم يذكر الحافظ سند سعيد وابن حبان تاما حتى ينظر من تفرد بلفظ الأمر وشذ به من بين الرواة. وقد روى هشام عن حفصة عن أم عطية

[&]quot;مشطناها" على أنها أرادت ضفرناها، لما ذكره. والله تعالى أعلم اهـ (٨٢:٣٥).

⁽۱) في قتح آبارى: قوله آثلاثية قرون " مع قوله: "ناصيتها، وقرنيها" لا تضاد بينهما، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفائر، والمراد بالقرن إلى جانبي رأسها فتح البارى). قلت: قوله: "ناصيتها وقرنيها" في حديث "حديث "حديث "حديث "حديث "حديث المحديث المحديث

عند البخارى (١٠٧:٣) والنسائى (٢٦٣:١) بلفظ الماضى حكاية عن الفعل، وكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية عند البخارى، ومسلم، والنسائى بلفظ: قالت أم عطية: (١) "وجعلنا رأسها ثلاثة قرون" بصيغة الفعل دون الأمر أيضا هذا هو المحفوظ عن هشام، وحماد. ولا أدرى من تفرد عنهما باللفظ الذى أخرجه سعيد، وابن حبان. وأيضا فإن النصو والتضغير بثلاث ضفائر من باب الزينة لا يحتاج إليه إلا للزينة، وهذه ليست بحال زينة.

فإن قبل: لا نسلم أنها ليست بحال زينة لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: واصنعوا بموتاكم ما تصنعون بعراتسكم، ذكره الرافعي في شرح الوجيز.

قلت: قال الحافظ في التلخيص الحبير: تعقبه ابن الصلاح بقوله: "بحثت عنه فلم أجده ثابتا" وقال أبو شامة في كتاب السواك: "هذا الحديث غير معروف" اه.. وقد روى عن محمد بن أبي عدى عن حميد عن بكر هو ابن عبد الله المزني (وهو من العلبقة الوسطى من التابعين. تق) قال: قدمت المدينة، فسألت عن غسل الميت، فقال بعضهم: "أصنع بميتك كما تصنع بعروسك غير أن لا تجلو" وأخرجه أبو بكر المروزى في كتاب الجنائرله، وزاد فيه: "فدلوني على بني ربيعة فسألتهم، فذكره، وقال: غير أن "لا تترر" وإسناده صحيح ولكن ظاهره الوقف اهر (١:٥٥). ولا حجة فيه، لأن القائل بذلك معجهول لم يدر أنه صحابي أو تابعي، وأيضا فمعناه أصنع في غسل ميتك من التنظيف، والتطهير، والتطبير، والتطبير، والتطبيب، كما تصنع في غسل عروسك بقرينة كون السوال عن الغسل، وبقرينة قوله: غير أن لا تور فإن التنوير من مقدمات الغسل أيضا، وأما التشريح والتضفير فمن باب التكفين، ومقدماته، كما لا يخفي، فلا يصح به الاستدلال على ذلك، فافهم.

وأما الإلقاء خلفها فلم يرد مرفوعا، ولعلهن قسن حالة الوفاة على حالة الحياة، ولم يفعلن من حيث أنه دين، ورأى الصحابة إنما هو حجة فيما فعلوه من حيث الدين. وأيضا

⁽۱) روى عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة (عن أم عطية) "ضفرنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها، وقرنيها، وألقيناها إلى علقها" هذا في فتح البارى (١٠٧٣).

⁽٢) أي تزيل شعره بالنورة، ونحوها.

۲۲۱-عن: أم قيس رضى الله عنها قالت: توفى ابنى فجزَعت عليه، فقلت للذى يغسله: لا تغسل ابنى بالماء البارد، فتقتله. فانطلق عكاشة بن محصن رضى الله عنه إلى رسول الله ﷺ فأخبره بقولنا فنبسم، ثم قال: ما قالت: طال عمرها، فلا نعلم المرأة عمرت ما عمرت. رواه النسائى (۲۶۲:۱)، وسكت عنه.

باب جواز غسل المرأة زوجها الميت - ٢٢١١ عن: عبد الله بن أبي بكر "أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر

لم يثبت كونهن من أهل الاجتهاد، فلو فرض فعلهن من حيث الدين أيضا لما كان حجة لهذه العلة، فيقى المسئلة قياسية. ويكون فتوى الفقهاء أهل الاجتهاد فيه حجة، فافهم. كذا قال الشيخ سلمه الله تعالى.

قوله: "عن أم قيس" إلخ. دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة. قال الشيخ: لم ينكر عليه السلام على اهتمامها بالماء الحار، وإنما ضحك من علته التي زعمت.

تتمة: في نصب الراية (٣٤٤٦): أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن سلمان رضى الله عنه أنه استودع امرأته مسكا، فقال: "إذا مت فطيبوني به، فإنه يحضرني خلق من خلق الله لا ينالون من الطعام، والشراب، يجدون الربع". وأخرج عن الحسن بن على "أنه لما غسل الأشعث بن قيس دعا بكافور، فجعله على وجهه، وفي يديه، ورأسه، ورجليه، ثم قال: أفرجوه" اهد قلت: لم أقف على إسنادهما.

باب جواز غسل المرأة زوجها الميت

قال المؤلف: دلالة الأثر على الباب ظاهرة وقال الزرقاني (٤:٢): لا خلاف في جواز تغسيل المرأة لزوجها، وأما تغسيله لها فأجازه الجمهور، والأثمة الثلاثة، لأن عليا الصديق غسلت أبا بكر الصديق حين توفى، ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت: إني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد، فهل على من غسل؟

رضى الله عنه غسل فاطمة رضى الله عنها. ذكره فى آثار السنن، فقال: عن أسماء بنت عميس قالت. "لما ماتت فاطمة رضى الله عنها غسلتها وعلى بن أبى طالب". رواه البيهتى فى المعرفة، وإسناده حسن (١١٧:٢). وفى نيل الأوطار (٢٥٧:٣): "بإسناد حسن، ولم يقع من سائر الصحابة إنكار على على رضى الله عنه وأسماء فكان إجماعا" اهد. وفي ايضا: "وقال أبو حنيفة والشعبى والثورى: لا يجوز أن يغسلها" اهد. وفي الناده صدن "إسناده حسن" اهد (١٠٠١).

ولكن دلاته على المطلوب غير ظاهرة، لما قال الشيخ: "إنه يحتمل المجاز من تسمية الإعانة على الغسل والقيام به تغسيلا" اهـ. قلت: وعدم وقوع الإنكار من سائر الصحابة إنما يصلح دليلا إذا ثبت أنهم أخبروا به ثم سكتوا، ولم يثبت، بل هو بعيد. وما كان في زمن نزول الوحى، فيبعد قرار أحد على الحفاء، فلا حجة في هذا الأثر. قال الشيخ: وكون المتوفة أجنبية بالموت لازم بين لها، ومس الأجنبية حرام اتفاقا، ولا دليل على تخصيص حالة الفسل، فكيف يترك ذلك بالأثر المحتمل؟ اهـ.

واستدل الخصم أيضا بما رواه ابن ماجة (ص. ١٠٧) من طريق محمد (١٠٧) بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة رضى الله عنها قالت: رجع رسول الله ينظي من البقيع، فوجد لى وأنا أجد صداعا فى رأسى، وأنا أقول: "واراساه! فقال: بل أنا يا عائشة واراساه!" ثم قال: "ما ضرك لومت قبلى؟ فقمت عليك فغسلتك، و كفنتك، وصليت عليك، و دفتك " اهد. وقال السندى: وفى الزوائد: "إسناد رجاله البخارى من وجه آخر مختصرا" اهد (٢٠٠١). وفى بلوغ المرام (٢٠٠١): رواة أحمد ثقات ورواه ابن ماجة، وصححه ابن حبان اهد.

وفى دلالته على المقصود نظر من وجهين، الأول ما ذكره فى نصب الراية (٣٣٩:١) ونصه: هذا ليس فيه حجة فإن هذا اللفظ لا يقتضى المباشرة. فقد يأمر بغسلها

⁽۱) أعله البيهتي بابن إسحاق، ولم يتفرد به بل تابعه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي. وأما ابن الجوزي فقال: لم يقل عسلتك، إلا ابن إسحاق، وأصله عند البخاري، كذا في "التلخيص الحبير" (١٠٤١)

فقالوا: لا". رواه الإمام مالك في "موطائه" (ص٧٨). وعبد الله من رجال الصحيح إلا أنه لم يدرك أسماء رضى الله عنها.

اهـ. والثاني أن فيه احتمال الخصوصية لبقاء نكاجه عِليه أفضل الصلاة والسلام بعد الممات، فإن أمهات المؤمنين أزواجه في الدنيا والآخرة فافهم.

قال بعض الناس: وأما استدلال أصحابنا بما في كتاب الآثار: بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: "نحن كنا أحق بها إذا كانت حية، فأما إذا مانت فأنتم أحق بها". قال محمد: "وبه نأخذ" (ص:٣٩). فلا يصح، فإنه معلق وبلاغ اهـ. قلت: قد ذكرنا في المقدمة أن المعلق في حكم المرسل ومرسل القرون الثلاثة مقبول عندنا لا سيما مرسل المجتهد، ومحمد من أتباع التابعين، ومن كبار المجتهدين، فكيف لا يكون تعليقه، وبلاغه حجة؟

قلت: وعبد الله هذا في حديث المتن هو ابن أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم الأنصارى المدنى والأثر إسناده مرسل قوى (آثار السنن ١٩٨٦). وأخرجه البيمقى من طريق الواقدى عن ابن أخى الزهرى عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تفسله أسماء بنت عميس، فضعفت، فاستعانت بعبد الرحمان". قال البيهقى: وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم، وكلها مراسيل اهـ من النيل (١٣١١).

قلت: والمرسل حجة عندنا لا سيما إذا ورد موصولا، وههنا كذلك فإن طويق الواقدى موصولة. وأما ما قاله صاحب الجوهر النقى: "إن البيهقى قال: هنا ليس بالقوى، وضعفه في باب قتل الغيلة وغيره" اهـ (٢٦٤:١).

توثيق الواقدي

ففيه أن الواقدى مختلف فيه، وثقه غير واحد، كما في مجمع الزوائد (٢٧٨١). وفي شرح المنية: والصحيح في الواقدى التوثيق. قال الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد في الإمام: جمع شيخنا أبو الفتح الحافظ في أول كتابه المغازى والسير (أقوال) من ضعفه ومن وثقه، ورجع توثيقه، وذكر الأجوبة عما قيل اهد (٩٣). على أن المرسل إذا ورد موصولا بطريق أخرى وهو ضعيفة كان حجة عند الكل، كما ذكرناه في المقدمة. ولم يقع من سائر الصحابة إنكار على أسمآء، فكان إجماعا، ولعل الحاضرين منهم ذلك الموقف جلهم

وأجلهم، لأن موت مثل أبى بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين فى المدينة أن يتخلف عنه، قاله صاحب النيل أيضا.

قلت: وفيه دلالة ظاهرة على جواز غسل المرأة لزوجها، وهو جائز اتفاقا. ولا يصح قياس العكس عليه، فإن الرجل لا عدة عليه، حيث يجوز له نكاح أخت الزوجة بعد موتها معا، وكذا التزوج ببنتها إن لم يكن دخل بها، ولا كذلك المرأة، فلا يحمل لها النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله.

واحتج الخصم بما ذكره البيهةى عن ابن مسعود أنه غسل امرأته، ثم قال: "روى ذلك عنه بإسناد ضعيف". قال: وروى عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: "الرجل أحق بغسل امرأته" كذا في الجوهر النقى (٢٦٤:١).

والجواب عن الأول أن الضعيف لا حجة فيه، وأيضا ففيه من احتمال المجاز مثل ما ذكرناه في غسل على رضى الله عنه فاطمة زوجه، فتذكر. وعن الثانى أن البيهقى لم يذكر سنده إلى الحجاج، ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن معمر⁽¹⁾ بن سليمان الرقى عن الحجاج، وقال البيهقى فى باب الرهن مضمون: معمر بن سليمان غير محتج به. والحجاج أيضا متكلم فيه، وداود بن الحصين وإن وثق إلا أن ابن المدينى قال: "ما روى عن عكرمة فعنكر"، وقال ابن عبينية: "كتا تتقى حديثه" كنا فى الجوهر النقى.

وهذا كما تراه إلزام حاصله إسكات الخصم، وتبيهه على أنه لا يجوز له الاحتجاج بذلك على أصله، وإلا فمعمر بن سليمان ثقة فاضل أخطأ الأزدى (وكذا البيهقي) في تلييه، كذا في التقريب (ص:٢١٢). وثقه ابن معين وأبو عبيه، والنسائي وابن حبان وغيرهم، كما في التهذيب (٥٠:١). وحجاج بن أرطاة حسن ألحديث عندنا، كما مر غير مرة، فالحق أن المتبديب والجواب عنه أن معناه أن الرجل أحق بالاهتمام بغسل امرأته من غيره من عصباتها وأوليائها، حتى لو أرادوا أن يهتموا دون الزوج كان له أن يمتمهم عن ذلك، لأن أجرة الغسل، والحنوط، والحمل، والكفن، واللفن كله على الزوج عندنا. وهو قول أبي يوسف. وفي شرح المنية عن شرح السراجية: إن قول أبي حيفة

⁽١) بتشديد الميم على وزن محمد.

کقول أبى يوسف، وعليه الفنوى. وهو الصحيح، کما فى رد المحتار ملخصا (٩٠٥١). والغنم بالغرم.

قال في البدائع: إذا ماتت امرأة في سفر، فإن كان معها نساء غسلنها، وليس لزوجها أن يغسلها عندنا علاقا للشافعي. ولنا ما روى عن ابن عباس "أن رسول الله سَقِيَّةُ سئل عن امرأة تموت بين رجال، فقال: تيمم بالصعيد" ولم يفعل بين أن يكون فيهم زوجها أولا اهر (٢٠٥١).

قلت: لم أجده عن ابن عباس، ورواه الطبراني في الكبير بضعف عن سنان بن عرفطة مرفوعا "الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال وليس لهما محرم، قال: يتيممان". كذا في جمع الفوائد (١٣٣١).

وأخرجه أبو داود في مراسيله، والبيهةي عن مكحول مرسلا بلفظ، "إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها، أو الرجال مع النساء ليس معهن غيره فإنهما يتيممان ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء. كذا في كنز العمال (٨٢:٨). قلت: والمرسل إذا ورد بطريق أخرى موصولة صلح للاحتجاج به اتفاقا لا سيما عند الحنفية، ومن يجيز الاحتجاج بالمرسل وحده.

لا يقال: إن قوله ﷺ: "الرجل يموت مع النساء إلخ" ينفى غسل المرأة لزوجها، لأنه ﷺ لم يفصل بين أن تكون فيهن زوجتها أولا لأنا نقول: إن الدليل قد قام على جوازه للزوجة وهو إجماع الصحابة فى غسل أسمآء لزوجها أبى بكر، فخصصنا الحديث بغير الزوجة، ولم يقم مثله فى جوازه للرجل مع زوجته فبقى على الحرمة بنص الحديث.

وما ذكره للخصم لا يصلح مخصصا لما فيه من الاحتمال الذي ذكرناه، ولو سلم فنقول: إذا تعارضت الآثار لزم الرجوع إلى القياس، وهو يرجح جواز غسل المرأة لزوجها، كما هو فني أثر أسماء، وحرمة غسل الرجل لزوجتها، كما أقاده حديث سنان، ومرسل مكحول، فافهم.

باب كفن الرجل ونوعمه

۳۲۱۲ – عن: عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن عبد الله بن أبى لما توفى جاء ابنه إلى النبى ﷺ فقال: «أعطنى قميصك أكفنه فيه، وصل عليه، واستغفر له». فأعطاه قميصه. الحديث رواه البخارى (٦٩٤١).

باب كفن الرجل ونو عه

قوله: "عن عبد الله " إلخ. وفي لفظ البخارى من طريق جابر رضى الله عنه: قال: أي النبى على على الله عنه: على المعنى قوله في حديث ابن المعنى في التوفيق بينهما (\$1.1) ما لفظه: فقيل: إن معنى قوله في حديث ابن عمر: "فاعطاه" أي النعم له بذلك، فأطلق على الوعد اسم العطية مجاز التحقق وقوعها اهد. وفيه أيضا: وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبى على المنفقة في حضوره، في القميص، قبل وصول النبي على الكفن في القميص، وسواء كان القميص مكفوف الأطراف أو غير مكفوف. ومنهم من قال: إن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة أو كان غير مزرر ليشبه الرداء، وروى البخارى ذلك بالترجمة المذكورة اهد. وفي التلخيص الحبير (١٥٥١): ويستدل للتكفين في القميص بحديث جابر في قصة عبد الله بن أبي إلغ.

قلت: ويعارض الحديث ما رواه الجماعة كما في نيل الأوطار (٢٦٨:٤) عن عائمة قالت: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة "أثواب بيض سحولية جدد يمانية ليس فيها قميص ""، ولا عمامة، أدرج فيها إدراجا" اهـ. وما رواه ابن ماجة (ص: ٣٢١) عن سليمان بن موسى عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاث رياط بيض سحولية " اهـ. وقال السندى في تعليقه: رياط جمع ريطة وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، ولم تكن لفقتين اهـ. وقال السندى: أيضا، ففي الزوائد: قلت: أصله

⁽١) في طبقات ابن سعد عن الشعبي: إزار ورداء، ولفافة، كذا في فتح الباري (١٣:٣). وهو مرسل وإسناده حسن أو صحيح على قاعدة فتح الباري.

⁽٢) أى قميص مخيط، تطبيقا بين الروايات. وهو التعارف عند الإطلاق. ناقل.

فى الصحيحين من حديث عائشة، وابن عباس، وإسناد حديث ابن عمر حسن اهـ. وقال الترمذى: حــــديث عائشــــة رضى الله عنها أصــع الأحاديث التى رويت فى كفــــن النبى ﷺ (١٩٤١).

وفي نيل الأوطار (٧:٠٧٠): قال الحاكم: إنها تواترت الأخبار عن على رضى الله عنه، وابن عباس رضى الله عنه، وابن عمر رضى الله عنه، وابن عمر رضى الله عنه، وعبد الله بن مغفل رضى الله عنه، وعائشة في النبي مَثِيِّكُ في ثلاثية أثواب بيض ليس فيها قميص، ولا عمامة اهـ. وقال الحافظ في الفتح تحت تكفين حديث عائشة رضى الله عنها: "وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبيه إلا الأفضل اهـ (١٠٨:٣).

قال بعض الناس: وبحديث عائشة وابن عمر أقول، وإليه مال الشيخ أبو الطيب الحنفى شارح الترمذى والعلامة السندى الحنفى محشى ابن ماجة. والاستدلال بحديث المتن لا يقبله قلبى، فإن كل ما فعل به كان تأليفا وصورة، ولا يهتم فيه بالأمر الأمحب والأولى، كما لا يخفى وإنما الكلام فى الأحب والأولى.

قلت: ولا يبخفى ما فيه، فإن عبد الله ابن عبد الله بن أبي سأل النبي على قد قسصه والمرأ لا يسأل إلا ما كان أحب وأولى، وأجابه النبي على إلى سواله، ولم يقل: إن القميص لا ينبغى في الكفن، وخذ ردائي، أو إزارى، أو جبنى، فإن السؤال إن كان للبيرك، كما هو الظاهر، فالبركة لا تختص بالقميص فقط بل إزاره، ورداءه على في البركة، كذلك. ففي الحديث دليل على أن القميص في الكفن كان معروفا عند الصحابة، ولذا سأل صحابي قميصه على وصرح بتعيينه، ولو كان غير معروف لسأله ثوبا ما لا على التعيين، كما هو الظاهر من حال الصحابة، فافهم. هذا كلامنا في الأولوية، وأما الجواز نقد قال شيخنا: إن الكل جائز. قلت: وهو المعروف من مذاهب الأثمة، كما يتحصل مما في "رحمة الأمة" (ص:٤٤).

وأما ما يعارض حديث عائشة رضى الله عنها وغيرها فمنه: ما رواه الإمام محمد فى كتاب الآثار (ص:٣٦) أجبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم "أن النبي ﷺ كفن في حلة "كانية، وقميص" اهد. ورجاله ثقات، وهو مرسل، فإن التخعى لم يسمع من أحد من الصحابة، فلا يقاوم الآثار الموصولة. القوية. وهذا المرسل كما يعارض حديث عائشة رضى الله عنها عند رضى الله عنها عند المسلم (١٠٥١) قالت: "كفن رسول في ثلاثة أثواب بيض سحولية "كمن كرسف ليس فيها قميص، ولا عمامة، أما الحلة فإنما شبه على الناس فيها إنها اشتريت له ليكفن فيها فتركت الحلة، وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية، فأعذاها عبد الله بن أبي بكر فقال: لأحبسنها حتى أكفن نفسا لنفسى ثم قال: لو رضيها الله لنبيه لكفنه فيها، فباعها، وتصدق بشنها اهـ". ولكن مرسل النخعى قد اعتضد بمرسل الحسن أخرجه عبد الرزاق عند نحو أثر إبراهيم، كما في الزيلعي (٢٤٤١)، وقد قدمنا في المقدمة أن مرسلين صحيحين إذا عارضا حديثا صحيحا مسندا كان العمل بالمرسلين أولى، قاله العيني في المعددة (١٠٥/٨).

ومنه: ما رواه أبو داود، وسكت عنه (۱۰ (۷۰) حداثنا أحمد بن حبل وعثمان بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رضى الله عنه قالا: نا ابن أدريس عن يزيد يعنى ابن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رضى الله عنه قال: "كفن رسول الله عنه في فائلة أثواب نجرانية الحلة، ثوبان، وقميصه الذي مات فيه. قل. ق. قال أبو داود: قال عثمان: في للائمة أثواب حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه " اهد. وقال المنذري: وفي إسناده يزيد " بن زياد، وقد أخرج له مسلم في المنابعات. وقد قال غير واحد من الأئمة: لا يحتج بحديثه "، وقال أبو عبد الله بن صغوة: قولها: "ليس فيها قميص ولا عمامة " يدل على أن القميص الذي غسل فيه النبي عن عنه حين كفن قميص ولا عمامة " يدل على أن القميص الذي غسل فيه النبي عنها ستر بالكفن استغنى عن القميص، فلو لم ينزع القميص حتى كفن طرح عن حد الوتر الذي أمر به من عن عن المعيود، وفي التلخيص الحبير (٤١٥): تفرد به يزيد بن أبي زياد، وقد تغير، في عون المعبود، وفي التلخيص الحبير (٤١٥): تفرد به يزيد بن أبي زياد، وقد تغير،

⁽١) قال أبو عبيد: الحلة إزار، ورداء ولا يكون الحلة إلا من ثوبين كذا في الزيلعي (٣٤٤:١).

 ⁽٢) سحولي بالضم والفتح موضعي است بيمن كه جامه خوب دران مي شود. منتخب اللغات.

⁽٣) هكذا في الأصل، والصحيح ابن أبي زياد كما تقدم.

وهذا من ضعيف حديثه اهد. (أى لأنه رواه بعد التغير). وقال النووى في شرحه على صحيح مسلم (٣٠٦:١) تحت حديث عائشة ما نصه: وهذا الحديث يتضمن أن القميص الذى غسل فيه التبي عليه نزع عنه عند تكفينه، وهذا هو الصواب لا يتجه غيره لأنه لو بقى مع رطوبته لأفسد الأكفان، وأما الحديث الذى في سنن أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنه إلخ فحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به، لأن يزيد بن زياد أحد رواته مجمع على ضعفه، لا سيما وقد خالف برواية الثقات اهد.

قال بعض الناس: فقد عرفت أن هذا الحديث مجروح رواية ودراية، فلا يصلح معارضة الحديث الصحيح المتفق عليه به. وسكوت أبى داود لا يفيد، فإنه يفيد حيث لم يكن معارض أقوى مما سكت عليه، وهنا ليس الأمر كذلك.

تخطئة المولوي وصي أحمد غفر له

وقد أخطأ المولوى وصى أحمد فى تعليقه على الشروح الأربعة للترمذي، وكأنه أخبر أنه لا يعلم شيئا من أصول الرواية. ولا الدراية حيث قال (۲۸۷:۲): قال الإمام العينى: فإن قبل: فيه يزيد بن أبى زياد وهو لا يحتج به يقال: لا نسلم ذلك، فإن مسلما قد أخرج له فى المتابعات، وفى الكافى: روى له مسلم، والترمذي، وأبو داود. ولما أخرج أبو داود حديثه هذا سكت عنه، وذلك دليل رضاه بصحته انتهى كلام العيني، أى لما عرف منه. أقول: روى له الترمذي في باب مواقبت الإحرام إلى أن قال: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، ففى هذا تصريح بأن يزيد محتج به عند الترمذي وإلا لما حسن حديثه اهد.

الأولى أن إخراج مسلم له فى المتابعات لا يدل على أنه حجة عنده، فإن الضعاف يكتفى بها المتابعات، بل لو آخرج له مسلم فى الأصول لم يدل على أنه حجة عنده مطلقا، بل دل على أنه حجة فى ذلك الحديث الذى أورده فى صحيحه، فإن الثقة الذى يحتج بحديثه قد يخطى فى بعض الآحاديث، فإصابته فى حديث لا تدل على إصابته فى حديث آخر. نعم! لو لم يضعفه غير من احتج به لكان ظاهر الحال أنه ثقة مطلقا عنده، وهذا غير خفى عمن له مناسبة بالفن.

الثانية الجواب عن سكوت أبى داود وقد تقدم قريبا، فلا حجة في السكوت. هذان الإيرادان يردان على العلامة العيني فإن الكلام كلامه. ولكن لما نقله المولوى وصي أحمد وأقره عليه، واحتج به أور دناهما عليه أيضا.

الثالثة أن الترمذى قال فى كتاب العلل من كتاب السنن له (ص: ٢٤٠): قال أبو عيسى: وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهي عندنا حديث حسن اهـ. فيحتمل أنه لم يكن عند الترمذى ثقة، فأنه قد خسن الحديث باعتبار مجموع الطرق. وقوله: "من يتهم بالكذب" لا ينفى وجوها أخرى يثبت بها الضعيف. وهذه المواخذة غير المواخذة الثانية اهـ.

قلت: هذا كله كلام جاهل بالفن عار عن الذوق. أما قوله: "إن إخراج مسلم له في المتابعات لا يدل على أنه حجة" إلخ فهو يقتضى إخراج مسلم الأحاديث الشعاف في المتابعات في صحيحه، وهذا باطل وأبطل، فإن مسلما إنما أخرج في المتابعات أحاديث أقوام اختلف أهل الفن في توثيقهم وتضعيفهم، دون من أجمعوا على تركه وتضعفه، كما ذكره النووى في مقدمة شرح مسلم له (ص: ١١) بما نصه: قال الشيخ الإمام ابن الصلاح: "شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من الثقة في الثقة في الثقة في الثقة في معتبها بأنها عنده صحاح وإن لم يظهر اجتماع شروط العمحة فيها على بعضهم، في صحتها بأنها عنده صحاح وإن لم يظهر اجتماع شروط العمحة فيها على بعضهم، الذكر بعض الناس غير مرة أن الاختلاف لا يضر، فيازمه القول بكون تلك الأحاديث الشية ذكرها مسلم متابعة حسانا، ولا يجوز تسميتها بالضعاف مع إيداع مسلم إياها في صحيحه.

وأما قوله: "بل لو أخرج له مسلم في الأصول لم يدل على أنه حجة عنده مطلقا" إلخ فهذا أشد من الأولى، ومشعر بجهل قائله عن درجة صاحبى الصحيحين، ومظهر سخافة رأبه، وخفة عقله، وقلة نظره في أصول الفن. فإن الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما في الأصول ثقة عندهما أو عند أحدهما حتما، وقد صرح مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام، الأول ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والانتفان، والثالث ما رواه الضعفاء المتروكون. وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني أى أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإنقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطى العلم يشملهم، كعطاء ابن السائب، ويزيد بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الاخبار. وأما الثالث فلا يعرج عليه اهد. وفيه تصريح بكون رواة الأصول ثقات متقين، ورواة المتابعات متوسطين في الحفظ والاتقان مع كونهم من أهل الستر، والصدق وتعاطى العلم، غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم وهذا يؤيد ما قدمنا أن من أخرج له مسلم في المتابعات فلا أقل من أن يكون حسن الحديث، ولا يجوز أن يكون ضعيفا مطلقاً. وفيه تصريح أيضا بكون عن أبي زياد من شعله المسامه الستر، والصدق، والأمانة، وتعاطى العلم عند مسلم. يزيد بن أبي زياد عن شعله المسلمة عند مسلم.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح في الفصل السابع الذي عقده، لسياق أسماء من طعن فيه من رجال البخارى ما نصه: وقيل: الخوض فيه يبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، لا سما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأثمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات، والشواهد، والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول أسم الصدق لهم، وحيتئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالته إلى أن قال: وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدمي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا المقطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قبل فيه إلخ (ص: ٣٨١).

هذا ولم يزل المحدثون يقولون في الجرح والتعديل: "هذا ثقة احتج به الشيخان، أو أخرج له مسلم في صحيحه، أو أخرج له الشيخان متابعة أو مقرونا، أو استشهد به أحدهما". وهذا يشعر بأن إخراج صاحب الصحيح لأحد في الأصول تصريح بثقته

وإتقانه، وإخراجه له فى المتابعات، والشواهد مقتض لحصول اسم الصدق. والستر له، كما ذكره الحافظ بما لا مزيد عليه فقول بعض الناس: إن إخراج مسلم لرجل فى الأصول لا يدل على أنه حجة مطلقا، بل يدل على أنه حجة فى ذلك الحديث بعينه مردود عليه.

وأما قوله: "نعم! لو لم يضعفه غير من احتج به لكان ظاهر الحال أنه ثقة مطلقا عنده" إلخ ففيه أن من أجمع الناس على ثقته، وعدالته، وضبطه قد يخطئ في بعض الأحاديث بعضا، فهذا شعبة وسفيان قد يخطئان، فينبغي أن لا يكون حديثهما حجة مطلقا. وهذا يسد باب التعديل والتوثيق، ويهذم بنائه رأسا وأساسا.

وأما قوله: "الثانية الجواب عن سكوت أبي داود وقد تقدم، فلا حجة في السكوت" إلخ ففيه أن العلامة العبني إنما احتج بسكوت أبي داود على ثقة يزيد بن أبي زياد عنده، ورضاه بصحة حديثه، وتبعه في ذلك المولوى وصى أحمد، ولا شك في استقامة هذا الكلام وصحته، فلم ينزل سكوت أبي داود دليلا على ذلك عند أهل الفن. فهذا الذهبي يقول في ترجمة إبراهيم بن سعد المديني عن نافع: "منكر الحديث غير معروف، وله حديث أوحد في الإحرام أخرجه أبر داود، وسكت عنه فهو مقارب الحال" اهد. فجعل الراوى مقارب الحال لمجرد سكوت أبي داود عن حديثه. وقال النووى في الحلاصة في حديث "لا يزال الله مقبلا على العبد، إلخ: وفيه أبو الأحوص وهو فيه جهالة، لكن الحديث لم يضعفه أبو داود، فهو حسن عنده اهد. من الزيلمي. (٢٥٠١). وأما أن ما سكت عنه أبو داود إذا خالف ما في الصحيح هل يجرى فيها حكم المعارضة أم لا؟ فهذا إنما وتحديم الما يتعلق بباب الترجيح والمعارضة، ولا تعلق له بباب الحرح والتعديل أصلا، وكلام العيني إنما هو في هذا لا ذلك، كما يشعر به قوله: "فإن قبل: فيه يزيد بن أبي زياد وهو لا يحتج به يقال: لا نسلم ذلك" إلخ.

وأما قوله: الثالثة: أن الترمذى قال في كتاب العلل إلى أن قال: فيحتمل أنه لم يكن عند الترمذى ثقة، وأنه قد حسن الحديث باعتبار مجموع الطرق" إلخ. ففيه أن مجرد إبداء الاحتمال العقلي لا يجدى في الفن شيئا، ولو سلمنا قولك لزم أن لا يكون تحسين الترمذى لحديث رجل توثيقا له، وهذا خلاف ما عليه القوم، فإنهم لم يزالوا يذكرون تحسين الترمذى دليلا لثقة الراوى، وكونه حسن الحديث عنده، فهذا الهيثمى يقول فى مجمع الزوائد (١٢٦١) فى حديث عبد الله بن عمرو: رواه أحمد، وفيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، وقد حسن له الترمذى اهد. فأشار بذلك إلى أنه مختلف فيه، وأن حديثه حسن بدليل تحسين الهيشمى لحديثه فى غير ما موضع من مجمع الزوائد. وهذا المنذى فعد لذكر الرواة المختلف فيهم بابا فى آخر ترغيه، واحتج بقوله: "حسن له الترمذى فى أزيد من عشرين راويا على كونهم ثقات حسان الحديث، وفيهم أيضا يزيد ابن أبى زياد. قال فى ترجمة أحد الأحلام: قال يحيى: "لا يحتج به" وقال مرة: "ليس بالقرى". ووهاه ابن المبارك وقال أحمد: "ليس بذلك" وقال على بن عاصم قال لى شعبة: ما أبالى إذا كتبت عن يزيد بن أبى زياد أن لا أكتبه عن أحد وأخرج له مسلم مقونا، وحسن له الترمذى اهد (ص: ٣٠).

فإن كان إخراج مسلم الأحد مقرونا ومتابعة، وتحسين الترمذى له لا يفيد قوة فيه، ولا شيئا، كما زعمه الجاهل بعض الناس، فلا ندرى ماذا أراد المنفرى بقوله: "أخرج له مسلم مقرونا، وحسن له الترمذى" بعد ما ذكر تضعيف الراوى عن كثيرين. وقد فعل مثل ذلك في غير ما راو واحد، ولا اثنين، فهل كل ذلك عبث بلا طائل؟ كلا! بل إنما أراد بن بلك كون الراوى حسن الحديث لإخراج مسلم له مقرونا، وتحسين الترمذى له، وهذا الذى أراده المولوى وصى أحمد. فما أوردته عليه يرد على المنفرى أيضا بعينه، والمنذرى أجل وأرفع من ألف ألف أمثالك في باب الجرح والتعديل، والتصحيح والتدييف، فالصحيح ما قاله الذى زعمت أنه قد أخير أنه لا يعلم شيئا من أصول الرواية والدراية، والذى أوردته عليه مردود عليك، ومشعر بجهلك عن الأصول، وإنك أعمى عن إدراك كلام الفحول، وقاصر نظرك عن قواعد الجرح والتعديل، حيث لم تنظر أن عن إدراك كلام الفحول، وقاصر نظرك عن قواعد الجرح والتعديل، حيث لم تنظر أن والصدق، والأمانة، وتعاطى العلم عند الحدثين، وقد وثقه شعبة، واستدل المنفرى بإخراج مسلم له في الماتهات، وتحسين الترمذى له على ما استدل به المولوى وصى أحمد، وأنت غافل عن كل ذلك، تخبط عبط عشواء، وتضطرب اضطراب الغريق في اللجة العمياء، غافل عن كل ذلك، تخبط عبط عشواء، وتضطرب اضطراب الغريق في اللجة العمياء،

وتجهد في تضعيف من عدله صاحب الصحيح، وقواه المنذرى، والترمذى، وسواه صاحب البدر المنير حيث قال: "أخرج له مسلم مقرونا، والبخارى تعليقا". وقال المجلى: "جائز الحديث، وكان بآخره يلين" وقال جرير: "كان أحسن حفظا من عطاء ابن السائب"، وقال ابن المبارك: "أكرم به". وقال أبو داود: "لا أعلم أحدا ترك حديثه" انتهى ملتقطا، كذا في حاشية الشروح الأربعة للترمذى للمولوى وصى أحمد أربعه للترمذى للمولوى وصى أحمد أوله، وتعقبه بالمؤاخذات الثلاث الباطلة من غير فكر، ولا رؤية، ولا فهم، ولا حسن طوية. فالله يهديه، ويصلح باله.

وسيأتي الجواب عن ترجيح حديث عائشة على حديث ابن عباس هذا، فانتظر، ولنعم ما قيل: لكل فن رجال، ولا يكفى نقول الفن إذا لم يكن ذوق به، وبصيرة فيه. تأمل وحقق، واجهد في تحصيل علم الحديث، والتفسير، والفقه النبوى مع أصولها، تسعد في الدارين إنشاء الله تعالى.

ومنه: ما رواه ابن عدى عن ابن عباس رضى الله عنه "أنه ﷺ كفن فى قطيفة حمراء". وفيه قيس^(۱) بن الربيع وهو ضعيف، وكأنه اشتبه عليه بحديث جعل فى قبره قطيفة حمراء، فإنه مروى بالإسناد المذكور بعينه، كذا فى التلخيص الحبير (0:10). وسيأتى ما يتعلق بالقطيفة فى الفائدة التى أذكرها فى باب تسوية اللبن على اللحد.

ومنه: ما رواه أبو داود ومن حديث جابر رضى الله عنه وإسناده حسن "أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين، ويرد^{(١} حبرة" كذا في فتح الباري (١٠٨:٣).

والجواب عنه ما رواه الترمذى فى إثناء حديث عائشة ما نصه: "فذكروا لعائشة قولهم: فى ثوبين، وبرد حبرة فقالت: قد أتى بالبرد، ولكنهم ردوه ولم يكفنوا فيه ". قال

⁽١) قلت: هو مختلف فيه الني عليه شعبة، وقال عفان: "كان ثقة". وقال اين عدى: عامة رواياته مستقيمة. والقول ما قال شعبة، وإنه لا بأس به اهد من الترغيب للمنذري (ص: ٥٣٠). فهو حسن الحديث.

⁽٢) الحبير من البرد وما كان موشيا مخططا يقال: برد حبير برد حبرة بوزن غلبة على الوصف، والإضافة وهو يرد يمان، كذا في مجمع البحار.

أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح" (١١٩:١).

ومنه: ما رواه ابن حبان فی صحیحه من حدیث الفضل بن العباس رضی الله عنه آن النبی ﷺ کفن فی ثوب نجرانی^(۱) وریطتین" کذا فی الزیلعی (۳٤٤:۱).

ومنه: ما رواه ابن سعد أنبأنا عفان بن مسلم أنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقبل عن محمد بن على ابن الحنفية عن أبيه "أن النبي ﷺ كفن في سبعة أثواب". وهذا إسناد صحيح، كذا في كنز العمال (٣٦:٥).

والجواب عنه بأن عبد الله بن محمد بن عقيل متكلم فيه. قال الحافظ طبيب علل الحديث ابن حجر رحمه الله عليه في التلخيص الحبير بعد عزو الحديث إلى ابن أبي شيبة وأحمد، والبزار (١٠٥٠١) ما نصه: ابن عقيل سئ الحفظ يصلح حديثه في المتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن وأما إذا خالف فلا يقبل. وقد خالف هو رواية نفسه فروى عن جابر وأنه عين في وب أن عمر رضى في ثوب أن غرقه. قلت: وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه، ما يعضد روايسة ابن عقيل عن ابن الحنيفسة عين على رضى الله عنه، فالله أعسلم اهد.

قلت: والراوى سئ الحفظ إذا توبع، أو عضده عاضد يرتفع حديثه إلى درجة الحسن كما عرف في موضعه.

ومنه: ما سيأتى فى المتن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال "الميت يقمص ويؤزر. ويلف فى الثوب الثالث" رواه مالك بسند صحيح. وأخرجه محمد فى الموطأ (ص٢٦٢) بطريقه، وهو موقوف فى حكم المرفوع، كما لا يخفى، ويؤيده ما رواه ابن عدى فى الكامل عن ناصح بن عبد الله الكوفى عن سماك عن جابر بن سمرة قال: "كفن رسول الله عَيْثُ فى ثلائمة أثواب قميص، وإزار، ولفافة". وضعف ابن عدى ناصح بن

⁽١) نجران بالفتح شهر يست در يمن ١٢ منتخب اللغات.

 ⁽٣) قلت: لا منافاة بينه وبين رواية السبعة، كما لا يخفى، فإن ذكر الواخد لا يستلزم نفى الزائد إلا بلفظ الخصر. وليس هو ههنا.

عبد الله عن النسائي، ولينه هو وقال: "هو ممن يكتب حديثه" كذا في الزيلعي (٣٤٤:١).

قلت: روى عنه أبو حنيفة، وقال الحسن بن صالح: "ناصح بن عبد الله نعم الرجل". كذا في التهذيب (٢٠٤٠٠). وقد ذكرنا في المقدمة أن شيوخ أبي حنيفة عندنا ثقات كلهم لما عرف من تشديده في باب الرواية، وورعه، وصيانه، ومعرفته بالرجال، فناصح هذا ثقة عندنا، لا سيما وقد أثنى عليه غير أبي حنيفة، فلا يلتفت إلى تضعيف بعضهم إياه من غير سبب مفسر، فالحديث حسن.

ومنه: ما رواه الحاكم في المستدرك عن صدقة بن موسى ثنا سعيد الجريرى عن ابن يزيد عن عبد الله بن مغفل قال: "إذا أنا مت فاجعلوا في آخر غسلي كافورا، وكفنوني في بردين وقميص، فإن النبي ﷺ فعل به ذلك". انتهى سكت عنه الحاكم والذهبي في تلخيصه (٩٨:٣) فهو حسن.

وهذه طرق عديدة تعارض بظاهرها قول عائشة: "كفن رسول الله على المثانية لم الله الله على المثانية ليس فيها قميص، ولا عمامة". ولا يخفى أنه قد ثبت أنه على المؤلفة عسل، وعليه قميصه، كما مر، ولم يثبت ما يدل على نزعه عنه صراحة. وقول عائشة: "ليس فيها قميص، ولا عمامة" لا دلالة فيه على نزع القميص عنه، كما ادعاه النووى وغيره لاحتمال أن يكون المراد أن القميص، والعمامة لم يكونا في الثلاثة خارجة عنهما وهما زائدان، والاحتمال يضر بالاستدلال. وأما أنه لو لم ينزع القميص حتى كفن في الثلاثة بحواه لحرج عن حد الوتر الذى أمر به على أنه لو لم ينزع القميص كان للاحتراز عن تجريده النهى عنه، والأمر بالوتر ليس للوجوب بل للندب، ولما تركوا القميص عليه جعلوا الثلاثة كلها لفائف لعدم الحاجة إلى قميص آخر معه. وبالجملة فشيت القميص أولى من الثاني. قال الشوكاني في النيل: ولا يخفى أن إثبات ثلاثة أثواب لا ينفى الزيادة عليها، وقد تقرر أن ناقل الزيادة أولى بالقبول، على أنه لو تعرض رواة الثلاثة لنفى ما زاد عليها لكان المثبت أولى من النافي اهد ٢٠٠٠).

وأيضا فإن حال الكفن، والدفن أكشف للرجال دون النساء، ونفى القعيص لم نره إلا في قول عائشة، وأما على، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن مغفل فقد حكوا تكفين النبي ﷺ في ثلاثة أثواب فقط، ولم يتعرضوا لنفي القميص فيما علمنا، وورد عن بعضهم الزيادة على الثلاثة، وعن بعضهم إثبات القميص أيضا فالحق أن استدلال الخصم

بحديث عائشة على نفى القميص لا يتم أصلا.

وإن سلم فنقول: إذا تعارضت الآثار في كفن النبي عَلَيْتُكُم كما روى ابن سعد عن أيوب قال: قال أبو قلابة: أ لا تعجب من اختلافهم علينا في كفن رسول الله عَيْكَيْر؟ اهـ من كنز العمال (٢:٤٥) لزم المصير إلى غيرها من الآثار، فوجدنا حديث سؤال عبد الله بن عبد الله بن أبي قميص النبي، عَيْلِيَّةِ لكفن أبيه، وإجابته إياه إلى ذلك، وقول عبد الله بن عمرو: "الميت يقمص، ويؤزر، ويلف في الثوب الثالث"، وقول عبد الله بن مغفل "كفنوني في بردين، وقميص" سالما من التعارض، فكان الأخذ به، والعمل عليه أولى، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

ثم اعلم أنه ليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية، وفي الفتاوي استحسنها المتأخرون لمن كان عالما، ويجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحياة، كذا في الجوهر النيرة، ذكره في العالمكيرية (١٠٣:١). وفي رد المحتار (١:١٠٩): "والأصح أنه تكره العمامة بكل حال" اهـ. قلت: ودليل الأصح حديث عائشة المذكور آنفا. ودليل استحسان المتأخرين ما روى عن ابن عمر "أنه كفن ابنه وإقدا في خمسة أثواب قميص وعمامة، وثلاث لفائف، وأدار العمامة إلى تحت حنكه" رواه سعيد بن منصور، كذا قاله العيني في العمدة (٦:١٥). ولم أقف له على سند.

وصفة القميص ذكرها في فتح القدير (٧٩:٢): قوله: "والقميص من أصل العنق بلا جيب. ودخريص (١) وكمين "كذا في المكافي، وكونه بلا جيب بعيد إلا أن يراد بالجيب الشق النازل على الصدر اهـ. وهذه الصفة لم تذكر في الكتب المعروفة، كالهداية، وشرح الوقاية، والكنـز، ولذا لم يراع بها العلامة الشاه ولي الله قدس سره في المصفي، وقال (۱۹۲:۱): إزار وقميص بوشانند دوخته باشد يا نادوخته يا دخريص باشد يا بغير آن زيراكه أكثر استعمال لفظ قميص بر مخيط مدخرص است اهـ. وكذا لم يعبأ شيخ

⁽١) الشق الذي يفعل في قميص الحي ليتسع للمشي، كذا في رد المحتار (١:١٠).

ج _ ٨

٢٢١٣ عن: ابن شهاب عن حميل بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عمر بن العاص رضى الله عنه أنه قال: «الميت يقمص، ويؤزر، ويلف في التوب الثالث، فإن لم يكن له إلا ثوب واحد كفن به. رواه الإمام مالك في "الموطأ" (ص-٧٨). وغلط يحيى، والصحيح عبد الله بن عمرو بن العاص، كما أفاده الزرقاني، وهو موقوف في حكم المرفوع، رجاله ثقات من رحال الجماعة.

٢٢١٤ - عن: ابن عباس قال: قال رسول الله عَلِيَّةِ: «ألبسوا من ثبابكم البياض، فإنها من حير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم، رواه الترمذي (١١٨:١) وقال: "حسن صحيح".

وقته المولى العلامة المحدث فقيه الحنفية في عصره مولانا رشيد أحمد قدس سره بهذه القيود، وقد أفتى بأن قميص الميت كقميص الحي كذا نقله منه سيدي، وشيخي دامت بركاتهم. ويمكن الاعتذار عمن قال بذلك بأن الميت لا يحتاج إليه. وقد شاع في ديارنا تكفين الميت في قميص غير مخيط، ولا مدخرص، فلا ينبغي الإنكار عليه لأدائه إلى الفتنة، والوحشة، والاهتمام بأمر لا يجب بحيث تودي إلى الفتنة غير محمود. وفي فتح الباري (١١١٣): وفي الخلافيات للبيهقي من طريق ابن عون قال: "كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحيي مكففا مزررا" اهـ.

قوله: "عن ابن شهاب" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. قال المؤلف: دلالته على استحباب التكفين في الثياب البيض ظاهرة.

وأما ما يعارضه مما رواه أبو داود، وسكت عنه هو، والمنذري كما في عون المعبود (١٦٩:٣)، وإسناده حسن كما في التلخيص الحبير (١٥٤:١) عن جابر رضي الله عنه مرفوعا "إذا توفي أحدكم فوجد شيئا فليكفن في ثوب حبرة" اهد فأجاب عنه شيخنا بأن معنى البياض ما يسمى في العرف بياضا، والذي يكون فيه خطوط حمر متفرقة بفصل يسمى بياضا في العرف اهـ. وفي فتح الباري: وحكى بعض من صنف في الحلاف عن

٢٢١٥ عن: ابن قتادة قال: قال رسول الله عَلَيْكَةَ: (إذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه). رواه الترمذي (١١٩١) وقال: "حسن غريب".

۳۲۱۶ عن: على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: لا تغال فى كفن، فإنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: ولا تغالوا فى الكفن، فإنه يسلب سلبا سلباء. رواه أبو داود (۷۰:۳) وسكت عنه. وحسنه النووى، والمنذرى، وشارح "جامع الصغير"، كذا فى "تنقيح المشكاة" (۲۱۷:۱).

٣٢١٧ - عن: خباب رضى الله عنه قال: «هاجرنا مع النبي عَلِيُّ للتَّمس

الحنفية أن المستحب عندهم أن يكون في أحدها ثوب حبرة (١٠٨:٣). قوله: "عن أبي قتادة" إلخ. دلالته على استحسان الكفن ظاهرة.

قوله: "عن على رضى الله عنه " إلخ. قال المؤلف: قال المندرى: في إسناده عمرو ابن هاشم، وفيه مقال. وذكر ابن أبى حاتم، وأبو أحمد الكرابيسي رأى على بن أبى طالب. وذكر أبر على الحظيب أنه سمع منه، وقد روى عنه عدة أحاديث كذا في عون المعبود (٣٠:٧). وفي التلخيص الحبير (١٥٥١): فيه انقطاع بين الشعبي وعلى، لأن المدار قطني قال: "إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد" اهـ.

قلت: مثبت الزيادة أولى فالحديث حسن موصول، على أن مراسيل الشعبى صحاح أيضا، ودلالته على كراهة المغالاة فى الكفن ظاهرة، ومحصل هذا الحديث، والذى قبله اختيار الوسط فى الكفن.

قوله: عن خباب، دلالته على ما يفعل بمن لم يىوجــــد لـه قدر الكفايــة مـن الكفن ظاهرة. تنسه:

قال صاحب الهداية: فإن اقتصروا على ثويين جاز، وهذا كفن الكفاية لقول أبى بكر رضى الله عنه: "أغسلوا ثوبى هذين، وكفنوا فيهما" اهد. وفى نصب الراية: رواه عبد الرزاق فى مصنفه، أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: قال أبو بكر لثوبيه الذين كان يمرض فيهما: "أغسلوهما وكفنونى فيهما" فقالت عائشة رضى الله عنها: "ألا نشترى لك جديدا"؟ قال: "لا إن الحي أحوج إلى الجديد من المت". وجه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مات ولم يأكل من أجره شيئا، منهم مصعب بن عمير، ومنا من أينعت له تُعرقه، فهو يهديها، تُتُلِ يوم أحد، فلم نجد

(٣٤٥:١). وقال الحافظ في الدراية: "إسناده صحيح" اهـ.

قال بعض الناس: ولا يخفى على البصير أن السياق لا يدل على الاقتصار عليهما، كما فهمه صاحب الهداية، بل مقصود الكلام بيان عدم الاحتجاج إلى الجديد، والاكتفاء بالغسيل وبه قال أصحابنا. ففي فتح القدير (٧٨:٢): وفي الفروع: الغسيل والجديد سواء في الكفن ذكره في التحقة اهـ.

ويدل على ما ذهبت إليه ما رواه إمام الدنيا أبو عبد الله البخارى (١٨٦:١) حدثنا معلى بن أسد قال: حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قال: دخلت على أبى بكر رضى الله عنه فقال: "في كم كفنتم النبى ﷺ" قالت: "في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة". وقال لها: في أي يوم توفى رسول الله ﷺ" قالت: "يوم الاثنين". قال: "أرجو فيما بينى وبين الليل" فنظر إلى ثوب علية كان يمرض فيه به درع من زعفران، فقال: "أضلوا ثوبى هذا، وزيدوا عليه ثوبين، فكفنونى فيهما". قلت: "إن هذا خلق". قال: "أن الحي أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهملة". الحديث.

وثبت بهذا السياق أن بعض الرواة اختصر القصة، ولكن بقى الاختلاف فى عدد ما أمرها بغسله، فيرجع ما فى رواية البخارى، فإنه أصح الكتب بعد كتاب الله. ولقد أخطأ الشيخ ابن الهمام، فليته سكت حيث قال: "سند عبد الرزاق لا ينقص عن سند البخارى فى هذا الأثر أعلى وأقوى من عند عبد الرزاق، كما لا يخفى على من تتبع الرجال، على أن حذاقة الفن للبخارى ما ليس بعبد الرزاق، فلو كان سند الصحيح والمصنف واحدا واختلف المتن لكان الترجيح لما فى الصحيح من هذا الوجه.

قلت: قاتله الله اما أجرأه على تخطئه الأعلام! فإن الحق ما قاله ابن الهمام "إن سند عبد الرزاق لا ينقص عن سند البخارى" فإن رجال عبد الرزاق كلهم ثقات محتج بهم في الصحيحين، وزاد في أن عبد الرزاق أحفظ الناس لحديث معمر، ومعمر من أثبت الناس ما نكفنه به إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجليه خرج

فى الزهرى هو الزهرى وهو أثبت من هشام فى عروة (⁽⁾، فإن فى رواية هشام عن أبيه شيئا كما يظهر من ترجمته فى تهذيب التهذيب، فكان ربما يدلس. وأما سند البخارى فإن رجاله وإن كان كلهم ثقات ولكن ليس فيه أن يكون كل من رواته من أخص الناس بشيخه، وأحفظهم لحديثه وأثبتهم فيه.

وأما قول بعض الناس: إن حذاقة الفن للبخارى ما ليس لعبد الرزاق، فلو كان سند الصحيح والمصنف واحدا واختلف المتن لكان الترجيع لما في الصحيح من هذا الوجه اهد فهذا كله تحكم بارد منشأه التقليد العمياء. قال ابن الهمام: وقول من قال: "أصح الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخارى، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما" تحكم لا يجوز التقليد فيه إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أ فلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم! ثم حكمهما أو حكم أحدهما بأن الراوى المين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع. فيجوز كون الواقع خلافه اهد (١٨٨١).

قلت: وأما إجماع الجمهور على أصحية الكتابين، فإنما هو باعتبار الإجمال، ومن الجموع، دون التفصيل باعتبار حديث وحديث صرح به في تدريب الراوى (ضرية ۴۸). وقد رد الزين قاسم أصحية ما في الصحيحين على ما في غيرهما بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا، كما في قفو الأثر (ص: ١٠). قلت: فيجوز معارضة حديث أخرجاه أو واحد منهما بحديث صحيح أخرجه غيرهما. وكون معارضه في البخارى لا يستلزم تقديمه بعد اشتراكهما في الصحة، بل يطلب الترجيح من خارج ولو سلمنا أصحية ما في كتابيهما مطلقا فهذا مما لا يلتفت إليه في المهارضة، كما إذا أقام الرجلان البينة، وشهود كليهما عدول ولكن شهود أحدهما

⁽۱) وأما ما فى التبذيب أيضا أن الرهرى لم يسمع من عروة، فهو من غلط الكاتب عندى، فقد صرح بالسماع عنه عند البخارى (٧٠:١) وفى باب مرض النبي ﷺ وباب من تنظر الإقامة. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال: جالست أربعة من قريش بحورا وذكر فيهم عروة، كما في تذكرة الحفاظ (٥:١٠) ظفر.

رأسه، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطى رأسه، وأن نجعل على رجليه من الإذخر». رواه البخارى (٢٠٠١).

أتقى، وأورع من شهود الآخر. فلا تترجع بينته بهذه الريادة بعد اشتراكهما في العدالة الشرعية، بل يطلب الترجيح من خارج، وقد ذكرنا المسئلة في المقدمة فلتراجع.

وأما قول بعض الناس: إن سياق أثر عبد الرزاق لا يدل على الاقتصار على ثويين، كما فهمه صاحب الهداية، بل مقصود الكلام بيان عدم الاحتياج إلى الجديد. قال: ويدل على ما ذهبت إليه ما رواه البخارى فذكره إلخ. ففيه أن رواية البخارى لا تدل على التكفين في الثلاثة، لما فيها من قوله: "فكفنونى فيهما" وهو ظاهر في أمره بالتكفين في ثويين، والثالث لم يكن داخلا في الكفن، بل خارجا عنه ليلقى عليه من فوق، كما هو المتعارف من إلقاء الرداء فوق الجنازة بعد إدراج الميت في أكفانه. والتنصيص على الشيء مقرونا بالعدد يدل على نفى ما عداه عند القائلين بالمفهوم، وعندنا وإن لم يكن دليلا على النفى ولكنه ظاهر فيه، فأثر عبد الرزاق ظاهر في الاقتصار على ثويين، ورواية البخارى لا تعارضه، بل يمكن الجمع بينهما بما قلنا.

وأما قوله: "لكن بقى الاعتلاف فى عدد ما أمرها بغسله فيرجع ما فى رواية البخارى، فإنه أصحية إنما هى من حيث البخارى، فإنه أصحية إنما هى من حيث المجموع، دون التفصيل حديثا، كما مر، والتعريض فى الثوب الواحد خلاف العادة والعقل، لاستلزامه تعرى المريض أحيانا، كما لا يخفى، فالراجع أن أبا بكر كان يمرض فى ثويين وبغسلهما أمرها فافهم.

ومما يدل على أن أيا بكر كفن في ثويين ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبى بكر قال: قال أبو بكر: "كفنوني في ثوبي اللذين كنت أصلى فيهما". ذكره الحافظ في الفتح (٢٠٢٠٣) واحتج به، فهو حسن أو صحيح. وذكر الريلعي سنده عن الطبقات لابن سعد، أخبرنا الفضل بن دكين ثنا سيف ابن أبي سليمان قال: سمعت القاسم فذكره. وهذا سند صحيح فإن صيف بن أبي سليمان من رجال مسلم ثقة، والباقون من رجال الجماعة.

ومنه: ما رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد، حدثنا يزيد بن هارون ثنا إسماعيل بن

أى خالد عن عبد الله السبى مولى الزبير بن العوام عن عائشة قالت: لما احتضر أبو بكر قال: "انظروا ثوبى هذين فاغسلوهما ثم كفترنى فيهما فإن الحى أحوج إلى الجديد منهما". (وهذا سند حسن، فإن عبد الله البهى من رجال مسلم صدوق كما فى التقريب ص: ١٥، والباقون من رجال الصحيح ثقات). وروى عبد الله ين أحمد فى كتاب الزهد أيضا، ثنا هارون ابن معروف ثنا ضعرة عن رجاء بن أبى سلمة عن عادة بن نسى قال: لما حضرت أما بكر الوفاة قال لمائشة رضى الله عنها: "أغسلوا ثوبى هذين ثم كفنونى فيهما". الحديث (وهذا سند حسن مع إرساله فإن هارون من رجال البخارى، ومسلم، والباقون من رجال البخارى، ومسلم،

ومنه: ما روى عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: "أمر أبو بكر إما عائشة وإما أسمآء بنت عميس بأن يفسل ثوبين كان يمرض فيهما، ويكفن فيهما "إلى آخره وهذا سند صحيح جليل، وعبيد بن عمير هو الليني ولد على عهد النبي على مجمع على ثقته كما في التقريب (ص:١٣٨) أخرج الآثار كلها الزيلعي (١٣٥٠).

فهذه عدة طرق تدل على أن أبا بكر كان يمرض فى ثويين، وأمر بأن يكفن فيهما بعد غسلهما، فلو كان الترجيح من حيث الإسناد فسند عبد الرزاق الذى بدأنا بذكره لا ينقص عن سند البخارى، وتأيد بطرق عديدة لم تتأيد رواية البخارى بمثلها، فدعوى ترجيحها على رواية عبد الرزاق والحال هذه تحكم لا يجوز التقليد فيه، وسفك دم الإنصاف أعاذنا الله منه. فالله يهدى بعض الناس ويصلح باله.

ومما يستدل به على جواز الثويين في الكفن ما رواه أبو داود، وسكت عنه هو والمندى، كما في عون المبود (٢١:٣) عن عبادة بن الصامت عن رسول الله مين قال: "خير الكفن الحلة". الحديث. قال الشيخ الدهلوى في أشعة اللمعات (٣٣٦:١): وظاهرا مراد آن ست كه نمي بايد بر ثوب واحد اقتصار كرد، ودو جامه بهتر اند، واگر سه جامه كنند آن سنت است، ومرتبه كمال وتمام ست. اهد. وسند أبي داود متكلم فيه، ففيه حاتم ابن أبي نصر وهو مجهول، كما في التقريب من ٢٠٠٠. وهشام بن سعد وهو صدوق له

باب تكفين المرأة

٣٢١٨ – عن: أم عطية رضى الله عنها قالت: "فكفناها فى خمسة أثواب، وخمرناها كما يخمر الحى". رواه الجوزقى من طريق إبراهيم بن حبيب ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة، وهذه الزيادة (على ما فى "البخارى"). صحيحة الإسناد ("فتح البارى" "١٠٧١").

۲۲۱۹ حدثنا: أحمد بن حنبل نا يعقوب بن إبراهيم نا أبي عن ابن
 إسحاق حدثني نوحج حكيم الثقفي وكان قار ثا للقرآن عن رجل من بني عروة

أوهام ورمى بالتشيع، كما فى التقريب أيضا (ص:٢٢٦). ولكن سكت عنه أبو داود. والمنذري فهو صالح عندهما. وعزاه العزيزى إلى ابن ماجة، والحاكم أيضا وقال: "هو حديث صحيح". قال العزيزى: "فخير الكفن ما كان من ثوبين" والثلاثـة أفضل" اهـ (٣٣٩:٢). وقد تقدم مرارا أن الاختلاف غير مضر.

باب تكفين المرأة

قوله: "عن أم عطية" إلخ. قال المؤلف: دلالته على عدد كفن المرأة ظاهرة، وكان ذلك بإطلاع، ﷺ عليه، كما سيأتي في تقرير الحديث الذي بعد هذا.

قوله: "حدثنا أحمد بن حنبل" إلخ. قال المؤلف: وفي التلخيص الحبير (١٥٥١): وأعله ابن القطان بنوح، وأنه مجهول وإن كان ابن إسحاق قد قال: "إنه كان قارئا للقرآن". وداود حصل له فيه تردد هم هو داود بن عاصم بن عروة بن مسعود؟ فحيئلًد لا يكون داود بن عاصم لأم حبيبة عليه ولادة، وما أعله به ابن القطان ليس بعلة، وقد جزم ابن حبان بأن داود هو ابن عاصم، وو لادة أم حبيبة له تكون مجازية إن تعين ما قاله ابن السكن. وقال بعض المتأخرين: إنما هو ولدته بتشديد اللام أى قبلته اهد. وفي المصباح: قبلت القابلة الولد تلقته عند خروجه من باب تعب اهد (١٣٦١). قلت: يحتمل أن يكون الولد هناك بمعني التربية، ففي منتخب اللغات (ص: ١٣٥٥): توليد برورش كردن اهد.

ونوح بن حكيم ذكره ابن حبان فى الثقات، كذا فى تهذيب التهذيب (٤٨٢:١٠). وفى التلخيص الحبير: رواه مسلم فقال: "زينب ورواته أتقن وأثبت" اهـ. ابن مسعود يقال له: داود قد ولدته أم حبيبة بنت أبى سفيان زوج النبى ﷺ أن ليلى بنت قانف الثقفية قالت: «كنت فيمن غسل أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا رسول الله ﷺ الحقاء "، ثم الدرع، ثم الخمار،

قلت: الكلام في السند غير مضر وقد مر غير مرة، فالحديث محتج به. وأما الاختلاف في أنها زينَبُ أو أم كلئوم فغير مضر أيضًا، لحصول المطلوب مع الاختلاف.

قال الشيخ: اعلم أن الحقاء في الحديث هو الإزار، والدرع هو القميص، والخمار هو الذى يستر به الرأس، والملحقة (1) يحمل على الحرقة التي تربط بها ثدياها لكونها هي اللاققة بحال المرأق، والثوب الآخر الذى كان فوق الأكفان كلها هو اللفافة، وهذه هي المخمس التي ذكرها الفقهاء. ودل الحديث على أن الترتيب بينها أن الملحفة التي حملناها على الحرقة تكون تحت الكل مع الحمار على الرأس، ثم القميص على الحرقة، ثم الإزار، ثم اللفافة، وبه قال الحسن. كما على البخارى عنه أنه قال: "الحرقة الحامسة يشد بها الفخذين والوركين عت الدرع". وفقهاتنا متفون على كون الإزار، ثم اللفافة فوق الكفف، كما في الحديث، وكثير منهم على ترتيب الخمار مع الحرقة تحت الإزار، واللفافة، كما في الحديث، نقله الشامى عن الاختيار بما نصه: " تلبس القميص، ثم الحمار فوقه، ثم تربط الحرقة فوق الخرقة، فوق الخرقة، ومذهب الفقهاء هو الذى ذكروه في حكمة الحرقة أنها كيلا ينتشر الكفن أى عن الصدر إلى السرة أو عن الفخذين على الاختلاف في محلها وسعتها، وهذه الحكمة تقتضى

⁽١) وهذا ظاهر في أن إزار الميتة كإزار الحي من الحقوء فيجب دونه في الذكر كذلك، لعدم الفرق في هذا، كذا في . " قنح البارئ" (٧٩:٢).

⁽٣) فيه نظر عندى، فإن الملحفة كما في المصباح (٩٤:٢) بالكسر أى الملاة التي تلحف بها المرأة اهد. وفي مجمع البحار (٢٤:٣) متعلقا ملحفة أي مرتديا إزارا كبيرا اهم فافهم. وحتق أحمد حسن، فلت: يؤيد ما قاله الشيخ قول المحين الهمرى: (المؤقد الحاصة بشد بها الفخلين، والركنية ولا يغفى أن الفخلين والوركنية لا يشد المباطقاء، ولا بالدرج، ولا بالحمار، ولا بالنوب الذي يدرج فيه الميت، فليست الحرقة الحاصة التي يشد بها الفخلان وغيرها إلا ما عبر عنه في الحديث بالملحقة، ولا بعد فيه لفته، فإن الالتحاف كالالفاف أعم من أن يكون بالشد أو غيره، فأراد بالملحفة معادا اللغوى أي ما يلف به جسد الميت وبشد دون العرفي بعض اللحاف، فافهم، ظفر.

ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد فى الثوب الآخر. قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوبا ثوبا، رواه أبو داود (١٧١:٣) وسكت عنه، وحسنه النووى، كذا فى "فتح القدير" (٧٩:٢).

كونها فوق القميص، فيستر القميص بدنها، ثم تربط الخرقة، فيتقوى أمر الستر لكن النص على آلاف آلاف حكمة لا سيما إذا كان نفس الحكمة حاصلة في المنصوص أيضا، فالراجح اعتقادا هو المنصوص، لكن لما لم يدل دليل على وجوبه وسعك أن تعمل بما عليه الناس كيلا تئور الفتنة اهـ.

قلت: وعندى إن الحقاء هى الحرقة الخامسة التى يشد بها الفخدان والوركان، والملحفة هى الإزار، وإنما سماه بالملحفة لكونها طويلة عريضة، كالرداء يلف بها الميت، ولا يلبس بها، كلبس الإحياء الإزار. والدليل على أن الحقاء هى الحرقة الخامسة ما فى حديث أم سليم الذى أخرجه البيهقى، والطبراني، وقد أشرنا إليه قبل ونصه: "وليكن كفنها فى خمسة أثواب، أحدها الإزار تلف به فخذيها". الحديث. كذا فى كنز العمال (١٩٢٨). ولا يخفى أن الحقاء والإزار متحد معنى، وقد وصف الإزار فى الحديث بقوله: "لمف به فخذيها" فكذلك الحقاء، فعلى هذا يكون حاصل الترتيب المذكور فى الحديث الذى ذكرناه فى المتن كون الحرقة فوق الأكفان ما سوى اللقافة، ثم القميص الحديث الدى ذكرناه فى المترار تحته، واللقافة فوق الكل.

وحديث أم سليم وإن لم يثبت لنا صحته ولكنه صالح لتفسير الحديث الآخر، لا سيما وقد احتج به البيبقى في سننه على كيفية غسل للرأة وعزاه إلى الترمذى سهوا منه، كما في الجوهر النقى مختصرا (٢٦٦:١). وهذا موافق لما قاله الفقهاء: إن الحرقة تكون فوق الأكفان تحت اللفافة، ولكنه مخالف له في كون القميص فوق الإزار، وهم جعلوه تحته، ولكن كون القميص فوق الإزار هو الأصل كما في حالة الحياة.

وفى البدائع. إن اللبس بعد الوفاة معتبر بحال الحياة إلا أن الإزار فى حال حياته تحت القميص ليتيسر عليه المشى، وبعد الموت فوق القميص لأنه لا يحتاج إلى المشى الخ ملخصا (٢٠٨٠١). ولا يخفى ما فيه، فإن عدم الاحتياج إلى المشى لا يقتضى عكس الترتيب ما لم يدل عليه دليل، وإلا فحسن اللبس إنما هو فى جعل الإزار تحت القميص،

باب تجمير كفن الميت

۲۲۲۰ عن: جابر أن النبي عَرَائِيَّةِ قال: (جمروا كفن الميت ثلاثا). رواه البيهقي. قال النووي: "وسنده صحيح" ("زيلعي" ٢٤٦١).

وهذا كاف لإبقاء ما كان على ما كان مع عدم الاحتياج إلى المشي.

والتفسير الذى ذكرناه ليس فيه ما فى حمل الملحقة على الخرقة من البعد، ولا يرد. عليه كون إزار الميت كإزار الحى من الحقو، كما يرد ذلك على من حمل الحقاء على الإزار العرفى، حتى قال ابن الهمام: "أنا لا أعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحى من السنة " (٧٩:٢) ولو أنه فسر الحفاء بالحرقة التى يشد بها الفخذان، وإنما سميت به لاشتمالها على الحقو، وفسر الملحفة بما يعبر عنه الفقهاء بالإزار كما قلنا لظهر له وجه المخالفة من السنة فافهم.

باب تجمير كفن الميت

قوله: "عن جابر" إلخ. قال المؤلف: وفى الزيلمي بعد العبارة المذكورة: روى البيهقى عن يحيى بن معين أنه قال: لم يرفعه غير يحيى بن آدم، ولا أظنه إلا غلطا. قال النيوى: وكان ابن معين أبناه على قول بعض المحدثين: "إن الحديث إذا روى مرفوعا وموقوفا فالحكم للوقف"، والصحيح أن الحكم للرفع، لأنه زيادة ثقة، ولا شك في ثقة يحيى بن آدم انتهى كلامه (١٤٤٦). ودلالته على الباب ظاهرة. وفي الهداية: وتجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها الميت وترا اهد (١٠٠١).

أبواب صلاة الجنازة باب أن صلاة الجنازة فرض كفاية

۲۲۲۱ – عن: عمران بن حصين قال: قال رسول الله عَلَيْهِ: وإن أخاكم النجاشي قد مات، فقوموا، فصلوا عليه. الحديث رواه الترمذي (٣٣:١)، وقال: "حسن صحيح غريب من هذا الوجه".

باب أن صلاة الجنازة فرض كفاية

قوله: "عن عمران" إلخ: قال المؤلف: دل الحديث على وجوب صلاة الجنازة لكن قلنا: إنها فرض كفاية لإجماع الأمة عليه إلا من شذ. ففي رحمة الأمة: والصلاة على الميت فرض كفاية، وعن إصبغ من أصحاب مالك أنها سنة اهد (ص: ٣٥) وهدا التعبير يدل بظاهره على ضعف السند إلى إصبع. وقال النووى في "شرح مسلم" (١: ٣٠٩): وهي فرض كفاية بالإجماع اهـ.

قال بعض الناس: وأما ما رواه الطبراني في الكبير عن حذيفة بن أسيد الغفارى مرفوعا وإن أخاكم النجاشي قد مات، فمن أراد أن يصلى عليه فليصل عليه". كما في كنز العمال (٨٠ ٥) فلم أقف على سنده، وإن ثبت يدل على الاستحباب. ويمكن أن يصرف عنه بالإجماع المذكور.

قلت: لا دلالة فيه على الاستحباب، وغاية ما فيه تخيير القوم بين فعل الصلاة وتركها، والتخيير لا ينافى الفرضية على الكفاية إذا قام بها واحد، كما هو فطاهر بالمعنى أن من أراد منكم أن يصلى عليه فليصل فإني مصل عليه لا محالة، فافهم. وقد تقدم حديث والصلاة واجبة على كل مسلم براكان أو فاجرا، في باب وجوب الجماعة. وأخرجه العزيزى بلفظ ووالصلاة واجبة عليكم على كل مسلم براكان أو فاجرا، وإن عمل الكبائر"، وصححه البيهقى إلا أن فيه انقطاعا وهو لا يضرنا في القرون الثلاثة، والحديث صريح في وجوب الصلاة على الميت، والله تعالى أعلم.

علاء السنن ١٥٦

باب أن الوالى أحق بصلاة الجنازة من غيره

۲۲۲۲ – عن: الحسين بن على (مرفوعا) (إذا حضرت الجنازة! فالإمام أحق بالضلاة عليها عن غيره. رواه ابن متيع ("كنز العمال" ٨٤:٨). ولم أقف على سنده، وهو حجة إن صح، وإلا فهو مؤيد.

٣٢٢٣ – عن: ابن عيينة عن سالم بن أبى حفصة قال: سمعت أبا حازم يقول: إنى لشاهد يوم مات الحسن بن على رضى الله عنه، فرأيت الحسين بن على رضى الله عنه، قرأيت الحسين بن على رضى الله عنه. "تقدم فلولا أنها سنة ما قدمت". رواه البزار، والطبراني، والبيهقي.

وسالم ضعيف، لكن رواه النسائي، وابن ماجة من وجه آخر عن أبي حازم بنحوه. وقال ابن المنفر في "الأوسط": ليس في الباب أعلى منه لأن جنازة الحسن رضى الله عنه حضوها جماعة كثيرة من الصحابة وغيرهم. ("التلخيص الحبير" (١٧١١). وفي "التقريب" (ص١٦) في ترجمة سالم ما لفظه: صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال اهـ. قلت: وهو القول الفاصل فيه.

٢٢٢٤ عبيدة عن سفيان الثورى عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لما
 قتل عمر ابتدر على وعثمان للصلاة عليه، فقال لهما صهيب: "إليكما عنى،

باب أن الوالى أحق بصلاة الجنازة من غيره

قوله: "عن الحسين رضي الله عنه" إلخ: قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن ابن عيينة" إلخ: قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عبيدة عن سفيان الثورى" إلخ: قلت: ولا يخفى أنه لم يكن للمسلمين إمام حين توفى أمير المؤمنين سيدنا عمر رضى الله عنه وصلى عليه، لكونه لم يستخلف أحدا، وإنما جعل الحلافة شورى بين الستة الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، وأجلهم

⁽١) كان له عند موت النبي ﷺ تسع سنين، وذكر في الصحابة، وولى إمرة الكوفة لعثمان رضى الله عنه، و إمرة المدينة لماوية رضى الله عنه. كذا في "التقريب".

فقد ونيت من أمركما أكثرمن الصلاة على عمر، وأنا أصلى بكم المكتوبة". فصلى عليه صهيب. أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٩٢:٣) وسكت عنه.

للاثة، وأمر صهيبا أن يصلى بالناس حتى يستخلفوا أحدا منهم. قاله السيوطى فى "تاريخ الحلفاء" (ص: ٥٢) وعزاه إلى الحاكم فلا يلزم من تقدم صهيب على عثمان، وعلى رضى الله عنهما كون إمام المسجد أحق بالصلاة على الميت من الوالى، فإن أحدا منهما لم يكن واليا حينتذ، ولعلهما ابتدرا إلى الصلاة على عمر لظنهما بأن الحلاقة صائرة إلى واحد منهما، وكان كذلك، فهما أحق بها للولاية العامة. ولكن نحاهما صهيب لعدم ظهور ما ظناه بأنفسهما بعد، فدل الأثر على أن إمام المسجد أحق بالصلاة على الميت إذا لم يحضر الوالى بدليل قوله: "قد وليت من أمركما ما هو أكثرٍ من الصلاة على عمر رضى الله عنه، وأنا أصلى بكم المكتوبة" إلغ فإنه مشعر بأن سبب تقدمه إنما هو كونه يصلى بهم المكتوبة.

قال في "البدائع": وأما بيان من له ولاية الصلاة على الميت. فذكر في الأصل أن إمام الحي أحق بالصلاة على الميت. وروى الحسن عن أبي حنية أن الإمام الأعظم أحق بالصلاة إن حضر، فإن لم يحضر فأمير المصر، وإن لم يحضر فإمام الحي، فإن لم يحضر فاما وهذا هو حاصل المذهب عندانا، والتوفيق بين الروايتين ممكن، فأنا السلطان إذا حضر فهو أولى، لأنه إمام الأئمة فإن لم يحضر، فإمام الحي، لأنه نائيه. فإن لم يحضر، فإمام الحي، لأنه رضى بإمامته في حال حياته، فيدل على الرضائه به، إلا أنه بدأ في ولهذا لو عين الميت أحدا في حال حياته، فيدل المحترب للأقرب لم المحترب الصلاة إمام الحي لأن السلطان (ونائيه) قلما يحضر الجنائز، ثم الأقرب فالأقرب من عصبت وذوى قرابت المحتل أبي يوسف وهدو قدول الشافعي القريب أولى من السلطان إلخ (٢١٧:١).

قلت: أما دليل كون السلطان أو أمير البلد أولى بالصلاة على الميت، فقد تقدم فى قول الحسين بن على الإمام رضى الله عنه لسعيد بن العاص "تقدم! فلو لا أنها سنة ما • ٣٢٢٠ أخبرنا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الصلاة على الجنائز قال: "يصلى عليها أئمة المساجد. قال إبراهيم: ترضون بهم في صلاتكم المكتوبات، ولا ترضون بهم على الموتى". أخرجه محمد في "الآثار" (ص-٤) وقال: "به نأخذ، ينبغى للولى أن يقدم إمام المسجد، ولا يجبر على ذلك. وهو قول أبى حنيفة اهـ". ورجاله ثقات.

٣٢٢٦ أخبرنا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وعن عون بن عبد الله

قدمت "وأخرج أبو داود، والنسائي، وسعيد في سننه، والبيهتي عن عمار مولي الحارث ابن نوفل أن أم كلثوم (وهي زوجة عمر رضي الله عنه) بنت علي، وابنها زيد بن عمر أخرجت جناز تاهما، فصلى عليهما أمير المدينة (هو سعيد بن العاص) فجعل المرأة بين يدى الرجل، وأصحاب رسول الله عليهما أمير تشديل وثمه الحسن والحسين اهد. سكت عنه أبر داود، والمنسذرى، ورجال إسناده ثقات. قال الحافظ: وإسناده صحيح، كذا الحافظ: وإسناده صحيح، كذا

وأما تقدم إمام الحى على غير الوالى، فقد ثبت بأثر صهيب، وأقره عليه الخليفتان على وعثمان، ولم ينكرا عليه، ولا أحد من الصحابة الذين حضروا الصلاة على سيدنا عمر رضى الله عنه وهم لا يحصى عددهم، فكان كلإجماع منهم على أن إمام المكتوبة أولى بالصلاة على الميت من غيره من الأولياء وأولى الفضل إذا لم يحضر الوالى. والله تعلى أعلم. وبه قال النحى: كما هو منطوق الأثر الذي يليه، وعلى البخارى عن الحسن قال: "أدر كت الناس، وأحقهم على جنائزهم من رضوه لفرائضهم" اهد. قال الحافظ في "لفتح": لم أده موصولا، وقد جاء عن الحسن "إن أحق الناس بالصلاة على الجنازة الأب ثم الابن". أخرجه عبد الرزاق اهد (٣:٣٥). أي إذا لم يحضر الوالى، ولا نائيه، ولا إمام الحي فالأب أحق بها من الأب يوسف وقالا: الابن أحق بها من الأب

قوله: "أخبرنا أبو حنيفة وإلى آخر الباب". قلت: دلالة أثر الحسن عن عمر على تقدم ولاية العصبة على غيره من الأقرباء في الصلاة على الميت ظاهرة، وقد تقدم قول محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال: "نحن كنا أحق بها إذا كانت حية، فأما إذا عن الشعبى أنهما قالا: "الزوج أحق بالصلاة على الميت من الأب". قال أبو حنيفة: أخبرنى رجل من الحسن عن عمر بن الخطاب أنه قال: "الأب أحق بالصلاة على الميت من الزوج". أخرجه محمد في "الآثار" (ص-٤٠) وقال: "وبه رأى بقول عمر) نأخذ، وبه كان يأخذ أبو حنيفة اهـ".

وسند الأول صحيح، وسند الثاني مرسل، ولكن مراسيل الحسن حسان، ولا يضرنا جهالة شيخ الإمام فإنه احتج بروايته، واحتجاجه بحديث رجل توثيق له منه.

باب كيفية صلاة الجنازة

۲۲۲۷ – عن: سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف نصلى على الجنازة؟ فقال أبو هريرة: "أنا لعمر الله أخبرك اتبعها من أهلها، فإذا وضعت كبرت، وحمدت الله، وصليت على نبيه". ثم أقول: "اللهم إنه عبدك، وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك

ماتت فأنتم أحق بها"، قال محمد: وبه نأخذ اهـ. وهذا هو مذهب سادتنا الحنفية في الباب، وبسطه في المطولات.

باب كيفية صلاة الجنازة

قوله: "عن سعيد بن أبى سعيد" إلخ: قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. والواو فى قوله: "وصليت" بمعنى ثم ليطابق الحديث الذى بعده. فإن فيه لفظة "ثم".

وقوله: "حمدت الله" يدل على أن المقصود هو الثناء سواء كان بالحمد لله أو بغيره وبه نقول.

وفي "البحر": وفي "المحيط"، والتجنيس: ولو قرأ الفاتحة فيها بنية الدعاء فلا بأس به، وإن قرأها بنية القراءة لا يجوز، لأنها مجل الدعاء دون القراءة (١٩٧:٢). وفي "منحة الخالق": وفي "النهر": قال في المبسوط: اختلف المشايخ في الثناء، قال بعضهم: بحمد الله. كما في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول: سبحانك اللهم وبحمدك كما في ورسولك، وأنت أعلم به. اللّهم إن كان محسنا فرد في إحسانه، وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته. اللّهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده". رواه الإمام مالك في "الموطأ" (ص-٧٩). ورجاله رجال الجماعة إلا أن سعيدا تغير قبل موته بأربع سنين، كما في "التقريب" (ص-٧٧). قلت: إن مثل مالك لا يروى عنه في التغير.

٢٢٢٨ - عن: أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: (السنة في الصلاة على

سائر الصلوات، وهو رواية الحسن عن الإمام كذا في "الدراية". ولا يقرأ الفاتمة إلا على وجه التناء اهـ. ومثله في "العناية" (۱۹۶۲ ۱۹۶۲). وفي الحوهر النقى: ومذهب الحنفية أن القراءة في صلاة الحنازة لا تجب ولا تكره. ذكره القدوري في "التجريد" اهـ. وفيه: وقال ابن بطال في "شرح البخاري": اختلف في قراءة الفاتمة على الجنازة، فقرأ بها قوم على ظاهر حديث ابن عباس، وبه قال الشافعي، وكان عمر، وابنه، وعلى، وأبو هريرة ينكرونه وبه قال أبو حنيقة، ومالك. وقال الطحاوي: من قرأها من الصحابة يحتمل أن يكون على وجه الدعاء لا التلاوة إلخ أهـ (٢٠٥٠).

قال الشيخ: قال الزرقاني: فيه رأى في قوله: حمدت وصليت) أنه رأى أبا هريرة) لم يكن يرى القراءة في صلاتها (١٣:٢). وفي "للدونة الكبرى": "قلت لابن القاسم: أى شيء يقال على المبت في قول مالك؟ قال الله على المبتازة في قول مالك؟ قال: "لا!" قال ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الحطاب، وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن عمر، وفضالة بن عبيد، وأبى هريرة، وجابر ابن عبد الله، ووائلة ابن الأسقع، والقاسم ابن مجمد، وسالم بن عبد الله، وابن المسيب، وربيعة، وعطاء بن أبى رباح، ويحيى بن سعيد أنهم لم يكونوا يقرأون في الصلاة على الميت. قال ابن وهب: وقال مالك: ليس ذلك بمعول به في بلدنا، إنما هو الدعاء. أدركت أهل بلدنا على ذلك اهر (١٥:١) و ١٥٥).

قوله: "عن أبى أمامة" إلخ. قال المؤلف: سياق الحديث فى الصغرى للنسائى، وسكت عنه هكذا: عن أبى أمامة رضى الله عنه قال: "السنة فى الصلاة على الجنازة أن الجنازة أن يكبر، ثم يقرأ بأم القرآن، ثم يصلى على النبى ﷺ، ثم يخلص بالدعاء للميت، ولا يقرأ إلا في الأولى. رواه عبد الرزاق، والنسائي، وإسناده صحيح ("فتح البارى" ٦٣:٣ ا و١٦٤).

۲۲۲۹ - حدثنا: محمد بن يحيى قال: أنا معمر عن الزهرى قال: سمعت
 أبا أمامة بن سهل بن حنيف يحدث ابن المسيب قال: «السنة في الصلاة على
 الجنازة أن تكبر، ثم تقرأ بأم القرآن، ثم تصلى على النبي عليه ثم تخلص الدعاء

يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثا، والتسليم عند الآخرة " اهـ (٢٨١). وفي "عمدة القارى" بعد نقل سياق "المجتبى" ما لفظه: قال النووى في الحلاصة: إن إسناده على شرط الشيخين (١٥٥٤). فلعل الحافظ ابن حجر نقل سياق عبد الرزاق أو سياق "الكبرى" للنسائي، ودلالته على الباب ظاهرة.

قال الشيخ: ومر الكلام في قراءة الفاتحة، ودل الحديث أيضا على كون القراءة في الجنازة سرا اهـ.

فائدة:

روى ابن ماجة حدثنا عمرو بن أبى عاصم النبيل، وإبراهيم بن المستمر قالا: ثنا أبو عاصم ثنا حماد بن جعفر العبدى حدثنى شهر بن حوشب حدثنى أم شريك الأنصارية قالت: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفائحة الكتاب" اهـ. وفي "التلخيص الحبير" (١٩٠١): وفي إسناده ضعف يسير اهـ.

قلت: حماد هذا لين الحديث كما في "التقريب" (ص: ٥٤). ووثقه ابن معين، وابن حبان، وابن شاهين. وقال الأزدى: نسب إلى الضعف وقال ابن عدى: أظنه بصرى منكر الحديث ذكره في "تهذيب التهذيب" (٣:٥). فهو حسن الحديث، وشهر مختلف فيه حسن الحديث، كما تقدم، وباقي الأسناد حسن أيضا.

قوله: "عن الزهرى" إلخ. قال المؤلف: دلالته على ما دل عليه ما قبله ظاهرة. وفي "التلخيص الحبير": في المستدرك من طريق الزهرى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه للميت، ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى، ثم يسلم في نفسه عن يمينه، أخرجه ابن الجارود() في "المنتقى"، كذا في "عون المعبود" (١٩٣:٣). ورجال هذا

أخبره رجال من أصحاب رسول الله ﷺ وأن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يصلى على النبي ﷺ، ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث، ثم يسلم تسليما خفيا، والسنة أن يفعل من وراءه مثل ما فعل إمامه". قال الزهرى: سمعه ابن المسيب عنه، فلم ينكروه اهـ (١٦٠١). فهذا حديث واحد، وسياقه مختلف.

قال بعض الناس: وفى نقدى وقع الوهم فى سياق المستدرك إن صح السند، فالنسائى وصاحب المنتقى. وعبد الرزاق كل منهم أتقن من الحاكم. ولا سيما قد صحح الحافظ طريقهم دون طريق المستدرك. نعم الو كانت الرواية عن صحابي آخر لوفقنا بينهما بأن نقول: إن المصلى يفعل كما ثبت فى المتن، ويزيد بعد التكبيرة الأولى على الفاعة المسلاة على النبي على ويصلى أيضا بعد الثانية، ويدعو للميت، ثم يدعو بعد الثالثة، والرابعة فافهم. اهد.

قلت: قال الحاكم بعد ما أخرجه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه" أور (٢٠٠١). يخرجاه" وأوره عليه الذهبي في "تلخيصه" فقال: "على شرطهما" أهد (٢٠٠١). فاندحض ما أبداه بنقده، فإن الذهبي من كبار الأثمة النقاد، وقد صحح طريق الحاكم على شرط الشيخين ولم يعله بشيء، كما صحح الحافظ طريق النسائي، وعبد الرزاق، ونسبة الوهم إلى الحاكم دعوى بلا دليل، وأما إن الحافظ لم يصححه. فنقول: قد صححه الذهبي وهو أجل منه، وأقدم. وأيضا فإن النسبة إلى الحاكم في "المستدرك"، والسكوت عنه تصحيح منه، فإن كل ما فيه صحيح إلا ما تعقب، كما ذكره السيوطي في خطبة الكنيز. وإذا ضحح الطريقان يجمع بينهما بأن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، مرة، على الخذاذ ذكرها الصحابي مرة،

⁽۱) هو صاحب "ِالتَّتَى" في "الأحكام". وهو الحافظ الإما الناقد أبو محمد عبد الله بن على بن الجارود التسابورى، كما في "قذكرة الحفاظ". و "التَّتَى" مستخرج على "صحيح مسلم"، كما في "بستان المحدثين"، وجميع ما فيه صحيح، كما في عطية "جمع الجوامع" للمافظ السيوطي للذكورة في "كتر العمال".

الإسناد مخرج لهم في "الصحيحين"، كذا في "التلخيص الحبير" (١٦١:١).

وحذفها أحرى، وهذا هو مذهب الحنفية في الباب.

وقوله في رواية "المنتقى": "يسلم في نفسه" أراد به الإخفاء بالسلام دون تصوره في القلب. ثم المراد بالإخفاء ما لا يكون فيه جهر مفرط لتلا يخالف ما ميأتي في حاشية حديث عبد الله بن أوفي " التسليم على الجنازة كالتسليم في الصلاة" وهو حسن أو صحيح، وانقياس يؤيده، فإن القياس يقتضى أن يكون السلام بالجهر، كما في الصلوات الاخرى التي تصلى بالجماعة.

وأما ما رواه النسائي عن طلحة بن عبيد الله بن عوف قال: "صليت علف ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب، وسورة وجهر حتى أسمعنا. فلما فرغ أخدت بيده، فسألته فقال: سنة وحق" (٢٨١:١) ثم روى من طريق أخرى عن طلحة أيضا فلم يذكر السورة، وفي عون المعرد: أخرج ابن الجارود في المنتقى من طريق زيد بن طلحة التيمي قال: سمعت ابن عباس رضى الله عنه قرأ على جنازة فاقمة الكتاب، وسورة وجهر بالقراءة، وقال: "إنما جهرت لأعلمكم أنها سنة" وأخرجه أيضا من طريق طلحة بن عبد الله قال: "صليت خلف ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب. وسورة، فجهر حتى سمعنا". الحديث (١٤ ١٩٠). وفي التلخيص الحبير: ورواه (١٥ أبو يعلى في مسئله من حديث ابن عباس، وزاد: "وسورة". قال البيمقى: "ذكر السورة غير مجفوظ". وقال الدوى: "إسناده صحيح". (١: ١٦٠). وفي فتح البارى: وللحاكم من طريق ابن عبدان أنه سمع سعيد بن أبى سعيد يقول: صلى ابن عباس على جنازة، فجهر بالحمد، ثم قال: "إغا جهرت لتعلموا أنها سنة" (٢: ١٦٤).

. فهذه الروايات تدل على أن السنة قراءة الفاتحة، وسورة معها في صلاة الجنازة، ولكن لا حجة فيه للخصم، فإنه لا يقول بقراءة السورة. وأما قول البيهقي: "ذكر السورة غير محفوظ"، فسيأتي الجواب عنه. وأيضا فإنه يحتمل أن تكون تلك السورة مشتملة

⁽١) أى حديث البخارى عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: "صليت خلف ابن عباس رضى الله عنه على جنازة فقرأ بفائحة الكتاب" قال: لتعلمو أنها سنة" اهـ.

على الثناء كالفاتحة، فلا يضرنا، وبه نقول: والجواب عن الجهر أنه لتعليم كون الثناء ولو في آيات القرآن سنة، كما يدل عليه قول ابن عباس "إنما جهرت" إلخ.

والحاصل: إنا لا نمنع عن القرآن في صلاة الجنازة إذا كان على نية الثناء من السور الدالة عليه تأمل.

وفى الجوهر النقى: لم يذكر البيهقى هنا حكم القراءة، وقال فى الخلافيات: قراءة الفائقة فرض فى محلاة المبتاؤة، ثم ذكر فى هذا الكتاب أعنى السنن عن ابن عباس أنه قرأ على جنازة فاتحة الكتاب وقال: "إنها سنة". ثم قال: ورواه إبراهيم بن أبى حرة عن إبراهيم بن سعد، وقال فى الحديث: "قترأ بفاتحة الكتاب وسورة"، وذكر السورة فيه غير محفوظ رواه النسسائى عن الهيشم بن أيسوب عن إبراهيم بن سعد بسنده.

ثم أن الحديث لا يدل على فرضية القراءة، ولم يصرح أنها سنته عليه السلام فيحتمل أن ذلك رأيه أو رأى غيره من الصحابة وهم مختلفون، فتعارضت آراءهم، وحكى الماوردى عن بعض أصحابهم أن في قول ابن عباس هذا احتمالا هل أراد أن يخبرهم بهذا القول أن القراءة سنة أو نفس الصلاة سنة? ومذهب الحنفية أن القراءة لا تجب، ولا تكره (بل هي جائزة) ذكره القدورى في التجريد. ثم ذكر البيهتي من حديث جابر "أنه عليه السلام قرأ فيها بأم القرآن". قلت: لا يدل ذلك أيضا على الوجوب، وفي سنده رجلان متكلم فيها إبراهيم الأسلمي (شيخ الإمام الشافعي مكشوف الحال) وابن عقبل. وبالجملة لم يذكر البيهتي في هذا الباب شيئا يدل على وجوب القراءة.

وقال الطحاوى: من قرأها من الصحابة يحتمل أن يكون على وجه الدعاء لا التلاوة، ولما لم تقرأ بعد التكبيرة الثانية دل على أنها لا تقرأ (أى وجوبا). فيما قبلها، لأن كل تكبيرة قائمة مقام ركمة اهـ (١: ٧٦٥) ملخصا.

قلت: أما قوله: "إن ذكر السورة محفوظ" فهو كما قال فإن راويه قد توبع ولم ينفرد به، ولو كان تفرد به، فهو زيادة من ثقة لا تخالف رواية الجماعة فتقبل. فإن ذكر الثقة ما لم يذكره غيره ليس من الشذوذ في شيء عند الجمهور من المحققين، بل لا بد له من المنافاة بين الزيادة، والمزيد عليه، كما قدمناه في المقدمة.

وأما قوله: "إن الحديث لا يدل على فرضية القراءة" ففيه أن رواية ابن ماجة التي قدمناها تدل عليه، وإسنادها حسن، ولفظها: "أمر نا رسول الله على أن نقراً على الجنازة بفاتحة الكتاب" اهد والجواب عنه أن أم شريك هذه لا تعرف هل هى التي تزوجها النبي على أم شريك عده لا تعرف هل هى التي تزوجها النبي على مال: "إني أكره غيرة الأنصار" أم هى التي أمرت فاطمة بنت قيس أن تعتد على أو اختلف في تعيينها اختلافا كثيرا كما يظهر من الإصابة (٨: ٤٤٧)، وجهالة الصحابة وإن كانت لا تضر ولكن يبعد أن يخفي أمر النبي في لا سيما أمره في صلاة الخازة التي حالها أكشف للرجال من النساء على أجلة الصحابة، وتعرفه هذه المجهولة، إن للطحابة، وتعرفه امرأة منهم مجهولة. وأيضا فقول الصحابي: "أمرنا النبي في بكذا" قد اختلف في دلالته على الوجوب، فإن الوجوب مختص بصيغة أقعل دون لفظ الأمر كما اختلف في دلالته على الوجوب، فإن الوجوب مختص بصيغة أقعل دون لفظ الأمر كما ذكره الأصوليون مفصلا. وأيضا ففي صنده كلام كما تقدم، وأثر ابن عباس أقوى منه سندا، وقد صرح بكون القراءة سنة، فيحمل الأمر في حديث أم شريك على الندب كيلا يعارض ما هو أقوى منه فيصير ساقط الاعبار فافهم.

وأما قوله: "ولم يصرح (أى ابن عباس). أنها سته عليه السلام فيحتمل أن ذلك رأيه إلخ" ففيه أن قول الصحابى: "أمرنا بكذا"، أو "نمينا عن كذا"، أو "من السنة كذا"، وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور كما في التدريب (ص: ٦٢). ولعل صاحب الجوهر التتى لمح إلى ما قاله البلقينى: إن بعض تلك الألفاظ أقرب من بعض، وأقربها للرفع "سنة أبى القاسم"، ويليه "سنة نبينا"، ويلى ذلك "أصبت السنة". ذكره في التدريب أيضا (ص: ٦٢). فأراد أن قول ابن عباس "سنة وحق" وقوله: "من السنة كذا".

وأما قوله: "حكى الماوردي عن بعض أصحابهم أن في قُول ابن عباس هذا احتمالا

۲۲۳۰ عن عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنه، وأنه كبر على جنازة
 ابنة له أربع تكبيرات فقام بعد الرابعة، كقدر بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو،
 ثم قال: كان رسول الله على الله على عكذا وفى رواية: «كبر أربعا، فمكث ساعة حتى ظننا أنه سكبر خمسا، ثم سلم عن يمينه، وعن شماله، فلما انصرف

هل أراد أن يخبرهم أن القراءة سنة أو نفس الصلاة منة " إلخ ففيه أن إنكار طلحة بن عبيد الله على البن عباس إنما يتأتى في القراءة دون نفس الصلاة، فإن كون الصلاة على الميت سنة بل فريضة لا يجهله مثله، وقد مر في رواية النسائي أن طلحة أعد بيد ابن عباس لما فرغ من الصلاة، فسأله فقال: "سنة وحق". فالظاهر أن السؤال كان عن القراءة، وكذا الجواب. وأصرح منه لفظ الحاكم: قال: "صليت خلف ابن عباس على جنازة فسمعته يقرأ بغاتمة الكتاب فلما انصرف أخذت بيده فسألته، فقلت: أ تقرأ؟ فقال: "نعم! إنه حتى وسنة" اهر (١٠ ٨٥٣).

فالحق في الجواب عنه أن أثر ابن عباس لا يفيد الخصم، لما فيه من ذكر السورة مع الفاقة في بعض الطرق الصحيحة، ولم يقل يكون قراءة السورة سنة مصطلحة، فلا بد من حمله على أن المعنى أن الثناء على الله عز وجل ولو بالفاتحة وأمثالها من آيات القرآن سنة. فالسنة في الأصل هو الثناء، وإنما جعل الفاتحة ونحوها سنة لاشتمالها على الثناء، لا لذاتها، وهذا هو محمل حديث أبى أمامة بن سهل. والقرينة عليه ما ذكر ناعن ابن وهب أن عمر ابن الخطاب، وعلى بن في طالب، وعبد الله بن عمر، وفضالة بن عبيد، وأبا هريرة، وجابر ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد على المسلاة على الميت. فلو ابن عبد الفاقة من الأسطحة على الميت. فلو كانت قراءة الفاتحة سنة مصطلحة لم تكن تخفى على هؤلاء الأجلة الذين عليهم مدار الرواية والدراية، وعنهم أعذا بن عباس العلم.

وقال مالك: ليس ذلك بمعمول به ببلدنا، إنما هو الدعاء، أدركت أهل بلدنا على ذلك اهـ. وبعيد عن أهل المدينة أن يتركوا سنة واظب عليها النبي ﷺ عن أخرهم في زمن مالك الذي هو زمان حياة العلم فيهم، فافهم حق الفهم، ولا تكن من الفافلين.

قوله: "عن عبد الله" إلخ. قال المؤلف: وفي التلخيص: وروى البيهقي عن عبد الله

قلنا له: ما هذا؟ فقال: إنى لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع، أو هكذا صنع رسول الله ﷺ مال الحاكم هكذا صنع رسول الله مللية. وواه البيهقى فى "السنن الكبرى"، قال الحاكم أبو عبد الله: "هذا حديث صحيح"، كذا فى "الأذكار" للإمام النووى (المطبوع فى مصر).

۲۲۳۱ عن: عبد الوارث بن سفيان عن قاسم عن ابن وضاح عن عبد الله بن الحارث الرحمن بن إبراهيم دحيم عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبد الله بن الحارث

والدعاء بعد الرابعة، كما في هذا الحديث استحبه كثير من مشائحنا. قال في العناية: وليس بعدها دعاء إلا السلام في ظاهر الرواية. واختار بعض مشائحنا أن يقال: "ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا برحمتك عذاب القبر، وعذاب النار"، وبعضهم أن يقول: ﴿وَبِعَا لا تَرْعَ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ الآية اهـ. قلت: معنى نفى كونه في ظاهر الرواية عدم تأكده، ومعنى قول المشايخ هو الاستحباب، وهو الأظهر، فلا تمارض. وفيه دلالة على تثنية السلام في صلاة الجنازة.

وقال الحاكم في المستدرك: التسليمة الواحدة على الجنازة قد صحت الرواية فيه على بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبس، وجابر، وعبد الله ابن أبي أوني، وأبي هزيرة أنهم كانوا يسلمون على الجنازة تسليمة واحدة اهد (١: ٣٦٠). والجواب عنه كالجواب عن روايات التسليمة الواحدة في المكتوبات الخمس، أي أنهم كانوا يجعلون التسليمة الثانية أخفض من الأولى، فلم يسمعها بعض الرواة لبعد المكان، ومسمها من كان قريبا من الإمام على أن راوى الزيادة أولى والمثبت أقدم على النسافي.

قوله: "عن عبد الوارث" إلخ قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وكذلك دلالة الأحاديث الأربعة بعده. وفي فتح البارى (٣: ١٦٢): وقد اختلف السلف في ذلك.

[&]quot; بالتسليم(') على الجنازة كالتسليم في الصلاة " اهـ (١: ١٦٢). وسكت عنه الحافظ، فهو حسن أو صحيح، كما ذكرناه قبل. ودلالته على الباب ظاهرة.

⁽١) لعل الباء من تصرف الناسخين، والصحيح "التسليم" بدون الباء. ظفر.

إعلاء السنن

عن أبى بكر بن سليمان بن أبى حثمة عن أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ يكبر على الجنائر أربعا، وحمسا، وستا، وسبعا، وثمانيا، حتى جاءه موت النجاشي، فخرج إلى المصلى، قصف الناس ورائه، كبر عليه أربعا ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله تعالى. أخرجه ابن عبد البر في "الاستـــذكار" (نصب الراية ٤١٠١).

قلت: رجاله كلهم ثقات. أما عبد الوارث فلم نر أحدا ممن صنف في الضعفاء ذكره بجر و لا تعديل وقاسم هو ابن أصبغ حافظ متقن ذكره الذهبي في "التذكرة" (٦٧:٣). وابن وضاح هو الحافظ محدث الأندلس صدوق في نفسه رأس في الحديث، كما في "اللسان" (٥:١٦٤). وفيه (٢٠٨١) أيضا: عن ابن عبد البر أن محمد بن وضاح كان ثقة اهـ. والباقون من رجال الصحيح معروفون، والحديث أورده الحافظ أيضا في "الدراية والتلخيص"، وسكت عنه، فهو صحيح عنده أو حسن.

فروى مسلم عن زيد بن أرقم رضى الله عنه "أنه كان يكبر خمسا"، ورفع ذلك إلى النبي من ورى ابن المنذر عن ابن مسعود رضى الله عنه "أنه صلى على جنازة رجل من بنى أسد، فكبر خمسا"، وروى أيضا بإسناد صحيح عن أبى معبد قال: "صليت خلف ابن عباس رضى الله عنه على جنازة، فكبر ثلاثا". قال ابن المنذر: ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع، وفيه أقوال أخر، فذكر ما تقدم. قال: وذهب بكر بن عبد الله المزنى إلى أنه لا ينقص من ثلاث، ولا يزاد على سبع. وقال أحمد مثله لكن قال: لا ينقص من أربع. وقال ابن مسعود رضى الله عنه: "كبر ما كبر الإمام". وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا للحنفية: قيل: إن أبا يوسف قال: يكبر خمسا، وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك اهد. ملخصا بلفظه.

قال بعض الناس: لم أقف في حديث ثابت صحيح مرفوع إلا على الخمس أو الأربع وحديث أبي وائل صورته صورة الإرسال، فإن سمعه من عمر، فهو متصل، وإلا، ۲۲۳۲ – عن: سعيد بن المسيب قال: "كان التكبير أربعا، وخمسا، فجمع عمر الناس على أربع". رواه ابن المنذر بإسناد صحيح إلى سعيد (فتح البارى ٦٦٢٣).

۳۲۳۳ - عن: أبى وائل رضى الله عنه قال: «كانوا يكبرون على عهد رسول الله على الله عنه الله على الله على أربع كأطول الله على أربع كأطول العمالة». رواه البيسهقى بإسناد حسن إلى أبى وائل (فتح البارى ١٦٢٣).

فلا. قلت: مراسيل المخضرمين في حكم المتصل عندهم، وأبو واثل ثقة مخضرم، وقد سمع عمر كثيرا، وروى عن أبى بكر والقدماء من الصحابة، فروايته عن عمر متصلة حتما. والله أعلم.

وأما جمع عمر فقد روى مفصلا فقى كتاب الآثار (ص: ١٤): أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن الناس كانو يصلون على الجنائز خمسا، وستا، وأربعا حتى قبض النبى على أم كبروا بعد ذلك فى ولاية أبى بكر رضى الله عنه حتى قبض أبو بكر، ثم ولى عمر بن الحطاب رضى الله عنه قال: "إنكم معشر أصحاب محمد على شيء ما تختلفون يختلف من بعدكم والناس حديث عهد بالجاهلية. فأجمعوا على شيء يجتمع به عليه من بعدكم". فأجمع رأى أصحاب محمد على شيء يجتمع به عليه من يعدكم". فأجمعوا أكبر عليها النبى من قبض عين قبض، فيأخذون به، فيوفضون به ما سوى ذلك، فنظروا، فوجدوا آخر جنازة كبر عليها النبى على اسوى ذلك، فنظروا، فوجدوا آخر جنازة كبر عليها العد.

وإبراهيم لم يسمع من أبى بكر، ولا عمر، بل لم يسمع من أحد من الصحابة، فالسند رجاله ثقات إلا أن فيه إرسالا، ومراسيل إبراهيم صحيحة، كما مر غير مرة. والعجب من بعض الناس أنه يصحح مراسيله مرة، ويضعفها أخرى. ويقول: "إن فيه إعضالا وانقطاعا". وقد ذكرنا في المقدمة أن كل ذلك في حكم الإرسال عند الفقهاء. ومراسيل إبراهيم صحاح عندهم، وعند الحدثين أيضا.

۲۲۳۴ – عن: أبى هريرة رضى الله عنه (أن النبى ﷺ نعى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه و خرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات. رواه الجماعة، كذا فى "نيل الأوطار" (۲۸۳:۳).

قال بعض الناس. وإذا عرفت هذا كله فدعوى النسخ مشكلة، لأن آخر فعله ﷺ ليس بناسخ لأوك، لإمكان حمل أحدهما على الأحب والثانى على الجواز إلا إذا دلت قرينة على نسخ الآخر للأول، وليست هناك، والإجماع أيضا لم يتحقق فالصحيح في ترجيح الأربع هو ذهاب الأكثر إليه، تأمل.

قلت: قاتلك الله الواى قرينة أدل على النسخ من قول الصحابة، وإجماع رأيهم أن ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي من قلا حين قبض، فيأخذون به، فيرفضون به ما سوى ذلك؟ فشيء وفضوا به ما سواه لا يكون إلا ناسخا له عندهم. وأما قولك: إن الإجماع أيضا لم يتحقق فمردود عليك بقول ابن المسيب، وأي وائل، فجمع عمر الناس على أربع. وأما ما روى عن ابن مسعود وابن عباس، فيحمل على كونه قبل الجمع، أو على أن الإجماع لم يبلغها. وأما ما في بلوغ المرام (١: ١٠٦): عن على رضى الله عنه "أنه كبر على سهل بن حنيف ستا وقال: إنه بدرى". رواه سعيد بن منصور، وأصله في البخارى اهد. فإنه لا يحتاج إلى توجيه، فإن الوجه مذكور فيه، وقياس غير أهل البدر من أصحاب الفضائل على أهل البدر عن صحيح فافهم.

تتمة:

نى بيان رفع البدين، وعدم رفعهما عند كل تكبيرة فى صلاة الجنازة: اعلم أنه قد ورد فى الرفع آثار ثابتة، ففى نصب الراية (١: ٣٥٦): أخرج الدار قطنى فى علله عن عمر ابن شبية حدثنا يزيد بن هارون أنبأ يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه "أن النبى ﷺ كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه فى كل تكبيرة، وإذا انصرف سلم" قال الدار قطنى: هكذا رفعه عمر بن شبية، وخالفه جماعة، فرووه عن يزيد بن هارون موقوة وهو الدواب اهـ.

قلت: هو صدوق له تصانيف، كما في التقريب (ص: ١٥٥)، فزيادته مقبولة.

٣٢٣٥ – عن: الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه (أن النبى عَلِي صلى على جنازة، فكبر أربعا». رواه ابن أبى داود فى "الإفراد" وصححه، وكذا فى "فح البارى" (١٣٣٣).

وعلى البخارى "ويرفع (أى ابن عمر) يديه" ذكره في باب سنة الصلاة على الجنازة. وفي فتح البارى: وصله البخارى في كتاب رفع اليدين المفرد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة اهد. وفي الدراية: "إسناده صحيح" اهد. وفي التلخيص الحبير (١: ١٧١): حديث ابن عمر رضى الله عنه "أنه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة" البيهتي يسند صحيح اهد. وفيه أيضا: وقد صعح عن ابن عباس رضى الله عنه "أنه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنازة. رواه سعيد بن منصور (هد (١: ١٧١ و ١٧٢). وقد ذهب أبو حنيفة إلى هذا في رواية عنه كما سبأتي.

ويعارضه ما رواه الترمذى (١: ١٦٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن رسول الله عنه" أن رسول الله عنه "أن رسول الله على أبد على جنازة، فرفع يديه على أول تكبيرة، ووضع اليمنى على اليسرى". قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الرجه. واختلف أهل العلم في هذا، فرأى أكثر أهل العلم من أصحاب النبى على ويقع أن يوفع الرجل يديه في كل تكبيرة على الجنازة، وهو قول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: لا يرفع يديه إلا في أول مرة، وهو قول التورى، وأهل الكوفة اهد.

قلت: في سند الترمذي يزيد بن سنان أبو فروة وهو ضعيف، كما في التقريب (ص: ٣٥٠). وكان مروان (ص: ٣٥٠). وكان مروان ابن معاوية يثبته. وقال أبو حاتم، "محله الصدق يكتب حديثه، ولا يحتج به". وقال البخارى: "مقارب الحديث" وروى عنه شعبة. كذا في التهذيب (١١٦ ٣٣٦). وشعبة لا البخارى: "مقارب الحديث" وروى عنه شعبة. كذا في التهذيب (٢١٦ ٣٣٦). وشعبة لا يروى إلا عن ثقة عنده. وفيه أيضا يحيى بن يعلى الأسلمي وهو شيعي ضعيف، كما في التقريب (ص: ٣٦٨) ولكن روى عنه الأجلة الأعلام. وأخرج له ابن حبان في صحيحه حديثا واحدا، فهو من يكتب حديثه ولا بأس به.

ويؤيده ما رواه الدار قطني (١: ٩٩٢) من طريق فضل بن السكن حدثني هشام بن

يوسف ثنا معمر عن ابن طاؤس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنه "أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود " اهـ.

وأعله في التعليق المغنى بالفضل بن السكن: قال العقيلي: إنه مجهول ولم يذكره ابن حيان في الضعفاء اهد. قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠ -٣٣): الفضل بن السكن الكوفي عن هشام بن يوسف لا يعرف وضعفه الدار قطني اهد. وفي اللسان: إن الفضل بن السكن مو الفضل بن السكن مو الفضل ابن سخيت الفضل بن السكن مو الفضل ابن سخيت أيضا. وهو الذي روى عن هشام ابن يوسف فالثلاثة واحد، وذكره ابن حبان في الثقات اهد (١٤ ٤٤). وفيه أيضا: ثم ساقه العقيلي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن بعض أصحابه عن ابن عباس رضى الله عنه من قوله وأشار إلى أنه الصواب. ثم أخرجه من رواية إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف، كما قال عبد الرزاق اهد. وفيه أيضا: الحجاج بن نصير وهو مختلف فيه حسن الحديث، كما مر في الجزو الرابع. فالحديث حسن لا سيما مع تعدد الطرق.

وفى عمدة القارى (٤: ٣٦٧): وفى المبسوط: إن ابن عمر وعليا رضى الله عنه قالا: "لا ترفع اليد فيها إلا عند تكبيرة الإحرام". وحكاه ابن حزم عن ابن مسعود رضى الله عنه وابن عمر ثم قال: "لم يأت بالرفع فيما عدا الأولى نص. ولا إجماع" اهـ.

قلت: واحتجاج المحدث الجليل كابن حزم بحديث تصحيح له، كما ذكرناه في المقدمة فتعارض الآثار عن ابن عمر وابن عباس من قولهما في الرفع في كل تكبيرة. وتركه. وقد علمت أن خلاف الراوى لروايته جرح عندنا، فلم يبق مرفوع ابن عمر حجة في الباب. ومرفوع أبى هريرة لم يعارضه شيء فينبغي الأخذ به، والعمل عليه. وهو قول أبى حنيفة في ظاهر الرواية عنه.

وفى البحر الرائق (١: ١٨٣). وقد تقدم فى كيفية الصلاة أنه لا ترفع الأيدى فى صلاة الجنازة سوى تكبيرة الافتتاح، وهو ظاهر الرواية، وكثير من أثمة بلخ اختاروا رفع اليدين فى كل تكبيرة فيها، وكان نصير بن يحيى يرفع تارة، ولا يرفع أخرى اهـ. وفى رد المختار: ورواية (أى الرفع فى كلها) عن أبى حنيفة كما فى شرح درر البحار، والأول ٣٢٣٦ عن: أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي عَلِي قال: وإذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء، رواه أبو داود، وصححه ابن حبان، كذا في (بلوغ المرام ١٠٧١).

٣٢٢٧ - عن: مالك بن هبيرة رضى الله عنه مرفوعا ومن صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب. رواه أبو داود وغيره، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم (فتح البارى ١٩٤٣). "و كان (أي مالك بن هبيرة)، إذا أتى بجنازة ليصلى عليها فتقال أهلها جزأهم صفوفا ثلاثة، فصل بهم عليها، ويقول: إن رسول الله عليها فتذكره.

٢٢٣٨ – عن: عوف بن مالك يقول: صلى رسول الله عَيْطِيُّهُ على جنازة،

ظاهر الرواية كما في البحر (١: ٩١١).

فإن قلت: لم اختار الإمام الرفع في تكبيرات العيدين؟ قلت: لأن الآثار لم تختلف فيه بخلاف الصلاة المطلقة، وصلاة الجنائز فإن الآثار فيهما مختلفة. فاختار الأصل.

قوله: "عن أبى هريرة" إلخ. في سند أبى داود محمد بن إسحاق وقد عنعنه، ولكن قال في التلخيص الحبير (١: ١٦١): لكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحا بالسماع اهد. وفي عون المعبود (٣: ١٨٨): قال المناوى أى ادعوا له بإخلاص، لأن القصد بهذه الصلاة إتما هو الشفاعة للميت، وإنما يرجى قبولها عند توفر الإخلاص والابتهال انتهى. وذلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن مالك" إلخ. وفى الفتح أيضا بعد اللفظ المذكور: وفى رواية له (أى المحاكم) "إلا غفر له" اهـ. قلت: دلالته على ما فيه ظاهرة. ولفظ الحاكم فى المستدرك هكذا: قال وكان إذا أتى (مالك بن هبيرة) بجنازة ليصلى عليها، فتقال أهلها جزأهم صفوا ثلاثة قصلى بهم عليها، ويقول: إن رسول الله على قال: "ما صف صفوف ثلاثة من المسلمين على جنازة إلا أوجبته، وفى لفظ إلا غفر له" اهـ (١- ٣٦٢).

قوله: "عن عوف" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة، وكذا دلالة حديث واثلة،

فحفظت من دعائه وهو يقول: «اللّهم اغفر له، وارحمه، وعافه، واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء، والنلج، والبرد، ونقه من الحظايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله دارا خيرا من داره، وأهلا خيرا من أهله، وزوجا من روجه، وأدخله الجنة، وأعذه من عذاب القبر، ومن عذاب الناره. قال: "حتى تمنيت أن أكون أنا ذلك الميت". رواه مسلم (٢١١:١٣).

٣٢٣٩ عن: واثلة بن الأُثقع رضى الله عنه قال: صلى بنا رسول الله عنه قال: صلى بنا رسول الله على رجل من المسلمين، فسمعته يقول: «اللّهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللّهم فاغفر له وارحمه إنك أنت الغفور الرحميم. رواه أبو داود (١٠١:٢)، وسكت عنه.

م ٢٢٤٠ عن: أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه قال: كان رسول الله عَلِيْكُمُ إذا صلى على الجنازة قال: واللّهم اغفر لحينا، وميتنا، وشاهدنا، وغائبنا، وصغيرنا^(١)، وكبيرنا، وذكرنا، وأنثانا، رواه الترمذي (٢١:١١) وقال: "حسن صحيح".

٢٢٤١ – وعند أبى داود (٢٠٠١ و ٢٠٠١) وسكت عنه من حديث أبى هريرة قال: صلى رسول الله على جنازة فقال: «اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وذكرنا، وأثفانا، وشاهدنا، وغائبنا. اللهم من أحييته فأحيه على الإيمان، ومن توفيته فتوفه على الإسلام. اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تضلنا بعده اهد. وقال النووى في "الأذكار": والمشهور في معظم كتب الحديث: «فأحيه على الإسلام وتوفه على الإيمان».

قلت: هكذا أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٣٥٨:١). عن أبي هريرة بلفظ: إن رسول الله مَثِلِثُهُ كان إذا صلى على جنازة قال: اللّهم اغفر لحينا إلى

وحديث أبى إبراهيم وفى التلخيص الحبير (١: ١٦١): قال بعض العلماء: اختلاف الأحاديث في ذلك محمول على أنه كان يدعو على ميت بدعاء، وعلى آخر بغيره اهـ.

⁽١) المراد من الاستغفار للصبي عندي هو الدعاء برفع الدرجات له فاحفظه، فإنه نفيس، ولله الحمد.

آخره. وفيه: (فأحيه على الإسلام، وتوفه على الإيمان). وصححه على شرط الشيخين، وأقره عليه الذهبي. قال: وله شاهد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضى الله عنها، ثم ذكره، وفيه تقديم (ذكرنا وأثثانا) على ،شاهدنا وغائبنا)، وباقى المتن نحو حديث أبى هريرة سواء.

۲۲۴۲ – عن: أبى هريرة رضى الله عنه أنه كان يصلى على المنفوس «اللّهم اجعله لنا فرطا، وسلفا، وأجرا. رواه البيهقى، كما فى "التلخيص الحبير". ولم أقف على سنده.

۲۲۶۳ – ويؤيده ما علقه البخارى قال الحسن: «يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول: اللّهم اجعله لنا سلفا، وفرطا، وأجرا، اهـ.

وفى "فتح البارى" (٦٣:٣): وصله عبد الوهاب بن عطاء فى كتاب الجنائز له عن سعيد بن أبى عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبى، فأخبرهم عن فتادة عن الحسن «أنه يكبر، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول: «اللَّهم اجعله لنا سلفا، وفرطا، وأجرا».

قوله: "عن أبى هريرة" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة. وورد عنه رضى الله عنه دعاء آخر فروى مالك (ص: ٧٩) عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: صليت وراء أبى هريرة رضى الله عنه على صبى لم يعمل خطيئة قط. فسمعته يقول: "اللهم أعذه من عذاب" القبر" اهـ. وهذا إسناد صحيح على شرط الجماعة.

⁽۱) قال بعضهم: ليس لمراد بعذاب القبر هنا عقوبة. ولا السوال، بل مجرد الألم بالفم، والههم، والحسرة، والوحشة، والمنطقة، وقال عشارة المنطقة والشائل وضيعهم عالم المنطقة والشائل الدما التكليف، وهذا يقتضيه حديث "رفع القلم عن الاكترة ومنها المسي" وهو حديث صحيح كما في العزيزى (٢: ٢٠)، والوحشة، والوحشة، والمهم والمهم والموحشة بقوتها بقتضي العقل، ولم أره في نص. وأما الضنطة ققد أوردها في شرح الصدور بما نصه: أكترج الطبراني بسند صحيح عن أي أيوب رضى الله عنه أن صبيا دفن نقال رسول الله ﷺ ولم الت حد من ضمة القبر لأقلت هذا الصبي، اهـ.

٢٢٤٤ – عن: نافع أن عبد الله عمر رضى الله عنهما كان يقول: الا يصلى الرجل على الجنازة إلا وهو طاهر، رواه الإمام العلام مالك فى "موطائه" (ص٨٠).

قوله: "عن نافع" إلخ. دلالته على اشتراط الطهارة في صلاة الجنازة ظاهرة من قول الصحابى والقياس أيضا يقتضيه، فإنها صلاة كالصلاة المطلقة. وفي رحمة الأمة (ص: ١٨٨): ومن شرط صحة الصلاة على الجنازة الطهارة، وستر العورة بالاتفاق، وقال الشعبى ومحمد بن جرير الطبرى: تجوز بغير طهارة اهد. (وكذلك قال ابن عليسة، كما في عسدة القارى).

نبيه: .

في "الدر المختار": وركنها شيئان التكبيرات الأربع والقيام اهـ ملخصا.

قال بعض الناس: فالأمر بالقيام تقدم فى حديث عمران رضى الله عنه فى باب أن صلاة الجنازة فرض كفاية، والدليل على وجوب التكبيرات ليس إلا المواظبة الثابتة بالاستقراء، فإن صلاة من صلوات الجنائز لم ترد عن رسول الله ﷺ إلا وفيها ذكر التكبيرات على ما علمت، وقد تقدم غير مرة ما فى الاستدلال على الوجوب بفعله ﷺ، تأمل.

قلت: تأملنا وأطلعنا على سوء فهمك، وقلة علمك، وسخافة رأيك، فإن الأثمة الحنفية لم يقولوا بوجوب التكبيرات بمجرد الفعل، بل لوقوع الفعل بيانا لقوله المجمل. ثم تأملوا ما اشتمل فعله عليه ليميزوا الأركان من غيرها، فلاح لهم أن ركنها شيئان التكبيرات الأربع، والقيام، بدليل اختلاف الروايات، وخلاف الرواة فيما عداهما، وإتفاق الروايات، وإجماع الصحابة على هذين. وقد نقدم دليل الإجماع فيما ذكرناه سابقا. وقد روى البخارى في ترجمة له عن حميد قال: "صلى بنا أنس، فكير ثلاثا، وصها، وسلم، فقيل له، فاستقبل القبلة، وكبر الرابعة، ثم سلم " اهد. وقال الحافظ في "الفتح": يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وإن لم يكن فيها ركوع، ولا سجود، فإنه لا يتكلم فيها، ويكر فيها، ويعلم منها، واسلم منها بالاتفاق، وإن احتلف في عدد التكبير والتسليم اهد (١٥٠٣).

۲۲٤٥ عن: سمرة بن جندب رضى الله عنه قال: وصليت وراء النبى عليها على المرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها وسطها، رواه البخارى (۱۷۷:۱) والجماعة.

قلت: فيحمل القول في أثر أنس المذكور على التكلم بالإيماء دون اللسان، والاختلاف في عدد التكبيرات قد ارتفع بإجماع الصحابة على الأربع كما قدمنا. وبالجملة فتدارك أنس التكبيرة الرابعة بعد التسليم مشعر بكون التكبيرات واجبة، فإن السنن لا تستدرك بعد التسليم كما لا يخفى.

فائدة:

قال السيد محمد أمين في "تعليقه على البحر الرائق" (١٨٥٠): قال الرملى: قال الرملى: قال من "شرح المنية": وفي المفيد: يدعو لوالدى الطفل اهـ. قلت: وهو أحب إلى، ففي الدراية للحافظ ابن حجر نور الله تعالى مضجعه: روى أصحاب السنن عن المغيرة رضى الله عنه قال: قال النبي على المفيدة والرحمة، وصححه الزمذي والحاكم (ص:٥٠). والمراد بالسقط هو الطفل، كما سيأتي.

تال بعض الناس: وهذا حديث مرفوع، وأثر أبى هريرة رضى الله عنه موقوف وأثر الحسن مقطوع، فيرجح عليهما، فيقول مثلا: اللهم اغفر لوالديه اهـ قلت: إنما يحتاج إلى الترجيح عند التعارض، ولا منافاة بين المرفوع. والموقوف وغيره ههنا، فيجمع بينها كلها.

قوله: "عن سمرة" إلخ. في "عمدة القارى": في المسوط: الصدر هو الوسط، فإن فوقه يديه ورأسه، وتحته بطنه ورجليه (١٠٠: ١٥). وفي "الهداية" ويقوم الذي يصلى على الرجل والمرأة بحذاء الصدر، لأنه موضع القلب، وفيه تور الإيمان، فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه. وعن أبي حنيفة أنه يقوم من الرجل بحذاء رأسه. ومن المرأة بحذاء وسطها، لأن أنسا رضى الله عنه فعل كذلك، وقال: هو السنة قلنا: تأويله أن جنازتها لم تكن منعوشة فحال بينهما وبينهم اهم.

قلت: حديث أنس رضى الله عنه أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى (١٨٤:٣) من طريق نافع أبى غالب قال: "كنت فى سكة المربد، فمرت جنازة، ومعها ناس كثير قالوا: جنازة عبد الله بن عمير، فتبعتها، فإذا أنا برجل عليه كساء رقيق على

بريذيته، وعلى رأسه حرقة تقيد من الشمس فقلت: من هذا الدهقاني؟ قالوا: هذا أنس الله. فلما وضعت الجنازة قام أنس، فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد، فقالوا: يا أبا حمزة! المرأة الأنصارية! فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجيزتها، فصلى عليها أنح صلاته على الجنازة، كما تحلس، فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة! هكذا كان رسول الله الله على الجنازة، كصلاتك يكبر عليها أربعا، ويقوم عند رأس الرجل، الله على الجنازة، كصلاتك يكبر عليها أربعا، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيزة المرأة؟ قال: نعم! إلى أن قال: قال أبو غالب: فسألت عن صنع أنس في قيامه على المرأة عند عجيزتها، فحدثوني أنه إنما كان لأنه لم تكن النعوش، فكان الإمام يقوم حيال عجيزتها يسترها من القوم" أهد. ورواه الترمذي (١٣٢١١) عن أبي غالب قال: "صليت عمر أنس بن مالك رضي الله عنه على جنازة رجل، فقام حيال رأسه. ثم جاؤوا بجنازة امرأة من قريش، فقالوا: يا أبا حمزة! صل عليها فقام حيال وسط السرير، فقال له العلاء ابن زياد: هكذا رأيت رسول الله منظي قلم على الجنازة مقامك منه؟ قال: نعم! فلما فرغ قال: "احفظوا". قال أبو عيسى: "حديث حسن" اهم.

قال بعض الناس: وأما ما قال الشيخ ابن الهمام (٢: ٩٨): قلنا: قد يعارض هذا بما روى أحمد أن أبا غالب قال: صليت خلف أنس رضى الله عنه على جنازة، فقام حيال صدره اهد. فليس بشيء "أما أو لا فلأنه لم يذكر سنده، فكيف يعارض ما حسنه الترمذي، وصكت عليه أبو داود، والمنذري؟ وأما ثانيا فإن الحديث ليس في المسند بهاا اللفظ، والعزو إلى الإمام أحمد على الإطلاق يراد به العزو إلى المسند، ولفظ أحمد: ثنا وكيع حدثني همام عن غالب هكذا قال وكيع: غالب وإنما هو أبو غالب عن أنس رضى الله عنه "أنه أتي بجنازة رجل. فقام عند رأس السرير ثم أتي بجنازة امرأة، فقام أسفل من ذلك حذاء السرير، فلما صلى قال له العلاء بن زياد: يا أبا حمزة! أهكذا كان رسول الله يتخل عن زياد يقوم من الرجل والمرأة نحو مما رأيتك فعلت؟ قال: نعم! قال: فأقبل علينا العلاء بن زياد فقال: "قصر الراية" (١١٨:٦) إلى الإما أحمد، ولم يذكر لفظ ابن الهمام، فافهم واحفظه.

قلت: لفظ أحمد ليس بصريح في القيام عند العجزة، وإنما فيه "أنه قام أسفل من رأس السرير حذاء السرير " وحذاءه لا يقتضي القيام عند وسط الميت، ويحتمل أن يكون في نسخة الشيخ ابن الهمام حذاء الصدر بدل حذاء السرير، فإن حذاء السرير لا معنى له لعموم الوسط، وما قبله، وما بعده (أي طرفيه).

وقال الشيخ: فإن قيل: قد صرح في هذا الحديث "فقربوها وعليها نعش أخضر" فكيف يصح قول صاحب "الهداية": "تأويله أن جنازتها" إلخ؟ وأيضا كيف يصح ما حدثوا أبا غالب "أنه إنما كان لأنه لم تكن " إلخ؟ قلنا: معنى ما حدثوا به أن أنسا رضى الله عنه اقتدى بسلفه، وهؤلاء السلف كان الحكمة في فعلهم هذا لكن لم يعلل أنس فعلهم بذلك، فقام عند العجيزة مع كونها منعوشة، فهذا معنى ما حدثوا به. نعم! في عبارة صاحب "الهداية" تسامح، وإنما كان حق العبارة هكذا "قلنا: إن أنسا رضى الله عنه اقتدى بمن قبله وهم كانوا يفعلونه، لأن جنازة النسوة لم تكن منعوشة" إلخ.

قال بعض الناس: فيه نظر قوى. فإن المحدثين له مجهولون، ويقويه أن أنسا رضي الله عنه لم يعمل به. والمعتمد عندي ما ثبت من فعل أنس رضي الله عنه. وفيه تفسير أيضا لحديث سمرة رضي الله عنه.

قلت: جهالة المحدثين في القرون الثلاثية لا تضرنا. وأما إن أنسا لم يعمل به ففيه أن الرواية عن فعل أنس مضطربة. كما قاله الشيخ ابن الهمام: ويؤيده رواية أحمد بلفظ وكيع الذي ذكرناه. قال في "نيل الأوطار" (٣٠٤): ولا منافاة بين هذا الحديث (أي حديث سمرة رضى الله عنه) وبين قوله في حديث أنس رضي الله عنه: "وعجيزة المرأة"، لأن العجيزة يقال لها: "وسط" ولم يصب من استدل بحديث سمرة رضي الله عنه على أنه يقوم حذاء وسط الرجل والمرأة. وقال: "إنه نص في المرأة، ويقاس عليها الرجل" لأن هذا قياس مصادم للنص و هو فاسد الاعتبار. نعم! لا ينتهض مجرد الفعل دليلا للوجوب، ولكن النزاع فيما هو الأولى والأحسن، ولا أولى ولا أحسن من الكيفية التي فعلها المصطفى على المالة اهد ملخصا.

ج _ ۸

٢٢٤٦ - حدثنا: إبراهيم بن عبد الله(١) ثنا أبو العباس السراج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا محمد بن موسى المخزومي عن عون بن محمد بن على بن أبي طالب عن أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر أن فاطمة بنت رسول الله عالم قالت: ويا أسماء! إني أستقبح ما يفعل بالنساء أنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها». فقالت أسماء: (يا بنت رسول الله ﷺ! ألا أريك شيئا رأيته بالحبشة؟) فدعت بجرائد رطبة فلوتها ثم طرحت عليها ثوبا. فقالت فاطمة: "ما أحسن هذا وأجمله! يعرف به المرأة من الرجل، فإذا أنا مت فأغسليني أنت، وعلي ". غسلها على وأسماء. رواه الحافظ أبو نعيم في "كتاب الحلية في ترجمة فاطمة" (زيلعي ٣٣٩:١). وأخرجه الحاكم أيضا في "المستدرك في ترجمة فاطمة" بطريق الواقدي عن محمد بن عمر بن على عن أبيه عن على بن الحسين عن ابن عباس. فالحديث حسن وذكر الحافظ في "التلخيص" (ص١٧٠) سند أبي نعيم هذا،

قلنا: حديث سمرة ليس فيه إلا دونه عَلِيلَةٍ قام وسطها، وأما إن الوسط هو الصدر أو العجزة، فمحل تأمل، وقد رجح علماءنا الأول كما مر عن المسوط، فتذكر. ويؤيدهم ما رواه سعيد بإسناده عن الشعبي "أن أم كلثوم بنت على، وزيد بن عمر توفيا جميعا، فأخرجت جنازتاهما، فصلى عليهما أمير المدينة، فسوى بين رؤوسهما، وأرجلهما حين صلوا عليهما" اهـ. ذكره ابن قدامة في "المغني" (٣٩٥:٢). فلو كان سنة القيام على جنازة الرجل، والمرأة مختلفة لما سووا بين رؤوسهما، وأرجلهما، بل جعلوا وسط المرأة عند صدر الرجل أو رأسه، وروى سعيد أيضا بإسناده عن حبيب بن أبي مالك قال: "قدم سعيد بن جبير على أهل مكة وهم يسوون بين الرجل والمرأة إذا صلى عليهما، فأرادهم على أن يجعلوا رأس المرأة عند وسط الرجل، فأبوا عليه". ذكره ابن قدامة في "المعني' أيضا. وبهذا ثبت أن أهل المدينة ومكة كلهم كانوا على تسوية الرجل، والمرأة في حكم القيام عليهما، وهو قول إبراهيم، ومذهب أبي حنيفة، ويروى عن ابن عمر أيضا كما في "المغنى"، والله تعالى أعلم.

قوله: "حدثنا إبراهيم" إلخ. قال المؤلف: دلالته على استحباب النعش لجنازة المرأة

⁽١) هو إبراهيم بن عبد الله بن أبي العويم الكوفي في "تذكرة الحفاظ في ترجمة الحافظ أبي نعيم" (٢٩٢:٣).

وسكت عنه، وقال: "ورواه البيهقى من وجه آخر عن أسماء بنت عميس. وإسناده حسن".

۲۲٤٧ – عن: ابن أبى ذئب حدثنى صالح مولى التوأمة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة فى المسجد فلا شيء له». رواه أبو داود (٩٨:٢) وسكت عنه. ورواه ابن أبى شيبة فى "مصنفه" بلفظ: «فلا صلاة له» ("زيلعى" ٢:١٥٥). وفى "زاد المعاد"

ظاهرة، ولما كان يحتاج إليه في حالة الصلاة صح إدخال هذا الأثر في الباب.

قوله: "عن ابن أبى ذئب" إلخ: قال المؤلف: وفي الزيلعي: ولفظة ابن ماجة "فليس له شيء" اهد. قال الخطيب: المخفوظ "فلا شيء له"، وروى "فلا شيء عليه"، وروى "فلا شيء أجر له" اهد. قال ابن عبد البر: رواية "فلا أجر له" خطاء فاحش، والصحيح "فلا شيء له" اهد. وصالح مولى التوأمة من أهل العلم من لا يحتج به لضعفه، ومنهم من لا يقبل منه ما رواه ابن أبى ذئب (عنه) خاصة، انتهى (أى كلام ابن عبد البر). ورواه ابن عدى في الكامل بلفظ أبى داود، وعده من منكرات صالح ثم أسند إلى شعبة أنه كان لا يروى عنه، الكامل بلفظ أبى داود، وعده من منكرات صالح ثم أسند إلى شعبة أنه كان لا يروى عنه، اكتبى طالك أنه قال: "فيه فقة إلا أنه الحتلاط قبل موته، فمن سمع منه قبل الاعتلاط احتلى قبل موته، فمن سمع منه قبل الاعتلاط ابن أي ذئب، انتهى كلامه.

وفيه أيضا: وقال النووى: أجيب عن هذا (الحديث) بالأجوبة: أحدها: أنه حديث ضعيف، تفرد به صالح مولى التوامة وهو ضعيف. والثانى: أن الذى فى النسخ المشهورة المسموعة من سنن أبى داود "فلا شىء عليه" ولا حجة فيه. الثالث: أن اللام فيه بمعنى على كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَامً فَلْهَا ﴾ أى فعليها، جمعا بين الأحاديث، انتهى كلامه.

وقال فى "الحلاصة": وقد ضعف هذا الحديث أحمد بن حنبل، وابن المنذر، والحنطابى، والبيبقى قالوا: وهو من أفراد مولى التوأمة وهو مختلف فى عدالة، ومعظم ما جرحوه به الاختلاط لكن قالوا: إن سماع ابن أبى ذئب منه كان قبل اختلاطه اهـ كلامه (١:١٥ و ٣٥٦).

(۱٤٤١): وهذا الحديث حسن، فإنه من رواية ابن أبي ذئب عنه، وسماعه منه قديم قبل اختلاطه، ولا يكون اختلاطه موجبا لرد ما حدث به قبل الاختلاط اهـ.

قلت: فالحديث سالم عن الجرح، وأما لفظ "فلا شيء عليه" غير محفوظ كما سبق عن الخطيب، ويؤيده رواية ابن ماجة. وإن ثبت تحمل لفظة "على" على معنى اللام لئلا تختلف الروايات، وفيه الاحتياط كما لا يخفى، دلالته على النهى عن صلاة الجنازة في المسجد ظاهرة.

فإن قلت: روى مسلم عن عائشة أنها لما توفى سعد بن أبى وقاص أرسل أزواج النبي وقاص أرسل أزواج النبي في المسجد، فيصلين عليه. فغطوا، فوقف به على حجرهن يصلين عليه ثم أخرج به من باب الجنائز الذي كان إلى المقاعد، فيلغهن أن الناس عابوا ذلك وقالوا: "ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد" فيلغ ذلك عائشة فقالت: "ما أسرع الناس إلى أن يعيبوا ما لا علم لهم به! عابوا علينا أن يمر بجنازة في المسجد، وما صلى رسول الله وقال على سهيل بن بيضاء إلا في جوف المسجد" (١٣١٣١). وفي الريلعي: وقال: وقد ثبت أن أبا بكر رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه صلى عليهما في المسجد ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما، وفي تركهم الإنكار دليل على الجواز (١٣٥٢١). وفي "الدراية": وقصة عمر على الحواز (١٣٥٤) المواأ" ورجالهما ثقات (ص: ١٤٤).

قلت: لكن رواية قصة أبى بكر عند عبد الرزاق فيه انقطاع، فإنه مروى عن هشام ابن عروة، وهو لم يدرك القصة، فهذه الأحاديث تدل على جواز الصلاة فى المسجد. فالجواب عنه: أما أولا: فإنها واقعات حال لا عموم لها، فيمكن أن يكون ذلك لعذر، فيقدم القول على الفعل. قال الشيخ: وفى العذر لا تمنع عنه أيضا. كما قال الشامى. إنما تكره فى المسجد بلا عفر، فإن كان فلا ومن الأعذار المطر خانية اهد. والغالب أن تركهم الإنكار لهذا العذر، ولو كان جائزا عندهم مطلقا لما عابوا على عائشة رضى الله عنها، فالإنكار عليها. وعدم الإنكار فى قصة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما يوفق بينهما بالانكار عليها باعتبار نفسه، وعدم الإنكار للعذر اهد. وأما ثانيا: فبأن النهى محمول على

۲۲۶۸ عن: ابن عباس رفعه «إذا استهل الصبي صلى عليه، وورث». رواه ابن عدى، وإسناده حسن ("دراية" ص-۱۶۶).

٩ ٢ ٢٤ – عن: جابر رضي الله عنه رفعه «الطفل لا يصلي عليه، ولا يرث،

كراهة التنزيه، والفعل على الجواز، كما قال في "فتح القدير": ثم هي كراهة تحريم أو تنزيه روايتان إلخ (٠:٢-٩).

فإن قيل: لما كان سماع ابن أبى ذئب قبل الاختلاط، فما وجه تضعيفهم الحديث؟ قلنا: قد ضعفه بعضهم مطلقا، كابن حبان، واختلف عن أحمد في أن سماع ابن أبى ذئب منه قديم أو جديد. أخذته من "تهذيب الحافظ"، وفيه أيضا: عن ابن معين أن صالحا مولى التوأمة ثقة حجة، وابن أبى ذئب سمع منه قبل أن يخرف. وكذا قال الجوزجانى: إن حديث ابن أبى ذئب عنه مقبول لسنه، وسماعه القديم. وكذا قال ابن عدى: لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن أبى ذئب وابن جريح. وقال العجلى: تابعي ثقة اهد (٣٠٤٤.

وفي "تعليق السندى على ابن ماجة" (٢٣٨:١): ويمكن أن يقال: معنى فلا شيء فلا أجر له، لأجل كونه صلى فى المسجد، فالحديث لبيان أن صلاة الجنازة فى المسجد ليس لها أجر لأجل كونها فى المسجد كما فى المكتربات، فأجر أصل الصلاة باق إلخ.

قلت: ولا يخفى ما فيه من التعسف، ويرد هذا التأويل إنكار الصحابة على عائشة حين صلت على سعد فى المسجد، فلو كان معنى الحديث ما قاله السندى لما أنكروا عليها بل معناه لا شيء له من الأجر أصلا يؤيده لفظ "فلا صلاة له".

قوله: عن ابن عباس إلخ. قال المؤلف: دلالته على معناه ظاهرة، وهو المذهب عندنا.

قوله: عن جابر إلخ قال المؤلف: وفي الدراية: وقال الترمذي: روى موقوفا ومرفوعا، وكان الموقوف أصح انتهى. والموقوف عند النسائي برجال الصحيح (ص ؟ ٤ ؟ و ٥ ٤). قلت: لعله بناء على أن الحديث إذا روى مرفوعا وموقوفا يحكم بالوقف، ولكن الصحيح أنه يحكم برفعه لا سيما هناك، فإن ابن حيان صححه مرفوعا وكذلك الحاكم. و لا يورث حتى يستهل». أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وصححه ابن حيان، والحاكم ("دراية" ص-١٤٤).

. ٢٢٥- أخبرنا: محمد بن رافع قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن

وأما ما في "الدراية": روى أصحاب السنن عن المغيرة قال: قال النبي ﷺ: "السقط(1) يصلي عليه، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة". وصححه الترمذي، والحاكم (ص:٥٤١). وفي "التلخيص الحبير" (١٥٧١): لكن رواه الطبراني موقوفا على المغيرة، فلفظ "السقط" فيه محمول على من يستهل للتطبيق، لا سيما وقد رواه الترمذي، وابن ماجة بلفظ "الطفل". وفي "رحمة الأمة": واتفقوا على أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لم يغسل (٥٠) ولم يصل عليه (ص: ٣٤).

ثم اعلم أنه اختلف الروايات في أنه ﷺ صلى على ابنه سيدنا إبراهيم رضى الله عنه أم لا؟ وفي الزيلعي: قال (أي البيهقي): وكونه صلى عليه هو أشبه بالأحاديث الصحيحة اهـ. وفيه أيضا: رواهما (أي المرسلين الدالين على أنه ﷺ صلى على ابنه) أبو داود في سننه، ورواهما البيهقي وقال: هذه الآثار مرسلة، وهي تشد الموصول وروايات الإثبات أولى من روايات الترك (١:٣٥٣ و٤٥٣).

قلت: قد صح الترك أيضا، فيحمل على أنه عَلَيْكُ لم يصل عليه بنفسه الشريفة إماما، وإنما أمر غيره بالصلاة عليه فصلى عليه، لعارض عذر. وفي تعليق السندي على ابن ماجة (٢٣٧:١) ما نصه: قال الزركشي: وقد ورد أنه صلى عليه رواه ابن ماجة عن ابن عباس رضي الله عنه، وأحمد عن البراء، وأبو يعلى عن أنس، والبزار عن أبي سعيد، وأسانيدها ضعيفة، وحديث أبي داود قوي، وقد صححه ابن حزم اهـ. قلت: ولفظ أبي داود وقد سكت عنه (١٨١:٣): عن عائشة يضي الله عنها قالت: "مات إبراهيم ابن النبي عَيِّيِيٍّ وهو ابن ثمانية عشر شهرا، فلم يصل عليه رسول الله عَيِّيِيٍّ " اهـ.

قوله: "أخبرنا محمد" إلخ قال المؤلف: الحديث رجاله رجال الصحيح. بل أخرج

⁽١) ولفظ الترمذي وابن ماجة: "الطفل يصلى عليه" فقط.

⁽٢) لأنه ليس بميت إذا لم ينفخ فيه روح "منتقى".

جريح قال: سمعت نافعا يزعم (أن ابن عمر صلى على تسع جنائز جميعا، فجعل الرجال يلون الإمام، والنساء يلين القبلة، فصفهن صفا واحدا، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت على رضى الله عنها امرأة عمر بن الخطاب، وابن لها يقال له: زيد، وضعا جميعا، والإمام (أى الأمير. "تلخيص") يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس ابن عمر رضى الله عنهما، وأبو هريرة رضى الله عنه وأبو سعيد رضى الله عنه، وأبو قتادة رضى الله عنه فوضع الغلام عما يلى الإمام، فقال رجل: فأنكرت ذلك، فنظرت إلى ابن عباس، وأبى هريرة، وأبى سعيد، وأبى قتادة، فقلت: ما هذا؟ قالوا: هى السنة. رواه النسائي (٢٨١١)، وسكت عنه.

وفى "التلحيص الحبير" ١: ١٧١١): وفى رواية للدارقطنى، والبيمةى من رواية نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما "أنه صلى على سبع جنائز جميعا رجال ونساء. فجعل الرجال مما يلى الإمام وجعل النساء مما يلى القبلة، وصفهم صفا واحدا، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت على رضى الله عنه امرأة عمر رضى الله عنه، وابن لها يقال له: زيد. قال: والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفى الناس يومئذ ابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وأبو قتادة. فوضع الغلام مما يلى الإمام فقلت: ما هذا؟ فقالوا: السنة". وكذلك رواه ابن الجارود فى "المنتقى":

لهم الأثمة الستة إلا ابن ماجة عن محمد بن رافع. ودلالته على الباب ظاهرة.

وفى "الدر الختار": وراعى الترتيب المعهود حلفه حالة الحياة، فيقرب منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه، فالصبى، فالحنثى، فالبالغة، فالمراهقة إلغ. وفى "الطحطاوى": قوله: "وراعى الترتيب" الظاهر أن هذا مندوب (٩٩:١١). وفى "الدراية": وروى ابن أبي شبية عن أبي هريرة "أنه قدم النساء مما يلى القبلة، والرجال تلو الإمام" وعن ابن عمر، وعن زيد بن ثابت نحوه، وكذا من عضمان، وعن وائلة، وعن على، وعن سعيد بن العاص اهـ (ص:١٤٢) ولم أقف على أسانيدهم.

فإن قيل: إن في الدراية (في الصفحة المذكورة أيضًا) ما نصه: ويعارض ذلك ما

وتبين بهلده الرواية أن قائل "فنظرت" و "فقلت" في رواية النسائي هو نافع الراوى عن ابن عمر، والمنكر هو عمار مولى الحارث بن نوفل. ففي "أبي داود" (٩٩:٣): عنه أنه شهد جنازة أم كلثوم وابنها، فجعل الغلام مما يلي الإمام، فأنكرت ذلك، وفي القوم ابن عباس رضى الله عنهما، وأبو سعيد الحدري رضى الله عنه، وأبو قتادة رضى الله عنه، وأبو هريرة رضى الله عنه فقالوا: هذه السنة اهد. وفي "نيل الأوطار" (٣٠٥:٣): سكت عنه أبو داود، والمنذري، ورجال إسناده ثقات اهد. وفي "نصب الراية" (٣٤٧:١): قال النووى رحمه الله: وسنده صحيح اهد.

أخرجه ابن أبى شيبة أيضا عن مسلمة بن مخلد^{(۱) "}سنتكم فى الموت. سنتكم فى الحياة فاجعلوا النساء مما يلى الإمام، والرجل أمام ذلك". وعن سالم، والقاسم، وعطاء "النساء مما يلى الإمام. والرجال مما يلى القبلة" اهـ. ولم أقف على أسانيدهم. فما الجواب عنه؟.

قلت: إن هذا التفسير بطريق السنة من مسلمة من قوله، وليس بمرفوع، فإن السنة لم الحياة أن يكون الرجال أقرب إلى الإمام، فإذا كانت سنة الموت هذه فلا بد أن يكون الرجال بما يلى الإمام، والنساء وراء ذلك. ولعل مسلمة رضى الله عنه راعى القرب من القبلة، فلما رأى أن سنة الحياة أن يكون الرجال بما يلى القبلة أقرب إليها من النساء فهم منها أن السنة في الصلاة على الجنازة أن تجمل النساء بما يلى الإمام، والرجال أمام ذلك ليكونوا أقرب إلى القبلة منهن. وليس كذلك، فإن الأصل في سنة الحياة كون الرجال أقرب إلى الإمام، واجتمع بذلك اتفاقا كونهم أقرب إلى القبلة، وليس قربهم من القبلة منهد. ودليل ذلك قوله ﷺ: "ليلني منكم أولو الأحلام والنهى" لم يقل: ليل القبلة، أو لعله وقع المغلط من الناقلين عنه رضى الله عنه.

وبالجملة فعا في أثر مسلمة من جعل النساء نما يلي الإمام موقوف عليه ليس بمرفوع وهو صحابي صغير. وأبو هريرة، وأبو قتادة. وأبو سعيد، وابن عمر، وابن عباس أكبر منه وأجل، وهم أعرف بمعني السنة منه. وقد جعلوا الرجال نما يلي الإمام، والنساء نما يلي

⁽١) صحابي صغير، كذا في "التقريب".

باب ما يفعل المسلم إذا مات له قريب كافر

من: على رضى الله عنه قال: لما مات أبو طالب أتيت رسول الله على الله عنه: فلما واريته جت إليه، فقال لى: «اذهب، فواره». وواه ابن حبان في "صحيحه"، كذا في "السيرة الحلبية" ((٢٨٦١.٣)، وفي "سنن أبي داود" ((٢٠٦٣): حدثنا مسدد نا يحيى عن سفيان حدثني أبو إسحاق عن ناجية بن كعب عن على رضى الله عنه فذكر نحوه، وسكت عنه هو، والمنذرى. وفي "سنن النسائي" ((٢٨٣١): أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال: حدثنا يحيى فذكره.

وقال الحافظ ابن حجر نور الله تعالى مرقده في "التلخيص الحبير" (١٥٧١ و ١٥٥٨): رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. وابن أبي عائشة، وأبو يعلى، والبزار، والبيهقي، ومدار كلام البيهقي على أنه ضعيف، ولا يتبين وجه ضعفه.

قلت: وقع عند ابن أبى شيبة في "مصنفه" بلفظ: فقلت: "إن عمك الشيخ الكافر قد مات، فما ترى فيه؟" قال: «أرى أن تغسله وتجنه (تستره)» اهـ.

القبلة، فقولهم أولى والعمل به أقوى وأما قول سالم، والقاسم، وعطاء فليس فيه لفظ السنة الذي هو في حكم المرفوع، فلا يعارض الموقوف المرفوع، وإن كان ثابتا صحيحا، وما في المن مرفوع كما هو مدلول لفظ السنة.

باب ما يفعل المسلم إذا مات له قريب كافر

قوله: "عن على رضى الله عنه" إلخ. دلالته على ما فيه ظاهرة.

فائدة: روى الحاكم، والطبراني، والبيهةي عن أبي رافع رفعه "من غسل ميتا فكتم^(۱) عليه غفر له أربعون كبيرة". الحديث إسناده قوى، كذا في "الدراية". وفي

⁽١) أي ما يظهر منه وقت الغسل مما يعاب عليه.

والزيلعى (٣٠٤:١) عزا الحديث إلى أبى داود، والنسائى، ثم قال: وره،ى ابن أبى شبية فى "مصنفه" بسند السنن فذكره بلفظ "التلخيص" عن ابن أبى شبية.

باب أن صلاته ﷺ على الجنازة الغائمة

عنه كانت لحضورها عنده على طريق المعجزة

النبي ﷺ قال: وإن عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال: وإن أخاكم النجاشي رضى الله عنه توفى، فقوموا صلوا عليه، فقام رسول الله ﷺ

"الترغيب" (۱۹:۲ ٥): رواه الطبراني في "الكبير"، ورراته محتج بهم في الصحرح اهـ. قال بعض الناس: وفيه دليل على غفران الكبيرة بغير التوبة خلافا لأكثر أهل السنة، ويمكن أن يقال: إن قولهم "إن الكبيرة لا تمحوها إلا التوبة" مقصور على المواضع التي لم يرد فيها التصريح بغفران الكبائر بغير التوبة من الحسنات.

قلت: وهذا إذا ثبت لفظ الكبيرة في الحديث. ولم يكن فيه تصحيف: فإني رأيت الحديث في "مستدرك" للحاكم في موضعين (٣٥٤:١) وفيه "غفر له أربعين مرة". والله تعالى أعلم. وقد نبه المنذرى على الاختلاف في هذه اللفظة في الترغيب، فلم يتنبه بعض الناس له.

باب أن صلاته ﷺ على الجنازة الغائبة عنه كانت لحضورها عنده على طريق المعجزة

قوله: "عن عمران" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأصله في ابن ماجة من حديث مجمع بن جارية في قصة الصلاة على النجاشي قال: "فصففنا خلفه صفين، وما نرى شيئا". ذكره في "فتح الباري" (١٥٢٢). والتوفيق كما أفاده الشيخ بأنها كشفت لبعض دون بعض.

قال بعض الناس: وأما ما في "فتح البارى" أيضا (٢: ١٥١): ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالنجاشي، لأنه لم يثبت أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره. قاله المهلب، وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية بن معاوية الليثي، وقد ذكرت في ترجمة في الصحابة (أى في "الإصابة") أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه اهد. فهذا لم يثبت فيه رفع وصفوا خلفه، فكبر أربعا وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه. رواه ابن حبان "في "صحيحه"، كذا في "نصب الراية" (٣٥٠١١) وفي "فتح

الحجاب عنه مُراتِين فالجواب عنه أنه محتمل، والاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع.

قلت: لو راجع هذا المدعى سعة النظر في الحديث كتاب الإصابة لعلم أن رفع الحجاب فيه ثابت. فقد أخرج الطبراني وابن الفريس في فضائل القرآن وسمويه في فوالده، وابن منده والبيمةى في الدلائل كلهم من طريق محبوب بن هلال عن عطاء بن أي ميمونة عن أنس بن مالك قال: "نزل جبرئيل على النبي والمحلفي فقال: يا محمدا مات معاوية بن معاوية المزنى أتحب أن تصلى عليه؟ قال: نعم! فضرب بجناحيه فلم يرق أكمة، ولا شجرة إلا تضعضت، فرفع سريره حتى نظر إليه، فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة، كل صف سبعون ألف ملك. فقال: يا جبرئيل! بم نال معاوية هذه المنزلة؟ قال: بحب قل هو الله أحد وقراءته إياها جائيا، وذاهبا، وقائما، وقاعدا. وعلى كل حال". ومجوب قال أبو حاتم: ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في "الثقات". وفي رواية: "قال جبرئيل: فهل لك أن تصلى عليه فأقبض لك الأرض؟ قال: نعم! فضلى عليه". وفي رواية: "فوضع جبرئيل: جناحه الأيمن على الجبال. فنواضعت حتى نظرنا إلى المدينة". ذكر الروايات كلها الحافظ في الإصابة، ثم قال: قد يحتج به من يجيز الصلاة على الغائب، وبغدمه ما ورد أنه رفعت الحجب حتى شهد جنازته اهد (١٠٤٦).

قلت: ولو كانت الصلاة على الميت الغائب مشروعة لم يكن لسوال جبريل "أ تحب أن تصلى عليه؟" وضربه بجناحيه بعد قوله: "نعم" معنى لإمكان الصلاة عليه بغير ذلك أيضا، وكذا لم يكن لقوله: "فهل لك أن تصلى عليه، فأقبض لك الأرض؟" معنى لعدم الاحتجاج إلى ذلك للصلاة عليه. فالحديث إن ثبت كما زعمه الحافظ، فهو حجة لنا لا علينا، فافهم.

وأما ما قال الخطابي وغيره كما في "فتح البارى" (١٥١:٣): لا يصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلى عليه اهد واستدل له كما في "نيل الأوطار" (٢٨٥:٣) بما أخرجه الطيالسي، وأحمد، وابن ماجة، وابن قانع، والطبراني (في البارى" (١٥١:٣) بعد نقله ما نصه: أخرجه (أى ابن حبان). من طريق الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابة عن أبى المهلب عنه (أى عن

"مستخرجه على الصحيحين"). والضياء المقدسي عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه أذ النبي على قال: "إن أخاكم مات بغير أرضكم، فقوموا، فصلوا عليه "اهد. ولفظ ابن ماجة: حدثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن المثنى بن سعيد عن فتادة عن أبي الطفيل (صحابي) عن حذيفة بن أسيد (صحابي) أن اللبي على خوب بهم فقال: وصلوا على أخ لكم مات بغير أرضكم، قالوا: من هو؟ قال: النجاشي، (ص١١١). وهذا إسناد حسن رجاله رجال مسلم. فهذا الاستدلال غير جيد، فإنه يحتمل أن يكون قوله على أبينا مات؟ فإنه لم يكن في أرضهم، فاحتمل عندهم أنه مات في أرضه، أو جيء به في المدينة بطريق خوق العادة، فعات بها. ولم يعلموا به فأجاب على شيء من الأخيار على أنه لم يصل عليه في بلده "فتح البارى" (١٠٤٥)؛ لم أقف في شيء من الأخيار على أنه لم يصل عليه في بلده "خداه.

فائدتان:

فائدة أولى: قد صلى رسول الله ﷺ على القبور بعد ما دفن المبت وصلى عليه، ولكن صلاته عليها والحال هذه كانت مخصوصة به. لكونه ﷺ أولى بالصلاة عليه من كل ولى فقد روى مسلم من طريق حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شابا فققدها رسول الله ﷺ فسأل عنها أو عنه، فقالوا: مات قال: وأ فلا كنتم آذنتمونى؟ قال: فكأنهم صغروا أمرها أو أمره، فقال: "دلونى على قبره" فدلوه، فصلى عليها ثم قال: "إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها،

و لا يقدح فيه ما في "فتح البارى" (٤٦٠:١): وإنما لم يخرج البخارى هذه الزيادة (وهي قوله: "إن هذه القبور" إلخ لأنها مدرجة في هذا الإسناد، وهي من مراسيل ثابت، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب عمران). و لأبي عوانة (في "صحيحه") من طريق أبان وغيره عن يحيى افصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدامناه اهـ.

بيان المدرج. قال البيهقي: يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عبدة، أو من رواية ثابت عن أنس رضى الله عنه كما رواه ابن مندة اهد. فإن غايته أن الإدراج قد وقع في هذا الإستاد الخاص، والزيادة ثابتة من حديث أنس، ومن حديث ثابت مرسلا. ولا معنى للشك المذكور في كلام البيهقي، فإن الجمع فإنه يمكن أن يكون الحديث ثابتا بإسناد مرسل، ومسند أيضا.

وفى "فنح البارى" (١٦٥:٣): قال ابن حبان: فى ترك إنكاره عَلَيْ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره. وأنه ليس من خصائصه، وتعقب بأن الذى يقع بالتبعية لا ينهض دليلا للإصالة (١) اهـ.

قلت: والأصل في الأحكام التعليل، والخصائص لا تثبت إلا بدليل، والظاهر أنه المسالة على القبر، ولو صلى على الميت كالولى، فله الإعادة ولو على القبر، كما في "الدر". وأما أنه ﷺ كان أحق بها من كل ولى، فقد ثبت بما ذكر ناه، وأصرح منه ما الدر". وأما أنه عي كان أحق بها من كل ولى، فقد ثبت بما ذكر ناه، وأصرح منه ما يزيد بن ثابت قال: "عرجنا مع رسول الله ﷺ فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر فسأل عنه. فقالوا: فلانة، فعرفها، فقال: " ألا آذنتموني (بها؟" قالوا: كنت قائلا صائما، قال: " فلا تفعلو إلا أعرفن ما مات منكم ميت ما كنت بين أظهر كم إلا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة " ثم أتي القبر، فصففنا خلفه، وكبر عليه أربعا" اهد من "فتح القدير" من مر مع النبي على قبر مبنوذ فأمهم وصلوا خلفه قلت: من حدثك بهذا؟ يا أبا عمر (هو الشعبي)! وقال: ابن عباس رضى الله عنه" اهد.

 ⁽١) قلت: وبحمل اصطفاف الصحابة خلقه على أن هؤلاء كانوا من لم يصلوا على هذا الميت، فإن من كان صلى
 عليه قبل الولي لا يجوز له الإعادة مع الولى عندنا كما في "شرح نور الإيضاح وحاشيته" (٢٤٤٠).

.....

قال بعض الناس: ثم اعلم أن صاحب "الهداية" استدل بهذا الحديث على أن الميت إن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره، ولا يصح، فقد قال فى " فتح القدير " (٢: ٤) بعد نقل الحديث ما نصه: دليل على أن لمن لم يصل أن يصلى على القبر وإن لم يكن الولى، وهو خلاف مذهبنا، فلا مخلص إلا بادعاء أنه لم يكن صلى عليها أصلا، وهو فى غاية البعد من الصحابة اهـ.

الجواب عن إيراد بعض الناس على صاحب "الهداية"

قلت: قاتلك الله اما أبعدك عن ذوق العلم، وفهم الكلام او ما أجراك على تخطئة الأعلام! فإن صاحب الهذاية لم يجعل الصلاة على القبر مخصوصة به على المحما على الميت، وله حق إعادة الصلاة عليه كالولي، وقد قدمنا الم على الميت من كل ولي، فكان إذا قاته الصلاة على أحد صلى عليه إذا تقرر على فيم أولى المصلاة على أحد صلى عليه إذا تقرر على فيم القبر إذا دفن الميت بدون الصلاة على وأسا أولى، ودلالة هذا فجواز الصلاة على القبر إذا دفن الميت بدون الصلاة على وأسا أولى، ودلالة هذا الحديث على جوازه أبين، كما لا يخفى. وبهذا التقرير اندفع ما أورده العلامة ابن الهمام بأن الحديث خلاف الملاهب فقد عرف أنه موافق للدهب في الولى وفيمن هو أولى منه. فأكدة أخوى: قال صاحب الهداية: وإن صلى الولى لم يجز لأحد أن يصلى بعده (أى إلا إذا كان أولى من الولى كان الولى من الولى كان الولى من الولى كان الهرى من الولى كان المراس المناس المنا

(اى الا إدا ينان اولى من الولى كالنبى على النان الفرض يتادى بالاولى، والتنفل بها غير مشروع. ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبى على وهو اليوم كما وضع اهـ. ولا يرد عليه تكرار الصلاة على النبى على فإنها كانت مخصوصة به على والليل عليه أنهم صلوا عليه فرادى مع أن السنة فيها الجماعة، فعلمنا أن الصلاة عليه على أحدنا، فما كان فيها مخالفا للسنة المعرفة في الباب يحمل على أنه كان مخصوصا به.

وأما كيفية الصلاة عليه ﷺ فقد رواها الترمذى فى "الشمائل" (ص: ٢٩) بإسناد حسن عن سالم بن عبيد رضى الله عنه فى حديث وفات النبى ﷺ: "ثم قالوا: يا صاحب'' رسول الله ﷺ أنصلى على رسول الله ﷺ؟ قال: نعم! قالوا: وكيف؟ قال:

⁽١) وهو أبو بكر رضى الله عنه.

.....

يدخل قوم فيكبرون، ويدعون، ويصلون، ثم يخرجون. ثم يدخل قوم نيكبرون، ويصلون، ويدعون، ثم يخرجون حتى يدخل الناس". الحديث. وقال مالك فى " الموطأ" (ص: ٨٠): " إنه بلغه أن رسول الله ﷺ توفى يوم الاثنين، ودفن يوم الثلثاء، وصلى عليه الناس أفذاذا لا يؤمهم أحد. فقال ناس: يدفن عند المنبر "، الحديث.

وروى ابن ماجة عن ابن عباس رضى الله عنه فى حديث طويل "فم دخل الناس على رسول الله على إذا فرغوا أدخلوا النساء، حتى إذا فرغوا أدخلوا السبيان، ولم يؤم الناس على رسول الله على أحد، لقد اختلف المسلمون فى الزوائد": إسناد فيه الحسن بن عبد الله بن عباس الهاشمى تركه أحمد، وابن المديني، والنسائي. وقال البخارى: يقال: إنه كان يتهم بالزندقة، وقواه ابن عدى وباقى رجال الإسناد ثقات، قاله السندى فى "تعليقه على باين ماجة" (١٥٥١). قلت: فالإسناد مقارب.

وفى "التلخيص الحبير" (٦٢:١). قال ابن عبد البر: وصلاة الناس أفرادا مجتمع عليه عند أهل السنة وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه اهد. وفيه أيضا. قال ابن دحية: الصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفرادا لا يؤمهم أحد، وبه جزم الشافعي اهـ.

ضميمة لفائدتين من بعض خدام المدرسة

أن أسهل الدلائل، وأوضحها كراهة تكرار صلاة الجنازة عدم عمل الصحابة به مع روايتهم له عنه على الصحابة به مع روايتهم له عنه على نقطة فعلم أنهم رأوها من خصائصه من الله الله وكذا تركهم، وترك الأمة قاطبة الصلاة على قبره الشريف مع كون جسده الشريف لم يمسه البلى دليل على كراهية الصلاة على القبر إذا دفن الميت بعد الصلاة، وأيضا تتأيد هذه الكراهة بورود النهى عن تأخير الدفن. ولذلك أمر بإسراع الجنازة، وفي التكرار الذي لا يحد عده التأخير لازم فيكره، وبأن تكرار جماعة المكتوبات الخمس مكروه مع كونها أهم في الشرع من جماعة صلاة الجنازة، فيكون تكرارها أحق بالكراهة، ولا فرق بين تكرارها اجتماعا، وإنفرادا بالإجماع، فيكره مطلقا، والله أعلم. كتب لمنتصف رجب سنة ١٣٥١ من الهجرية.

فصل في حمل الجنازة باب استحباب حمل الجنازة بقوائمسه الأربع

٣٠٢٥٣ عن: أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: قمن اتبع عنه: قمن التبع عنه: قمن التبع عنه: قليتطوع، وإن شاء فليدع. رواه ابن ماجه (ص١٠٧). وفي "الزوائد": رجال الإسناد ثقات، لكن الحديث موقوف حكمه الرفع، وأيضًا هو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه اهد. قلت: قد احتج بروايته عن أبيه جماعة، وقد تقدم بسطه، فالإسناد مقارب.

باب استحباب حمل الجنازة بقوائمه الأربع

قال المؤلف: دلالة الآثار على الباب ظاهرة. وفي الهداية: وقال الشافعي رحمه الله: السنة أن يحملها رجلان، يضعها السابق على أصل عنقه، والثاني على صدره، لأن جنازة سعد بن معاذ رضى الله عنه هكذا حملت. قلنا: كان ذلك لإزدحام الملائكة (١٦٢١).

قلت: روى ابن سعد عن ابن عمر رضى الله عنه قال: قال رسول الله يهيد في سعد ابن معاذ رضى الله عنه "لقد شهده سبعون ألف ملك لم ينزلوا إلى الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة. ثم خرج عنه". كذا في "نصب الرابة" (٢٠٧٠١). وفي الدراية: إسناده صحيح إهد. وروى ابن سعد في الطبقات في ترجمة سعد بن معاذ رضى الله عنه: أحبرنا محمد بن عمد الواقدى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة عن شيوخ من بنى عبد الأشهل أن رسول الله معالى حمل جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار. قال الواقدى: والدار تكون ثلين ذراعا انتهى. كذا في نصب الراية (٢٥٧١١).

والواقدى القاضى متروك مع سعة علمه. كما فى "البقريب" (ص١٩٢). وفى مجمع الزوائد (٢٢٨:١): وفى الواقدى كلام، وقد وثقه غير واحد اهـ. واستوفى ترجمته في "تهذيب التهذيب" بذكر من وثقه، ومن ضعفه، وقد قدمنا عن شرح المنية أن ٤ ٥ ٢٧- ثنا: يحيى "بن سعيد عن ثور" عن عامر بن حشيب وغيره من أهل الشام قالوا: قال أبو الدرداء رضى الله عنه: من تمام أجر الجنازة أن تشيعها من أهلها، وأن تحمل بأركانها الأربعة وأن تحثوا في القبر. رواه ابن أبي شيبة في "المصنف"، كذا في "الحوهر النقى: " (٢٢٧٢). وقال صاحب الجوهر النقى: "هذا سند صحيح اهـ". أي إلى عامر، قلت: ولكنه منقطع، قال في "التقريب" (صع ٩). لم يسمع من أبي الدرداء اهـ. ومرسل القرون الثلاثة حجة عندنا.

العمل على توثيقه، وشيخه ضعيف من كبار أتباع التابعين. كما في "التقريب" (ص: ٨). وفي التهذيب: وثقه أحمد، وقال ابن عدى: "هو صالح في باب الرواية" كما حكى عن يحيى بن معين، وقال المعجلى: "حجازى ثقة"، وقال الحربي: "شيخ مدنى صالح، له فضل. ولا أحسبه حافظا" اهر (١٠٤١)، فهو حسن الحديث. وشيوخه مجهولون، وجهالتهم لا تضر، فإنهم من التابعين، وهم شيوخ عديدة.

وفيه دلالة على أنه ﷺ إتما حمل سعدًا بين العمودين في داره حتى خرج به من الدار. وذلك، والله أعلم لضيق الباب، كما هو المعروف عادة أن الباب لا يسع حمل الحنازة على اعناق الأربعة فتحمل في الدار إلى أن تخرج من الباب بين العمودين، ثم تحمل على أعناق الأربعة ذلك.

وفي نصب الراية (٣٥٠١): روى الواقدى في كتاب المفازى: خدشى سعيد بن أبي زيد عن ربيج بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه عن أبيه عن جده قال: "كنا مع رسول الله ﷺ في خنازة سعد بن مقاذ إلى أن قال: وقال الناس: يا رسول الله! كان سعد رجلا جسيما فلم نر أخف منه! فقال رسول الله ﷺ: رأيت الملائكة تحمله " مختصر اهد وسعيد هذا لم أقف عليه، وربيح مقبول ، كما في "التقريب" (ص:٧٠)، وعبد الرحمن ثقة، كما في التقريب أيضا (ص:٧٠).

قال بعض التاس: وتأويل صاحب الهداية يصح على تقدير ثبوت رواية الواقدى

⁽١) هو القطان.

⁽٢) وهو ابن يزيد.

باب الشي خلف الجنازة والإسراع بهما

٢٢٥٥ - عن: أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله

الأخيرة ولم تنبت. وقال الشيخ ابن الهمام المجتهد المقلد على ما قالوا في فتح القدير (٩٦:٢): فإنما يتجه محملا على تقدير تجسمهم عليهم السلام لا تجردهم عن الكتافة على ما عليه أصل خلفتهم. اللهم إلا أن يراد أن بسبب حملهم عليهم السلام اكتفى عن تكميل الأربعة من الحاملين اهد ملحصا. قال بعض الناس: وهو المعتمد إن صحت الرواية اهد.

قلت: رواية حمل الملاكة جنازة سعد أخرجها الحاكم في "المستدرك" عن أنس رضى الله عنه قال: لما حملت جنازة سعد ابن معاذ، قال المنافقون: "ما أخف جنازته! وما ذلك إلا لحكمه في بني قريظة". فيلغ ذلك النبي على فقال: "لا، ولكن الملاكة كانت تحمله"، وصححه على شرط الشيخين، وأقره عليه الله عبي (۲۰۷۳). قال شيخنا: والأسهل في تأويل حمله بين العمودين أن يقال: إنه على لعله فعله بيانا للجواز، وإظهارا أن حمل الأربع ليس بواجب، والله تعالى أعلم.

و الآثار التى تدل على ما ذهب الإمام الملام الشافعي رضى الله تمالى عنه وأرضاه هي هذه: قال في التلخيص الحبير (١:٥٥٥): الشافعي عن بعض أصحابه عن النبي والتي عن إبيه عن جده قال: "رأيت معد بن أبي وقاص رضى الله عنه في جنازة عبد الرحيم بن معوف قائما بين العمودين المقدمين واضعا السرير على كاهله". ورواه الشافعي أيضا الربير، وابن عمر، أخرجها كيلها السبيقي اهد (١٥٦١)، وليس فيه الأسانيد مفصلة فينظر فيها، ولو صحت المدار يقدم الرقع على محامل حسنة.

باب للشي خلف الجنازة والإسراع بيها

قوله: "عن أبي سعيد" إلخ. قال الطحاوى: والمتبع للمشى هو المتأخر عنه لا المتقدم أمامه اهـ (٢٧٨١). وفي حاشية البخارى ما نصه: قوله: " يإتباع الجنائز". وهو فرض عَلَيْنَةِ: (عودوا المرضى، واتبعوا الجنائز تذكركم الآخرة). رواه أحمد، والبزار، وابن حبان في "صحيحه" (الترغيب ١٥٥٢).

٣٢٥٦ - وفي البخاري (١٦٦٠١): عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: وأمرنا النبي عليه بسبع، ونهانا عن سبع أمرنا باتباع الجنائز، الحديث.

٣٢٥٧ - عن: معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: (ما مشى رسول الله عني من إليه عني المنازة). رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وهذا سند صحيح" على شرط الجماعة "الجوهر النقى" (٢٧٤:١). قلت: لكنه مرسل.

كفاية، وظاهره أنه بالمشي خلفها، وهو أفضل عند الحنفية. قاله القسطلاني.

قوله: "عن معمر" إلخ. دلالته على الجزء الأول ظاهرة.

ويعارضه ما رواه أبو داود، وسكت عنه (۱۷۸:۳). حدثنا القعني ثيا سفيان بن عينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال: "رأيت النبي على الزهرى عن سالم عن أبيه قال: "رأيت النبي على الزهرى وعمر بمشون أمام الجنازة" اهد وفي عون الممبود: قال المندرى: قال الترمذى: وأهل الحديث كلهم يرون الحديث المرسل في ذلك أصح. وحكى البخارى قال: والحديث الصحيح هر هذا" يعنى المرسل، وقال النسائي: "هذا خطأ، والمصواب مرسل"، وقال ابن المبارك: حديث الزهرى في هذا مرسل أصح من حديث ابن عينية، وقد واققه على رفعه ابن جريح ورياد بن سعد، وغير واحد. وقال البيهتى: "ومن وصله، واستقر على وصله، ولم يختلف عليه فيه سفيان بن عينية، وهو حجة تقتة" انتهى. وفي التلخيص الحبير (۲:۱۵): "وجزم أيضا بصحته ابن المنذر، وابن حزم" اهد. وفي نصب الراية (۲:۱۳): (واه ابن حبان في صحيحه" اهد.

والتوفيق بينهما بأنه ﷺ كان قد يمشى أمامها، وقد خلفها، وكان ذلك أكثر، يدل عليه التعبير بلفظ المبالغة في مرسل طاؤس، بخلاف ما في أثر ابن عمر، فإنه لا يدل على المراظبة، فالمشى خلفه هو الأفضل.

⁽۱) أى إلى طاوس.

معد بن حبد الرحمن " بن أبرى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن أوس عن سعيد بن عبد الرحمن " بن أبرى عن أبيه قال: كنت في جنازة، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها، وعلى رضى الله عنه يمشي خلفها. فقلت لعلى رضى الله عنه: "أراك تمشى خلف الجنازة، وهذان يمشيان أمامها". فقال على رضى الله عنه: "لقد علما أن فضل المشى خلفها على المشى أمامها كفضل صلاة الجماعة على الله، ولكنبهما أحبا أن ييسرا على الناس". رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، كذا في "نصب الراية" ((۹۹: ۱). ورجال الصحيحين إلا زائدة بن أوس، وقد ذكره ابن حبان في " النقات"، كما في " الجوهر النقي" ((۲۷۳۲)).

وأما ما رواه الترمذى (١٢٣:١) عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ قال: الراكب خلف الجنازة، والماشى حيث شاء منها. والطفل يصلى عليه. قال أبو عيسى: حسن صحيح اهـ.

فأجاب عنه الشيخ بأن معناه أن كون الراكب خلف الجنازة آكد من كون الماشى خلفها، لأن صورة سوء الأدب الذى هو فى الركوب تخفها صورة الأدب الذى هو فى المشى خلفها. وفى البحر الرائق (٩٣:٣) (وذكر الإسبيجابى: ولا بأس بأن يذهب إلى صلاة الجنازة راكبا غير أنه يكره له التقدم أمام الجنازة، يخلاف الماشى اهـ.

وقال العلامة السندى في تعليقه على ابن ماجة (٣٣٠١): فالظاهر من الحديث أن الأصل في التابع للجنازة أن يكون خلفها، لكن الماشي لحاجة يتوجه إلى جهات أخر أيضا بخلاف الراكب، فبقى حكمه على الأصل، وجوز للماشي الجهات كلها، والله أعلم اهد. وهو واضح، وهو المذهب.

قوله: "أخبرنا النورى" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة. وفي فتح البارى (١٤٧:٣): روى سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرجمن بن أبزى عن على رضى الله عنه قال: "المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ" إسناده حسن. وهو موقوف له حكم المرفوع، لكن حكى الأثرم عن أحمد أنه

⁽۱) أي صحابي صغير.

وأخرجه الحافظ في "الفتح" (١٤٧:٣) مختصرا، وحسنه. وفي "آثار السنن" (١٢:٢) بعد عزوه إلى عبد الرزاق، والطحاوى ما لفظه: "إسناده صحيح اهـ". ووقع عند الطحاوى (٢٩٩:١): زائدة بن خراش، ولم أقف عليه، وأخرجه ابن أبي شبية في "مصنفه"، أخبرنا محمد بن فضل عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن ابن أبزى قال: كنت في جنازة الحديث (زيلعي). وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقول على رضى الله عنه مما لا يدرك بالرأى، فهو مرفوع حكمي.

تكلم في إسناده اهم. قلت: لم أقف على ذلك الكمالام، فما اعتداد بمه بعمد كون الاسناد حسنا.

وقال الطحاوى: حدثنا ربيع المؤذن ثنا أسد ثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن يسلم عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن يسلم عن عمو و بن حريث قلت لعلى بن أبى طالب: ما تقول في المشى أمام الجنازة؟ فقال: المشى خلفها أفضل من المشى أمامها كفضل المكتوبة على التطوع. قلت: فإنى رأيت أبا بكر وعمر بمشيان أمامها؟ قال: إنهما يكرهان أن يحرجا الناس، كذا في "معانى الآثار" (۲۷۹:۱): قلت: وهذا سند حسن، وعبد الله بن يسار هذا ذكره ابن حبا في التهذيب" (۲۵:۸).

والآثار التي وردت في المشى أمامها لم يصرح في شيء منها بأن المشى أمامها أفضل، وعلى رضى الله عنه صرح بأن المشى خلفها أفضل، فكان أولى بالاتباع. وقال مويد بن غفلة: "للملائكة يمشون خلف الجنازة". وقال أبو اللوداء: "من تمام أجر الجنازة أن تشيعها من أهلها، وتمشى خلفها". وعن إبراهيم قلت لعلقمة: "أ يكره المشى خلف الجنازة"؟ قال: "لاا إنما يكره السير أمامها". أخرج الثلاثة ابن أبي شيبة في مصنفه بأسانيد صحيحة. وأقل أحوال هذا أنه يدل على أفضلية المشى خلفها، كذا في "الجوهر التقي" (٧٤:١).

٩٢٥٩ – عن: أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم،. رواه " البخارى" (١٧٦:١).

٣٢٦٠ عن: ابن عمر رضى الله عنهما سمعت رسول الله على يقل يقل المنت أحدكم فلا تحيسوه، وأسرعوا به إلى قبره. أخرجه الطبراني بإسناد حسن "قنح البارى" (١٤٧٦٣).

الجنازة، فقال: وما دون الجنب». رواه أصحاب السنن، وفيه يخي عن المشي مع الجنازة، فقال: وما دون الجنب». رواه أصحاب السنن، وفيه يخي بن عبد الله الجابر ويقال: المجبر، وثقه الترمذى (زيلمي)، وقال أحمد وابن عدى: لا بأس به (تهذيب). وشيخه أبو ماجد الحنفي مجهول، ولكن جهالة الرواة في القرون الثلاثة لا تضرنا، كما ذكرنا في "المقدمة".

الله عن أبي بكرة قال: ولقد رأيتنا مع رسول الله عَيِّكِيم، وأنا لنكاد وأن نرمل بالجنازة رملاه. أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١:٥٥٥) وقال: هذا

قوله: عن أبي هريرة إلخ، وعن ابن عمر إلخ. دلالتهما على الجزء الثانى من الباب ظلعوة. وروى أبو داود وسكت عنه هو، والمندرى (١٧٩:٣)، عن عيبية بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان في جنازة عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه، وكنا نمشى مشيا خفيفا فلحقنا أبو بكرة، فرفع سوطه فقال: "لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ زمل رملا" اهد ورواه النسائي بسندين مختصرا ومطولا، وسكت عنهما (٢٠١١). وفي نصب الراية (٢٥٨:١): رواه أبو داود والنسائي : رملا، بفتحتين أي نسرع في المشي اهد.

قوله: "عن ابن مسعود" إلخ.

قوله: "عن أبي بكرة". قلت: ومذهب الحنفية في الباب هو الذي أفاده حديث ابن مسعود. قال صاحب الهذاية: ويمشون بها مسرعين دون الخيب. قال العيني: وصاحب الهذاية لا يذكر إلا ما هو العمدة عند أبي حنيفة. ورد به على الحافظ حيث نسب إلى حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. قال: وله شاهد بإسناد صحيح عن عبد الله بن جعفر الطيار.

٣٦٦٣ - ثم أخرجه بسنده عن ابن وهب أخبرنى ابن أبي الزناد عن أبيه قال: «كنت جالساً مع عبد الله بن جعفر بالبقيع، فاطلع علينا بجنازة، فأقبل علينا ابن جعفر، فتعجب من إبطاء مشيهم بها. فقال: عجبا لما تغير من حال الناس! والله إن كان إلا الجمر» الحديث. وأقر الذهبي الحاكم على تصحيح الحديث وشاهده.

الحنفية القول بشدة المشى مع تصريح صاحب الهداية بخلاف. قال: وفى شرح المهدب: جاء عن بعض السلف كراهة الإسراع بالجنازة، ولعله يكون محمولا على الإسراع المفرط الذى يخاف منه انفجار الميت، وخروج شىء منه. وقال البيهقى فى المعرفة: قال الشافعى: الإسراع بالجنازة هو فوق سجية المشى المعتاد، ويكره الإسراع الشديد.

روى البخارى ومسلم من رواية عطاء قال: "حضرنا مع ابن عباس رضى الله عنه جنازة ميمونة رضى الله عنها بسرف، فقال ابن عباس: هذه ميمونة إذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوه، ولا تزلزلوه، وارفقوا". وروى ابن أبي شبية في مصنفه عن محمد بن فضيل عن بنت أبي بردة عن أبي موسى قال: مر على النبي على جنازة وهي تمحض كما يمحض الزق. فقال: "عليكم بالقصد في جنائر كم"، وهذا يدل على استحباب الرفق بالجنازة، وتد لالاسداع.

قلت: أما ابن عباس فإنه أراد الرفق في كيفية الحمل لا في كيفية المشى بها، (وحاصله النهي عن زعزعة النعش، وزلزلته والأمر بالرفق به، والرفق بالنعش قد يجتمع بسرعة المشي أيضا إذا كان دون الحبب، كما هو مشاهد).

وأما حديث أبى موسى فإنه منقطع بين بنت أبى بردة، وأبى موسى (أى والمنقطع وإن كان حجة عندنا فى القرون الثلاثة ولكنه لا يقاوم المتصل الإسناد) ومع ذلك فهو ظاهر فى أنه كان يفرط فى الإسراع بها، ولعله خشى انفجارها أو خروج شىء منها، وكذا الحكم عند ذلك فى كل موضع اهـ ملخصا (١٣٦٤ و١٣٧). وأيضا فأثر أبى

باب استحباب أن لا يركب مع الجنازة

٣٢٦٦ عن: ثوبان رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع الجنازة فأبى أن يركب فلما انصرف أتى بدابة فركب، فقيل له، فقال: وإن الملائكة كانت تمشى، فلم أكن لأركب وهم يمشون، فلما ذهبوا ركبت، رواه أبو داود (١٧٨:٣)، وسكت عنه هو، والمنذرى. وفي "نيل الأوطار" (٣١٣:٣): رجال إسناده رجال الصحيحين اهد. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣٥٥:١) وصححه على شرطهما، وأقره عليه الذهبي.

٢٢٦٥ عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه: (أن النبي ﷺ اتبع جنازة ابن الدحداح ماشيا، ورجع على فرس». رواه الترمذى (٢٠:١)، وقال: حسـن صحيح.

موسى ليس فيه الأمر بالإبطاء، بل فيه الأمر بالقصد في الجنائز، وهو المراد بالإسراع لما عرفت من كراهة الإسراع الشديد وقد أجمع العلماء على أن الأمر في قوله ﷺ: وأسرعوا بالجنازة، للاستحباب، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه، هو اللائق بظاهريته، ذكره العيني أيضا (٢٣١٤ و٢٢٧).

 وأما ما في حديث أبي بكرة "إنا لنكاد أن نرمل بالجنازة"، فالمراد به المتوسط بين شدة السعى وبين المشى المعتاد فإن مقاربة الرمل ليس بالسعى الشديد، قاله الشيخ زين الدين (العراقي) ذكره العلامة العيني في العمدة أيضا (٢٥:٤).

باب استحباب أن لا يركب مع الجنازة

قوله: "عن ثوبان" إلخ. قال: دلالته على الباب ظاهرة. وإنما حملناه على استحباب، لأنه من حسن الأدب مع الملائكة عليهم السلام، فيكون مستحبا.

قوله: "عن جابر" إلخ. دلالته على الباب ظاهرة.

باب نسخ القيام للجنازة

٣٩٦٦- عن: نافع بن جبير أن مسعود بن الحكم الأنصارى أخبره أنه سمع على بن أبى طالب رضى الله عنه يقول فى شأن الجنائز: وإن رسرل الله عنه يقول فى شأن الجنائز: وإن رسرل الله عنه قام ثم قعد، وإنما حدث بذلك لأن نافع بن جبير رأى واقدى بن عمر وقام حتى وضعت الجنازة. رواه مسلم (١٠١١). وفى "التلخيص الجبير" (١٥٦١): ورواه ابن حبان (فى "صحيحه") بلفظ: وكان أمرنا بالقيام فى الجنائر، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس، اهد.

باب القيام لتابع الجنازة حتى توضع على الأرض

٢٢٦٧ عن: البراء رضى الله عنه: (كنا مع رسول الله عَلَيْكَ في جنازة. فانتمهينا إلى القبر ولما يلحد فجلس، فجلسنا حوله، صححه أبو عوانة وغيره "التلخيص الحبير" (١٥٦:١).

باب نسخ القيام للجنازة

قوله: "عن نافع" إلخ. قال المؤلف: لفظ ابن حيان صريح في النسخ، وفيه رد على ما في "التلخيص الحبير" (١٩٥٦) ونصه: واختار ابن عقبل الحبلي، والنووى أن القعود إنما هو لبيان الجواز، والقيام باق على استحبابه اهد. فإنه يمكن بالنظر إلى لفظ مسلم دون لفظ ابن حيان. أو بنحوه أخرجه الطحاوى (١٩٥٦): حدثنا يونس قال: أنا ابن وهب قال: أحيرني مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: "قام رسول الله عن المحادة عنه المحكم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: "قام رسول الله عنها معهد المحكم عن على بن أبى طالب رضى الله عنها المادة. توضع، وقام الناس معه، ثم قعد بعد ذلك، وأمرهم بالقعود"، ورجاله رجال مسلم.

باب القيام لتابع الجنازة حتى توضع على الأرض

قوله: "عن البراء" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وفيه بيان محل الوضع أنه الأرض دون اللحد، وعلى جميع هذا يدل الحديث الثاني من الباب أيضا.

⁽١) أي النبي ﷺ.

۲۲۲۸ حدثنا: أحمد بن يونس نا زهير نا سهل بن أبى صالح عن ابن أبى سعيد الحدرى عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: وإذا البعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع».

٩ ٣ ٣ ٦ ٩ – قال أبو داود ١٠٠٠: روى الثورى هذا الحديث عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه: "حتى توضع بالأرض". ورواه أبو معاوية عن سهيل قال: "حتى توضع في اللحد". قال أبو داود: وسفيان أحفظ من أبي معاوية. هكذا قال أبو داود في "سننه" (١٧٧٠٣).

باب النهي عن اتباع الميت بنار

۲۲۷ عن: أبي بردة، قال: "أوصى أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه
 حين حضره الموت. فقال: لا تتبعوني بمجمرة. قالوا له: أو سمعت فيه شيئا؟

وفى تعليق البحر الرائق: قال فى النهر للنهى عن ذلك، كما فى السراج. قال الرملى: ومقتضاه أنها كراهة تحريم، تأمل اهـ (١٩١:٣). قلت: قوله: "تأمل" لعله إشارة إلى تضعيف القول بكراهة التحريم، واختار كراهة التنزيه فإنه من الآداب.

قال فى البحر: لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون، والقيام أمكن منه، فكان الجلوس قبله مكروها، ولأن الجنازة متبوعة وهم أتباع، والتبع لا يقعد قبل قعود الأصل، قيد بقوله: "قبل وضعها" لأنهم يجلسون إذا وضعت عن أعناق الرجال، ويكره القيام بعد وضعها، كما في الحانية والعناية. وفي المحيط خلافه. قال: والأفضل أن لا يجلسوا ما لم يسووا عليه التراب، والأولى الأول اه ملخصا (١٩١٢). قلت: وما في الحيط ناظر إلى رواية أبى معاوية بلفظ "حتى توضع في اللحد" فافهم.

باب النهي عن اتباع الميت بنار

قال المؤلف: دلالة أحاديث الباب عليه ظاهرة.

⁽١) هكفا علقه أبو داود، وكذلك حمله على الحكاية الحافظ في "التلخيص" حيث قال: حكاه أبو داود (١٠٧٦). ولم أر من وصله، إلا أن ظبى موصول عند أبى داود من طريق أحمد بن يونس، فإنه يروى عن الثورى، وروايته عن أبى معاوية –وهو محمد بن حازم– تمكنة فاقهم.

قال: نعم! من رسول الله ﷺ، رواه ابن ماجه (۲۳۳:۱). قال السندى: "بمجمر" أى بنار، لأنه لا فائدة فيه، ويؤدى إلى الفال القبيح، فتركه أولى، وفى "الزوائد": إسناده حسن اهـ.

۲۲۷۱ عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنه أنها قالت لأهلها: "أجمروا ثيابى إذا مت، ثم حنطونى، ولا تذروا على كفنى حناطا، ولا تتبعونى بنار". رواه مالك (ص-٧٨).

قال المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي في "نصب الراية" (٣٤٦:١): هذا سند صحيح اهـ.

باب تعميق القبر، وتوسيعه، واختيار اللحد على الشق

٣٢٧٢ – عن: رجل من الأنصار رضى الله عنه قال: حرجنا مع رسول الله على الله عن الله عن الله على الله ع

٣٢٧٣ - عن: هشام بن عامر رضى الله عنه قال: شكونا إلى رسول الله عنه أحد.
 يوم أحد.
 نقال: "يا رسول الله! الحفر علينا لكل إنسان شديد". فقال رسول الله عنه الله عنه المحدوا وأعمقوا وأحسنوا الحديث، رواه النسائى

باب تعميق القبر، وتوسيعه، واختيار اللحد على الشق

قوله: "عن رجل" إلخ. دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة.

قوله: عن هشام إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة. وفي التلخيص الحبير (١٦٣:١): قوله: قال عمر رضى الله عنه: أعمقوه لى قدر قامة، وبسطة. أخرجه ابن أبي شبية وابن المنذر اهـ. ولم أقف على سنده، ولكن سكوت الحافظ عنه دليل بصحته أو حسنه. وفي المغنى لابن قدامة: قال أحمد رحمه الله: يعمق القبر إلى الصدر، الرجل والمرأة في ذلك سواء، كان الحسن، وابن سيرين يستحبان أن يعمق القبر إلى الصدر.

(۳۸۳:۱)، وسکت عنه.

٣٢٧٤ عن: ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال النبي عَلَيْهُ: واللحد لنا، والشق لغيرنا). رواه الترمذي (١٧٤١). وقال: "حديث غريب من هذا الوجه". وفي "نيل الأوطار" (٣٩٩٣): وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعه اهـ.

قلت: لعله كان في الأصل حسنا غريبا، فسهى الكاتب عن أحد اللفظين. وفي "التلخيص الحبير" (١٩٣١): صححه ابن السكن، وقد روى من غير حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواه ابن ماجه، وأحمد، والبزار، والطبرى عن حديث جرير، وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف لكن رواه أحمد، والطبراني من طرق زاد أحمد في رواية بعد قوله: ولغيرنا أهل الكتاب اهـه.

وقال سعيد (هو ابن المنصور صاحب السنن): حدثنا إسماعيل بن عباش عن عمرو بن مهاجر: "أن عمر بن عبد العزيز لما مات ابنه أمرهم أن يحفروا قبره إلى السرة، ولا يعمقوا، فإن ما على ظهر الأرض أفضل مما سفل منها". وذكر أبو الخطاب أنه يستحب أن يعمق قدر قامة وبسطة، وهو قول الشافعي، لقوله يَجَيِّة: واحفروا، واوسعوا، واعمقوا، رواه أبو داود. ولأن ابن عمر أوصى بذلك في قبره، والمنصوص عن أحمد أن المستحب تعميقه إلى الصدر، ولأن قدر قامة وبسطة يشق، ولا تقدير في قوله يَجَيِّقُ ولم يصمع عن ابن عمر أنه أوصى بدذلك في قبره، ولو صح عند أحمد لم يعسده إلى غيره اهد (٣٧٨:٢).

قلت: فلمله ثبت عن عمر كما دل عليه سكوت الحافظ عنه في التلخيص، فلا يضر عدم ثبوته عن التاخيص، فلا يضر عدم ثبوته عن ابن عمر، والله تعالى أعلم. والمذهب عندنا ما ذكره في الدر: "وحفر قبره مقدار نصف قامة ، فإن زاد فحسن" اهم. قال الشامي: مقدار نصف قامة أو إلى حد الصدر. وإن زاد إلى مقدار قامة، فهو أحسن، كما في الذخيرة. فعلم أن الأدنى نصف القامة، والأعلى القامة، وما بينهما، بينهما شرح المنية (٩٣٣:١)، وفيه من الجمع بين

٣٢٧٥ - عن: مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما: "ألحد للنبى على وحد رضى الله عنهما: "ألحد للنبى على الله عنه وعمر رضى الله عنه "، رواه ابن أبى شبية. وهذا من أصح الأسانيد، كذا في "الدراية" (ص-١٤٨).

اللدينة رجل يلحد، وآخر يضرح " فقالوا: نستخير ربنا، ونبعث إليهما، فأيهما بالمدينة رجل يلحد، وآخر يضرح " فقالوا: نستخير ربنا، ونبعث إليهما، فأيهما سبق تركناه فأرسل إليهما، فسبق صاحب اللحد، فلحدوا للنبي عَلَيْتٌ ". رواه ابن ماجه (۲:۲۱). وقال السندى: وفي " الزوائد": في إسناده مبارك بن فضالة وثقه الجمهور، وصرح بالتحديث، فزال تهمة تدليسه. وباقي رجال الإسناد نقات، فالإسناد صحيح اه. وفي " التلخيص الحبير" (1:77): رواه أحمد، وابن ماجه، وإسناده حسن اه.

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. قال بعض الناس: وفي التلخيص الحبير (١٦٣١): وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف اهـ. قلت: هو مختلف فيه، فإن الحافظ قال في تهذيب التهذيب (٢٠:٦) بعد ذكر من ضعفه ما نصه: "وصحح الطيرى حديثه في الكسوف، وحسن له الترمذي" اهـ. وخديث سكت عنه أبو داود، وكذا سكت عنه المنذري، كما في "عون المعبود" (٣٤:٣) اهـ.

قلت: وليت شعرى كيف استدل ههنا بسكوت أبى داود، وتحسين الترمذى. ولم يقل ما قال قبل: "إن الترمذى لعله حسنه لشواهده، وسكوت أبى داود تحسين حكمى، فلا يعارض التضعيف الصريح". ولكنه لا يستقر على شيء من أصوله، بل يخبط دائما خبط عشواء. وحملنا هذا الحديث على الاختيار دون الإيجاب لحديث أنس رضى الله عنه الآتي قريبا. قال العلامة السندى في تعليقه: والحديث يدل على أن اللحد خير من الشق، لكونه الذي اختاره الله لبيه، وأن الشق جائز، وإلا لمنع الذي كان يفعله اهد.

قوله: عن مالك إلخ. دلالته عــلمي اختيار اللحد علمي الشق بالتقرير المار قريبا ظاهرة.

⁽١) أي يشق (المؤلف).

باب طريق إدخال الميت في القبر

۲۲۷۷ عن: ابن عباس رضى الله عنهما: (أن النبى ﷺ دخل قبرا ليلا، فأسرج له سراج، فأخذ من القبلة. وقال: رحمك الله! إن كنت لأواها تلاء للقرآن، كبر عليه أربعا). رواه الترمذى (۱۷۰:۱)، وحسنه.

٣٢٧٨ - عن على رضى الله عنه: "أنه أدخل يزيد بن المكفف من قبل

باب طريق إدخال الميت في القبر

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. قال المؤلف: دلالته والذي بعده على الباب ظاهرة.

فإن قلت: قال الزيلعي بعد نقل تحسين الترمذي: وأنكر عليه (أى الترمذي مؤلف)
لأن مداره على الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ولم يذكر سماعا. قال ابن القطان: ومنهال
بن مخليفة ضعفه ابن معين. قال البخارى: "فيه نظر" (٣٦٣:١)، فهذا يدل على كون
الحديث ضعيفا لا حسنا.

حديث المدلس لثقة حسن ولو لم يصرح بالسماع

قلت: إن الترمذى من أثمة الحديث، وأهل هذا الفن، فتحسينه يكفى للاحتجاج به، فإنه يحتمل أن يكون وجد متابعا له، أو الجرح في هذين الراويين لم يكن معتمدا عليه عنده. وقال ابن القيم في الهدى في شرح حديث القران في الحج بن أرطاة فقد روى عنه سفيان، وشعبة، وعبد الرزاق، والحلق، وعبب عليه التدليس، وقل من سلم منه، وقال أحمد: "كان من الحفاظ" اهر ملخصا (١٩٧١) وهذا يدل على أن علة التدليس لا تضر بحسن الحديث، ومن ههنا ترى الترمذي يحسن حديث الحجاج مع عدم تصريحه بالسماع.

ومنهال بن خليفة مختلف فيه، فغى تهذيب التهذيب: قال أبو داود: جائر الحديث (٢١٩:١). وفيه أيضا: قال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه اهـ. وفيه أيضا: وأخرج له ابن خويمة في صحيحه، وقال البزار: ثقة اهـ (٣١٨:١ و ٣١٩). قلت: وأخرج له مسلم أيضا، كما يظهر مما في تهذيب التهذيب من الرمز له (٣١٨:١٠). وفي رجال الترغيب لمصنفه

القبلة". رواه عبد الرزاق، وأبو بكر بن أبى شيبة، وصححه ابن حزم فى المحلى "آثار السنن" (٢٤٤٢). وفى " الجوهر النقى" (٢٧٩:١): وفى المحلى لابن

المذكورين في آخره: ضعفه ابن معين وغيره. وقال البخارى: "فيه نظر" وقال النسائى في رواية أبى بشر الدولابي: "ليس بالقوى"، وقال ابن حبان: "ذ يجوز الاحتجاج به". ووثقه أبو حاتم، وأبو داود والبزار اهـ.

وفى هذا الحديث جواز الدفن بالليل أيضا. وفى الدراية: فى البخارى أن أبا بكر رضى الله عنـــه دفـــن قبل أن يصبح، وفى الصحيحــين أن علميا رضى الله عنـــه دفن فاطمة رضى الله عنها ليلا.

وأما ما رواه ابن ماجة عن جابر رفعه: ولا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطرواه ففي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزى، وهو ضعيف اهـ ملخصا (ص١٤٩ و ١٥٠). وهو محمول إن صح على ما إذا تأذى الحاضرون وتعذر، كما يشير إليه لفظ الحديث وإلا أن تضطرواه وإلا فالتعجيل في أمور الميت مطلوب بالأحاديث، قاله الشيخ.

وأما ما في الزيلمي: أخرج أبو داود (" عن أبي إسحاق هو السبيمي قال: "أوصى الحارث أن يصلى عليه عبد الله (" بن يزيد الحطمي، فصلى عليه، ثم أدخله القبر من قبل رحل القبر، وقال: "هذا من السنة" انتهي. رواه السبيقي وقال: إسناده صحيح، وهو كالمسند لقوله: "من السنة" (٣٦٦ و ٣٦٦). فالحواب عنه أنه يحتمل أنه تخفي فعلم للضرورة، فأطلق عليه الراوى لفظ السنة، ولم يطلع على الضرورة، فلم يفصح به. وأما ما نقلناه عن الترمدي فهو صريح بفعله حجل أنها، وقال الشبخ: لما احتمل كون سنية الإدخال من رجل القبر فعلية أيضا، لا يرد أن القول مقدم على الفعل اهد. وجانب القبلة في أيضا، كما هو ظاهر، وأيضا سيأتي الدليل عليه في باب توجيه الميت إلى القبلة في التنظرة،"

وأما ما روى الإمام الشافعي في مسنده (ص٢٠٣): أخبرنا الثقـة عن عمر (ابن

⁽١) سكت عنه هو والمنذري.

⁽٢) أي صحابي صغير "تقريب".

⁽٣) أي ضعيف "تقريب".

حزم: صحح عن على رضى الله عنه أنه أدخل يزيد بن المكفف من قبل القبلة، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" إدخال على رضى الله عنه ابن المكفف من جهة القبلة بسند صحيح، ثم قال: "وبه نأخذ اهـ".

عطاء عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه قال: "سل رسول الله ﷺ من قبل رأسه" أخبرنا مسلم " بن خالد وغيره عن ابن جريج عن عمران " بن موسى: "أن رسول الله ﷺ على الله وغيره عن ابن جريج عن عمران " بن موسى: "أن رسول الله ﷺ على الله وكذا ما في الدراية، وروى ابن شاهين من حديث أنس رفعه "يدخل الميت من قبل رأسه"، وكذا ما في الدراية، وإسناده ضعيف، ورواه " ابن أبي شبية بإسناد صحيح لكنه موقوف على أنس (ص٠٤٤).

فالجواب عنه بعد غض البصر عما تكلموا في رواة حديثي الشافعي، وكذا عن تصريح الدراية بضعف إسناد المرفوع، وكون الصحيح موقوفا غير مقاوم لفعله عليه السلام: أن هذا كان للضرورة، كما في الدراية: قال الشافعي: لا يمكن إدخاله من جهة القبلة لأن القبر في أصل الحائط (ص: ١٤٨). أفاده الشيخ. وفي نيل الأوطار: قال في ضوء النهار: على أنه لا حاجة إلى التضعيف بذلك، لأن قبر النبي على كان عن يمين الداخل إلى الميت لاصقا بالجدار، والجدار الذي الحد تحته هو القبلة، فهو مانع من إدخال النبي على من جهة القبلة ضورة انتهى. قال في البدر المنبر بعد ذكر أنه أدخل على من يقول جهة القبلة: وهو غير ممكن، كما ذكره الشافعي في الأم، وأطنب الشناعة على من يقول ذلك، ونسبه إلى الجهالة، ومكايرة الحس انتهى (٢٤٠٣).

وأما ما رواه إبن ماجة: "أن رسول الله عَيْكَ أخذ من قبل القبلة، واستقبل استقبالا،

قاله السندي في تعليقه على ابن ماجه (٢٤٢١) (مؤلف).

 ⁽١) قبل: هو المراد بقوله: "الثقة" في السند السابق "التلخيص الحبير" وتكلم فيه، وقال أبن عدى: "حسن الحديث وأرجو أن لا بأس به ""تهذيب النهذيب".

⁽٢) مقبول من اتباع التابعين "تقريب". (٣) السل بتشديد اللام الإخراج بتان وتدريج، وهو بأن يوضع السرير في موخر، ويحتبل للبت منه، فيوضع في اللحد.

⁽٤) والفظه في الزيلمي (٢٣:١٧): عن ابن سيرين قال: "كنت مع أنس رضى الله عنه في جنازة ظاهر فأمر بالمبت، فأدخل من قبل رجليه" اهـ.

باب ما يقول واضع الميت في القبر

۳۲۷۹ حدثنا: عبد الله بن سعيد ثنا أبو خالد الأحمر ثنا الحجاج " عَن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «كان النبي ﷺ إذا أدخل الميت القبر قال: «بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ وقال أبو خالد مرة: إذا وضع الميت في لحده قال: «بسم الله» وعلى سنة رسول الله ﷺ، رواه ابن ماجه (ص١١٢). ورواه الترمذي (١٢٤:١) بهذا الإسناد وقال: "حسن غريب من هذا الوجه اهـ". ولفظ الحديث عند ابن ماجه أوضع، وهو وجه الاختيار.

٣٢٨٠ عن: همام عن قتادة عن أبى الصديق عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ كان إذا وضع الميت فى القبر قال: دبسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ، رواه ابو داود (٣٠:٣٠)، وسكت عنه. وفى "نصب الراية" (٢٠٣٠): وبهذا الإسناد رواه ابن حيان فى "صحيحه" فى النوع الثانى عشر من القسم الخامس (٢٣:١)، والحاكم فى "المستدرك" بلفظ وإذا أوضعتم

فقال السندى: قوله: "أخذ" على بناء المفعول وهو الظاهر الموجود فى النسخ، ويحتمل بناء الفاعل أى أخذ الميت. وفى الزوائد: فى إسناده عطية العوفى وضعفه الإمام أحمد اهد. قلت: وله طريق آخر، فقد روى العقيلى من حديث بريدة أخذ رسول الله على من قبل القبلة، ونصب عليه اللبن نصبا. وفى إسناده عصرو بن بريد التميمي، وقد ضعفوه "التلخيص الحبير" (١٦٤:١).

وأما ما رواه ابن ماجه (٣٤٢:١) عن أبى رافع رضى الله عنه قال "سل رسول الله يَؤْلِثُهُ سعدا رضى الله عنه، ورش على قبره ماء" اهـ. فقال السندى: وفى الزوائد: فى إسناده مندل بن على ضعيف، ومحمد بن عبيد الله متفق على ضعفه اهـ.

باب ما يقول واضع الميت في القبر

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة. وفي التلخيص الحبير (١٦٤١): وعن أبى أمامة رضى الله عنه رواه الحاكم أيضا، والسبهتي، وسنده ضعيف، ولفظه "لما

⁽١) هو ابن أرطاة.

موتاكم(١) فى قبورهم فقولوا: بسم الله وعلى ملة رسول الله انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهمام بن يحيى ثبت مأمون إذا أسند هذا الحديث لا يعلل بمن وقفه، وقد وقفه شعبة، انتهى، ورواه البيهقى، وقال: ينفرد برفعه همام بن يحيى بهذا الإسناد وهو ثقة، إلا أن شعبة وهشام الأستوائى روياه عن قتادة موقوفا على ابن عمر انتهى. وقال الدارقطنى فى الموقوف: هو المحفوظ.

قلت؛ قد رواه ابن حبان في صحيحه من حديث شعبة عن قتادة به مرفوعا: أن النبي عَلَيْتُ كان إذا وضع الميت في قبره قال: «بسم الله وعلى ملة رسول الله انتهى. وفي "بلوغ المرام" ((١٠٩٠١) بعد نقل اللفظ الذي عزوته إلى الحاكم ما لفظه: أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان، وأعلمه الدارقطني بالوقف اهد. وفي "التلخيص الحبير" ((١٦٤١١): فرجع الدارقطني، وقبله النسائي الوقف، ورجع غيرهما رفعه اهد. قلت: عندى هذا حديث صحيح مرفوع قولا وفعلا، فإن زيادة المنقة مقبولة.

باب استحباب توجيه الميت إلى القبلة في القبر

٢٢٨١ عن: عبد الحميد بن سنان نا عبيد بن عمير عن أبيه أنه حدثه،

وضعت أم كلِنوم بنت رسول الله ﷺ في القبر قال رسول الله ﷺ: فوصنها خلقناكم، وفيها نعيدكم، ومنها نخرجكم تارة أخرى﴾ بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله الحديث إهـ.

باب استحباب توجيه الميت إلى القبلة في القبر

قوله: "عن عبيد" إلخ. قال المؤلف: في نيل الأوطار (٢٤٩:٣): المراد بقوله: "أحياء وأمواتا" في اللحد اه. وفي رد المحتار (٢٥:٩٣): صرح في التحفة بأنه سنة اه. أو غير مؤكدة.

⁽١) هذا لفظ "الحاكم".

وكان له صحبة أن رجلا سأله فقال: يا رسول الله! ما الكبائر؟ قال: «هن تسع فذكر معناه"، زاد، وعقوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا، رواه أبو داود (٧٤:٣). وسكت عنه. وفي "نصب الراية" (٣٤٤٣): ورواه الحاكم في "المستدرك" في كتاب الإيمان، وقال: قد احتج الشيخان برواة هذا الحديث، غير عبد الحميد بن سنان اهد. قلت: في "التقريب" (ص١١٧) في ترجمته: "مكي مقبول اهـ". وفي "الدراية" (ص٤١): وصححه الحاكم اهـ.

باب استحباب نصب اللبن على اللحد

۲۲۸۲ – عن: عامر بن سعد بن أبى وقاص أن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال فى مرضه الذى هلك فيه: "الحدوا لى لحدا وانصبوا على اللبن نصبا، كما صنع برسول الله ﷺ"، رواه مسلم (۲۱۱:۱).

٣٢٨٣ – عن: جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي

باب استحباب نصب اللبن على اللحد

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة.

قال بعض الناس: وأما ما في الهداية يستحب اللبن، والقصب لأنه عليه السلام جعل على قيره طن (1) من قصب، وفي فتح القدير (١٠٠٢): روى ابن أبي شبية عن الشعبي: فأن رسول الله يُحِجَّ جعل على قيره طن من قصب، وهو مرسل، ولا يلزم محفل المثناء لمارضة ما تقدم (من أحاديث المتن). فإنه لا منافاة لجواز أن يكون قد وضع اللبن على قيره عليه السلام نصبا مع قصب كمل به لإعواز في اللبن أو غير ذلك اهم. فلا يصح لأن رواية ابن أبي شبية لا تثبت، فلا يزاد بها شيء على الأحاديث الصحيحة، وأسندها في نصب الراية هكذا (٢٥٠١): حدثنا مروان بن معاوية عن عثمان بن الحارث عن الشعبي: فأن النبي عَلِيَّة جعل على قيره طن من قصب، اهم. ومروان ثقة حافظ،

⁽١) أى معنى حديث أبي هريرة رضى الله عنه المتقدم "عون المعبود".

⁽٢) أى حزمة من القصب "عناية".

رواه ابن الحد، ونصب عليه اللبن نصبا، ورفع قبره من الأرض نحو شبره. رواه ابن حبان في صحيحه في النوع السابع والأربعين من القسم الحامس. "نصب الراية" (٣٦٤:١).

وكذا يدلس أسماء الشيوخ، أخرجوا له. كذا في التقريب (ص: ٣٠٤).

تدليس الشيوخ:

وفى طبقات المدلسين: وأما تدليس الشيوخ فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم، أو لقب، أو كنية، أو نسبة إيهاما للتكثير غالبا. وقد يفعل ذلك لضعف شيخه، وهو خيانة ممن تعمده إلخ (ص: ٤).

وذكره في المرتبة الثالثة في الطبقات أيضا (ص١٦) التي قال فيهما (ص: ٢): من أكثر من التدليس فلم يحتج الألعة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رحديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم إلخ. وهذا ضعف يحتمل، فإن الاختلاف لا يضر، كما علمت غير مرة. ولكن عثمان بن الحارث هذا ذكره في "تهذيب التهذيب" (٧: ٩٠)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فليس بحجة فالإسناد مرسل. لكنه لا حجة فيه عند أحد لما ذكر والشعبي تابعي كبير معروف، وإرساله صحيح. والعجب من الشيخ ابن الهمام كيف تساهل في الإسناد.

قلت: هذا كله كلام جاهل بالفن. وابن الهمام لم يتساهل في تقوية الإسناد أصلا، فإن عثمان بن الحارث اثنان، أحدهما يقال له: "أبو الرواع" روى عنه الثورى فقط، وهو يروى عن ابن عمر، والثاني يقال له: "ختن الشعبي" أو "ابن ابنة الشعبي" روى عن الشعبي، وعنه الثورى أيضا، ومروان بن معاوية، وكلاهما ذكره ابن أبي حاتم. فلم يذكر فيه، فهو ثقة عنده، كما لا يخفي على من طالع كتب الرجال، فإن المصنفين رعا يقولون: ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا، يريدون به التوثيق، أيضا فإن اجمل الطن من القصب في اللحد من المستحبات بعد نصب اللبن إذا بقى خلل فيه، وليس هذا من الزيادة على الصحيح، بل المستحبات بعد نصب اللبن إذا بقى خلل فيه، وليس هذا من الزيادة على الصحيح، بل المناتل.

٢٢٨٤ - عن: عائشة رضى الله عنها: وأن النبي ﷺ كفن في ثلاثة

فبطل قول بعض الناس: وأن الرواية لم تثبت، فلا يزاد بها شيء على الأحاديث الصحيحة. واندحض ما أورده على الإمام ابن الهمام، فافهم.

وفى المغنى لابن قدامة: وإن جعل مكان اللبن قصبا فحسن، لأن الشعبى قال: وجعل على الحد التبي على طن قصب، فإنى رأيت المهاجرين يستحبون ذلك، قال الحلال: كان أبو عبد الله (أحمد بن حنل) يميل إلى اللبن، ويختاره على القصب، ثم ترك ذلك ومال إلى استحباب القصب على اللبن اهد (٢٧٩:٢). وهذا دليل على صحة أثر الشعبى عند أحمد، وكفى به حجة، فيطل كلام بعض الناس في سنده، ولكن الأولى أن يقال بالجمع، بأن اللبن والقصب كلاهما مستحبان. فيداً بنصب اللبن عملا بحديث عامر عن ابيه ويكمل الأعواز في اللبن، وما يقى من الخلل فيه بالقصب عملا بحرسل الشعبى، عن أبيه ويكمل الأعواز في اللبن، وما يقى من الخلل فيه بالقصب عملا بحرسل الشعبى،

تتمة:

روى مسلم عن ابن عباس رضى الله عنه قال: "جعل فى قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء" اهـ (٢١١:١١). وروى الترمذى عن ابن أبى رافع قال: سمعت^(١) شقران رضى الله عنه يقول: وأنا والله طرحت القطيفة تحت رسول الله ﷺ فى القبر». قال أبو عيسى: "حديث حسن غريب" (١٢٤:١).

واعتذروا عنه بوجوه مختلفة. فقال الإمام النووى: وقد نص الشافعي، وجميع أصحابنا، وغيرهم من العلماء على كراهة وضع قطيفة، أو مضربة، أو مخدة (()، ونحو ذلك تحت الميت في القبر، وشذ عنهم البغوى من أصحابنا فقال في كتابه التهذيب: لا بأس بذلك لهذا الحديث، والصواب كراهته كما قاله الجمهور. وأجابوا عن هذا الحديث بأن شقران انفرد بفعل ذلك، ولم يوافقه غيره من الصحابة، ولا علموا ذلك، وإنما فعله

⁽۱) قال ابن أبي حاج في العلل: سألت أبي عن هذا الحديث نقال أبي: "هذا حديث منكر" اه ملخصا (٢٥٦١). (۲) مخدة بالكسر ناز باش كذا في الصراح» والمضربة ما أكثر ضربه باغياطة كفا في "مفردات الراخب" سوزني قاله

أثواب سحولية، ولحد له ونصب عليه اللبن،. رواه ابن حبان في "صحيحه" (نصب الراية ٣٦٤:١).

شفران لما ذكرناه عنه من كراهته أن يلبسها أحد بعد النبى ﷺ، لأن النبى ﷺ كان يلبسها، ويفترشها، فلم تطب نفس شقران أن يتبذلها أحد بعد النبى ﷺ، وخالفه غيره. فروى البيهقى عن ابن عباس: أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوب فى قبره، والله أعلم اهـ.

قال بعض الناس: وفيه نظر فإن قوله: ولم يوافقه غيره من الصحابة، ولا علموا ذلك، بعيد جدا، فإنه يبعد أن يفعل صحابي شيئا عد دفن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولا يعلم غيره من الصحابة في مثل هذه الواقعة العظيمة. بل الظاهر هو التوافق والعلم إلا إذا صح عن أحدهم خلافه وقوله: "من كراهته أن يلبسها" إلخ. فذكره في التلخيص الحبير ونصه (١٦٤١): روى ابن إسحاق في المغازى، والحاكم في الإكليل من طريقه، والبيهتي منه من طريق ابن عباس قال: "كان شقران حين وضع رسول الله مي في عضرته أخذ قطيفة قد كان يلبسها، ويفترشها، فدفنها معه في القبر، وقال: والله لا يلبسها أحد بعدك، فدفنت معه " اهد. ولم يذكر سنده لينظر فيه، على أنه لو ثبت لكان يلبسها أحد بعدك، فدفت عده " هد. ولم يذكر سنده لينظر فيه، على أنه لو ثبت لكان إضاعة فافهم. ولا تسبب الخطأ إلى الصحابي بغير وضاء دليل قوى.

وقوله: "أنه كره" إلخ. لم يذكر سنده، وقد ضعفه الترمذى بظاهر كلامه حيث قال (١٣٤١): وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنه دأنه كره أن يلقى تحت الميت فى القبر شيءة اهـ.

وس الوجوه ما في التلخيص الحبير (١٦٤:١): وذكر ابن عبد البر أن تلك القطيفة استخرجت قبل أن يهال التراب اهـ. وفيه أيضا (١٦٥:١): وروى الواقدى عن على (ا، بن حسين أنهم أخرجوها، وقلملك جرم ابن عبد البر اهـ. وفي شرح الفاضل أبي الطبيب لسنن الترمذى (٣٣:٢): وقال الشيخ العراقي في الفيت في السيرة: وفرشت في قبره قطيفة،

⁽١) أي تابعي (المولف).

وقيل: أخرجت، وهذا أثبت اهـ. وفي السيرة الحلبية (٤٠٢:٣): روى البيهقي عن أبي موسى رضى الله عنه أنه ﷺ أوصى: وأن لا تبعوني بصارخة، ولا مجمرة، ولا تجعلوا بيني وين الأرض شيئا اهـــ.

وفيه نظر أيضا، فإن قوله "استخرجت" قول لا دليل عليه، ورواية الواقدى المرسلة للم يذكر سندها، على أنه لو ثبتت لكانت مرجوحة، فإنها لا تصلح للزيادة على حديث مسلم، كما لا يخفى على العالم بالحديث. وقول العراقى: "وهذا أثبت" لم يذكر مستنده، والعجب م الأعلام أنهم يذكرون ما يزيد على الأحاديث الصحاح، ولا يذكرون له مستندا بسند يحتج به، فكيف يترك حديث مسلم وغيره، ويعمل بقولهم، وحديث أبي موسى رضى الله عنه لم يذكر سنده، فلا حجة فيه، كما لا حجة لهذا الوجه فيما أورده في الجامع الصغير: روى ابن سعد عن الحسن مرسلا: وافرشوا لي قطيفتى في لحدى، فإن الأرض لم تسلط على أجساد الأنبياء اهد. وأيضا صحة حديث أبي موسى رضى الله عنه بعيدة، فإنه يبعد أن لا يعمل بوصية التي من كان يهتم بهذف النبي من كان يهتم بهذف النبي من هذه الله عنه من كان يهتم بهذف النبي من هذه الحديث بعيدة منه الحديث بعيد منه المناه الحديث بعضه موقوف عليه في ابن ماجة بسند حسن.

قلت: يا للعجب! فقد يجعل بعض الناس هذا جزم ابن حزم وأمثاله بحديث دليلا على صحته، وقد يخبط، فلا يجعل قول الحافظ العراقي: "هذا أثبت" حجة، ويطالبه الدليل على قوله، ولا يعتد بجزم ابن عبد البر، ويجعله كلا شيء. وهل هذا إلا جهل محض؟ فالحق أن ابن عبد البر لا يجزم بشيء إلا بدليل، وكذا العراقي لا يقول لأمر: "هذا أثبت" إلا بحجة وإن لم نطلع عليه، ولا يلزم منه ترك العمل بحديث مسلم، فإنه ليس فيه إلا جعل القطيقة في قبره م يحقي، وأما أنه ترك فيه أو أخرج عنه، فلا دلالة فيه على ذلك أصلا. والزيادة على خبر الواحد الصحيح يجوز بالحسن أو الضعيف إذا لم يلزم من قبولها رده، فقد تقرر في الأصول جواز الزيادة برفع مفهوم المخالفة عندنا، لأنا لا نقول بمفهوم الخالفة صرح به في التوضيح (٣٦:٢).

وأما استبعاده عدم علم الصحابة بفعل شقران، فرد عليه، فإن ذلك ليس ببعيد لغلبة

باب تسجية قبر المرأة دون الرجل

٣٢٨٥ - عن: الثورى عن أبى إسحاق: "شهدت جنازة الحارث، فمدوا
 قبره ثوبا، فجبذه عبد الله بن يزيد، وقال: إنما هو رجل"، رواه ابن أبى شبية،
 فهذا هو الصحيح "التلخيص الحبير".

الحزن على القلوب في مثل هذه الواقعة الهائلة فلا يلتفت المرأ إلى ما يشاهده، كما لا يخفى، وكذا استبعاده صحة حديث أبي موسى رد عليه، فقد أيّده قول ابن عباس، ولا يبعد خفاء وصية النبي عليه على شقران، فقد خفى بعض الأمور المهمة المتعلقة بدفته على أجلة الصحابة حتى أخبرهم به واحد منهم، كما لا يخفى على من طالع الأخبار، والله تعالى أعلم.

وسكوت الحافظ في التلخيص عن حديث حجة، فلا حاجة إلى معرفة السند.

ومما اعتذروا به ما ذكره الشيخ أبو الطيب في شرح الترمذي (٣٢٢:٣): قال التوريشتي: وذلك أنه على المراقبة في بعض أحكام حياته فارقهم في بعض أحكام ممانه، فإن الله حرم على الأرض لحوم الأنبياء عليهم السلام، وحق لجسد عصمه الله تعالى من البلي، والتغير، والاستحالة أن يفرش له في قبره، لأن المعنى الذي يفرش له للحي لم يزل عنه بحكم الموت، وليس الأمر في غيره على هذا النمط اهد.

باب تسجية قبر المرأة دون الرجل

قال : دلالة الأثر على الجزء الأول بالمفهوم، وعلى الثاني بالمنطوق ظاهرة.

وفى تنوير الأبصار: ويسجى قبرها، لا قبره، وفى رد المحتار: قوله: "ويسجى قبرها" أى بثوب، ونحوه استحبابا حال إدخالها القبر حتى يشوى اللبن على اللحد، كذا فى شرح المنية والإمداد اهـ.

باب رش المساء ووضع الحصى على القبر وإهالة التراب فيه

٣٢٨٦ – عن: عبد الله بن محمد يعنى ابن عمر (``عن أبيه: «أن رسول الله يقلي رش على قبر ابنه إبراهيم عليه السلام». زاد ابن عمر: «أنه أول قبر رش على قبر وش عليه، وأنه حين دفن وفرغ منه قال عند رأسه: سلام عليكم»، ولا أعلمه إلا قال: «حنا عليه بيديه». رواه أبو داود في "مراسيله" (٥٤). وفي "التلخيص الحبير" (١٦٥٠): رجاله ثقات مع إرساله اهـ.

قلت: عمر وابنه من أتباع التابعين، كما في "التقريب"، فافهم. وعلى كل حال فهو حجة عندنا، فإنه من مراسيل القرن الثاني أو الثالث.

۲۲۸۷ أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه: «أن النبى عَلِيْكَ رش على قبر إبراهيم ابنه، ووضع عليه حصباء». رواه الإمام الشافعي في مسنده.

باب وش الماء ووضع اخصى على القبر | و إهالة التراب، فيه

قوله: "عن عبد الله" إلخ. قال المؤلف: دلالنه على الجزء الأول والثالث من الباب ظاهرة، وصرح باستحباب الأول في الدر المختار. وباستحباب الثالث في رد المحتار (٩٣:١) و٩٣٤).

قوله: "أخيرنا إبراهيم" إلخ قال المؤلف: قال صاحب الجوهر النقي (٢٦٥١): في سماع إبراهيم من جعفر بن محمد نظر اهد

قلت: قَدَّ ثبت سماعه منه في المسند الذي ذكرته في باب غسل اليدين، إلا أنه مدلس وتدليسه مردود، فإن صاحب طبقات المدلسين ذكره في المرتبة الخامسة التي قال

⁽١) هو ابن على رضى الله عنه، "التلخيص الحبير".

قلت: هذا مرسل، والإسناد قد تقدم في باب ما جاء في غسل اليدين، وقد تأيد بالذي قبله والذي بعده.

۲۲۸۸ – عن: جابر رضى الله عنه قال: (رش على قبر النبى ﷺ الماء رشا، وكان الذى رش على قبره بلال بن رباح، بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجليه. رواه البيمةى، وفى إسناده الواقدى، كذا فى "التلخيص الحبير" (١٦٦:١).

قلت: هو مختلف فيه، والاختلاف لا يضر. قال في "مجمع الزوائد" (٢٢٨:١): في الواقدى كلام، وقد وثقه غير واحد اهـ.

۲۲۸۹ – عن: القاسم قال: دخلت على عائشة رضى الله عنها فقلت: «يا أمه! اكشفى لى عن قبر رسول الله ﷺ، وصاحبيه رضى الله عنهما، فكشفت لى عن ثلاثة قبور لا مشرفة("، لا لاطقة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحدراء).

فيها (ص: ٢): من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق، من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة اهـ. وإبراهيم وثقه الشافعي، وابن الإصبهاني، كما في ميزان الاعتدال (٢٨:١). وفيه كلام كثير إلا أن حديثه هذا معتضد بأحاديث أخرى، ودلالته على الجزئين الأولين من الباب ظاهرة.

وقال الشيخ: والحكمة في رش الماء هو الحفظ عن الاندراس، كما في الدر المختار.

قلت: وهو الحكمة في وضع الحصباء، فكان في حكمه وهو وإن لم يتعرض له الفقهاء لكن قواعدهم لا تأبه إلحاقا له بالرش اهـ.

قوله: "عن جابر" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قوله: "عن القامم" إلخ. دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة.

⁽۱) نه بلند ونه متصل بزمین سنگ ریزه جیده شده بروی بسنگ ریزهای سرخ عرصه وبطحاه رود فراخ که در وی سنگ ریزهای عود بود و مراد اینجا نفس سنگ ریزها ست، وعرصه در اصل صحن سرای، واطلاق کرده می شود بر هر موضع فراخ، بعد ازل غالب آمده بر جانے مخصوص که در حوالی مدینه مطهره است، کذا فی "أشمة اللمعات"

رواه أبو داود (٢٠٨:٣). وسكت عنه هو والمنذرى، وفي "التلخيص الحبير" (١٦٥:١): رواه أبو داود، والحاكم من هذا الوجه. زاد الحاكم: ورأيت رسول الله على الله على الله على رسول الله على الله على رسول الله على الله على رسول الله على داود ما نصه: "ورواه الحاكم، وصححه اهـ". وصححه البيهقي، كما في "الجوهر النقى" (٢٥٠١).

٩ ٢٢٩ - حدثنا: العباس بن الوليد الدمشقى ثنا يحيى بن صالح ثنا سلمة
 ابن كلئوم ثنا الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة
 رضى الله عنه: «أن رسول الله ﷺ على جنازة، ثم أنى قبر الميت فحثى
 عليه من قبل رأسه ثلاثا. رواه ابن ماجه (١٠٣١١).

وفي "التلخيص الحبير" (١٥٥:١): وقال أبو حاتم في العلل: "هذا حديث باطل". قلت: إسناده ظاهره الصحة، ورجاله ثقات، وقد رواه ابن أبي داود في كتاب التفرد له من هذا الوجه، وزاد في المتن: «أنه كبر عليه أربعا». وقال بعده: وليس يروى في حديث صحيح أنه على المتن على جنازة أربعا إلا هذا، فهذا حكم منه بالصحة على هذا الحديث. لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبن له، وأظن العلة فيه عنعنة الأوزاعي، وعنعنة شيخه، وهذا كله إن كان يحيى بن صالح هو الوحاظي شيخ البخارى اهد.

قلت: ابن أبى داود أيضاً من أهل الفن، والاختلاف غير مضر، كما عوفتك مرارا. على أن الأوزاعي لم أقف على من وصفه بالتدليس، ولم يذكره الحفظ أيضاً في طبقات المدلسين له. وقال في التقريب (١٢٤): ثقة جليل اهد. وشيخه ذكره في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين (١١) التي قال فيها: "الثانية من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في العسحيح لإماماته، وقلة تدليسه في جنب ما روى اه.". وفي "تهذيب التهذيب" (٢١٩): قال أبو حاتم: "يحيى إمام لا يحدث إلا عن ثقة اه.". وإذا كان الأمر كذلك فكيف يوصف الحديث بما وصفه به أبو حاتم؟ والراجح عندى قول ابن أبي داود،

قوله: "حدثنا العباس" إلخ. دلالته على الجزء الثالث من الباب ظاهرة.

باب النهى عن تحصيص القبور والقعود والبناء والكتابة والزيادة عليها

الله عند جابر رضى الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يحصص القبر. وأن يقعد عليه، وأن ينبى عليه، رواه مسلم (١٢:١٣). ولفظ النسائي (٢٨٤١) وسكت عنه من طريق سليمان بن موسى، وأبي الزبير، عن جابر قال: «نهي رسول الله عليه" أن يبنى على القبر، أو يزاد عليه" أو يجصص». زاد سليمان بن موسى: أو يكتب عليه اهد. ورواية النسائي كرواية أي داود (٢١٠:٣) وقد سكت عنه، ولكن قال المنذرى كما في عون المعبود: وسليمان بن موسى لم يسمع من جابر، فهو منقطع اهد. وفي "التقريب" (٧٨): صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل اهد.

قلت: سكوتهما عليه يدل على أنه متصل عندهما. والاختلاف غير مضر كما قد علمت غير مرة، على أن الكتابة التى تفرد بها قد رويت من طريق أبى الزبير أيضا أخرجه الترمذي، وقال: "حسن صحيح"، ولفظه: عن أبى الزبير

باب النهي عن تجصيص القبور

والقعود والبناء والكتابة والزيادة عليها

قال المؤلف: دلالة حديث جابر رضى الله عنه بمجموع ألفاظه على مجموع أجزاء الباب ظاهرة. وفى الدر المختار: ويهال عليه التراب، وتكره الزيادة عليه من النراب، لأنه بمنزلة البناء. وفى رد المحتار: وظاهره أن الكراهة تحريمية، وهو مقتضى النسمي المذكور،

 ⁽١) قال العراقي: يحمل أن المراد البناء على نفس القبر لبرفع عن أن ينال بالوطأ كما يفعله كثير من الناس، أو إن المراد
 النبى أن يتخذ حول القبر بناء. انتهى ما في زهر الربى، ملخصا.

⁽٢) وبوب عليه البيبقى "لا يزاد في القبر أكثر من ترابه لللا يرتفع" كذا في "التلخيص الحبير"، وفي "للمني" لابن قدامة: ولا يستحب وفعه أى القبر بأكثر من ترابه، نص عليه أحمد، وروى أحمد بإسناده عن عقبة بن عامر أنه قال: ولا يجعل في القبر من التراب أكثر نما خرج منه حين حفره. وروى الحلال بإسناده عن جابر قال: ونهى رسول الله يَجْفَعُ أن يراد على القبر على حفرته اهـ (٣٨٤:٢٨).

عن جابر رضى الله عنه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يني عليها، وأن توطأ اهـ..

وفي "التلخيص الحبير" (١٦٥:١): وقال الحاكم: الكتابة على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة، والعمل من أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك اهد. وقال السندى في "تعليقه على ابن ماجه" (٢٤٤:١) بعد نقل قول الحاكم هذا ما نصه: وتعقبه الذهبي في مختصره بأنه محدث، ولم يبلغهم النبي اهي، قلت: التعقب جيد قوى.

لكن نظر صاحب الحلية في هذا التعليل، وقال : وروى عن محمد رحمه الله أنه لا بأس بذلك. فتحمل الكراهة على الزيادة الفاحشة، وعدمها على القليلة المبلغة له مقدار شبر أو ما فوقه قليلا اهـ ملخصا (٩٣٦:١).

وفى الطحطاوى على قول صاحب الدر المحتار (١٠١١): فى الشر نبلالية عن البرهان: يحرم البناء عليه للزينة، ويكره للإحكام بعد الدفن إلخ. وفى كتاب الآثار (٤٦) ونكره أن يجصص، أو يطون أن يجعل عنده مسجدا، أو علما، أو يكتب عليه، إلى أن قال: وهو قول أبى على وقول أبى حنيفة اهد. وفى رد المحتار: وفى خزانة الفتاوى: وعن أبى حنيفة: لا يوطأ القبر حمه الله الهد. وفى رد المحتار: وفى خزانة الفتاوى: وعن أبى حنيفة: لا يوطأ القبر إلا لضرورة، ويزاز من بعيد، ولا يقعد، وإن فعل يكره اهد (٤٥٠١). وفيه أيضا: فى

⁽١) وفي فنية المستملي (٥٥٥): وفي منية المقني: افتار أنه لا يكره التطبين اهد. وأما ما في الشخيص الحبير (١٥٦): عن جعفر بن محمد عن أبيه: "أن التي يُخِلِّه رفع قبره من الأرض شيرا وطن بطين أحمر من العرصة" رواه أبير يكر التجار الد. فهو مرسل لم أقف على ستعده فإن مسع فهو حجة لهذا القول الخطر. وفي أيضا: قال القرمذي: وتدرضي بعض أهل العلم في تعلين القور منهم الحسن البصري، والشائعي المد. وما روى عن ابن مسمود مؤوعا: "لا يزال المبتى يسمع الأقان ما لم يطين قبره" فإستاده باطل قاله الحافظ في التلخيص أيضا (١٥٠١) مؤوعا: "لا يزال المبتى بسمع الأقان ما لم يطين قبره" فإستاده باطل كيكون به بالم". وورعى في ذلك الحسن والشائعية على المبتوع على الله عن عمر" عال نافذة " توفي المثني، وروى أحمد في استاده عن نافع عن ابن عمرة أن كان يتعاهد قبر عاصم بان عمر". "لا لنافذة " توفي ابن لم يك راحية التعاهد قبر عاصم بان عمر". "لما لنافذة " توفي ولكن التعاهد أصم من التعلين، فلأم من التعلين وغيره، ولكن الما يمل كرامة التعلين، فلأصل إباحه والله تعالى أعلم.

۳۲۹۲ - وفى "فتح البارى" (۱۷۸:۳): روى الإمام أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصارى مرفوعا: «لا تقعدوا على القبور». وفى رواية له: رآنى رسول الله على وأنا متكئ على قبر فقال: «لا تؤذ صاحب القبر» إسناده صحبح اهـ.

النوادر، والتحفة، والبدائع، والمحيط وغيره من أن أبا حنيفة كره وطأ القبر، والقعود، والنوم، أو قضاء الحاجة علمه اهـ.

وقال الطحاوى (۲۹۷:۱) ما محصله: إن الجلوس المنهى عنه إنما هو الجلوس لحدث غائط أو بول، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله اهد. فقال صاحب رد المحتار في التوفيق ما نصه (۲:۵:۵): فقد يوفق بأن ما عزاه الإمام الطحاوى إلى أثمتنا الثلاثة من حمل النهى على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى التحريم، وما ذكره غيره من كراهة الوطأ والقعود إلخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة اهد.

وأما ما أخرجه الطحاوى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه "إنما نهى النبى مَلِيَّةٌ عن الجلاس على القبور لحدث غائط أو بول". ورجال إسناده ثقات، كذا فى لنبع البارى الحراس، فهو تعليل موقوف على زيد رضى الله عنه، فلا حجة فيه، فإن العرف يحكم على هذا الصنع مطلقا بأنه من سوء الأوب، وقد علله صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم بقوله: "لا تؤذ صاحب القبر" كما فى حديث عمرو بن حزم رضى الله عنه فهو المعتمد.

وأما ما علقه البخارى فى باب الجريدة على البقر: "كان ابن عمر يجلس على القبور" اهـ فهو محمول على أنه لم يبلغه النبي.

وفى رد المحتار (۱۹۳۷:): فى الهيط: وإن احتج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر، ولا يمتهن فالا بأس به، فأما الكتابة بغير عذر فلا اهـ. وفيه أيضا (۹۳۸:۱): فالأحسن التمسك بما يفيد حمل النهبى على عدم الحاجة كما مر اهـ.

واستدل صاحب رد المحتار على الجواز بما في التلخيص الحبير (١٦٦:١): أبو داود من حديث المطلب بن حنطب، وليس صحابيا قال: "لما مات عثمان بَّشُّ مُظفون أخرج بجنازته، فدفن، فأمر النبي ﷺ رجلا يأتي بحجر، فلم يستطع حمله، فقام إليه رسول الله ٣ ٢ ٢ - عن: أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلَيْةِ. ولأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر) رواه مسلم (٣١٢:١).

عَلِيْتُهُ وحسر عن ذراعيه، قال المطلب: قال الذي يخبرني: كأني أنظر إلى بيض ذراع، رسول الله ﷺ حين حسر عنهما ثم حملها، فوضعها عند رأسه، فذكره(١١)، وإسناده حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب وهو صدوق، وقد بين المطلب أن مخبرا أخبره به، ولم يسمه، ولا يضر إبهام الصحابي اهـ. فقال صاحب رد المحتار: فإن الكتابة طريق إلى تعرف القبر اهـ. (٩٣٧:١).

قوله: "عن أبي هريرة" إلخ. دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة.

وأما ما رواه الطحاوي (٢٩٧:١) من طريق محمد بن أبي حميد أن محمد بن كعب القرظي أخبرهم قال: إنما قال أبو هريرة: قال رسول الله عَظِّيُّة: (من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأتما جلس على جمرة نار؛ اهـ ففي فتح الباري: "إسناده ضعيف' (١٧٨:٣) وفي التقريب: ضعف محمدا هذا (١٨١).

فَائْدَةَ: قد ورد في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم "وأن يقعد عليه" وعند الترمذي "أن توطأ" كما قد علمته. ومخرج الحديث واحد. فهذا الاختلاف من تصرف الرواة فلم يعلم لفظ رسول الله عَلَيْكِ. والذي يغلب على الظن أن لفظه عَلِيْكُ هو الأول، لأنه قد ثبت هو أو ما في معناه في طريق أخرى، فروى النسائي وسكت عنه عن عمر بن حزم رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: ﴿لا تقعدوا على القبور اهــ؛ (٢٨٧:١). وتقدم في المتن بتخريج أحمد. وروى مسلم عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله عَلِيَّةِ: (لا تجسسوا على القبور، ولا تصلوا إليها) (٣١٢:١). فعبر بعض الرواة عن القعود بالوطأ، لأنه في الأكثر يؤدى إليه فافهم والله تعالى أعلم.

تممة: عن على رضى الله عنه قال: "أمرنا رسول الله عَلَيْةِ أن تدفن موتانا وسط قوم صالحين، فإن الموتى يتأذون بجار السوء كما يتأذى به الأحياء" رواه الماليني، في المؤتلف والمختلف، كذا في كنـز العمال (١١٩:٨). ولم أقف على سنده. وعن أبي، هريرة مرفوعا.

⁽١) وهسو ما في سنن أبي داود وقال: وأ تعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي، اهـ. وسكت عر الحديث أبو داود.

.....

تادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين؛ فإن الميت يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار لسوءة رواه أبو نعيم فى "الحلية". قال الشيخ: "حديث ضعيف". كذا فى العزيزى [۲:۷۷). ويقوى هذين الحديثين ما تقدم فى المتن من حديث عموو بن حزم رضى الله عنه: "لا تؤذ صاحب القبر" اهـ. فيستحب الدفن وسط قوم صالحين.

وفى المغنى لابن قدامة: ويستحب الدفن فى المقبرة التى يكثر فيها الصالحون والشهداء، لتناله بركتهم، وكذلك فى البقاع الشريفة. وقد روى الشيخان بإسنادهما: أن موسى عليه السلام لما حضره الموت سأل الله تعالى أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية بحجر" قال: وجمع الأقارب فى الدفن حسن. لقول النبي على لما دفن عثمان بن مظمون: أدفن إليه من مات من أهلى" أهـ (٣٨٩:٣). قلت: رواه أبو داود وإسناده حسن كما نقدم، ولأن ذلك أسهل لزيارتهم، وأكثر للترحم عليهم.

تنبيه: استدل الشيخ مجد الدين ابن تيمية على استحباب دفن الذى لم يجامع تلك الليلة المرأة بما رواه البخارى في "باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت بمعض بكاء أهله عليه: عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: "شهدنا بنتا للنبي ﷺ، قال: ورسول الله ﷺ قال عن أنس بن مالك رضى الله عنية تدمعان. قال: فقال: "هل منكم رجل^(١) لم يقارف الليلة" فقال أبو طلّخة: أنا قال: "فأنزل. في قبرها" اهد وفي فتح البارى (١٧٧١٣) عن التاريخ الأوسط للبخارى. ومستدرك الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضى الله عنه. "لا يسدخسل القبر أحسد قارف أهلسه البارحسة، فتنحي

⁽١) قلت: وحنل الطحاوى المقاوفة على المقاولة المذمومة واستيمد الحمل على الإصابة من الأهل، لأن إصابة الرجل أهد غير مذموم كلي المنفى كون أهداء غير مذموم كلي المنفى كون عدمها أوفيدواليق بالمستور من المؤسسة على كون عدمها أوفيدواليق بالمستور على المراقبة والذي يظهر عدمها أوفيدواليق بالتورول في قبر المراقب ليأم والمستورية على المراقبة على المنفق كليا في كلوم وعلى القلدي المنفق على المنفق المنفق على المنفق ع

أى نزل أولا أولاهم أقرب الناس إليها من الأجانب ثم احتيج إلى رابع للإعانة. واستشرف لها الناس. و كانوا حميما سواه، فقال النبي ﷺ " لا ينزل في قبرها إلا من كان لم يقارف أهله". احترازا من النرجيح من غير مرجح تطبيباً لقلومهم، فتسحى الناس كلهم. ونزل أبو طلحة. وفي الحديث دلالة على أن الزوج يلتحق بالأجانب بعد موت زوجه فلا ينزل في قبرها إلا لعذه، ولا يجوز له غسلها بالأولى.

باب النهي عن تربيع القبور واختيار تسنيمها

عثمان رضي الله عنه " اهـ.

إعلاء السنن

قال بعض الناس: وهذا الاستدلال ليس بجيد لما ذكروا في تعليله، ففي فتح البارى (٢٧:٣): وعلل ذلك بعضهم بأنه حينك يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة. وحكى ابن حبيب أن السر في إينار أبي طلحة على عثمان رضى الله عنه أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة، فتلطف على منعه من السول في قبر زوجته بغير تصريح، ووقع في رواية حماد المذكورة "فلم يدخل عثمان القبر" اهد. وفي عمدة القارى (٨٠٤٤) فأراد أنه لا يسنول في قبرها معاتبة عليه، فكنى به عنه أهد. قال بعض الناس: فعلى الأول يثبت الاستحباب، وعلى الثاني لا، والثاني ولو لم يثبت فإنه محتمل، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال فافهم.

قلت: لا يبطل الاستدلال باحتمال ناشىء من غير دليل، وهذا كذلك كما اعترفت به، فاشتدلال ابن تيمية به تام. ونظيره ما قاله الفقهاء من أن المتأهل أولي بالإقامة من العرب، وما قالوه من استحباب الحروج إلى الجمعة بعد المجامعة بزوجته، ليكون أسكن لشهوته، وأفرخ لقلبه، فكذا ههنا.

بقى أن أبا طلحة لم يكن من محارمها، فكيف ساغ له دخول قبرها؟ اللهم إلا أن يكون لم يحضر قبرها حينئذ من محارمها غير رسول الله ﷺ فاحتاج إلى معونته، فاتسع له ما يتسع لأجنبي أن يتيمم الميتة من وراء ثيابها فافهم. ولعله ﷺ لم يسزل في قبرها لعذر عرض له.

باب النهى عن تربيع القبور واختيار تسنيمها

قوله: "أخبرنا أبو حنيفة" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرةًا

وفي الدر المختار: ولا يربع للنهي، ويسنم ندبًا. وفي رد المحتار: قوله: "ويسنم" أي

(٤٤). وفيه مجهول كما ترى، فهو منقطع إلا أنه من مراسيل القرن الثانى أو
 الثالث فهو حجة عند الأصحاب.

٣٩٩٥ – أخبرنا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: (أخبرنى من رأى قبر النبى عَيِّقَةٍ، وقبر أبى بكو، وقبر عمر رضى الله عنهما مسنمة أن ناشزة من الأرض عليها فلق أن مدر أبيض، رواه الإمام محمد فى "كتاب الآثار" (٤٤). وهو فيه مجهول كما ترى، ورجاله ثقات، ومراسيل إبراهيم صحاح.

۲۲۹٦ – حدثنا: محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو بكر بن عياش عن سفيان التمار أنه حدثه «أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنما، رواه البخارى،

يجعل ترابه مرتفعا عليه كسنام الجمل اهـ (١٩٣٧:١). قلت: فالنبى محمول على الكراهة التنزيهية، وفي فتح البارى (٢٠٣٠). وهو قول أبى حنيفة، ومالك، وأحمد والمزنى، وكثير من الشافعية. وادعى القاضى حسين اتفاق الأصحاب عليه، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استعبوا التسطيح كما نص عليه الشافعي اهـ. ودلالة بقية الأحاديث على الجزء الثاني من الباب ظاهرة.

وأما ما في التلخيص الحبير (١٦٦:١): احتج الشافعي على أن القبور تسطح بحديث على: "لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفا إلا سويته، وهذا الحديث رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجة، كما في نيل الأوطار (٣٤٤:٣) فلا يعارض أحاديث التسنيم، فإن معناه كما في الجوهر النقي (٢٦٥:١): أي سويته بالقبور المعادة اهـ.

وفيه أيضا: ذكر (أى البيهقى) فيه أمره عليه السلام عليا رضى الله عنه أن لا يترك قبرا مشرفا إلا سواه ولا تمثالا إلا طمسه. قلت: الظاهر أن المراد قبور المشركين، بقرينة عطف التمثال عليها، وكانوا يجعلون عليها الأنصاب والأبنية، فأراد عليه السلام إزالة آثار الشرك اهم.

⁽١) أي أنها مسنمة وهو ثابت في نقل صاحب الكفاية.

⁽٢) بكسر فاء وفتح لام جمع فلقة، القطعة، كذا في "مجمع البحار" في شرح حديث آخر.

⁽٣) هو ابن دينار على الصحيح، وهو من كيار أتياع التابعين، وقد لحق عصر الصحابة، ولم أر له رواية عن صحابي، انتهى ما في "فتح البارئ" ملخصا.

وفى فتح البارى: زاد أبو نعيم فى المستخرج: وقبر أبى بكر وعمر كذلك اهـ. وفى الجوهر النقى (٢٦٦:١): وفى مصنف ابن أبى شبية: ثنا عيسى بن يونس عن سفيان التمار: (دخلت البيت الذى فيه قبر النبى ﷺ، فرأيت قبره وقبر أبى بكر رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه مسنمة. وهذا سند صحيح اهـ.

وأما ما قال الشافعي كما في التلخيص الحبير (١٦:١): والحصباء لا تثبت إلا على مسطح اهد وقد تقدم في باب رش الماء أن النبي على قبر إبراهيم ابنه، ووضع عليه حصباء اهد فهو غير محتج إلى تقرير الرد، وأما ما تقدم في ذلك الباب أيضا من حديث القاسم فكشفت لى عن ثلاثة قبور لا مشرفة، ولا لاطفة، مبطرحة ببطحاء العرصة الحمراء، اهد. فلا يدل على تربيع وتسطيح. قال في "الجوهر النقي" (١٥:٢٦) ذكر الطحاوى في كتابه الكبير في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال: ليس في هذا دليل على تربيع، ولا تسنيم، لأنه يجوز أن يكون مبطوحة البطحاء وهي مسلمة. وفي التجريد للقدورى: يحتمل أن تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها، فهذا الحبر محتمل، وحديث النمار صريح في التسنيم اهد.

وفيه أيضا ما لفظه: وذكر البيهقى حديث النمار ثم قال وحديث القاسم أصح، وأولى أن يكون محفوظا. قلت: هذا خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن، بل حديث النمار أصح، لأنه مخرج في "صحيح البخارى"، وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح اهد.

فو ائد:

الأولى:

اعلم أن استعداد الكفن للمرأ لا بأس به، وحفر القبر قبل أوانه لا يحمد، والدليل عليه (¹⁾ ما رواه البخارى عن سهل رضى الله عنه: "أن امرأة جاءت النبى على الله بيردة منسوجة إلى أن قال: فحسنها فلان فقال: اكسنيها ما أحسنب. قال القوم ما أحسنت لبسها النبى على محتاجا إليها، ثم سألته، وعلمت أنه لا يرد، قال: إنى والله ما سألته

⁽١) ليس فيه دليل على اتخاذ الكفن مطلقا قبل الموت إنما يثبت به كفن التبرك.

٩٢ ٢٩ - ثنا يحيي بن سعيد عن سفيان عن أبى حصين عن الشعبى: ارأيت قبور شهداء أحد (٢٠ جثا مسنمة). رواه ابن أبى شبية فى "مصنفه"، وهذا سند صحيح (الجوهر النقى ٢٢٦٠١).

لألبسها وإنما سألته لتكون كفنى. قال سهل: فكانت كفنه " (١١٣:٣) ١١٥، مع فتح البارى والدليل على الثانى ما فى فتح البارى: قال ابن بطال: وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت، وتعقبه ابن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة قال: ولو كان مستحبا لكثر فيهم (١١٥٠) قلت: ولأن الكفن يمكن حمله إلى كل مكان والقبر لا يمكنه ذلك. ولا يعلم أحد موضع موته.

فائدة ثانية:

هل يصلى على بعض أعضاء الميت أم لا؟ فقد ورد في الآثار الصلاة على الأعضاء، فعنها ما في التلخيص الحبير قال الشافعي: أنا بعض أصحابنا عن ثور عن خالد بن معدان: "أن أبا عبيدة رضى الله عنه صلى على رؤوس" (١٠:٧). وشيخ الشافعي مجهول، وخالد من رجال الجماعة لكنه لم يلق أبا عبيدة رضى الله عنه، كما في تهذيب التهذيب (١٩:٣١). وثور ابن يزيد من رجال الصحيح. وفي الجوهر النقى: قال ابن المنذر في الأشراف: لا يصح ذلك رأى الصلاة على الرؤوس) عنه أي عن أبني عبيدة اهـ.

ومنها ما فى التلخيص الحبير أيضا: روى الحاكم عن الشعبى قال: "بعث عبد الملك ابن مروان برأس ابن الزبير رضى الله عنه إلى عبد الله بن معازم بخراسان، فكفنه عبد الله ابن خازم وصلى عليه" قال بعض الناس: ولم أقف على سند الحاكم، وابن خازم صحابى، كما فى التقريب (١٠١).

وقال الشيخ: ومذهبنا أنه لا يصلى على الرؤوس، كما فى الدر المختار: وجد رأس آدمى أو أحد شقيه لا يغسل، ولا يصلى عليه، بل يدفن، إلا أن يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس. وفى رد المحتار: كذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس، بحر (٨٩٨:١). ووافقنا

⁽١) أي أتربة مجموعة. كذا في "مجمع البحار".

۲۲۹۸ ثنا: ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد بن أبى عثمان قال:
 "رأیت قبر ابن عمر رضی الله عنه مسنما". رواه ابن جریر الطبری، کذا فی

فيه الشعبي إن صح النقل عنه كما في الجوهر النقى بعد نقل قصة ابن خازم قوله: "أخطأ، لا يصلى على الرأس".

قلت: لم يذكر صاحب الجوهر النقى من عند نفسه بل هو من تتمة رواية الحاكم في المستدرك. ولفظه: عن صاعد بن مسلم البشكرى، قال: سمعت الشعبي يقول: بعث عبد اللك بن مروان برأس عبد الله بن الربير إلى ابن حازم بخراسان، فكفنه، وصلى عليه. قال الشعبى: أخطأ لا يصلى على الرأس اهر (٣٠٣٥). سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي فقال: صاعدوه.

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان (٣٤:٣). وفيه أيضا: روى عيسى بن يونس عن صاعد بن مسلم سمع الشميى يقول في القتيل يوجمد مقتولا قال: "صلوا على البدن" اهم. قلت: وإن سلمنا ضعف صاعد فالاستدلال بصلاة ابن خازم على الرأس باطل، وهو المطلوب.

قال الشيخ: ووجه قولنا هذا أن من شرائط الصلاة على الميت كونه حاضرا. وأوضح الأدلة عليه ما ذكره الشامى فى رد انحتار، ونصه: من جملة ذلك أنه توفى خلق كثير من أصحابه على من أعزهم عليه القراء، ولم ينقل عنه أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال: "لا يموتن أحد منكم إلا آذنتمونى به فإن صلاتى عليه رحمة له " اهد (١٠٨٠). فلما ثبت اشتراط حضور الميت، ولم يكن أكثره حاضرا، كان كفيية كله، فإن للأكثر حكم الكل، اعتبره الشرع فى كثير من الأحكام، والرأس ليس أكثره، فلا يصلى عليه، وصرح باشتراط كون الأكثر أمام المصلى فى الدر انختار) بقوله: " ووضعه وكزنه هو أواكثره أمام المصلى اهد " (١٠ - ٩٠٨ مع رد الحتار). فمن صلى عليه من السلف إن صح عنهم، فإنما هو رأى منهم لا يصادم الكلية الشرعية الضرورية المذكورة، فلا يقدى به انتهى كلام الشيخ.

فائدة ثالثة:

لا يجوز إخراج الميت عن القبر بلا ضرورة شرعية، كتعلق حق النمير ونحوه. ويدخل عندى في عموم قوله تعالى: ﴿وَلا تَجسسوا﴾، ويؤيده ما في كنز العمال عن أنس "الجوهر النقى" (٢٦٦:١) قلت: رجاله ثقات من رجال الجماعة غير أن خالدا لم أعرف حاله، إلا أن عبد الرحمن بن مهدى أبى الرواية إلا عن الثقات كما في

رضى الله عنه (مرفوعا) ولا تطلعوا فى القبور فإنها أمانة. ولا يدخل القبر إلا ذو أمانة. فعسى أن يحل العقد فيتجلى له وجه أسود. وعسى أن يحل العقد فيرى حية سوداء مطوقة فى عنقه، وعسى أن يسويه فى لحده فيسمع أصوات السلاسل، وعسى أن يقلبه فيتصور له دخان من تحته فإنها أمانة، رواه الديلمى فى مسند الفردوس (٨٨:٨) وسنده ضعيف على القاعدة المذكورة فى الخطبة، لكنه يصلح للتائيد.

وأما ما أخرجه البخارى في "باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة" عن جابر رضى الله عنه قال: "لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال: ما أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل من أصحاب النبي على أول لا أترك بعدى أغر على منك غير رسول الله على دينا فاقض، واستوص بأخواتك خيرا. فأصبحنا، فكان أول قبل، ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر وإذا هو كيره وضعته مُنيّة غير أذنه ". اهد فالظاهر أن هذا اقتضاء طبعي له رضي الله عنه قد منع من الالتفات إلى المنع الذي كان نظريا لا صريحا بديهيا، لأن هذا لم يكن بضرورة، وقد يختلف الرأى في درجة الضرورة، فليس اجتهاد أحسد حجـة على مجتهد آخر...

قال بعض الناس: وعندى يجوز إذا كان له وجه يعتد به، وفي قصة جابر رضى الله عند كان الأمر كذلك، فإن الأصل في الشريعة أن يدفن كل أحد علحدة إلا عند الضرورة، فأحب جابر رضى الله عنه هذا الأصل، ففعل ما فعل حين قدر عليه، وقد وقع ذلك في زمنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. ويستفاد الجواز في هذه الصورة من كلام العيني أيضا في عمدة القارى (١٨:٣) ولفظه: والدليل على الإعراج لضرورة فعله ﷺ الذي رواه البخارى في الباب المذكور عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: "أتى رسول الله على من ربقه، وألبسه قميصه" الحديث. وقد تقدم في باب كفن الرجل ونوعه، بلغظة: "أتى النبي على الأجل ونوعه،

قلت: إن كانَّ النبش لكون الإثنين قد دفنا في قبر واحد داخلا في حد الضرورة، فليكن كذلك إذا دفن من غير صلاة عليه أو من غير كفن، فإن الصلاة على الميت من

تهذيب التهذيب" (٢٨١:٦) فهو ثقة أيضا على هذه القاعدة.

الفرائض، وكذا كفنه، وليس دفن كل ميت علحدة بفرض، والمذهب علم جواز النبش للصلاة والكفن، فللدفن علحدة بالأولى. وقد ذكر العيني المذهب في العمدة (١٨٣:٣). فالحق أن يقال: إن في رواية جابر عند البخارى تصحيفا من الرواة في قوله: "بعد ستة أشهر" والصحيح "بعد ست وأربعين سنة"، فقد روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه "أن عمرو بن الجموح، وعبد الله بن عمرو الأنصاريين السلميين كانا قد حضر السيل قبرهما، وكان قبرهما مما يلى السيل، وكانا في قبر واحد، وهما ممن استشهد يوم أحد، فحفر عنهما ليفيرا من مكانهما، فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس. وكان بن أحد وبين يوم خفر عنهما "ست وأربعون سنة".

قال أبو عمر: لم تختلف الرواة في قطعه، ويتصل معناه من وجوه صحاح قاله الزرقاني. قال: وقد ذكر القصة ابن إسحاق في المغازى فقال: حدثنى أبي عن أشياخ من الأنصار قالوا: "لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم، فجئنا، فأخر جناهما كأنهما دفنا بالأمس". وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد عن جابر. ولا يخفى أن إخراجهما والحال هذه إنما كان لانكشاف التراب عنهما، ولا بد من ذلك اتفاقا، لوقاية الميت عن السيل إكراما له. ثم لم تم لعن حيابر بدفنهما في قبر واحد فدفن أباه في قبر علحدة.

وإن سلمناً أن جابرا أخرج أباه بعد ستة أشهر لمجرد كونه قد دفن معه آخر فنقول: لم يثبت أن ذلك كان بعلم النبي ﷺ، فلا حجة فيه. وإخراجه ﷺ ابن أبي كان قبل ستره في اللحد، وإهالة التراب عليه، وذلك جائز عندنا أيضا بدليل فعله ﷺ بابن أبي، فافهم. ذكره في مراقى الفلاح (٣٥٨ مع الطحطاوي).

فائدة رابعة:

فى التلخيص الحبير (٥٨:١): روى الحاكم من حديث يعلى بن مرة: "سافرت مع النبي على بن مرة، "سافرت مع النبي على الله مرة، قلما رأيته مر بجيفة إنسان إلا أمر بمواراته، لا يسأل أ مسلم هو أم كافر" اهد. قلت: صححه الحاكم على شرط مسلم، ولم يتعقبه الحافظ بشيء، فهو صحيع عنده أو حسن. ولكن الذهبي تعقبه وقال: ضعيف منكر، فإن فه عمر ابن عبد الله ابن يعلى بن مرة مجمع على ضعفه، وأبوه تابعي، ولم يلق عمر جده اهد (٢٧١١).

باب جواز تقبيل الميت وأن تعظيمه كتعظيمه في حياته

۲۲۹۹ عن: عائشة رضى الله عنها: «أن النبى ﷺ قبل عنمان بن مظعون رضى الله عنه وهو ميت وهو يبكى، أو قال: عيناه تذرفان». رواه الترمذى (۱۸۱:۱)، وقال: "حسن صحيح".

۲۳۰ عن: عائشة وابن عباس رضى الله عنهم: (أن أبا بكر قبل النبى على معدد موته). رواه البخارى (۲٤١٣).

- ٣٣٠١ عن: عائشة رضى الله عنها: أن رسول الله على قال: «كسر عظم الميت ككسره حيا». رواه أبو داود (٢٠٤٠٣) وسكت عنه هو والمنذرى. وفي "بلوغ المرام" (٩٠١): بإسناد على شرط مسلم اهـ. ورواه ابن حبان في "صحيحه"، كذا في "الترغيب".

٣٠٠٢ عن بشر بن معبد المعروف بابن الخصاصية قال: بينما أنا أماشي النبي سَلِيَّةً نظر فإذا رجل بمشى بين القبور عليه نعلان. فقال: (يا صاحب السبتين! ألق سبتيك). وذكر تمام الحديث. رواه أبو داود. والنسائي، وابن ماجه بإسناد حسن، كذا في "كتاب الأذكار" (٧٣) للإمام النووي نور الله عز وجل مضجعه. وفي فتح البارئ" (١٦٥:٣): فوصححه الحاكم اهد. قلت: سكت عنه أبو داود، والنسائي، فهر ثابت عندهم.

باب استحباب صنع الطعام لأهل الميت وكراهته منهم للناس

٣٠٣٠ عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال: لما جاء نعى جعفر ٨

باب جواز تقبيل الميت وأن تعظيمه كتعظيمه في حياته

قوله: "عن عائشة رضى الله عنها بتخريج الترمذي والبخاري". قال المؤلف: دلالة الحديثين على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قوله: "عن عائشة بتخريج أبى داود". قال المؤلف: دلالة هذا الحديث وحديث بشر على الجزء الثاني من الباب ظاهرة.

باب استحباب صنع الطعام لأهل الميت وكراهته منهم للناس

قوله: "عن عبد الله" إلخ، قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله في فتح القَدير

إعلاء السنن

رضى الله عنه قال النبى ﷺ: (اصنعوا لأهل جعفر طعاما، فإنه قد جاءهم ما يشغلهم، رواه الترمذى (١١٩:١) وحسنه. وفى "التلخيص الحبير" (٦٨:١): وصححه ابن السكن اهـ.

٢٣٠٤ عن جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا نرى الاجتماع إلى أهل
 الميت، وصنعة الطعام من الناحية، رواه ابن ماجه (٢٥٢:١). وقال السندى:
 وفي "الزوائد": إسناده صحيح اهـ.

باب استحباب زيارة القبور عموما وزيارة قبر النبي ﷺ خصوصا وما يقرأ فيها

٥ - ٢٣٠٥ عن أبي بريدة عن أبيه رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلِيَّةٍ:

(۱۰۲۲): ويستحب لجيران أهل الميت والأقرباء الأباعد تهيئة طعام لهم يشبعهم يومهم وليلتهم، لقوله ﷺ اصنعوا فذكره. ولأنه بر ومعروف، ويلح عليهم فى الأكل، لأن الحزن يمنعهم من ذلك، فيضعفون اهـ.

قوله: "عن جرير" إلخ، قال السندى: قوله: "كنا نرى" هذا بمنزلة رواية إجماع الصحابة رضى الله عنهم، أو تقرير النبى ﷺ، وعلى الثانى فحكمه الرفع، وعلى التانين فهو حجة اهد. وفي فتح القدير (١٠٢٠): ويكوه اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت، لأنه شرع في السرور لا في الشرور، وهي بدعة مستقبحة، ثم ذكر حديث جرير رضى الله عنه.

باب استحباب زيارة القبور عموما

وزيارة قبر النبي ﷺ حصوصا وما يقرأ فيها

قوله: "عن أبن بريدة" إلخ، "وعن أبي هريرة" إلخ. دلالتهما على الجزء الأول من الباب ظاهرة. ولفظ النسائي قريئة على الاستحباب.

وفى شرح مسلم للنووى: قال القاضى عياض رحمه الله: سبب زيارته ﷺ قبرها أنه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها، ويؤيده قوله ﷺ في آخر الحديث. «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها». رواه مسلم (٣١٤:١). وعند النسائي (٢٨٦:١) في هذا المتن وقد سكت عنه: (نهيتكم عن زيارة القبور فمن أراد أن يزور فليزر، ولا تقولوا هجرا) اهـ.

۲۳۰٦ – عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: زار النبى ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال ﷺ واستأذنت ربى فى أن أستغفر لها، فلم يؤذن لى، واستأذنته فى أن أزور قبرها، فأذن لى، فزوروا القبور، فإنها تذكر كم الموت. رواه مسلم (۲۱::۱).

٣٣٠٧ عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله على قال: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، فإنها تزهد في الدنيا، وتذكر الآخرة، رواه ابن ماجه (٢٤٥:١). وقال السندى: وفي الزوائد: إسناده حسن اهـ. وصححه المنذرى في "ترغيبه" (٢:١٠٢٥).

٣٣٠٨ – عن عائشة رضى الله عنها فى حديث طويل: وقلت: كيف أقول لهم^(١) يا رسول الله؟ قال: قولى: السلام على أهل الديار من المؤمنين، والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا، والمستأخرين. وإنا إن شاء الله بكم للاحقون،. رواه مسلم (٣١٤:١). بسندين، والسند الذى هذا لفظه فيه شيخ مسلم لم يسم.

قوله: "عن ابن مسعود" إلخ. دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قوله: "عن عائشة رضى الله عنها" إلغ. قال الحافظ في التلخيص الحبيز (١٦٧:١): ثما يدل للجواز بالنسبة إلى النساء ما رواه مسلم، فقد كره. وفي أشعة اللمعات (٣٦٣:١): واين دلالت دارد بر جواز زيارت مرتسارا، وبرانكه حديث لعن پيش از رخصت بود اهد.

قال بعض الناس: لأنه عَلِي لم ينكر عليها الزيارة. قلت: لا دلالة فيه على ذلك،

فزوروا القبور، فإنها تذكركم الموت" اهـ.

⁽١) أي للموتي يعني عند زيارتهم.

وقد رواه النسائى (٢٨٦:١) وسكت عنه. وإسناده إسناد مسلم، وليس فيه راو غير مسمى. وفيه يوسف بن سعيد شيخ النسائى لم يخرج له غيره من أصحاب الصحاح، وهو ثقة حافظ، كما فى التقريب، ومسلم إنما يروى عن ثقة، كما حققناه فى حواشى باب ترك رفع اليدين فى غير الافتتاح، فلا يضره عدم التسمية.

٣٠٩٩ – ٢٣٠٩ عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: (هر النبي ﷺ بامرأة تبكى عند قبر، فقال: اتقى الله واصبرى، قالت: إليك عنى، فإنك لم تصب بمصيبتى، ولم تعرفه، فقيل لها: إنه النبي ﷺ، فأتت باب النبي ﷺ، فلم تجد عنده بوابين فقالت: لم أعرفك. فقال: وإنما الصبر عند الصدمة الأولى». رواه المبخارى (١٧١١).

٣٣١٠ – عن: عبد الله بن أبى مليكة قال: توفى عبد الرحمن بن أبى بكر بالحبشى. قال: فحمل إلى مكة. فدفن فيها. فلما قدمت عائشة رضى الله عنها

فإن الحديث إنما سبق لتعليم السلام على أهل القبور، دون إياحة الزيارة للنساء. وقد تمر المرأة على أهل القبور في مسير لها من غير قصند الزيارة فتحتاج إلى التسليم عليهم، فلا يلزم من تعليمه لهن إياحة الزيارة قصدا، لا سيما وقد علم النبي ﷺ كونه يدفن في بيت إحدى أزواجه، فلعله علمها السلام على أها, القبور لأجل, ذلك، فافهم.

قال بعض الناس: وكذلك يدل عليه حديث أنس رضى الله عنه الآتي بعد هذا الحديث. قال في فتح الباري (١١٨:٣). ويؤيد الجواز حديث الباب، وموضع الدلالة منه أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر. وتقريره حجة.

قلت: ولقائل أن يقول: إن قوله ﷺ: "اتقى الله" فيه إنكار قعودها عند القبر، وقوله: "اصبرى" حضها على الصبر. وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

قوله: "عن عبد الله" إلخ. في فتح البارى: وممن حمل الإذن على عمومه للرجال «النساء عائشة رضى الله عنها، فروى الحاكم من طريق ابن أبى مليكة أنه رأها زارت غير أخيها عبد الرحمن فقيل لها: " أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك؟ قالت: نعم! كان نهى أتت قبر عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت:

وكنا كندماني جذيمة حقبة من الدهر حتى قيل: لن يتصدعا

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

ثم قالت: "لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت، ولو شهدتك ما زرتك" رواه الترمذى (١٢٥:١)، قلت: رجاله رجال "الصحيحين".

٣٣١١ عن: على بن الحسين عن على رضى الله عنه: "أن فاطمة رضى

ثم أمر بزيارتها اه.". (١١٨:٣): قلت: وإنكار من أنكر عليها من الصحابة يدل على أنهم حملوا الإذن على الخصوص للرجال، وإذا تعارض الرأيان من الصحابة فلا حجة في واحد منهما. ودلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

قال بعض الناس: ومعنى قولها: "ولو شهدتك ما زرتك" أى لو شهدتك عند الموت لأكتفيت بذلك عن الزيارة لإطمينان القلب بالرؤية. قلت: بل فيه اعتذار عن زيارتها، بأنها إنما فعلت ذلك مضطرة، ولو شهدته عند الموت لم توره، لما في زيادرة النساء القبور من الكراهة.

قوله: "عن على بن الحسن" إلخ. قال بعض الناس: دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة. قلت: كلا فإن سنده ضعيف لا يصلح للاحتجاج به.

قال بعض الناس: ثم اعلم أن استحباب زيارة القبور قد ثبت بهذه الأحاديث للرجال والنساء جميعا، وقد أختلفوا في النساء، ففي فتح البارى (١٨٠٣). واختلف في النساء، فقيل: دخلن في عموم الإذن، وهو قول الأكثر، ومحله إذا أمنت الفتنة، وقيل: الإذن خاص بالرجال، ولا يجوز للنساء زيارة القبور، وبه جزم الشيخ أبو اسحاق في الملاهب. واستدل له بحديث عبد الله بن عمور الذي تقدمت الإشارة إليه في باب اتباع النساء الجنائز، وبحديث: "لعن رصول الله ﷺ زوارات القبور" أخرجه الترمذي، وصححه من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث ابن عباس رضى الله عنه، ومن حديث حسان بن ثابت رضى الله عنه، ومن

الله عنها بنت النبي ﷺ كانت تزور قبر عمها كل جمعة، فتصلى، وتبكى عنده ". رواه الحاكم، كذا في "التلخيص الحبير" (١٦٧:١) قال بعض الناس:

كراهة تحريم أو تمنزيه؟ قال القرطبى: هذا اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقضيه الصفة من المبالغة، ولعل السبب ما يفضى إليه ذلك من تضييع حق الزوج، والتزوج، وما ينشأ منهن من الصباح، ونحو ذلك. فقد يقال: إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن. لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء اهد ملخصا.

قلت: حديث ابن عمرو الذى ذكره الحافظ نصه فى فتح البارى (١٥:٣) إن النبي عليه و النبي عليه و النبي عليه و النبي عليه و النبي عليه الله الله الله الله و النبي الله و الكدى. قال: لا". الحديث أخرجه أحمد، والحاكم وغيرهما. فأنكر عليها بلوغ الكدى، وهو بالضم وتخفيف الدال والمقصورة وهى المقابر اهد. وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى باب التعزية مطولا، وسكت عنه: وفى الترغيب (١٧:٧): رواه أبو داود، والنسائى بنحوه إلا أنه قال فى آخره: فقال: لو بلغتها ممهم ما رأيت الجنة حتى يربها جد أبيك: وربيعة هذا (أى الراوى فى هذا الإسناد) من تابعى أهل مصر، فيه مقال لا يقع فى حسن الإسناد اهد. وفى التقريب (٨٥): صدوق له مناكير اهد.

قال بعض الناس: فهذا الحديث لا يقاوم أحاديث الصحيحين الدالة على الجواز للنساء من حيث الإسناد، وكذا من حيث الدلالة أيضا، فإنه لا يدل على المنع من الزيارة، وإنما يدل على المنع من اتباع الجنائر مع الرجال إلى المقابر. والوجه هو الاختلاط الشديد معهم بغير حاجة، والزيارة لا تحتاج إلى الاختلاط، فافترقا.

قلت: قد تقدم منا أن أحاديث الشيخين لا دلالة فيها على الجواز للنساء، وحديث فاطمة رضى الله عنها في بلوغ الكدى رواه الحاكم في المستدرك (٣٧٣:١) و٣٧٣) وصححه على شرط الشيخين، وأقره عليه الذهبى في تلخيصه. فلا يضره ما في ربيعة من المقال. فإن كثيرا من رواة الصحيح لم يسلم من المقال، والعمل على توثيقه، فكذا هذا. وما ذكره من الفرق بين الاتباع، والزيارة فباطل، فإن اتباع النساء الجنازة ممكن بدون الاختلاط بأن يمشين في حواشي الطريق ويتركن وسطها للرجال. وأيضا فلفظ الحاكم:

لم يذكر صاحب التلخيص من السند إلا هذا القدر تنبيها على أن فيه انقطاعا بين على رحمه الله وعلى رضى الله عنه. والانقطاع صرح به في ترجمة زين

"قالت: معاذ الله أن أبلغ معهم الكدى، وقد سمعتك تذكر فيه ما تذكر " يدل على نهيه ﴿ يَشِيُّتُ عَن بلوغ النساء الكدى مطلقا، سراء كان مع الاختلاط بالرجال أو بدونه، كما لا يخفى على من له ذوق باللسان. وهذا هو الذى فهمه منه أهل العلم من الفقهاء.

قال بعض الناس: ويعارضه في الاتباع أيضا ما هو أصح منه، وهو ما رواه البخارى في "باب اتباع النساء الجنازة" عن أم عطية رضى الله عنها قالت: "نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا" اهـ. وفي فتح البارى (٥:٣): أى ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات، فكأنها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم اهـ.

قلت: ولقائل أن يقول: معناه نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يوجب علينا الاتباع. كما أوجب على الرجال إيجابا على الكفاية. وعلى هذا فلا يعارض حديث الكدى. وروى ابن ماجة عن على، قال: "خرج رسول الله على فإذا نسوة جلوس. فقال: ما يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنازة. قال: هل تفسلن؟ قلن: لا. قال: هل تعلين فيمن ينشلي؟ قلن: لا. قال: هل تعلين فيمن يدلي؟ قلن: لا. قال: هل تعلين فيمن فيه إسماعيل بن سلمان الأزرق ضعفه غير واحد، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في التبذيب. وهو صريح في نهى النساء عن اتباع الجنائز، لقوله: "ما زورات غير مأجورات" فالأولى حمل قول أم عطية: "ولم يعزم علينا" على المعنى الذي ذكرته، دون الذي ذكرته، دون

وفى الفتح أيضا: وقال القرطبى: ظاهر سياق أم عطية أن النبى نهى تسزيه، وبه قال جمهور أهل العلم، ومال مالك إلى الجواز، وهو قول أهل المدينة. ويدل على الجواز ما رواه ابن أبى شبية من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبى هريرة رضى الله عنه: "أن رسول الله ﷺ كان فى جنازة، فرأى عمر رضى الله عنه امرأة، فصاح بها، فقال: دعها يا عمر" الحديث. وأخرجه ابن ماجة، والنسائى من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأورق عن أبى هريرة، ورجاله ثقات. العابدين من "تهذيب التهذيب". فهذا سند منقطع. قلت: لا انقطاع في سند الحاكم، فإنه قال في "المستدرك" (٣٧٧:١): عن على بن الحسين عن أبيه. قال

قلت: لفظ ابن ماجه: إن النبي على كان في جنازة، فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال النبي على: «دعها يا عمر! فإن العين دامعة، والنفس مصابة، والعهد قريب" اهد. ولفظ النسائي: مات ميت من آل رسول الله على: فاجتمع النساء يبكين عليه، فقام عمرينها هن، ويطردهن، فقال: رسول الله على: «دعهن يا عمر! فإن العين دامعة، والقلب مصاب، والمهد قريب، اهد. ولا حجة في هذا السياق على الجواز، لاحتمال أن تكون خرجت من البيت قليلا إلى الباب ونحوه. ويمكن التوفيق بين حديث أم عطية رضى الله عنها وابن عمرو رضى الله عنه بأن الأول محمول على الكراهة التنزيهية، والثاني على الرابط دون التحريم، فيكون النبي مؤكدا بتأكيد ما، فافهم.

وحديث أبى هريرة رضى الله عنه: "لعن رسول الله مَرَّقَةُ زوارات القبور" صححه ابن حبان أيضا، كما فى بلوغ المرام (١١١١) وفى الترغيب (١٧١١): رواه الترمذى، وابن ماجة، وابن حبان فى صحيحه. كلهم من رواية عمرو بن أبى سلمة، وفيه كلام عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه اهـ. قلت: فى التقريب (٥٥): "صدوق يخطئ" اهـ.

وحديث ابن عباس رضى الله عنه نقله في الترغيب بلفظ: "إن رسول الله على لا لتورد والترمذي وحسنه، والرات القبور، والمتخذين عليها المساجد، والسرج". رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، وابن ماجة، وابن حبان في صحيحه كلهم من رواية أبي صالح عن ابن عباس، وأبو صالح هذا هو باذام، ويقال: باذان مكي مولى أم هاني وهو صاحب الكلبي، قيل: لم يسمع من ابن عباس، وتكلم فيه البخارى. والنسائي وغيرهما اهد. وفي التلخيص الحبير (١٩٢١): والجمهور على أن أبا صالح هو مولى أم هاني وهو ضعيف، وأغرب ابن حبان فقال: أبو صالح راوى هذا الحديث اسمه ميزان. ليس هو مولى أم هاني اهد. وفي التقريب (٢١)

حديث حسان بن ثابت رضى الله عنه بلفظ: العن رسول الله ﷺ زوارات القبورة. رواه ابن ماجة. وقال السندى: وفى الزوائد: إسناد حديث حسان بن ثابت الحاكم: ورواته عن آخرهم ثقات. وتعقبه الذهبي في "تلخيصه"، فقال: هذا منكر جدا، وسليمان (بن داود) ضعيف.

صحیح، ورجاله ثقات اهـ. وفیــه أیضا: قـال الســيوطی: بضــم الزای جــمع زوارة بمنی زائرة اهـ.

قال بعض الناس: ولا حجة في هذه الأحاديث أيضا لاحتمال أن يكون ذلك قبل الترخيص، بل هو الراجح عندي. فافهم، وتأمل.

قلت: وأيش أنت يا غدر؟ وهل مثلك إلا مثل الجعل يدرأ الحرأ بأنفه ويزعم أنه بطل كبير. أو ما علمت أن الحاظر مقدم على المبيح، وإذا جهل التاريخ يجعل الحاظر متأخرا كيلا يلزم النسخ مرتين.

قال بعض الناس: ثم اعلم أن هذا الحكم باعتبار الأصل دون العوارض قلت: فمآله أن يكون الجواز مختصا بزمن النبي عليه في حقهن، ويؤيد إنكار الصحابة على عائشة حين زارت أخاها عبد الرحمن. قال صاحب رد الهتار (٩٤٢:١): وقيل: تحرم عليهن. والأصح أن الرخصة ثابتة لهن . (بحر) وجزم في شرح المنية بالكراهة لما مر في اتباعهن المخازة اهد. وقال هناك بعد نقل حديث أم عطية رضى الله عنها: أى أنه نهى تنزيه، فينبغى أن يختص بذلك الزمن حسيث كان يباح لهن الخسروج للمساجد والأعياد. وتمامه في شرح المنية اهد.

قال بعض الناس: قد قدمت الفرق بين الانباع، والزيارة، وهو الفرق بين الذهاب إلى المساجد وغيرها، وبين الزيارة. فتأمل قلت: تأملنا، فرأينا زيارة القبور أشد فتنة من الذهاب إلى المساجد لكون المساجد في داخل البلدة، والقبور خارجها، وذهاب المرأة إلى خارج البلد أشد فتنة كما لا يخفى.

قال: نعم! إن لم تكن لها الزيارة مع المحافظة على الحدود الشرعية تمنع عنها، وإلا فلا. قلت: شرطية لا وجود لمقدمها إلا نادرا في هذا الزمان، ولا عبرة للنادر في الأحكام؛ وإنما بناءها على الغالب، فكان المنع أقوى وأحوط فافهم. ٢٣١٢ – عن: ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: 8من زار قبرى وجبت له شفاعتى،: رواه الدارقطنى، والبيهقى وغيرهما، وهر حسن أو صحيح، كذا في شفاء السقام (٣ و ١١) للشيخ الإمام الفقيه المحدد العلامة تقى الدين السبكى المطبوع في بلدة حيدر آباد. وفي "التلخيص الحبير" (٢٢١:١): صححه عبد الحق في "الأحكام" في سدّت عنه اهـ.

٣١٣٦ – عن: ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله عنه يذ ومن جاءنى زائرا لم تنزعه حاجة إلا زيارتى كان حقا على أن أكون له شفيعا يوم القيامة، رواه الدارقطنى فى "أماليه"، وصححه سعيد بن السكن، واللفظ لهما. ورواه الطبرانى فى "معجمه الكبير"، وأبو بكر بن المقرئ فى "معجمه". (شفاء السقام ١٣ و ١٤ و ١٥). وفى "التلخيص الحبير" (٢٢١:١): صححه أبو على ابن السكن فى إيراده إياه فى أثناء السنن الصحاح اهـ.

۲۳۱ ۶ عن أبى الدرداء رضى الله عنه قال: لما دخل (عمر بن الخطاب رضى الله عنه من فتح بيت المقدس، فصار إلى الجابية، سأل بلال أن يقره بالشام، ففعل ذلك. قال: وأخى (" أبو رويحة الذي آخا بيني وبينه رسول الله ﷺ، فنزل

قوله: عن ابن عمر بلفظين. قال المؤلف: دلالته على استحباب زيارة قبر النبي فلي المؤلف، دلالته على استحباب زيارة قبر النبي فلي المؤلف، وفي أسانيد أحاديث زيارة النبي فلي كلام طويل جدا ذكره صاحب التلخيص، وصاحب شفاء السقام، وهما كتابان معروفان، فلا نطول بذكره كتابنا، فانظر هناك. وفي شفاء السقام (٢٦): وتبويب ابن السكن يدل على أنه فهم منه أن المراد بعد الموت، أو أن ما بعد الموت داخل في العموم وهو صحيح اهد. قلت: مخرج الحديث واحد فينبغي أن تحمل الرواية الثانية على الأولى.

⁽١) هكذا في الأصل، ولعله "رحل اهـ".

⁽٢) اسمه عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي كذا في "شفاء السقام".

داربا أن في خولان، فأقبل هو وأخوه إلى قوم من خولان، فقال لهم: (قد آتيناكم خاطبين، وقد كنا كافرين فهدانا الله، ومملوكين فأعتقنا الله، وفقيرين فأغنانا الله، فإن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردونا فالحمول ولا قوة إلا بالله، وفهوهما، ثم إن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردونا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فلا بلال إن بلالا رأى في منامه رسول الله على قول له: وما هذه الجفوة يا بلال أمان لك أن تزورني يا بلال 9، فانتبه حزينا وجلا خائفا، فركب راحلته، وقصد المدينة، فأتى قبر النبي عنهما، فجعل يضمهما، ويقبلهما. فقالا له: نشتهي نسمع والحسين رضى الله عنهما، فجعل يضمهما، ويقبلهما. فقالا له: نشتهي نسمع أذائك الذي كنت تؤذن به لرسول الله عنى في المسجد. ففعل فعلى سطح الرئجت المدينة. فلما أن قال: الله أكبر الله من خلك أشهد أن محمدا رسول الله خرجت اللهواتق من خدورهن وقالوا: أ بعث رسول الله فما رأى يوما أكبر باكيا ولا باكية بالمدينة بعد رسول الله من ذلك اليوم. رواه ابن عساكر وقال التسقى السبكي في "شفاء السقام" (٢٩):

۲۳۱٥ – حدثنا: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا أبو الربيع ثنا حفص
 ابن أبى داود عن ليث بن أبى سليم عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما

وهو صحابى، لا سيما فى خلافة عمر رضى الله عنه، والصحابة متوفرون، ولا يخفى عنهم هذه القصة. ومنام بلال، ورؤياه للنبى ﷺ الذى لا يتمثل به الشيطان، وليس فيه ما يخالف ما ثبت فى اليقظة، فيتأكد به فعل الصحابى اهـ. قلت: روى البخارى عن أنس رضى الله عنـــه مـرفوعــــا: «من رآنى فى المنام فقــد رآنى، فإن الشيطان لا يتمــــللى، (٢٠٥٢).

قوله: "حدثنا عبد الله " إلخ. قال المؤلف: عبد الله هذا هو أبو القاسم البغوى ثقة

⁽١) لعل الصحيح "دارا" موضع "داربا" قاله شيخي.

⁽٢) جمع عاتق زني كه هنوز شوهر نه كرده باشد كذا في "المتتخب".

قال: قال رسول الله ﷺ: 3من حج فزار قبرى بعد وفاتى، فكأتما زارنى فى حياتى، رواه الدارقطنى. (شفاء السقام ١٦).

يدخل في الصحيح، كما في ترجمته من لسان الميزان (٣: ٣٣٨). وأبو الربيع هو سليمان ابن داود العتكي الزهراني البصرى وهو من رجال الصحيحين ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، كما في التقريب (٧٧). وحفص بن أبي داود قال في التلخيص الحبير (٢١:١) أما حفص فهو ابن سليمان ضعيف الحديث وإن كان أحمد قال فيه: "صالح" اهـ.

وفي شفاء السقام (١٩): قال عبد الله بن أحمد بن حنيل: سألته يعنى أباه عن حفس ابن سليمان المقرى فقال: "هو صالح". وروى عثمان بن أحمد الدقاق عن حنبل ابن إسحاق قال: قال أبو عبد الله: وما كان بحفص بن سليمان المقرى بأس. وحسبك ابن إسحاق قال: قال أبو عبد الله: وما مقدمان على من روى عن أحمد خلاف ذلك فيه اهد. في تهذيب التهذيب (٢:١٠٤): قال محمد بن سعيد العوفي عن أبيه "حدثنا حفص بن سليمان لو رأيته لقرت عيناك فهما وعلما". وقال أبو على بن الصواف عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: "متروك الحديث". وكذا قال حنبل بن إسحاق عن أحمد، وقال حنبل عن أحمد مرة أخرى" ما به بأس" اهد. ويكن التوفيق بأن مراد الإمام أحمد أنه مقارب. وفي تهذيب التهذيب (٢:١٠٤): قال وكيم: كان ثقة اهد.

ليث بن أبي سليم

وليث هذا قال في التقريب (١٧٦): صدوق اختلط أخيرا. ولم يتميز حديثه. فترك اهـ. وفي اللآلي المصنوعة للعلامة الحافظ السيوطي (١١:١): وليث بن أبي سليم روى له مسلم، والأربعة، وفيه ضعف يسير من سوء حفظه، ومنهم من يحتج به اهـ.

قال بعض الناس: روى الترمذى فى الدعوات (٢٠، ١٩) حديثا من طريق ليث ابن أى سليم عن عبد الرحمن ابن سابط عن أىى أمامة رضى الله عنه قال: دعا رسول الله ﷺ فذكر الحديث. ثم قال: "حسن غريب" اهد وروى أيضا حديثه فى "بب ما جاء فى دخول الحمام" ثم قال: حسن غريب. قال محمد بن إسماعيل: ليث بن أبى سليم ۳۳۱۲ – عن: عمرو بن العاص رضى الله عنه قال: (إذا دفنتمونى أقيموا حول قبرى قدر ما ينحر جزور، ويقسم لحمها، حتى استأنس بكم، وأنظر ماذا أرجع به رسل ربي. رواه مسلم، كذا في "الأذكار" (٧٤).

صدوق، وربما يهم في الشيء. وقال محمد: قال أحمد بن حنيل: ليث لا يفرح بحديثه اهد. وروى الترمذي أيضا حديثا غير المذكورين من طريق ليث عن عبد الملك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي مي أنه فذكر الحديث، ثم قال: "هذا حديث غريب لا نعوفه إلا من هذا الوجه " (٢٠: ٢). وفي الجزء الثاني من كتاب جمع الوسائل في شرح الشمائل للعالم الفاضل على القارى (ص: ٢٤): قال الشيخ الجزرى: إسناده جيد، فقد رواه زياد بن أيوب عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك بن يشير عن عكرمة عن ابن عباس، وهذا إسناد مستقيم وليث بن أبي سليم وإن كان فيه ضعف من عكرمة عن ابن عباس، وهذا إسناد مستقيم وليث بن أبي سليم وإن كان فيه ضعف من قبل حفظه، فقد روى له مسلم مقرونا، وكان عالما ذا صلاة وصيام اهد. وعلق له البخارى قليلا، كما في مقدمة فتح البارى (٩٥٥).

قلت: ولأيش لم تقل هناك بمثل ما قلت من قبل: إن إخراج مسلم في المتابعات لا يقتضى كون رواية ثقة، وكذا تحسين الترمذي، لاحتمال أن يكون حسنه لشواهده لا يكون الراوى حسن الحديث هذا. ومن نظر في كلامك لم يعف عليه أنك تخبط دائما، ولا تستقر على أصل، وكذلك الكذوب لا يحفظ ما قدمت يداه.

ومجاهد أخرج له الجماعة ثقة إمام في التفسير وفي العلم، كذا في التقريب (٢٠٢) فهذا حال السند، وقد مر الشواهد له في المتن، فهو عندى حديث حسن، ودلالته على استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ظاهرة.

قوله: "عن عمرو بن العاص" إلخ. قلت: ودلالته على استحباب هذا العمل ظاهرة، والوقوف على القبر بعد الدفن ثابت في حديث عثمان رضى الله عنه الآتي قريبا ثابت مرفوعا. وما ذكر في هذا الحديث تفصيلا لا يعرف بالرأى، فهو مرفوع حكما. وإنما ذكر في الحديث الإقامة دون الاستغفار، وهو ثابت في حديث عثمان، فكان الحديث مختصر، فبانضمام حديث عثمان إليه يثبت به الجزء الثالث من الباب. ٣٣١٧ – عن: عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أيبه قال: قال أيى اللجلاج أبو خالد: (يا بني! إذا أنا مت فالحد لي، فإذا وضعتني في لحدى فقل: بسم الله وعلى ملة رسول الله، ثم سن على التراب سنا، ثم اقرأ عند رأسى بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك. رواه الطبراني في "المعجم الكبير"، وإسناده صحيح، (آثار السنن ٢٠٥٢).

٣٣١٨ - عن: أبى هريرة: أن النبى علية أتى المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، (نيل ٣٥٦:٣).

٩ - عن: عثمان رضى الله عنه قال: كان النبى على إذا فرغ من دفن
 الميت وقف عليه فقال: واستغفروا لأخيكم، وسلوا له التنبيت فإنه الآن يسأل.

قوله: "عن عبد الرحمن" إلخ. قال المؤلف: وفي التعليق الحسن: قوله: "رواه الطبراني" قلت: قال حدثنا الحسين بن إسحاق التسترى قال: حدثنا على بن بشر بن إسماعيل حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج عن أبيه فذكره. قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله موثقون.

قلت: وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: سمعت النبى يقول: وإذا مات أحدكم فلا تحبسوه، وأسرعوا به إلى قبره، وليقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وعند رجليه بخاتمة البقرة". رواه البيهقى في شعب الإيمان وقال: والصحيح أنه موقوف عليه (٢١٥٣) وفي الأذكار للنووى (٢٤): وروينا في سنن البيهقى بإسناد حسن "أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول (٢٠ سورة البقرة وخاتمها" اله رهو موقوف في حكم المرفوع، فإنه غير مدرك بالرأى. قال المؤلف: دلالته على الجزء الثالث من الباب ظاهرة.

قوله: "عن أبى هريرة" إلخ، قال المؤلف: دلالته على الجزء الثالث من الباب ظاهرة. قوله: "عن عثمان" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الجزء الثالث من الباب ظاهرة.

⁽١) قلت: أولها، "إلى المقلحون"، وخاتمتها من قوله: "آمن الرسول".

رواه أبداه والسبهقى بإسناد حسن، كذا فى "الأذكار" (٧٤) وفى "بلوغ المرام" (١٠:١) أرواه أبو داود، وصححه الحاكم.

٣٣٠ - عن: حمى رضى الله عنه مرفوعا: (من مر على مقابر وقرأ ﴿ قَلَ هو الله أحد﴾ إحدى عشرة مرة، ثم وهب أجره للأموات، أعطى من الأجر بعدد الأموات. أخرجه أبو محمد السمرقندى في فضائل ﴿ قَلْ هو الله أحد﴾ (شرح الصدور، ١٢٣).

۲۳۲۱ – عن: أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من دخل المقابر ثم قرأ "فاتحة الكتاب"، و ﴿ وَاللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ أَحدُ﴾، و ﴿ اللّٰهَ الكتابُ ﴾، ثم قال: اللهم إنى قد جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لأهل المقابر من المؤمنين والمؤمنيات كانو شفعاء له إلى الله تعالى الرّخياتي في " فوائده" (شرح الصدور، ۱۲۳).

۲۳۲۲ – عن: أنس رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من دخل المقابر فقرأ سورة "يس" خفف الله عنهم، وكان له بعدد من فيها حسنات. أخرجه عبد العزيز صاحب الخلال بسند (شرح الصدور:۱۲۳).

وله: "عن على" إلى آخر الباب. قال المؤلف: قال العلامة السيوطى: وهي وإن كانت ضعيفة فمجموعها يدل على أن المالك أصلا. (١٣٣) قلت: معناه أن الحديث حسن لغيره. قلت: وقد تكفى بالضعاف فى الفضائل.

فائدة:

قد عينت قريبا أول البقرة وآخرها، فالدليل على الأول أن المضمون إلى "المفلحون" واحد، قاله شيخي، وقد تقدم في "باب ما جاء في بعض آداب التلاوة" عن أبى بن كعب رضى الله عنه: "أن النبي ﷺ كان إذا قرأ "قل أعوذ برب الناس" افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى " وأولئك هم المفلحون" ثم دعا بدعاء الحتمة ثم قام"، أخرجه الدارمي بسند حسن اهد. والدليل على الآخر ما في الدر المنثور (٢٧٨:١): أخرج الطيراني بسند جيد عن شداد بن أوس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله كتب كتابا قبل أن

ز لزالا.

باب استحباب غرز الجريدة الرطبة على القبر

عن: ابن عباس رضى الله عنهما قال: مر النبي ﷺ بقبرين فقال: وإنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من

يخلق السماوات والأرض بألفي عام، فأنزل منه آيين ختم بهما سورة البقرة " الحديث الد. وفيه أيضا: أخرج الحاكم وصححه، والبيهقى عن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله عنها . وإن الله خستم سورة البقرة بآيت بن أعطانيهما من كنزه الذى تحت العرش؛ الحديث.

باب استحباب غرز الجريدة الرطبة على القبر

قوله: "عن ابن عباس" إلغ، قال المؤلف: وفي فتح البارى (٢٧٦:١): قال الحطابي: هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء النداوة، لا أن في الجريدة معنى يخصه، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس قال: وقد قبل: إن المعنى فيه أنه يسبح ما دام رطبا، فيحصل التخفيف بهركة التسبيح، وعلى هذا، فيطرد (أ في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها، وكذلك ما فيه بركة، كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى. وقال الطبيى: الحكمة في كونهما ما دامتا رطبين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا، كعدد الزبانية، وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملا بهذا الحديث. قال الطرطوشي: لأن ذلك خاص بهركة يده. وقال القاضى عياض: لأنه علل غرزهما على القبر بأمر مغيب وهو قولة "ليعذبان".

قلت: لا يلزم من كوننا لا نطم أ يعذب أم لا؟ أن لا نتسب في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب، كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا أن لا ندعو بالرحمة، وليس في السياق ما يقطع على أنه بأثر الوضع بيده الكريمة، بل يحتمل أن يكون أمر به، وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك، فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان، وهو أولى أن يتبع من غيره اهد.

وفي رد "المحـتار": ويؤخـــذ من الحـــديث ندب وضع ذلكِ اهـ. (٩٤٦:١).

⁽١) وهو الصحيح عندي.

البول، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة، ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين، فغرز فى كل قبر واحدة. قالوا: "يا رسول الله! لم فعلت هذا؟" قال: «لعله يخفف عنهما ما لم يبيسا، رواه البخارى (٣٥:١).

وفيه أيضا (٩٤٥:١).

تتمة:

يكره أيضا قطع النبات الرطب، والحشيش من المقبرة دون اليابس، كما في البحر والدر، وشرح المنية، وعلله في الإمداد بأنه ما دام رطبا يسبح الله تعالى، فيونس الميت، وتنزل بذكره الرحمة اهـ. ودلالة الحديث على الباب ظاهرة، وكذلك دلالة أثر الصحابي أيضا عليه ظاهرة.

فائدة في غسل المحرم وكفنه

أخرج مالك فى الموطأ عن نافع: "أن ابن عَمر كفن ابنه وافدا، ومات بالجحفة محرما، وخمر رأسه ووجهه، وقالَ: لولا أنا محرم تطيناه". وروى ابن أبى شبية فى المصنف بسند صحيح عن عائشة أنها سئلت عن المحرم يموت، فقالت: "اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم"، كذا فى الجوهر النقى (٢٦٢١). وهذا نص صريح فى المسئلة.

واحتج من قال: لا يغيلي رأس المحرم، ويكفن في ثوبيه للإحرام، بما أخرجه البخارى ومسلم، وغيرهما عن ابن عباس قال: بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته، فوقصته، أو قال: فأوقصته، فقال النبي على الغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثويين، ولا تخطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا". وفي إفراد مسلم: "ولا تخمروا رأسه ولا وجهه". كذا ذكره العيني في العمدة، وقال: احتج به الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأهل الظاهر، في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، ولهذا يحرم ستر رأسه وتطبيبه اهد (٧:٤).

وأجاب عنه صاحب الجوهر النقى بأن حديث ابن عباس ليس بعام، بل هو واقعة عين اطلع عليه السلام على بقاء إحرام ذلك الرجل، فيختص به، ولا يتعدى إلى غيره إلا بدليل. (فقد روى مسلم فى صحيحه: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم يتنفع به، أو ولد صالح يدعو له" كذا فى العزيزى ١٦٨:١) وأيضا ٣٣٢٤ – قال: البخارى (١٨١١): ﴿وَأُوصَى بَرِيدَةَ الْأَسْلَمَى رَضَى اللهُ عنه أن يجعل فى قبره جريدان،، وفى "فتح البارى": وقع فى رواية الأكثر ﴿فَى قبره، وللمستملى ﴿على قبره»، وصله ابن سعد من طريق مورق العجلى قال:

فإن بقاء إحرامه إنما هو في أحكام الآخرة، لا في أحكام الدنيا، وإلا لطيف به، وكملت مناسكه. ولأنه أمر بغسله بماء وسدر، والمحرم لا يغتسل بالسدر عند الشافعي، حكاه عنه ابن المنذر في الأشراف، وقال ابن القصار: ويدل على أن الحديث خاص بذلك الرجل (في كشف الوجه والرأس) قوله عليه السلام: وفإنه يبعث ملبياً ولم يقل: "فإن المحرم" كما قال: وفإن الشهيد يبعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ربع المسك». وأيضا فمقتضى الحديث أن المحرم إذا مات لا يغطى رأسه ولا وجهه، ومذهب الشافعي أنه يغطى وجهه.

وقول البيهقى: "إن ذكر الوجه وهم من بعض الرواة" رد عليه فقد صح النبى عن تغطيتهما، فجمعهما بعضهم وأفرد بعضهم الوجه وبعضهم الرأس، والكل صحيح، ولا وهم في شيء منه، وهذا أولى من تغليط مسلم، فإنه رواه عن أبي كريب عن وكيع عن الثورى (عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) بلفظ: "ولا تخمروا وجهه ولا رأسه". وكذلك أخرجه النسائي عن عبدة بن عبد الله عن أبي داود الحفرى عن الثورى كرواية وكيع، فتابع الحفرى وكيما، وأخرجه النسائي عن محمد بن بشار بسنده المذكور (أي عن محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت أبا بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) ولم يفرد الرأس بل قال: "خارجا رأسه ووجهه".

وأخرجه ابن حزم في حجة الوداع من حديث خلف بن خليفة عن أبي بشر ولفظه: "ولا يغطى رأسه ووجهه". وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي أسامة عن شعبة عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولفظه: "ولا تخمروا وجهه ورأسه". ورواه مسلم عن عيد بن حميد عن عبيد الله بن موسى ثنا إسرائيل عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وفيه: "ولا تغطوا وجهه". وأخرج مسلم أيضا عن أبي الزبير (عن سعيد بن جبير) ولفظه: "وأن تكشفوا وجهه"، حسبته قال: "ورأسه" فالوجه لا شك فيه. وإنما وقع الشك لو سلمناه في الرأس، ولا يضر ذلك، لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة.

\$أوصى بريدة أن يوضع فى قبره جريدتان، ومات بأدنى خراسان». قال ابن المرابط وغيره: يحتمل أن يكون بريدة رضى الله عنه أمر أن يغرزا فى ظاهر

وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا (في ذكر الُوجه) وساقوا المتن أحسن سياقة، فروايتهم أولى أن تكون محفوظة، لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة، وقد نقل البيهقى عن الشافعى فيما مضى فى أبواب الكسوف أن الجائى بالزيادة أولى أن يقبل، لأنه أثبت ما لم يثبت الذى نقص اهـ. بمعناه مع تغيير يسير فى التعبير بالتقديم والتأخير (٢٦٦١:١، ٢٦٦٤).

وفيه أيضا: ثم ذكر البيهقى عن ابن عينة أنه قال: وزاد إبراهيم بن أبى حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه عليه السلام قال: "وخمروا وجهه" الحديث. قلت: فيه أمران: أحدهما أن ابن عينة لم يذكر سنده، والثاني أن أن ابن أبى حرة ضعفه الساجى اهـ. فائدة في صلاة النساء على الجنازة

أخرج الحاكم في المستدرك (٣٦٥٠) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه الله بن أبي طلحة عن أبيه: "أن أبا طلحة دعا رسول الله ﷺ إلى عمير بن أبي طلحة حين توفي، فأتاهم رسول الله ﷺ وكان أبو طلحة وراء، وأم سليم وراء أبي طلحة، ولم يكن معهم غيرهم". قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وسنة عربية في إباحة صلاة النساء على الجنائز، ولم يخرجاه". وأقره عليه المذي في تلخيصه، فقال: على شرطهما.

قلت: وفيه جواز الصلاة على الجنازة في البيت، وفيه الصلاة على الصبي، فإن عمير بن أبى طلحة أخو أنس لأمه أم سليم، وكان أصغر من أنس بكثير، فإن أم سليم إنما تزوجت أبا طلحة بعد ما جلس أنس في المجالس وتكلم، كما ذكره الحافظ في الإصابة في

⁽۱) فلت: ولكن وقفه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وزاد: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقاب. وقال ابن عدى: أرجوا أنه لا بأس به. وروى عنه ابن عبينة (وهو لا يروى إلا عن ثقة) وأثبت البخارى في تاريخه سماع ابن عبينة عنه، كما في اللسان (٢:١٦ و ٤٧). قاطمق في الجراب أن هذه زيادة شافة منافية لرواية الثقات من أسحاب سعيد ابن جبير، كما هو عاذكرناه، فلا تقبل والحال هذه. والله تعلى أعلم.

القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين، ويحتمل أن يكون أمر

ترجمتها، وهذا هو الذي كان النبي ﷺ يمازحه، ويقول له: ويا أبا عمير! ما فعل النغير؛ وقد مات في حياة النبي ﷺ صغيرا. قال الطحاوى: وإنما كان تزوج أبي طلحة أم سليم بعد قدوم النبي ﷺ للدينة بمدة، وعمير ولده منها، توفى وهو طفل فهذا أخوه عبد الله بن أبي طلحة يذكر أن رسول الله ﷺ صلى عليه اهـ من معاني الآثار (٢٩٣١).

وفيه أيضا: أن موقف النساء في صلاة الجنازة كموقفهن في المكتوبات، فإن محاذاتها للرجال في صلاة الجنازة وإن لم تفسد صلاتهم ولكن لا تخلو من الكراهة. قال في الدر: فمحاذاتها لمصل ليس في صلاتها مكروهة لا مفسدة. فتح اهم. قال الشامى: الظاهر أنها تحريمية، لأنها مظلة الشهرة إلخ (٢٠٠١). والله تعالى أعلم.

فائدة فيما يقوله عند الدفن

أخرج الحاكم والبيهقي عن أبي أمامة وسنده ضعيف ولفظه: لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله على وعلى آله وأصحابه وذريته وسلم في القبر قال رسول الله على : ومنها خلقناكم، وفيها نعيدكم، ومنها نخرجكم تارة أخرى، بسم الله وفي سبيل الله، وعلى مله رسيول الله الحديث. كذا في التلخيص الحبير (١٦٤). قلت: وقد استحب فقهاءنا قراءة هذه الآية عند الدفن، وهذا الحديث يؤيدهم، والموضع موضع الفضائل.

فائدة:

أخرج الحاكم عن الحارث بن وهب عن الصنابحى قال: قال رسول الله مَرَّقَةُ: ولا تنزال أمنى أو هذه الأمة في مسكة من دينها ما لم يكلوا المبنائز إلى أهلها، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد إن كان الصنابحى عبد الله " اهد وأقره عليه الذهبى (٢٠٠١). وفيه الحض على إعانة أهل الميت في غسله، وحمله، ودفعه، وغير ذلك من أموره، ويمكن الاستدلال به على أن كل ذلك من فروض الكفاية على عامة المسلمين، فلا ينبغى لهم الانكال على أهل الميت، بل ليسارعوا في تجهيزه كلهم، إلا إذا قام به أهله، واستغنوا عن إعانة الغير، فلا بأس بالتخلف عنه.

فائدة:

قال الحافظ في التلخيص وسكت عنه: روى ابن المنذر في الأوسط عن أبي بكر

أن يجعلا في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى: ﴿كَشْجَرَةُ طَبِيَّةُ﴾ والأول أظهر اهـ.

وأنه أمرهم أن يغسل النبي ﷺ بنو أبيه وخرج من عندهم" اهد (٣:١٠). قلت: رواه الترمذى في شمائله بسند حسن (٢٩) عن سالم بن عبيد -وله صحبة- في حديث طويل: وثم أمرهم أى أبو بكر أن يغسله بنو أبيه اهـ». قال المناوى في شرحه: لأن الحق في الغسل لهم اهـ. (٢١٧:١).

قلت: وهذا هو المذهب في غسل الرجال أن العصبة أحق بغسلهم، ودفنهم والصلاة عليهم، وفارقتهم النساء في حكم الغسل، فإن النساء أحق بغسلهم، ودفنهم كما مر، ودليله الصريح ما ذكره ابن أي حاتم في علله: سألت أي عن حديث رواه الوليد ابن مسلم عن شيبان عن ليث (عن عبد الملك بن أي بشير عن حفصة ابنة سيرين عن أم سليم عن رسول الله مخطة الله من غلم المرأة أولي نسائها بها، فإن كانت ضعيفة أو صغيرة وليتها امرأة مسلمة ورعة. فأمرى بيطنها. فأمسحيه مسحا رفيقا، فإن كانت حبلي فلا تحركيها، ثم خذى كرسفا، فاغسليه غسلا حسنا، ثم ادخلي بيدك من تحت الثوب، فامسحي سفلتها ثلاث مرات مسحا حسنا قبل أن توضيها، ثم وضيها بماء فيه مدر، ولنغرغ الماء امرأة قائمة لا تلي شيئا غيره، ثم تنقى السدر، وأنت تغسلين به. هذا بيان وضوئها فإذا فرغت من وضوئها، فأمرى بغسل رأسها، فأغسليه بماء وسدر، (أ) ولا تفرعي رئيسها بمشظ اهمه: وذكرت حديث غسل الميت بطوله (أ) قال أبي: هذا حديث كأنه باطل رئيسهان سوى الوليد بن مسلم أبو النضر هاشم بن القاسم، وحدثنا أبي عن سهل بن عن شيبان سوى الوليد بن مسلم أبو النضر هاشم بن القاسم، وحدثنا أبي عن مهل بن عثمان العسكرى عن عبد الرحمن بن سليمان عن حبيد بن أبي دهرة التيمى عن عبد الملك

 ⁽١) ونى الأصل "عن ليث بن عبد الملك" وهو تصحيف من الكاتب، فإن عبد الملك بن أبى بشير بروى عنه ليث بن
 أبى سليم، وليث بن عبد الملك ليس بشيء، فليس في الرواة أحد يسمى بليث بن عبد الملك، فتبه له.

⁽٢) أى لا تفرقى، فإن التفريع والتفريق بمعنى.

⁽٣) قلت: وهو مذكور بطوله في كنز العمال، وقد أشرنا إليه قبل، وذكرنا أن البيهقي احتج به.

⁽٤) هكذا في الأصل، والظاهر "ابنة سيرين".

•••••

بن أبي بشير اهـ (٣٦٠:١ و٣٦١).

قلت: قد أنكر ابن أبي حاتم وأبوه ذكر أم سليم فيه، وظاهر الاسناد مقتضاه الحكم بحسنه، فإن الوليد بن مسلم ثقة من رجال مسلم، وإنما نقم عليه التدليس، ولم ينفرد به، فقد تابعه عن شبيان هاشم بن القاسم أبو النضر البغدادي الحافظ، وهو من رجال الجماعة ثقة حافظ صاحب سنة، كما في التهذيب (١٨:١١). وشيبان هو النحوى من رجال الجماعة ثقة صاحب كتاب، كما في التقريب (٨٦). وليث بن أبي سليم من رجال مسلم حسن الحديث كما مر غير مرة، وقد تابعه عن عبد الملك بن أبي بشير جنيد بن أبي دهرة، وهو جنيد بن العلاء. وأبو دهرة كنية العلاء، وهو تابعي. قال أبو حاتم: "صالح الحديث". قال الذهبي: "له حديث منكر طويل في غسل الميت" وذكره ابن حبان في الثقات. قال الأزدى: "لين الحديث". وقال البزار: "ابن أبي دهرة كوفي ليس به بأس، مات قديمًا "كذا في اللسان (٢:١٤١). ومثله حسن الحديث، ولا أقل من أن يعتبر به. وعبد الملك بن أبي بشير ثقة من السادسة، كما في التقريب (١٣١). أخرج له أصحاب السنن، روى عن عكر مة، وعبد الله بن مساور، وحفصة بنت سيرين، وآخرين، وعنه ليث ابن أبي سليم، والثوري، وزهير، وجنيد بن العلاء، وغيرهم. قال موثل عن سفيان: "كان شيخ صدق"، وقال على عن القطان: "كان ثقة" وقال أحمد: وابن معين وأبو زرعة، والعجلي ويعقوب بن سفيان، والنسائي: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات قال الحافظ: وعلق له البخاري في سند أثر في الأطعمة اهم (تهذیب، ۲:۲۸۳).

فهذا حال الحديث من جهة الإسناد، ولعله لذلك لم يجزم أبو حاتم ببطلانه، ولكنه إمام، فلم يشبهه بالباطل إلا لعلة في الإسناد، ولكن لما كان ظاهره الحسن، ولم ينفرد به ضعيف، وقد وافقه فترى علمائنا الحنفية لا بأس بذكره في المؤيدات، فافهم.

فائدة فيمن يدخل قبر المرأة

أخرج الطحاوي رضي الله عنه في مشكله (٣٠٤:٣): حدثنا يزيد بن سنان ثنا

يحيى بن سعيد القطان ثنا إسماعيل بن أبى خالد ثنا عامر أخبرنى عبد الرحمن بن أبزى قال: "صليت مع عمر بن الخطاب على زينب^(۱) بالمدينة، فكبر أربعا، ثم أرسل إلى أزواج النبي على ذلك، النبى على ذلك، النبى على ذلك، فأرسلن إليه: أنظر من كان يراها في حال حياتها، فلبكن هو الذي يدخلها القبر، فقال عمر: صدقتن،.

قلت: وهذا سند صحيح فإن يزيد بن سنان من شيوخ النسائي ثقة، كما في التقريب (٢٣٩). والباقون من رجال الجماعة ثقات كلهم. وعامر هو الشعبي.

قال أبو جعفر: ففى هذا الحديث أن عمر قد كان أعجبه أن يكون هو الذي يتولى إدخالها قبرها، وكان ذلك عندنا- والله أعلم- أنها لما كانت له أما، لأن الله عز وجل قال: والنبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وكان لها بذلك ابنا، ثم استظهر فى ذلك بما عند الباقيات بعدها من أزواج النبى على في ذلك، لأنهن فيه مثلها. وأشكل عليه إذ ليست أم نسب، ولا أم رضاع، ولهذا لا تجوز رؤيتها، ويجوز نكاح بنتها منه، فأعلمته فى ذلك بخلاف ما كان الأمر عنده، فرجع إليه وراءه الصواب.

قال أبو جعفر: وأحطنا علما أنهن لم يأخذن ذلك إلا من رسول الله ﷺ، ولم يأخذنه من جهة الاستنباط، لأن ذلك لا يؤخذ مثله من الرأى، وإنما يؤخذ من جهة التوقيف والتوقيف في أمثاله لا يكون إلا من رسول الله ﷺ اهـ ملخصا بمعناه (٢٠٦:٣).

قلت: وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينكره أحد، فكان كلإجماع. وفيه إشعار بأن دخول أبي طلحة في قبر بنت رسول الله ﷺ كان لعذر، أو كان لإعانة الذين أدخلوها قبرها، لأن أبا طلحة كان ذلك صنعته، وهو الذي ألحد رسول الله ﷺ كما مر، فأبو طلحة لم يمس جسدها، ولم يضعها في القبر، وإنما نزل فيه بعد ما أدخلوها ووضعوها في القبر، لتسوية اللبن وغير ذلك مما يحتاج إليه عبد الدفن. ولما كان هو وغيره، من الصحابة في ذلك سواء قال النبي ﷺ. ولا يدخل القبر من كان قارف أهله الليلة، وفية

⁽١) هي بنت جحش أم المؤمنين أول أزواجه لحوقا به علي.

تائيد لما قاله علماءنا أنه إذا احتيج إلى إعانة الأجانب في دفن المرأة فأورعهم أولى بذلك. و الله تعالى أعلم.

نبيه:

أخرج الطيالسي في مسنده: حدثنا حماد بن سلمة عن على بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس في حديث طويل قال: ووبكت النساء على " وقية (بنت رسول الله على ") فجعل عمر ينهاهن أو يضربهن، فقال رسول الله على الله عمر! قال: ثم قال: إياكن ونعيق الشيطان، فإنه مهما يكون من العين والقلب فمن الرحمة، وما يكون من اللهن واليد فمن الرحمة، وما يكون من اللهن واليد فمن الشيطان، قال: وجعلت فاطمة رضى الله عنها تبكى على شفير قبر رقية، فجعل رسول الله على يمسح الدموع عن وجهها باليد، أو قال: بالثوب آهر (٥٠١).

وذكره الحافظ في الإصابة (٣:٨) وزاد: قال الواقدى: هذا وهم، ولعلها غيرها من بناته، لأن الثبت أن رقية ماتت بهدر، أو يحمل على أنه أتى قبرها بعد أن جاء من بدر اهد. قلت: وفيه على بن زيد بن جدعان مختلف فيه، ولم يروا عن يوسف هذا إلا هو. وبالمجملة فلا دليل فيه هل جواز زيارة النساء القبور، لما فيه من الضعف، والوهم. وأيضا فإن فاطمة لم تخرج لزيارة القبر، بم لللفن، وكان ذلك قبل نزول الحجاب، لكون رقية ماتت بهدر قديمًا، ولم ينه رسول الله على عن اللفن عنا ماتت بهدر قديمًا، ولم يعه رسول الله على عن المناء لأجل الحجاب الكون رقية الحجاب عن زيارة القبور لا يستلزم النهي عن الدفن، لأنه كان عاما للرجال والنساء جميعًا، كما يشعر به قوله عن إلى كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فروره اله خروره الا منطابا للصحابة، فلو كان مستلزما للنهي عن الدفن أيضًا لتعذر دفن الموتى. وإذا

خير زوجين رأى إنسان رقية وزوجها عثمان

كذا في الإصابة.

(٢) وهو محمل حديث أم عطية "نهينا من اتباع الجنائز.

⁽١) كانت من أجمل النساء وأحسن البسر، فلما زوجها رسول الله ﷺ عتبة بن أبى لهب تحسر عليها عثمان أن فاتت دن ولم يخطبها إلى رسول الله ﷺ قبله، وكان عثمان أيضا فائقا بالجمال، فلما أوحى إلى النبى وكفر به أبو لهب وإناه، وطلقها عتبة قبل أن يدخل بها، عطيها عثمان أبى النبي ﷺ، فروجها منه. فكان يقال:

كان الرجال ما ذونين في دفن الأموات، فكذلك النساء إلى نزول الحجاب. وبهذا ظهر لك أن حديث فاطمة في بلوغ الكدى لا يعارض حديثها هذا، لإمكان الجمع بحمل أحدهما على ما قبل الحجاب، والآخر على ما بعده، وهكذا فليكن التطبيق، وبمثله فليعقل العاقلون.

فائدة في الصلاة على القبر

قد تقدم الكلام على المسئلة، ولنذكر ههنا شيئا مما يؤيد ما ذكرناه قبل مع زيادة على . وقد علمت أن الأصل في الباب حديث امرأة سوداء كانت تقم المسجد، وحملنا صلاته على قبرها بعد ما صلى عليها، على أنه على كان أولى الناس بالصلاة على الجنائز، لكون القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وأن الله ينورها بصلاته عليهم، ولكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم. وقد ثبت عند مسلم من طريق حماد بن زيد عن ثابت البنائي عن أي هريرة أنه على أهلها، وأن الله ينورها بصلاتي عليهم، وادعى الحافظ كون هذه الزيادة ظلمة على أهلها، وأن الله ينورها بصلاتي عليهم، وادعى الحافظ كون هذه الزيادة مدد الزيادة في هذا الإسناد، وقد سبقه إلى ذلك البيهقي فقال: والذي يغلب على القلب أن تكون عن ثابت مرسلة، أو عن ثابت عن أس.

وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها اه. وأجاب عنه صاحب الحجوم النقي بما لفظه: قلت: بل الذي يغلب على القلب أن تكون هذه زيادة من رواية أبي رافع عن أبي هريرة أيضا، لأنه رواها عن حماد مسدد كما أخرجه البيهقي، ورواها عنه أيضا أبو الربيع الزهراني، وأبو كامل الحجدري، كذا أخرجه مسلم في صحيحه من حديثهما، ورواها غير حماد عن ثابت عن أبي رافع، أخرجها أبو عصر في التمهيد بسنده عن أبي داود الطيالسي عن أبي عامر الحزاز عن ثابت عن أبي رافع أبي رافع اهد (٢٧٦:١)

وقال الزرقاني في شرح الموطأ: أما الصلاة على القبر فقال بمشروعيتها الجمهور، ومنهم الشافعي، وابن وهب، وابن عبد الحكم، ومالك في رواية شاذة، والمشهور عنه منمه، وبه قال أبو حنيفة والنخعى وجماعة. (() وعنهم إن دفن قبل الصلاة شرع، وإلا فلا. وأجابو (أى عن حديث السوداء) بأن ذلك من خصائصه. (() والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة: فصلى على القبر. ثم قال: وإن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وأن الله ينورها بصلاتي عليهم، وفي حديث زيد بن ثابت: "فإن صلاتي عليه رحمة" وهذا لا يتحقق في غيره.

وقال مالك: ليس العمل على حديث السوداء، قال أبو عمر: يريد عمل المدينة، وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر إنما هي آثار بصرية، وكوفية، ولم نجد عن مدنى من الصحابة فمن بعدهم أنه صلى على القبر انتهى، واستدل به (أى بحديث السوداء على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه (وبين من لم يصل عليه فيصلى عليه، بأن القصة وردت فيمن صلى عليه. وأجيب⁽⁷⁾ بأن الحصوصية مستحب على ذلك. (قال) ابن عبد البر: أجمع من يرى الصلاة على القبر أنه لا يصلى عليه إلا بقرب دفنه، وأكثر ما قالوا في ذلك شهر، وقال غيره: اختلف في أمد ذلك، فقيده بعضهم بشهر، وقيل: ما لم تبل الجنة، وقيل: يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين الأنبياء، فلا يجوز أبدا. ومحل الحلاف ما عدا قبور الأنبياء، فلا يحوز الصلاة عليه، ما عدا قبور

قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على القبر عن النبي ﷺ من ستة وجوه حسان كلها. قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيده في التمهيد من حديث سهل بن حنيف، وأبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت،

 ⁽١) هذا هو الصحيح من مذهب أبي حنيقة كما يدل عليه كتب أصحابه. ويجوز للولى الإعادة على القبر بعد الصلاة أيضا، كما ذكرناه عن الدر، فتذكر.

⁽٢) هذا الحواب إنما هو على القول بالمنح مطلقا، والحواب على القول بالتفصيل أن صلاته على القبر بعد ما صلى على الميت من خصائصه لا مطلق الصلاة على القبر كما سيأتي.

⁽٣) هذا هو جواب المالكية، وأما الحنفية فأجابوا بأنه ﷺ كان الولى وله الإعادة ولو على القبر كما مر، وسيأتي ما

والخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عبادة في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر، وحديث الحصين بن وحوح في صلاته عليه الصلاة والسلام على قبر طلحة ابن البراء ثم رفع يديه، وقال: «اللهم الق طلحة يضحك إليك، وتضحك إليه». وحديث أبي أمامة بن تُعلبة "أنه ﷺ رجع من بدر، وقد توفيت أم أبي أمامة، فصلى عليها"، وحديث أنس "أنه عَلِيلًا صلى على امرأة بعد ما دفنت" وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريدة عن البيهقي بإسناد حسن، كما قدمنا، وهو في المسكينة، فهي عشرة أوجه اهـ (١٢:٢).

وقد بين الشوكاني في النيل مخارج هذه الروايات كلها، وعزاها إلى من حرجها، فليراجع (٢٨٦:٣ و٢٨٧) وقال: حديث ابن عباس رواه الدار قطني من وجهين: الأول من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس: "أن النبي عَلِي صلى على قبر بعد شهر"، والثاني من طريق سفيان عن الشيباني به "أن النبي مَنْ في صلى على ميت بعد ثلاث " وفي الأوسط للطبر أني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني به "أنه صلى بعد دفنه بليلتين". قلت: ولا منافاة بينه، وبين رواية الثلاث، لكون الثلاث محمولة على الأيام بينها ليلتان كما هو ظاهر.

وفي الجوهر النقي: ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر "أنه صلى على قبر أحيه عاصم". قلت: وقد جاء عنه خلاف هذا، فذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع: "أن ابن عمر قدم بعد ما توفي عاصم أخوه، فسأل عنه. فقال أين قبر أخم، ؟ فدلوه عليه، فأتاه، فدعا له". قال عبد الرزاق: "وبه نأحد". قال: وأنا عبد الله بن عمر (العمرى) عن نافع قال: "كان ابن عمر إذا انتهى إلى جنازة قد صلى عليه دعا، وانصرف، ولم يعد الصلاة". قال أبو عمر في التمهيد: هذا هو الصحيح المعروف من مذهب ابن عمر من غير ما وجه عن نافع، وقد يحتمل أن يكون معنى رواية من روى أنه صلى عليه أنه دعا له، لأن الصلاة دعاء. وقال مالك: وأبو حنيفة، وأصحابهما: لا تعاد الصلاة على الجنازة، ولا يصلي على القبر، وهو قول الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، والليث، وقال ابن معين: قلت:

ليحيى بن سعيد: "ترى الصلاة على القبر؟" قال: "لا، ولا أرى على من صلى شيئا، وليس الناس على هذا اليوم".

وقال القدورى: لم يكرروا الصلاة على النبى ﷺ، ولا الخلفاء من بعده، وإنما صلى عليه السلام على القبر، لأنه كان الولى الهـ(^{۱)}.

وفي المعتصر من مختصر مشكل الآثار للطحاوى بعد ذكر حديث ابن عباس: "أن النبي عليه على قبر بعد ثلاث " ما لفظه: من مات ولم يصل عليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن يصلى على قبره إلى ثلاثة أيام، لا يتجاوز إلى ما هو أكثر منها. لأن المبت بعدها يخرج من حال من يصلى عليه، لكن الحديث يدفع ذلك مع أن قولهم توقيف، والتوقيف لا يؤخذ إلا بالتوقيف، وقد رأينا غير واحد يخرجون من قبورهم بعد مدة طويلة أهد (٦٩). قال المحشى: وفيه نظر، لأن النبي عليه علم بالوحى أنه لم يتغير، والذى قاله أبو حنيفة هو الغالب، والحكم للغالب اهد.

قلت: والذي في البدائع أن التوقيت بالثلث غير لازم في المذهب، ولفظه: ولو دفن بعد الغسل قبل الصلاة عليه صلى عليه في القبر ما لم يعلم أنه تفرق، وفي الأمالي عن أبى يوسف أنه قال: يصلى عليه إلى ثلاثة أيام، هكذا ذكر ابن رستم عن محمد. أما قبل مضى ثلاثة أيام، فلما روينا أن النبى ﷺ صلى على قبر تلك المرأة، فلما جازت الصلاة على القبر بعد ما صلى على الميت مرة فلان تجوز في موضع "للم يصل عليه أصلا أولى. وأما بعد ثلاثة أيام لا يصلى، لأن الصلاة مشروعة على البدن، وبعد مضى الثلاث ينشق، ويتفرق وهذا لأن في المدة القليلة لا يتفرق، وفي الكثيرة يتفرق، فجعلت الثلاث في حد

⁽۱) هذا بعيده ما قلته أولا في تأثوبل الحديث بلوقي، ثم اطلعت على قول القدورى هذا في تائيده، فحمدت الله على أن لى سلفا في ذلك. فاندحض ما أورده بعض الناس على صاحب الهداية، وما قاله ابن الهمام: إن صلاته عليه السلام على القبر خلاف المذهب، فافهم.

⁽٣) قلت: وهذا هو الذي أشار إليه صاحب الهداية حيث استدل بعديث الصلاة على قبر ظلك المرأة الصلاة على قبر من دفن بدون الصلاة أصلا وقد أوضحته قبل. فاندحض ما أورده عليه بعض الناس وما قاله ابن الهمام المقدام من أن الحديث خلاف المذهب.

40V

الكثرة، لأنها جمع، والجمع ثبت بالكثرة، ولأن العبرة للمعتاد، والغالب في العادة أن يمضى الثلاث ينفسخ، ويتفرق أعضاءه، والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم، لأنه يختلف باختلاف الأوقات في الحر والبرد، وباختلاف حال الميت في السمن والهزال، وباختلاف الأمكنة، فيحكم فيه غالب الرأى وأكبر الظن أهـ (٣١٥:١).

قلت: وأما صلاته ﷺ على قتلي أحد ثمان سنين فإما أن تحمل على الدعاء، أو على أنه عَلِيَّةِ علم بالوحي أنهم لم يتفسحوا، وكان كذلك، كما شاهدوه حين انفجرت عليهم العين في زمن معاوية، فوجدوهم كما دفتوا، أو يحمل على الخصوصية، والله تعالى أعلم.

فائدة في الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر

أخرج الإمام مالك في موطأه عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب أن زينب بنت أبي سلمة توفيت، وطارق أمير المدينة، فأتي بجنازتها بعد صلاة الصبح، فوضعت بالبقيع. قال: وكان طارق يغلس بالصبح. قال ابن حرملة: فسمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها: "إما أن تصلوا على جنازتكم الآن، وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس".

مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: "يصلي على الجنازة بعد العصر، وبعد الصبح إذا صلينا لوقتها". وهذا أخرجه محمد أيضا في موطأه بطريق مالك، ثم قال: وبهذا نأحد. لا بأس بالصلاة على الجنازة في تينك الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تتغير بصفرة للمغيب، وهو قول أبي حنيفة " اهـ (١٦٥).

قال العلامة ابن قدامة في المغنى: أما الصلاة على الجنازة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تميل للغروب، فلا خلاف فيه. قال ابن المنذر: إجماع المسلمين في الصلاة على الجنازة بعد الصبح، والعصر، وأما الصلاة عليها في الأوقات الثلاثية التي في حديث عقبة بن عامر فلا يجوز. ذكرها القاضي وغيره. قال الأثرم: سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) عن الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس، قال: "أما حين تطلع فما يعجبى ". ثم ذكر حديث عقبة بن عامر، وقد روى عن جابر وابن عمر نحو هذا القول، وذكره مالك في الموطأ عن ابن عمر وقال الحقابي: هذا قول أكثر أهل العلم. وقال أبو الحقاب عن أحمد رواية أخرى: أن الصلاة على الجنازة تجوز في جميع أوقات النهى، هذا مذهب الشافعي، لأنها صلاة تباح بعد الصبح، والعصر، فأبيحت في سائر الأوقات كالفرائض. ولنا قول عقبة بن عامر: "ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن على موتانا، وأن نقبر فيهن موتانا " وذكره للصلاة مقرونا بالدفن دليل على إرادة صلاة الجنازة إلخ (٧٣:١) و ٧٥٤).

وقال الحافظ في الفتح شارحا لمعنى أثر ابن عمر: إن مقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عند لا يصلى عليها حيتك، فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس، وعند غروبها، لا مطلق ما بين الصلاة والطلوع أو الغروب، وروى ابن أبي شبية من طريق ميمون بن مهران قال: "كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس، وحين تغرب". وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك، والأوزاعي، والكوفيون، وأحمد، وإسحاق اهد (١٩٣٦).

قلت: ولفظ محمد رحمه الله في الموطأ يقتضى كراهة الصلاة على الجنازة في وقت أوقات النهي الثلاثة مطلقا. ولكن خصها المتأخرون منا بما إذا لم تحضر الجنازة في وقت الكراهة، بل قبلها، بدليل ما رواه على رضى الله عنه من قول النبي في : «لا توخروا الجنازة إذا حضرت. وواه ابن ماجة بسند رجاله موثقون، كما ذكر ناه مفصلا في الجزء الثاني من الكتاب. ولكن الأحوط عندى أن لا يصلى عليها في أوقات النهي مطلقا، وحديث على محمول على تأخير زائد بلا ضرورة، وأما بالضرورة يسيرا فلا، كما إذا حضرت قبل وقت الكراهة. فلا تجوز الصلاة عليها في أوقات النهي وإن لزم التأخير خضرت قبل وقت الكراهة. فلا تجوز الصلاة عليها في أوقات النهي وإن لزم التأخير

فائدة:

قال ابن قدامة في المغنى: إن المستحب أن يغسل الميت في بيت، وكان ابن سيرين

...........

قلت: ولكن فيه مبشر بن عبيد متهم بالكذب متروك الحديث، كما في ترجمته من التهذيب (٣٣:١٠).

وفيه أيضا أى فى المغنى: قال أحمد: تغمض المرأة عينه إذا كانت ذات محرم له. وقال: يكره للحائض والجنب تغميضه، وأن يقرباه. وكره ذلك علقمة. وروى نحوه عن الشافعى وكره الحسين، وابن سيرين، وعطاء أن يغسل الحائض والجنب الميت. وبه قال مالك. ولا نعلم بينهم اختلاقا فى صحة تغسيلهما، وتغميضهما له، ولكن الأولى أن يكون المتولى لأموره فى تغميضه وتغسيله طاهرا، لأنه أكمل وأحسن اهـ (٢٠٧٣).

فائدة

قال ابن قدامة في المغنى: قال أحمد: لا بأس أن يشترى الرجل موضع قبره، ويوصى أن يدفن فيه، فعل ذلك عثمان بن عفان، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنهم اهـ (٣٩٠:٢).

قلت: وذكر الحاكم فى المستدرك فى مناقب أبى سفيان بن الحارث: وهو أخو رسول الله ﷺ من الرضاعة وابن عمه، أرضعته حليمة أياما، مات بالمدينة. وصلى عليه عمر بن الخطاب، وهو الذى حفر قبر نفسه قبل أن يموت بثلاثة أيام اهـ (٢٠٥٠٣).

فائدة:

قال ابن قدامة: وإن أحب أهله أن يروه (أى بعد ما غسلوه وكفنوه) لم يمنعوا، وذلك لما روى جابر قال: " لما قتل أبى جعلت أكشف الثوب عن وجهه، وأبكى، والنبى

فائدة:

قال ابن قدامة: قال المروزى: سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنيل) في كم تكفن المجارية إذا لم تبلغ؟ قال: في لفافتين وقميص لا خمار فيه. وكفن ابن سيرين بنتا له قد عصرت (أى قاربت المحيض) في قميص ولفافتين. وروى في بقير ولفافتين. قال أحمد: البقير الذى ليس له كمان. وروى عن أحمد أكثر أصحابه إذا كانت بنت تسع يصنع بها ما يصنع بالمرأة، واحتج بحديث عائشة: "أن النبي في في دل بها وهي بنت تسع منين". وروى عنها أنها قالت: "إذا بلغت الجارية تسعا فهي امرأة اهـ" (٣٤٣:٢). قلت:

فائدة:

وفى المغنى أيضا: قال أحمد: "لا يعجنى أن تكفن (المرأة) فى شىء من الحرير". وكره ذلك الحسن، وابن المبارك، وإسحاق. قال ابن المنذر: "ولا احفظ عن غيرهم خلافهم". وفى جواز تكفين المرأة بالحرير احتمالان، أقيسهما الجواز، لأنه من لباسها فى حياتها، لكن كرهناه لها، لأنها خرجت عن كونها محلا للزينة والشهوة (أى وجواز الحرير لها إنما هو لذلك). وكذلك يكره تكفينها بالمعصفر ونحوه (كالمزعفر مما حرم على الرجال لذلك اهـ (٣٤٦٣).

وفى البدائع: والحاصل أن ما يجوز لكل جنس أن يلبسه فى حياته يجوز أن يكفن فيه بعد موته، حتى يكره أن يكفن الرجل فى الحرير، والمعصفر، والمزعفر، ولا يكره للنساء ذلك، اعتبارا باللباس فى حال الحياة اهـ (٧:١٧).

قلت: المنفى كراهة التحريم، وعليه يحمل قول البدائع، وأما مطلق الكراهة فلا خلاف فيه، كما قاله ابن المنذر: لا سيما وابن المبارك من أصحاب أبى حنيفة كما هو معروف والله أعلم.

فائدة:

قال ابن قدامة: واتباع الجنائز سنة. قال البراء: "أمرنا رسول الله على باتباع الجنائز"، وهو على ثلاثة أضرب، أحدها أن يصلى عليها ثم ينصرف. قال زيد بن ثابت: "إذا صليت فقد قضيت الذى عليك"، وقال أبو داود: "رأيت أحمد ما لا أحصى صلى على جنائز ولم يتبعها ولم يستأذن". الثاني أن يتبعها إلى القبر ثم يقف حتى تدفن. الثالث أن يقف بعد الدفن فيستغفر له، ويسأل الله له التبت، ويدعو له بالرحمة، لقول رسول الله يقي من شهده الجنازة حتى يصلى فله قيراطا، ومن شهدها حتى تدفن كان له قيراطان. (هذا دليل الثاني)، وروى عن النبي على أنه كان إذا دفن ميتا وقف، وقال: "استغفروا واسأوا الله له التبيت، فإنه الآن يسأل" رواه أبو داود اهد (٢٦١:٢).

قلت: وهذا تقسيم حسن.

فائدة:

قال الحافظ في التلخيص: رؤى الدار قطبي من حديث سفيان عن عمرو بن دينار:
"أن امرأة نصرانية ماتت، وفي بطنها ولد مسلم، فأمر عمر أن تدفن مع المسلمين من أجل ولدها". ورواه البيهتي من حديث أبن جريج عن عمرو عن شيخ من أهل الشام عن عمر نحوه اهد (١٧٢٠١): قلت: المذكور من السند ليس فيه إلا الانقطاع بين عمرو بن دينار وعمار، وجهالة الشيخ من أهل الشام، ولكن مراسيل عمرو بن دينار حسان، كما يظهر من التدريب، وذكرناه في المقدمة.

وقال ابن قدامة في المغنى (٤٣٣:٢): وإن ماتت نصرانية وهي حاملة من مسلم دفنت بين مقبرة المسلمين ومقبرة النصاري. اختار هذا أحمد، لأنها كافرة لا تدفن في مقبرة المسلمين فيتأذوا بعذابها، وولدها محكوم بإسلامه، فلا يدفن بين الكفار، وتدفن منفردة، مع أنه روى عن عامر أنها تدفن في مقابر المسلمين. قال ابن المنفر: لا يثبت ذلك قال أصحابنا: ويجعل ظهرها إلى القبلة على جانبها الأيسر، ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبها الأيسر، ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن، لأن وجه الجنين إلى ظهرها اهـ.

قلت: مذهب الحنفية في المسألة كقول الحتابلة سواء كما في مراقى الفلاح مع الطحطاوى (٢٦٨).

أبواب الشهيــــد باب أن الشهيد لا يغسل، ويدفن بدمه وبنيابه ونزع الحديد والجلود منه ولكن يكفن

- ٢٣٢٥ عن: عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضى الله عند: «أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب واحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذا للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه فى اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء. وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يصل عليهم، وولم ينسلهم، وواه البخارى (١٧٩:١).

٣٣٢٦ – عن: ابن عباس رضى الله عنهما قال: (أمر رسول الله ﷺ عَلَيْكَ بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد، والجلود، وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم، رواه أبو داود (١٦٤:٢)، وسكت عنه.

> باب أن الشهيد لا يغسل، ويدفن بدمه، وبثيابه و نـز ع الحديد والجلود منه ولكن يكفن

قوله: "عن عبد الرحمن" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الجزء الأول والثاني من الباب ظاهرة.

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. قال المؤلف: وفي الزيلمي: وأعله النووى بعطاء (٣٦٦:١). قلت: هو عطاء بن السائب كما هو مذكور صريحا في سنن أبي داود. والجواب عنه أن إعلال النووى بعد سكوت أبي داود عليه غير مضر، كما مر غير مرة من أن الاختلاف غير مضر، فإن أبا داود إما لم يضر عنده الكلام في العطاء هذا، وإما أنه وجد منابعا له، فسكت عليه، وجعله محتجا به، فلا حاجة لنا إلى تطويل الكلام فيه. ودلالته على الجزء الناني والثالث والرابع من الباب ظاهرة.

۲۳۲۷ – عن: جابر رضى الله عنه قال: (رمى رجل بسهم فى صدره أو فى حلقه، فمات فأدرج فى ثيابه كما هو، قال: ونحن مع رسول الله ﷺ. رواه أبو داود (۱۹٤:۳) وسكت عنه هو والمنذرى. وفى "نصب الراية" (۳٦:۱): قال النووى فى الخلاصة: سنده على شرط مسلم.

• ٢٣٢٨ - عن: خباب رضى الله عنه قال: هاجرنا مع رسول الله على الحديث، وفيه: كان منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد لم يترك إلا نمرة، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطي بها رجلاه خرج رأسه فقال النبي على : ﴿ عُلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

باب الصلاة على الشهيد

۳۳۲۹ – عن: أبي مالك الغفارى أخرجه أبو داود في المراسيل من طريقه، وهو تابعي اسمه غزوان، ولفظه: «أنه ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة، في كل عشرة حمزة، حتى صلى عليه سبعين صلاة، ورجاله ثقات. "التلخيص الحبير" (۱۹۹۹).

٣٣٠- عن: عبد الله بن الزبير (أن رسول الله عَيْكَ أمر يوم أحد بحمزة،

قوله: "عن جابر" إلخ. دلالته على الجرء الثالث من الباب ظاهرة.

قوله: "عن خباب" إلخ. قال الشيخ: في الحديث دلالة على تكفين الشهيد في اليه، ولا يزاد عليها إن كان فيها كفاية وإلا أتمه بالزائد. وفي الهداية: فيكفن، ويصلى عليه، ولا يغسل عن الشهيد دمه، ولا ينزع عنه ثيابه، وينزع عنه الفرو، والحشو، والسلاح، والحف. ويزيدون وينقصون ما شاؤوا إنما ما للكفن اهـ.

بأب الصلاة على الشهيد

قوله: "عن أبى مــالك" إلخ. قــال المِيـؤلف: دلالته على الباب ظاهرة، والإرسال غير مضر.

قوله: "عن عبد الله" إلخ قال المؤلف: مثل هذا الإرسال لا يضر عند المحدثين أيضا،

فسجى ببردة، ثم صلى عليه، فكبر تسع تكبيرات، ثم أتى بالقتلى، ويصفون، ويصلى عليهم وعليه معهم، رواه الطحاوى، وإسناده مرسل قوى، وهو مرسل صحابى رضى الله عنه "آثار السنن" (١٢١:٢). قلت: لم أقدر على تحقيق سنده، فالعهدة عليه.

٣٣٦ – عن: ابن عباس رضى الله عنهما قال: «أتى بهم رسول الله عَلِيَّةُ

ودلالته على الباب ظاهرة.

قال الشيخ: فيه تكفين الشهيد لقوله: "فسجى ببردة". وما في الحديث من تكرار الصلاة على حمزة فإما أن يكون خصوصية له رضى الله عنه، وإما أنه عليه لم ينو الصلاة عليه في كل مرة، وإنما ترك مع الشهداء الآخرين لمحض البركة بوضعه قرب الصلاة، وفي جوار الصالحين، وأما ما وقع في الحديث من قوله: "حتى صلى عليه سبعين صلاة" مع أن شهداء أحد كانوا سبعين فكف يصح؟.

فالكشف عن حقيقته أن في مراسيل أي داود (ص:٤٦): عن أيي مالك "أمر رسول الله عليهم رسول الله عليهم رسول الله عليهم سرول الله عليهم سبع من أمر فرفعوا، فصلى عليهم سبع صلوات حتى صلى عليه سبعين، وفيهم حمزة في كل صلاة صلاها" اهد فوضع بهذه الرواية إن ثبت معنى قول الراوي: حتى صلى عليه سبعين صلاة" وهو أن هذه السبع لما كان المقصود به تعلقه بالسبعين كان باعتبار القصد سبعين صلاة" وهو أن هذه السبع لما كان المقصود به تعلقه من العشرة، كما في التلخيص الحبير: وقد أعله الشافعي بأنه متدافع لأن الشهداء كانوا عليه عندة عشرة يكون قد صلى سبعين الوات، فكيف يكون سبعين؟ قال: وإن أراد التكبير فيكون ثمانيا وعشرين تكبيرة لا سبعين. وأجيب أن المراد صلى على ضبعين نفسا، وحمزة معهم كلهم، فكأنه صلى على صبعين معاذ أهد (١٩٤١).

قوله: "عن ابن عباس" إلخ. في التلخيص الحبير (٩:١) ما محصله: فيه يزيد

⁽١) في فتح البارى (٢٨٨/٢): روى الحاكم في الإكبالي، وابن مندة من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "قتل من الأنصار بوم أخذ أربعة وستون، ومن المهاجرين سنة" وضححه ابن حبان من هذا الوجه اهـ.

يوم أحد، فجعل يصلى على عشرة عشرة، وحمزة هو كما هو يرفعون، وهو كما هو موضوع، رواه ابن ماجه (٢٣٧:١). وقال السندى: ويظهر من "الزوائد" أن إسناده حسن

- ٣٣٣٧ عن: جابر بن عبد الله يقول: ونقد رسول الله عَلَيْ حمزة حين فاء الناس من القتال، فقال رجل: رأيته عند تلك الشجرات، فجاء رسول الله عَلَيْ نحوه، فلما رآه، ورأى ما مثل به شهق (١٠) وبكى. فقام رجل من الأنصار، فرمى عليه بثوب ثم جيء بحمزة، فصلى عليه، ثم جيء بالشهداء، فيوضعون إلى جانب حمزة، فيصلى عليهم ثم يرفعون، ويترك حمزة، حتى صلى على الشهداء كلهم، وقال عَلَيْ : وحمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيامة، مختصرا. الشهداء كلهم، وقال عَلَيْ : وحمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيامة، مختصرا. أخرجه الحاكم في "المستدرك"، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجهاه "زبلعي" (٢٣٧٠).

ابن أبي زياد، وفيه ضعف يسير اهـ. قلت: قد وثقه مسلم في مقدمته، وأخرج له فالحديث حسن، ودلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن جابر" إلخ. قال المؤلف: وفي الزيلمي أيضا: وتعقبه الذهبي في مختصره فقال: أبو حماد الحنفي قال النسائي فيه: "متروك" (ص٣٦٧.). قال المؤلف: قال الذهبي في الميزان: مفضل بن صدقة أبو حماد الحنفي كوفي، إلى أن قال: روى عباس عن يحيى "ليس بشيء" وقال: س "متروك". وفيه: وقال ابن عدى: "ما أرى بحديثه بأسا" وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثني عليه ثناء تاما.

وقال الأهوازى: "كان عطاء بن مسلم يوثقه" اهـ (١٩٤٣). وفي لسان الميزان (١٩٤٣). قال أبو حاتم "ليس بقوى يكتب حديثه"، وقال البغوى: "صالح الحديث" اهـ. قال بعض الناس: فثبت أنه مختلف فيه فلم يبال الحاكم بالاختلاف فصمحه. فإن قبل: كان عليه يحسنه للاختلاف في هذا الراوى، قلت: يلزم أن يعتبر الاختلاف مطلقا،

⁽١) في القاموس: تردد البكاء في صدره.

٣٣٣ عن: شداد بن الهاد أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على الما كانت غزوة غنم النبي على النبي على النبي على الما كانت غزوة غنم النبي على أشيا، فقسم، وقسم له، فأعطى أصحابه ما قسم له، وكان يرعى ظهرهم، فلما جاء دفعوه إليه، فقال: (ما هذا؟) قالوا: وقسم قسمه لك النبي على أن أداء في أعذاه، فجاء به إلى النبي على فقال: (ما هذا؟) قال: (هم هذا؟) قال: (قسمته لك) قال: (ما على همذا البعتك، ولكني اتبعتك على أن أرمي إلى ههنا، وأشار إلى حلقه، بسهم فأموت، فأدخل الجنة، فقال: (إن تصدق الله يصدقك)، فلبثوا قليلا، ثم نهضوا في قتال العلو، فأني به النبي على يحمل، قد أصابه سهم حيث أشار، فقال النبي على فقال العمد في جبة النبي على أن قلد، فصلى عليه. فكان نما ظهر من صلاته (اللهم هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك، فقتل عليه. فكان نما ظهر من صلاته (اللهم هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك، فقتل «شهيدا على ذلك». رواه النسائي، والطحاوى، وإسناده صحيح "آثار السنن" (٢٧٠١)، قلت: وسكت عنه النسائي، (٢٧٧٠).

. ٢٣٣٤ - حدثنا: عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب

وإلا يلزم أن رجال البخاري الذين تكلم فيهم ينزل حديثهم عن درجة الصحيح إلى رتبة الحسر اهـ.

قلت: ولكنك تنسى هذا الأصل فى كثير من المواضع، وتخبط خبط عشواء، ودلالته على الباب ظاهرة.

قوله: "عن شداد" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة.

وما قال القاضى الشوكاني فى النيل عن النافين للصلاة على الشهداء ما نصه:
"وأما حديث شداد بن الهاد، فهو مرسل، لأن شدادا تابعى" اهـ (۲۷۷۳). يرده ما فى
تهذيب التهذيب: روى عن النبي عليه وعن ابن مسعود وفيه: وقال البخارى: له صحبة،
وذكره ابن سعد فيمن شهد الخدق اهـ (٢١٨٤ و ٣١٩). وما فى التقريب (ص: ٨٤).
"صحابى شهد الخندق وما بعدها" اهـ. ثم أن عندنا إرسال التابعى أيضا غير مضر.
قوله: "حدثنا عفان" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة.

عن الشعبى عن ابن مسعود قال: «كان النساء يوم أحد خلف المسلمين^(١) يجهزن على جرحى المشركين إلى أن قال: فوضع النبي ﷺ حمزة رضى الله عنه،

وقال الشيخ: وفي هذا الحديث صلاته ﷺ على رجل رجل، وفي أول أحاديث الباب عشرة عشرة، ولا تعارض، فلعله ﷺ صلى أولا على عشرة عشرة ثم وجد بعض القتلى بعده، فصلى عليهم واحدا واحدا، أوقد كان صلى أولا على واحد واحد، ثم لما ثقل عليه صلى على عشرة عشرة اهـ.

ثم اعلم أن أحاديث الباب يعارضها حديثان.

الأول: حديث جابر رضى الله عنه، وقد تقدم في باب أن الشهيد لا يفسل، وفيه: "ولم يصل عليهم"، وفي فتح البارى في باب الصلاة على الشهداء حيث ذكر هذا الحديث بسند آخر عن جابر رضى الله عنه ما نصه: قوله: "ولم يصل عليهم" هو مضبوط في روايتنا بفتح اللام وهو اللائق بقوله بعد ذلك: "ولم يضلوا"، وسيأتى بعد بابين من وجه آخر (وهو ما تقدم في كتابي هذا) عن الليث بلفظ: "ولم يصل عليهم، ولم يغسلهم" وهذه بكسر اللام، والمعنى: ولم يغسلهم" وهذه بكسر اللام، والمعنى: ولم يغسله الا بأمره أهد (١٦٨:٣).

والثانى: حديث أنس رضى الله عنه رواه أبو داود من طريق ابن وهب قال: أخبرنى أسامة بن زيد الليش أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك حدثهم "أن شهداء أحد لم يغسلوا، ودفنوا بدمائهم، ولم يصل عليهم". وصكت عنه هو، والمنذرى ورواه الحاكم وصححه، كما فى التلخيص الحبير (١٥٨:١). وفى زاد المعاد (١٥٥٠١): إن رسول الله يختي له يصل على شهداء أحد، ولم يعرف عنه أنه صلى على أحد استشهد معه فى مغازيه، وكذلك خلفاءه الراشدون، وتوابيم من بعدهم أهد

تواتر نفى الصلاة على شهداء أحد، قاله الشافعي

وفى فتح البارى (٦٦:٣): وقال الشّافعي رحمه الله في الأم: جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد، وما روى أنه صلى

⁽١) جهز على الجريح كشت خسته را "منتهى الأرب".

وجيء برجل من الأنصار، فوضع إلى جنبه، فصلى عليه، فرفع الأنصارى، وترك حمزة، ثم جيء بآخر فوضع إلى جنب حمزة، فصلى عليه، ثم رفع، وترك

عليهم، وكبر على حمزة رضى الله عنه سبعين تكييرة لا يصح، وقد كان ينبغى لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحيى على نفسه اهـ. وفي نصب الراية (٣٢٨:١): قال السهيلي: لم يرو عن النبي عليه السلام أنه صلى على شهيد في شيء من مغازيه إلا في هذه الرواية (" التي ذكرها عن ابن إسحاق بسند ضعيف، وهو حديث ابن عباس، ولا في مدة الخليفتين من بعده اهـ.

والجواب عن الأول أنه رضى الله عنه قد روى الصلاة عليهم أيضا، كما مر فى المتن، فالتوفيق بين قوليه أولى من طرح أحدهما، وهو ذكره الشيخ بأنه لم يصل عليهم واحدا واحدا كالعادة الأكثرية فى الأموات. قال السندى فى تعليقه على ابن ماجة (٢٣٨:١): فنأويله عنده أنه لم يصل علي أحد كصلاته على حمزة حيث صلى عليه مرارا، وعلى غيره مرة اهد. والأحاديث فى ثبوت الصلاة كثيرة، كما قد علمت، والمثبت مقدم على النافى.

قال الشيخ: ومن المعلوم من الدين أن الصلاة على الميت المسلم فرض في الأصل، فما دام لا ينفيه ناف قاطع لا يترك الأصل، ونفى الصلاة على الشهداء ليس قاطعا، فيعمل بالأصل في الصلاة عليهم، وهذا قوة لجانب الإثبات دراية، وبسط الكلام في المسألة في "بيل الأوطار" "والتفسير المظهري" اهم، وبيعض هيذا التقرير يحصل الجواب عن الحديث الثاني.

فوائد شتى

الأولى: حديث أنس قد رواه أبو داود، وسكت عنه هو، والمنفرى، كما في عون المعبود (١٩٨:٣): بلفظ آخر "أن النبي عليه م يحمزة رضى الله عنه، وقد مثل به، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره" اهد حمزة، حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة». مختصرا رواه الإمام أحمد في " "مسنده"، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن الشعبي مرسلا لم يذكر فيه ابن

أسامة بن زيد الليثي

وفى الدراية: فى إسناده أسامة الليفي وهو لين، وقال الدار قطنى: تفرد عثمان بن عمر بهذه الزيادة، وقد رواه ابن وهب عن أسامة وهو أعلم الناس بحديثه فقال: "ولم يضل عليهم" أخرجه أبر داود أيضا اهـ. وفى التلخيص الحبير (١٠٨١١): وهذا هو الذى أنكره الإنخارى على أسامة بن زيد، وكذا أعله الدار قطنى اهـ. وفى نصب الراية (٢٦٤٠): قال ابن الجوزى رحمه الله فى التحقيق: وعثمان بن عمر مخرج له في الصحيحين، وزيادة من الثقة مقبولة النهى. وفيه أيضا: أخرجه الحاكم فى المستدرك، وقال: على شرط مسلم اهـ (٢٦٤٠١).

قلت: أسامة فيه كلام كثير، وقد قال ابن عدى: يروى عنه الدورى، وجماعة من الثقات، ويروى عنه النورى، وجماعة من وقال البرقى عن ابن معين: أنكروا عليه أحاديث، وقال المعجلى: ثقة. وقال أبو داود: وقال البرقى عن ابن معين: أنكروا عليه أحاديث، وقال المعجلى: ثقة. وقال أبو داود، صلح، وقال الحاكم في المدخل: روى له مسلم، واستدلت بكثرة روايته له على أنه عنده صحيح الكتاب، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها، أو هو مقرون في الإسناد. وقال ابن حيان في الثقات يخطى، وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب، وقال ابن القطان القاسى: لم يعتج به مسلم، إنما أخرج له استشهادا، وضعفه الإمام أحمد، ويحيى بن سعيا، والنسائي، هذا كله من ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٠٨:١). وصحح له عبد الحق حديثين قاله ابن القطان، كما في نصب الراية (٣٦٨:١). قديديه لا ينزل من رتبة الحسن، والتوفيق بين الروايتين ممكن بما ذكره السندى، وقد تقدم قريبا.

الثانية في نصب الراية (٣٦٩:١): حدثنى الثورى عن الزبير بن عدى عن عطاء:
"النبي ﷺ صلى على قتلى بدر"، وحدثنى عبد ربه بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس
رضى الله عنه مثله، رواه الواقدى في كتاب المغازى اهـ. والواقدى هو محمد بن واقد
الأسلمى المدنى القاضى نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، كذا في "التقريب"

مسعود رضى الله عنه، كذا في "نصب الراية" (٣٧٧:١). وفي "الدراية" (ص.١٥): وهو (أي المرسل) أصح اهـ.

(ص: ١٩٢). وفي مجمع الزوائد (١٢٨:١): في الواقدي كلام وقد وثقه غير واحد اهـ.

قال بعض الناس: وعبد ربه بن عبد الله صوابه عبدة، كما في التقريب (ص:١٨٨). وهو ثقة أخرجوا له إلا مسلما، مات سنة ثمان وخمسين بعد المأتين، وقيل: في النبي قبلها، كما في التقريب (ص:١٣٤). وعطاء هو ابن رباح ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، أخرجوا له، مات سنة أربع عشرة بعد المائة على المشهور، ذكره في التقريب (ص:١٤٤). فتين أن بين عبدة، وبين عطاء انقطاعا، أو سقط الراوى من بينهما في الكتابة اهد.

قلت: ما أجهلك بعلم الإسنادا فإن عبدة بن عبد الله الصفار من الحادية عشر روى عنه الصحاح إلا مسلما، فكيف يمكن أن يروى عنه الواقدى الذى هو من الناسعة، ومن أصحاب مالك، والثورى، والأوزاعى، وابن جريح، ومن شيوخ الشافعى، وأبى بكر بن أبى شبية؟ والظاهر أن الراوى عن عبد ربه هو الثورى وهو القائل "وحدثنى"، وعبد ربه هو عبد ربه بن سعيد من رجال الجماعة. ثقة مأمون روى عنه شعبة، والسفيانان كما فى التبذيب (١٣٧٦). وباقى الإسناد رجاله رجال الجماعة.

وفي نصب الراية أيضا: روى الواقدى رحمه الله في كتاب فعوح الشام: حدثني رويم بن عامر عن سعيد بن عاصم عن عبد الرحمن بن بشار عن الواقصى عن سيف مولى ربيعة بن قيس اليشكرى قال: "كنت في الجيش الذى وجهه أبو بكر الصديق رضى الله عنه مع عمرو بن العاص رضى الله عنه إلى إيلة، وأرض فلسطين". فذكر القصة بطولها إلى أن قال: "فلما نصر الله المسلمين، وانكشف القتال لم يكن هم المسلمين إلا افتقاد بعضهم بعضا، فقدوا من المسلمين مائة وثلاثين نفرا، منهم سيف بن عباد الحضرمي، ونوفل بن دارم، وسالم بن رويم، وسعيد بن خالد، وهو ابن أخي عمرو بن العاص لأمه، واغتم عمرو بن العاص لأمه، الغنائم، وأن يخرجوا إخوانهم من بين الروم وبني الأصغر، فالتقلوهم مائة وثلاثين رجلا،

قلت: الشعبي لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، كما في ترجمته

ثم صلى عليهم عمرو بن العاص، ومن معه من المسلمين، ثم أمر بدفتهم، وكان مع عمرو ابن العاص رضى الله عنه من المسلمين تسعة آلاف رجل، وأرسل عمرو إلى أبي بكر رضى الله عنه كتابا فيه: "الحمد لله والصلاة على نبيه، إني وصلت إلى أرض فلسطين، ولقينا عسكر الروم مع بطريق يقال له: روماس، في مائة ألف رجل، فين الله علينا بالنصر وقتلنا منهم أحد عشر ألفا، وقتل من المسلمين مائة وثلاثون رجلا أكرمهم الله بالشهادة " انتهى.

قلت: لا أعرف هذا الإسناد. وفي الطحاوى (٢٩١:١) حدثنا ابن أبي (١ داود قال: ثنا ابخطاب بن عثمان الفوزى قال: ثنا إسماعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله قال: "سمعت مكحولا يسأل عبادة بن أوني النميرى عن الشهداء يصلى عليهم؟ فقال عبادة بن أوني يقول هذا، ومعازى أصحاب رسول الله على يقول هذا، ومعازى أصحاب رسول الله على أهله ما كانوا يصنعون يشهدائهم من الغسل، والصلاة وغير ذلك اهد.

وعبادة مختلف فى صحبته، كما فى تجريد أسد الغابة للذهبى، وسعيد لم أعرفه، وإسماعيل كما فى التقريب (ص.١٧): "صدوق فى روايته عن أهل بلده (أى عن أهل الشام) مخلط فى غيرهم" أهـ وباقى الإسناد يحتج به، والأثر صالح للاحتجاج به لكون الطحاوى ذكره فى موضع الاحتجاج.

الثالثة فيمن لم يصل عليه عليه عليه من غير الشهداء.

فَالْأُول: منهم قاتل نفسه، فروى الجماعة إلا البخارى عن جابر بن سعرة رضى الله عند: "أن رجلا قبل نفسه بمشاقص، فلم يصل عليه النبي على". كما في النيل (٢٨١:٣). ولفظ النسائى وسكت عنه: رجلا قتل نفسه بمشاقص، فقال رسول الله على: "أما أنا فلا أصلى عليه" الهر (٢٧٩:١).

والثاني: مُنهم الغال، فقد روى أبو داود، وسكت عنه (٣٠:٣)، عن زيد بن خالد الجهني رَضِي الله عنه أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خيير، فذكروا ذلك

⁽١) وثقه في "الجوهر النقى" (٢٢١:٢).

من "تهذيب الحافظ". وفي باقى الإسناد أيضًا كلام كثير، والحديث ضعيف منقطع إلا أن أحاديث الباب تشده.

لرسول الله ﷺ، فقال: «صلوا على صاحبكم». فتغيرت وجوه الناس لذلك. فقال: إن صاحبكم على في سبيل الله ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزا من خرز يهود لا يساوى درهمين " اهد. وفي نيل الأوطار (٣: ٢٨١): رواه الحمسة " إلا الترمذي اهد. وفيه أيضا: سكت عنه أبو داود، والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح اهد. وفيه أيضا (ص: ٢٨٢): قال الإمام أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على الغال،

والثالث: من عليه الدين، فقد روى مسلم (٣:٥): عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله عنه أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال: وصلوا على صاحبكم، ولما فتح الله عليه الفتوح قال: وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفى، وعليه دين، فعلى قضاءه، ومن ترك مالا، فهو لورثته " اهـ.

والرابع: المرجوم، فقد روى الترمذى وقال: "حسن صحيح" (١٧٣١)، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه: أن رجلا من أسلم جاء النبي على الله عنه عنه الله عنه أن رجلا من أسلم جاء النبي على الله على فأعرض عنه ثم اعترف فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع شهادات فقال النبي على أبل جنون؟ قال: لا، قال: أحصنت؟ قال: نعم! فأمر به، فرجم في المصلى، فلما أذلقته الحجارة فر فأدرك، فرجم حتى مات. فقال له رسول الله على عيرا، ولم يصل عليه اهد. ورواه النسائي (٢٧٨١)، وسكت عنه (٢٧٥٠٤).

ولا حجة في هذا الحديث على ترك الصلاة عليهم مطلقا، بل ما في الأول، والثانى، والثالث هو أن رسول الله عليهم للهم، وذلك لينزجر به غيرهم، إذ لا مساواة بين صلاته، وصلاة غيره. قال تعالى: ﴿إِن صلاتك سكن لهم، والرابع سنبينه عليحدة.

⁽١) يعني به أصحاب السنن، والإمام أحمد.

قال السندى في تعليقه على سنن النسائي في شرح الحديث الأول ما نصه: قال النوى: أخذ بظاهره من قال: ولا يصلى على قاتل نفسه لعصيانه " وهو مذهب الأوزاعي. وأجاب الجمهور: بأنه صلى الله تعالى عليه و سلم يصل عليه بنفسه زجرا للناس عن مثل فعله، وصلت عليه الصحابة، وهذا كما ترك على في أول الأمر الصلاة على من عليه دين زجرا لهم عن التساهل في الاستدانة، وعن إهمال وفاءها، وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال: وصلوا على صاحبكم، اهد. ويؤيده ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي قتادة قال: وكان النبي عليها خيرا صلى عليها، قال: وكان النبي عليها خيرا صلى عليها، وإن أثنى عليها غيرا فلي الأطهاء: "شأنكم بها"، ولم يصل عليها. قال الحاكم: صحبح على شرطهما، وأقره عليه الذهبي (٣٦٤:١).

والصحيح في الرابع: أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى عليه، فإن الحديث قد أخرجه البخارى في باب الرجم بالمصلى، وفيه: "وصلى عليه"، فالصحيح ما في الصحيح، ويمكن التوفيق بما في فتح البارى (١٠٤١٢): فقد أخرج عبد الرزاق أيضا، وهو في السنن لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال: قيل: ديا رسول الله! أ تصلى عليه؟ قال: لاا قال: فلما كان من الغد، قال: صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله عليه وقال: لاا قال: فلما كان من الغد، قال: صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله عليه من ورواية الإثبات على أنه على صلى عليه في البوم الناني. وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة رضى الله عنه: "أن النبي على له من الصلاة عليه" ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهشية التي زنت. ورجمت: أن النبي على صلى عليها، فقال له عمر رضى الله عنه: أن تصلى عليها وقد زنت؟ فقال "لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم".

الرابعة: قال صاحب الهداية: إن عليا رضى الله عنه لم يصل على البغاة اهـ. وقال: مخرجه الزيلعي (٣٧٢:١): قلت: غريب، وذكر ابن سعد قصة أهل النهر وأن ليس فيها ﴿ ذكر الصلاة اهـ. وفي فتح القدير (١٠٩:٢): غريب، والله أعلم اهـ.

قلت: وأما أهل الجمل، والصفين فالظاهر من الآثار أن عليا رضى الله عنه صلى على التما المثالثة عنه صلى على الطائفتين. قال ابن تبعية في منهاج السنة: وقد تواتر عن على يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مدبرهم، ولم يجهز على جريحهم، ولم يغنم لهم مالا، ولم يسب لهم ذرية، وأمر مناديه ينادى في عسكره بذلك كله، وكان يقول في أصحاب الجمل: وإخواننا بغوا علينا، طهرهم السيف، وقد نقل عنه رضى الله عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين، وسيجئ إن شاء الله بعض الآثار بذلك اهر (۲۳۲۲).

الخامسة في غسل الشهيد إذا ارتث: قال الحافظ في التلخيص: إن عمر رضى الله عنه غسل، وصلى عليه، وقد قتل ظلما بالمحدد. رواه مالك في المؤطا، والشافعي عنه، ورواه البيهةي والحاكم من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال: وعاش عمر ثلاثا بعد أن طعن ثم مات فغسل، وكفن، اهد (١٧١:١). قلت: وقد مر ذكر الصلاة عليه، وأن صهيبا صلى عليه.

قال الحافظ: وروى أبو نعيم من طريق إبراهيم بن عبد الله بن فروخ عن أبيه قال: "شهدت عثمان دفن في ثيابه بدمائه، ورواه البغوى في معجمه فزاد: وولم يغسل، وكذا في زيادة المسند لعبد الله بن أحمد. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: "صلى الزبير على عثمان، ودفنه، وكان قد أوصى إليه"، ثم نبه الحافظ على اتفاق الروايات كلها على أنه لم يغسل، واختلف في الصلاة عليه اهد (١٧١١).

قلت: ويعكر عليه ما رواه البيهقي من حديث أيوب عن ابن أبي مليكة قال: وجاء كتاب عبد الملك بأن يدفع عبد الله بعد قتله إلى أهله، فأتيت به أسماء بنت أبي بكر، ففسلته وحنطته، ودفنته، ثم ماتت بعد ثلاثة أيام. إسناده صحيح، وروى ابن عبد البر فني الاستيعاب من حديث أبي عامر عن ابن أبي مليكة: "كنت الآذان لمن بشر أسماء بنت أبي بكر بنزول ابنها عبد الله من الحشية، فدعت بمركن وشب يماني، وأمرتني بغسله" اهد ذكره الحافظ في التلخيص أيضا.

باب أن الجنب الشهيد بغسل

مرحد عن: ابن إسحاق حدثنى يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وقد قتل حنظلة بن أبي عامر الثقافي رضى الله عنه: ﴿ وَإِنْ صَاحِبُكُمْ حَنظَلَةٌ تَعْسَلُهُ اللائكة عليهم السلام، فسلوا صاحبته، فقالت: خرج وهو جنب لما سمع الهائمة ((). فقال رسول الله ﷺ: لذلك غسلته الملائكة، أخرجه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثامن من القسم الثالث، والحاكم في "المستدرك" في كتاب الفضائل، قال الحاكم:

والجواب: أن الذين دفنوا عثمان في ثيابه بدمائه أجل من أسماء، وأكبر منها علما وفقها، فالاقتداء بهم أولى، منهم ربير بن العوام، وحكيم بن حزام، وابن الزبير، وغيرهم كما ذكره الحافظ في التلخيص عن مالك، والله تعالى أعلم.

وأما ما قاله ابن قدامة في المغنى: إن عبد الله بن الزبير أخذ، وصلب، فهو كالمقتول ظلما، وليس بشهيد المعركة اهد (٢: ٥٠٤). فمنقوص بترك الصحابة غسل عثمان ولم يكن شهيد المعركة، بل قتل ظلما في جوف داره، فعلم أن ترك الغسل ليس مخصوصا بشهيد المعركة، فافهم.

وبالجملة: فإنا لا نقول بحرمة غسل الشهيد، وإنما نفينا وجوبه، وقد دل على عدم الوجوب آثار كثيرة، وأثر أسماء غاية ما فيه أنه يجوز غسله، ولا دلالة فيه على الوجوب، ولا على الأولوية، فلعلها غسلت ابنه بيانا للجواز تطبيبا لقلبها، لكونها لم تقدر أن ترى ابنه مصفرا بالتراب ملطخا باللماء، أغير الرأس بذا الهيئة، والله تعالى أعلم.

باب أن الجنب الشهيد يغسل

قوله: "عن ابن إسحاق" إلخ. قال الشيخ: دلالته على الباب ظاهرة. لأن تفسيل الملائكة إياه والحال أن الشهداء لا يغسلون لم يكن إلا لجنابة، كما ظهر بحكاية أهله، فثبت أن الشهيد إذا كان جنبا يغسل، بقى الكلام في أن تغسيل الملائكة كيف صار كافيا

⁽١) هي الصياح، والصحية، كذا في "مجمع البحار".

"صحيح على شرط مسلم" انتهى. وليس عنده (فسلوا صاحبته) إلى آخره، كذا فى "نصب الراية" (٣٧:١). وفى "التلخيص الحبير" (ص٥٥١). وظاهره أن الضمير فى قوله: عن جده يعود على عباد، فيكون الحديث من مسند الزبير رضى الله عنه، لأنه هو الذى يمكنه أن يسمع النبى ﷺ فى تلك الحال اهـ.

فائدة: قال ابن قدامة في المغنى: ويكره النعى وهو أن يبعث مناديا ينادى في الناس أن فلانا قد مات، ليشهدوا جنازته، لما روى حليفة قال: "سمعت النبي على ينهى عن النعى". قال الترمذى: هذا حديث حسن. واستحب جماعة من أهل العلم أن لا يعلم الناس بجنائزهم، منهم " عبد الله بن مسعود، وأصحابه علقمة، والربيع بن خيثم، وعمرو ابن شرحبيل. قال علقمة: ولا تؤذنوا لى أحداء، وقال عمرو بن شرحبيل: "إذا أنامت فلا أحد".

وقال كثير من أهل العلم: لا بأس أن يعلم بالرجل إخوانه ومعارفه، وذو الفضل من غير نداء. قال إبراهيم النخمى: لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه، وإنما كانوا يكرهون أن يطاف فى المجالس أنمى فلانا كفعل الجساهلية، وممن أخسص فى هسذا

⁽۱) أو يقال: سقط غسله عن الناس لعدم علمهم بجنابته، ولم يعد وجوبه عليهم بعد العلم به، لكون الله تعالى قد اختار الإعلام فعلا لا قولا، والفعل يحتمل الوجود، وإعبار المرأة لا يوجب العلم يكونه جيا، لاحتمال أن يكون قد اغتسل بعد ما فارقها، وخرج من عندها. نعما تقرير النبي ﷺ إياها على خيرها أفاد العلم يكونه قتل جيا، ولكنه ﷺ لم يأمر الناس بفسله، لما علم من اعتيار الله تعالى الإعلام بالفعل دون القول أنه أراد إسقاط غسله عن الناس وإظهار كراء، فافهم.

⁽۲) وضهم أبو "سعيد الحذرى، فإنه أوسى ابنه عبد الرحمن فقال: "يا بين إيذا أننات، فادفنى ههنا زاى في أقصى البقيع مكانا لا يدفن فيه) ولا تضرب على فسطاطا، ولا تمش معى بنار، ولا تبكين على ناقحة، ولا تؤذن بى أحمله، وليكن مشيك عبها إلخ". ذكره الحاكم في المستعرك وسكت عنه هره واللغمى (١٤:٣)ه).

باب جواز الصلاة في الكعبة

۳۲۳۲ – حدثنا: عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر: وأن رسول الله على الكعبة، وأسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة الحجبي، فأغلقها عليه، ومكث فيها، فسألت بلالا حين خرج: ما صنع النبي على الله على عمودا عن يساره، وعمودا عن يمينه، وثلاثة أعمدة ورائه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى، الحديث. وقال لنسا إسماعيل: حدثني مالك فقال: «عمودين عن يمينه»،

أبو هريرة، وابن عمر، وابن سيرين، وروى عن ابن عمر: "أنه نعى إليه رافع بن خديج قال: كيف تريدون أن تصنعوا به؟ قالوا: نحبسه حتى نرسل إلى قباء، وإلى من قد بالا حول المدينة، ليشهدوا جنازته. قال: نعم! ما رأيتم وقال السي على في في ليلا: إلا آذنتمونى" وقد صح عن أبى هريرة رضى الله عنه: "أن رسول الله على نعى للناس النجاشى فى اليوم الذى مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر أربع تكبيرات، متفى عليه، وروى عن النبي على أنه قال: ولا يموت فيكم أحد إلا آذنتمونى به، أو كما قال (قلت: ذكرته فيما مضى فندكر). ولأن فى كثرة المصلين عليه أجرا لهم، ونفعا للميت إلىخ. والله تعالى أعلم (٢٠٤٣).

باب جواز الصلاة في الكعبة

قوله: "حدثنا عبد الله" إلخ. قال المؤلف: دلالته على الباب ظاهرة. وأما ما في الزيله على الباب ظاهرة. وأما ما في الزيلهي: أخرجا (أى الشيخان) عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الكمبة وفيها ست سوار فقام عند سارية، فدعا، ولم يصل (٣٧٢:١). فالجواب أن الحديثين محمولان على تعدد الواقعة، كما يدل عليه حديث ابن عمر الذي هو ثالث أحاديث الباب. أو يقال: إن المثبت يقدم على النافي، وبه قال السهيلي، كما في الزيلهي (٣٧٣:١).

⁽١) أى جعل الثانية متصلة به، فلا يمافى كون عمود آعر هناك، وهو الثابت فى الرواية الأولى من الباب، أفاده شيخى دامت بركاتهم.

۲۳۳۷ – عن: عبد الله بن السائب قال: ٩-حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح، وقد صلى في الكعبة، فخلع نعليه، فوضعهما عن يساره، ثم افتتح سورة المؤمنين، فلما بلغ ذكر موسى وعيسى أخذ به سعلة فركع، رواه ابن حبان في "صحيحه" (زيلعى ٢١٤١١).

٣٣٨ – عن: يحيى بن جعدة عن عبد الله بن عمر رضى الله عنسهما قال:
«دخل النبي عَلِيَّةُ البيت، ثم خرج، وبلال خلفه، فقلت لبلال: هل صلى؟ قال:
لا، فلما كان الغد دخل، فسألت بلالا هل صلى؟ قال: نعم! صلى ركعتين استقبل الجذعة، وجعل السارية الثانية ("عن يمينه. رواه الدارقطني في "سننه"

قوله: "عن عبد الله" إلخ. قال المؤلف: قد مر تقريره.

قوله: "عن يعتى" إلخ وقد سبق التعرض به في حاشية أول أحاديث الباب، قلت: وجواز النافلة في جوف الكعبة اتفاق العلماء كلهم، ولكن اختلفوا في الفريضة، فقال وجواز النافلة في جوف الكعبة العلماء كلهم، ولكن اختلفوا في الفريضة، فقال مالك وأحصد: لا تصحح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها، وجوزه أبو حنيفة، والشافعي، لأنه مسجد، ولأنه محل لمصلاة النفل، فكان محلا للفرض، كخارجها، وأيضا فإن النبي وقال: أن قرمك لما بنوا الكعبة اقتصروا في بنائها، فأخرجوا الحجر من البيت، فأصلى فيه ". وقال: "إن قرمك لما بنوا الكعبة اقتصروا في بنائها، فأخرجوا الحجر من البيت، فإذا أردت أن تصلى في المخبر، فإنما هو قطعة ننه ". أخرجه الطحاوى في الآثار بسند حسن (٢٢٩:١). ومثله في الصحيحين أيضا، فهذا رسول الله في الحجر الذي هو البيت صراحة، وفي البيت دلالة، وقد تواترت الأخبار بأنه منظة في الحجر الذي هو البيت صراحة، وفي البيت دلالة، وقد تواترت الأخبار بأنه بي دخل الكعبة، وصلى فيها، كما ذكره الطحاوى (٢٢٩:١). والفريضة والنافلة في وجوب الاستقبال سواء.

واحتج أحمد ومن وافقه بقول الله تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾، والمصلى فيها أو على ظهرها غير مستقبل لجهتها، قال: والنافلة مبناها على التخفيف، والمسامحة، بدليل صلاتها قاعدا، وإلى غير القبلة في السفر على الراحلة. قاله

⁽١) أريد به الجنس (كرماني).

(١٨٢:١). وقال السهيلي: "إسناده حسن"، كذا في "الزيلعي" (٣٧٣:١).

أبن قدامة في المغنى (٢:٥١١).

والجواب: أن الكعبة اسم للعرصة، والهواء بالإجماع فإن الناس كانوا يصلون إلى البقعة حين رفع البناء في عهد ابن الزبير، وبني البيت على قواعد الحليل عليه صلاة الله الحليل. والواجب استقبال جزء من الكعبة غير عين، وإنما يتعين الجزء قبلة له بالشروع في الصلاة، والتوجه إليه، وقد تحقق ذلك في جوف الكعبة أيضا، فلا وجه لفساد الصلاة، وجواز الصلاة إلى غير القبلة للمذر مشترك في الفريضة، والنافلة، كما إذا المسبع، أو العدو لو استقبل القبلة، فيجوز له الصلاة إلى غيرها غير أن المغر في الفريضة لا بدوأن يكون أقرى وأشد. وفي النافلة يكفي مطلق العذر كالسفر، وكونه راكبا، وصلاته يكفي مالك الكمبة لم تكن لعذر يسقط عنه حكم الاستقبال، فلم تكن صلاته فيه إلا لوجود الاستقبال، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

هذا، وقد تم هنالك والحمد لله على ذلك الجزء الثامن من إعلاء السنن، قبله الله تعالى، كما قبل بناء الخليل بالقبول الحسن، وبتمامه تمت أبواب الصلاة، وتليها إنشاء الله تعالى أبواب الزكاة، وفقنى الله تعالى لتكميل هذا الكتاب، وإتمام بقية الأبواب. فإنه بيده التوفيق، وإليه المرجع، والمآب. وكان الفراغ من تسويد هذا الجزء المبارك في يوم الحسيس للسابع والعشرين من شهر رجب ذى الفضل المتدارك سنة ألف وثلاث مائة، وسبع وأربعين من هجرة سيد الأولين والآخرين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجميعن، دائما أبدا متناليا متواترا إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نسمست

فهرس الجزء الثامن من إعلاء السنن

فحة	الموضوع الصفحة	
۳۰	ابواب الجمعة	
٣	باب عدم جواز الجمعة في القرى	
49	فائدة: تحقيق قول الصحابي: "كنا نفعل كذا"	
٣٣	نتمة أولى	
٣٧	تتمة ثانية	
٤٢	تتمة ثالثة	
٤٢	تتمة رابعة	
	باب إذا بعث الإمام نائبا إلى قرية وأقام الجمعة بها صحت الجمعة وأن الإمام أو	
٤٥	نائبه شرط لصحتها	
٥٢	باب لا جمعة إلا بجماعة وأقلها ثلاثة سوى الإمام	
٥٧	باب أن وقت الجمعة بعد الزوال	
٥٨	فائدة: دليل كون الإذن العام شرطا للجمعة	
٦٥	باب خطبة الجمعة وما يتعلق بها	
٧٤	فائدة: يوسف بن حالد السمتي فيه لين	
٧٥	باب عدد ركعات الجمعة وغيرها	
٧٦	باب من لا تجب عليهم الجمعة	
٧٨	باب من لم تجب عليه الجمعة وقد صلها أجزأه عن الظهر	
	باب أن من فاتته الجمعة لا يصلى الظهر بجماعة، وأن السفر يجوز يوم الجمعة قبل	
٧٨	الزوال	
۸.	باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو شيئا منها صلى الجمعة	
٨٢	باب سلام الخطيب على المنبر	
۸۳	راد ، ما جاء أو استقبال الأمام وهو مخطب	

٨٤	باب التأذين عند الخطبة
	باب أن المصلى عند الزحام يسجد
۸٧	على ظهر أخيه
۸٧	باب كراهة التخطي يوم الجمعة بغير عذر
۸۸	باب القراءة في صلاة الجمعة
۸٩	باب سقوط الجمعة بسبب مطر شديد
19	باب تعدد الجمعة في مصر واحد
97	باب إذا اجتمع العيد والجمعة لا تسقط الجمعة به
99	باب جواز الكلام والعمل للخطيب عند الضرورة، وكراهتهما بغيرها
1.1	أبواب العيدين
1.1	باب وجوب صلاة العيدين
1.0	فائدة: دلالة "كان" على الاستمرار
	باب استحباب الأكل قبل الخروج إلى المصلى في يوم الفطر وبعد الرجوع عنها
١٠٩	في يوم الأضحى
١١.	باب استحباب الزينة في العيدين
١١.	كراهة اللون الأحمر المصمت
111	باب إخراج صدقة الفطر قبل الخروج إلى الصلاة
111	باب الخروج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى إلا لعذر
	باب ما جاء في التكبير في طريق المصلى، ثم فيه إلى خروج الإمام
119	
14.	باب كراهة النافلة في العيدين قبل الصلاة مطلقا، وبعدها في المصلي خاصة
	باب ما جاء في وقت صلاة العيدين
	باب صلاة العيد في اليوم الثاني للعذر
177	باب كيفية صلاة العيدين
179	الجواب عن إيراد بعض الناس على النيموي
۱۳.	فائدة: جمهور المحدثين لا يحتجون بالمرسل وإن كان صحيحا
۱۳۱	فائدة: الجواب عن إيراد بعض الناس على صاحب الجوهر النقى
	بالريان من المتعلقة المارين من المريد عن ملاة المريد والماريد الماريد الماريد الماريد الماريد الماريد

120	ماشيا
127	باب اشتراط المصر للعيدين كالجمعة
١٤٧	باب من لم يدرك صلاة العيد يصلى أربعا متنفلا
١٤٨	باب تكبيرات التشريق، وأنها لا تجب إلا على أهل المصر
17.	فائدة: تحقيق المراد بالعمل المأمور به في عشر ذي الحجة
١٦,	فائدة: ثبت أنها أيام أكل، وشرب، وبعال
۱٦٣	باب صلاة الكسوف والحسوف
۱۷۲	فائدة: خطبة الكسوف برواية جماعة من الصحابة
۱۷۸	تتمة فيما ورد من العبادات عند نزول الآيات
۱۸۰	باب الاستسقاء بالدعاء وبالصلاة
	أبواب صلاة الخوف
۱۹۷	فائدة: بيان طرق صلاة الخوف
198	باب كيفية صلاة الخوف
191	باب جواز صلاة الخوف بعد النبي ﷺ
199	باب طريق الصلاة الرباعية في الخوف، وترك الصلاة عند التحام الحرب
	فائدة: بحث الكتابة
۲٠٣	فائدة: أبو بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة
۲٠۸	أبواب الجنائز
۲.۸	باب توجيه المختصر إلى القبلة على شقه الأيمن
۲٠۸	باب ما يلقن المحتضر، وما يقوله، وما يقرأ عنده
	باب تغميض بصر الميت
	باب تسجية الميت
717	باب غسل الميت وطريقه
277	باب جواز غسل المرأة زوجها الميت
270	فائدة: توثيق الواقدى
	باب كفن الرجل ونوعه
727	باب تكفين المرأة
	-11 - 1

۲٥.	أبواب صلاة الجنازة
	باب أن صلاة الجنازة فرض كفاية
	باب أن الوالي أحق بصلاة الجنازة من غيره
405	باب كيفية صلاة الجنازة
7.7	باب ما يفعل المسلم إذا مات له قريب كافر؟
	باب أن صلاته ﷺ على الجنازة الغائبة عنه كانت لحضورها عنده على طريق
۲۸۳	المعجزة
444	فائدة: الجواب عن إيراد بعض الناس على صاحب الهداية
444	فصل في حمل الجنازة
444	باب استحباب حمل الجنازة بقوائمه الأربع
197	باب المشي خلف الجنازة، والإسراع بها
	باب استحباب أن لا يركب مع الجنازة
191	باب نسخ القيام للجنازة
191	باب القيام لتابع الجنازة حتى توضع على الأرض
499	باب النهي عن اتباع الميت بنار
٣.,	باب تعميق القبر وتوسيعه، واختيار اللحد على الشق
٣.٣	باب طريق إدخال الميت في القبر
٣٠٦	باب ما يقول واضع الميت في القبر
٣.٧	باب استحباب توجيه الميت في القبر إلى القبلة
٣.٨	باب استحباب نصب اللين على اللحد
٣.٩	فائدة: تدليس الشيوخ
*11	باب تسجية قبر المرأة دون الرجل
	باب رش الماء، ووضع الحصى على القبر، وإهالة التراب فيه
۳۱۷	باب النهي عن تجصيص القبور والقعود، والبناء، والكتابة، والزيادة عليها
٣٢٢	باب النهي عن تربيع القبور، واختيار تسنيمها
	باب جواز تقبيل الميت، وأن تعظيمه كتعظيمه في حياته
	باب استحباب صنع الطعام لأهل الميت، وكراهته منهم للناس
٣٣.	باب استحماب زيارة القيور عموما، وزيارة قيد النهر مَيْكَتُدُ خصوصا وما يقرأ فيها.

252	باب استحباب غرز الجريدة الرطبة على القير
250	فائدة في غسل المحرم وكفنه
۳٤٧	فائدة في صلاة النساء على الجنازة
٣٤٨	فائدة فيما يقوله عند الدفن
٣٥٣	فائدة في الصلاة على القبر
٣٥٧	فائدة في الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر
777	أبواب الشهيد
	باب أن الشهيد لا يغسل، ويدفن بدمه وبثيابه، ونزع الحديد والجلود منه ولكن
777	يكفن
٣٦٣	باب الصلاة على الشهيد
۳٦٧	تواتر نفي الصلاة على شهداء أحد، قاله الشافعي
	باب أن الجنب الشهيد يغسل
	المراد المرادة الكون